جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم درمان الإسلامية

كليـــة الدراسات العليـا والبحث العلمي

دائرة اللغة العربية

شعبة النحو واللغة

بحث بعنوان:

جهود أبي عمرو بن العلاء النحوية والصرفية

(دراسة استقرائية تحليلية وصفية)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في

تخصص النحو والصرف

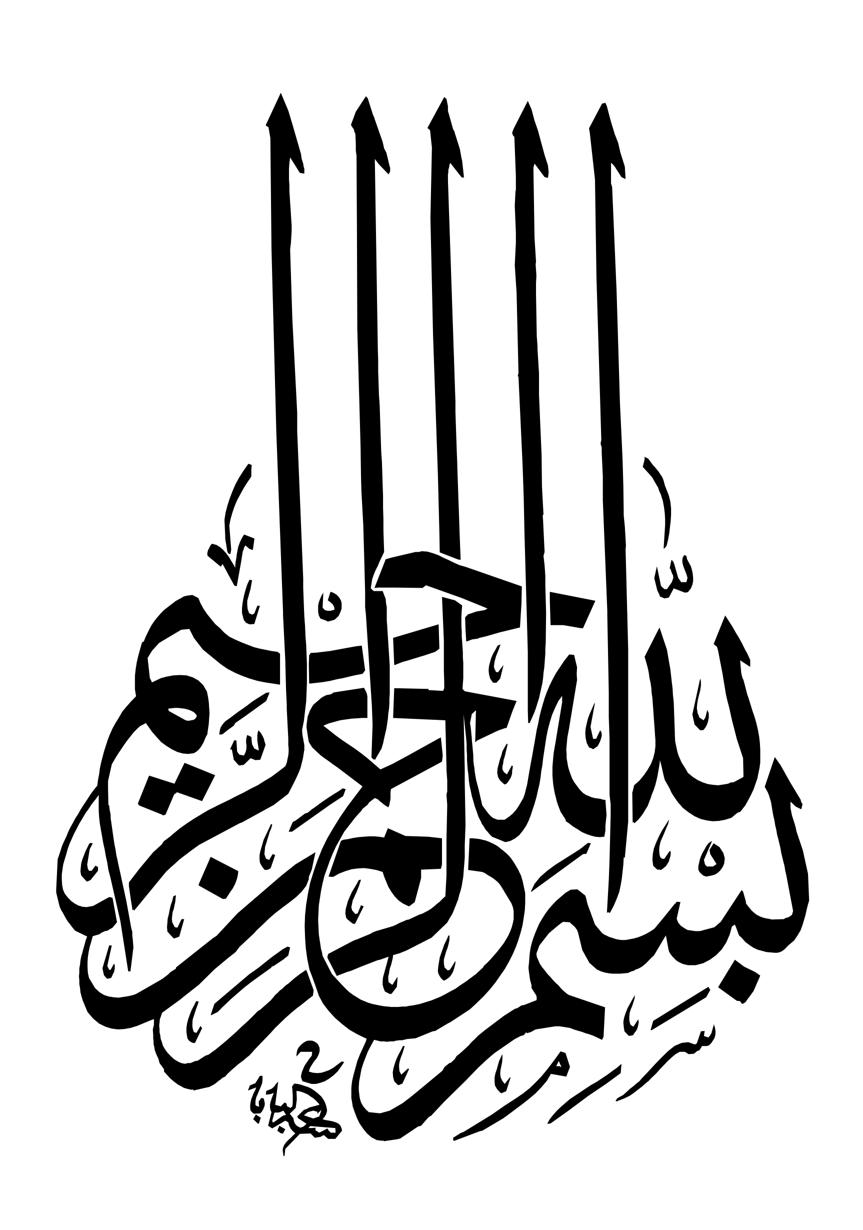
إعداد الطالب

الحبيب آدم عبدالكريم مصطفى

إشراف الأستاذ/ الدكتور

محمد أحمد علي الشامي

العام ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م


بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال تعالى:

﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾[1].

---

(١) سورة النحل، الآية (١٠٣).

شكر وعرفان

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– الشكر في البدء والختام لرب الأنام على ما أسدى من نعم وأعطى من كرم ومنح من توفيق فله الشكر الجزيل والثناء الحميد في كل لمحة ونفس إذ شكره يقتضي المزيد ويمنح العمل التجويد وبين يدي آية تتلى قال تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾[1]. فكم وفق وأعان، وأرشد، وسدد، وصوب، حتى صار هذا البحث المتواضع بالصورة التي بين أيديكم.

ولما كان من ثوابت إيماننا ومبادئ ديننا الاعتراف بفضل أهل الفضل وشكر أهل النعم، لقول المصطفى –صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)[2]، فإنني أتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان الجميل لجامعة أمدرمان الإسلامية.

وأخص بالشكر كلية الدراسات العليا والبحث العلمي والمكتبة المركزية بالجامعة كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل مقروناً بالعرفان مصحوباً بالاعتراف بالفضل إلى شيخ الجميع الأستاذ الدكتور محمد أحمد علي الشامي، فقد رعى هذا البحث منذ بدايته إلى أن استوى على سوقه، وقد منحه من علمه الجم، وفكره النيّر، ورأيه السديد، ومنهجه العميق.

كما كان لخلقه الكريم وصبره الجميل، وقلبه المفتوح، أطيب الأثر في نفس الباحث مما شجعني أن ألقاه حيثما شئت ومتى أردت دون الشعور بالحرج، فجزاه الله عني وعن العلم وعن طلابه خير ما يجزي العلماء العاملين.

والشكر موصول للعالم الفقيه والخبير التربوي الدكتور يحيى عبدالله أحمد باهتمامه الكبير المتمثل في كثرة الأسئلة والتشجيع والتحفيز الذي ظل يلاحقني به قبل بدء هذه الدراسة وفي أثناءها.

---

(١) سورة إبراهيم، الآية (٧).

(٢) أخرجه أبوداود في سننه رقم ٤٨.

والشكر موصول إلى المهندس هاشم التجاني الزين فله أياد بيضاء وفضل يذكر فيشكر فجزاه عني خير الجزء.

وأختم بالشكر لكل من أعانني على هذا البحث بشيء من إرشاد وتوجيه ونصح فلهم مني الشكر ومن الله حسن الجزاء.

ولو أنني أعطيت كل بلاغة * وأفنيت بحر القول في النظم والنثر**

لما كنت بعد الكل إلا مقصراً * ومعترفاً بالعجز عن واجب الشكر**

وختاماً: الحمدلله رب العالمين وله الشكر كله والثناء عاطراً مدراراً أولاً وأخيراً وصلى الله على سيدنا محمد –صلى الله عليه وسلم– وعلى آله وصحبه أجمعين.

آمين،،،

المقدمـــة

الحمدلله العلي الجليل الكريم، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،،،

فلقد كان العصر الأموي والعصر العباسي حافلين بالكثير من العلماء الأفاضل الذين جعل الله منهم أئمة يخدمون كتاب الله عزوجل عن طريق خدمتهم للغة الكتاب –اللغة العربية– وكان من هؤلاء الأعلام كثير يذكرون فيشكرون،ومن أشهرهم أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والأصمعي، وغيرهم، ولقد لقي أكثرهم العناية الكبرى من الباحثين فأبرزوا آثارهم وحققوها ودرسوا حياتهم وبينوها ولعل السبب الأهم في ذلك وصول بعض مؤلفاتهم، وكانت هذه المؤلفات ذات قدر كبير في خدمة الدين، واللغة فرأى الباحثون وجوب نشرها للفائدة الكبيرة التي يحصل عليها من قراءة هذه الكتب، وبقي منهم كثير بحاجة إلى دراسة، ومن هؤلاء أبوعمرو بن العلاء، هذا العالم والأديب ذكرت مقتطفات عن حياته، وتنوعت وكثرت المصادر والمراجع التي تجد فيها آراءه مبثوثة هنا وهناك. وكان هذا التراث المبثوث بحاجة إلى من يجمع شمله، وينظمه في عقد واحد، توفيراً لجهد القارئ وإفادة لمريد الفائدة دون كبير عناء ومشقة، وعندما أردت اختيار موضوع لرسالة الدكتوراه، وقع اختياري في جهود أبي عمرو بن العلاء النحوية والصرفية، حيث كنت أرى جهوده متفرقة في كثير من الكتب النحوية والصرفية وغيرها وفي كتب التفسير واللغة والأدب وغيرها ولم أجد كتاباً مطبوعاً أو مخطوطة تعزوا إليه هذه الكتب آراء هذا الرجل، ولكثرة هذه الآراء وأهميتها ولأنها تمثل مرحلة معينة من مراحل تدرج النحو العربي وهذه المرحلة تسبق تأليف كتاب سيبويه الذي وصل إلينا شاملاً يجمل ما سبق من آراء في مختلف أبواب النحو حتى صار ما بعده عالة عليه، ولأنّ كتاب سيبويه قد ضم بين دفتيه كثيراً من آراء من سبقه من العلماء وكان بينها ما يربوا على خمسة وأربعين رأياً لأبي عمرو بن العلاء في أبواب متفرقة من الكتاب.

لذا رأيت أنّ جَمْع هذه الآراء وجعلها مادة منتظمة بين يدي القارئ يأخذ منها ما يشاء، ويفيد منها أي إفادة،وهذا أمر بالغ الأهمية، لاسيما وأن كثيراً من الكتب القديمة في اللغة والنحو تحتاج إلى الفهرسة الفنية الدقيقة التي ترشد إلى مواطن المطلوب وتهدي إليه.

فعمدت إلى جمع هذه الآراء المتفرقة والمبعثرة المتباعدة في تلك الكتب وفي ذلك ما آليت جهداً في قراءة كثير من الكتب غير المفهرسة أما المفهرسة فقد اكتفيت منها بالرجوع إلى فهرس الأعلام فانظر إلى المواضع التي ورد فيها ينكر لأبي عمرو بن العلاء وآخذ ما يتناسب مع عنوان بحثي وهو جهود أبي عمرو بن العلاء النحوية والصرفية.

وأبو عمرو بن العلاء قارئ من القراء السبعة ونحوي ولغوي ذكر ذلك عنه كثير من العلماء، ويشهد لذلك ما نقل عنه في كثير من المصادر ولم أجد من ينكر عليه فيما رأيت إمامته في النحو إلا الدكتور شوقي ضيف[1]، الذي قال في كتابه "المدارس النحوية، ما يلي: (أما أبو عمرو فعني بإقراء الناس القرآن.. كما عني بلغات العرب، وغريبها، وأشعارها، وأيامها... فهو إلى أن يكون من اللغويين والقراء أقرب منه إلى أن يكون من النحاة، غير أنه نقلت عنه بعض أنظار نحوية جعلتنا نسلكه بين أوائلهم وخاصة أن ابن جني يقول كان ممن نظروا في النحو والتصريف وتدربوا أو قاسوا ولكن لم يكن هذا هو الجانب الذي شغله، ولعل ذلك هو السبب في أن سيبويه لم يرو عنه ولا عن تلاميذه شيئاً مهماً له في النحو ومسائله إنما روى عنه بعض الشواهد اللغوية، ولم يأخذها عنه مباشرة إنما أخذها عن تلميذه يونس بن حبيب وكأنه لم يلقه ولم يجلس إليه..)[2].

---

(١) د. شوقي ضيف، مؤرخ، أديب، مصري، حصل على ليسانس الآداب من جامعة القاهرة، ١٩٣٥م، د/سنة ١٩٤٢م، تدرج حتى أصبح رئيساً لقسم اللغة العربية، عضو مجمع اللغة العربية، له مؤلفات منها: "تاريخ الأدب العربي المتطور، والتجديد في الشعر الأموي والمدارس النحوية وغيرها"، ولد سنة ١٩١٠م، المؤسسة الميسرة، ط٢، دار الجيل القاهرة، مصر ٢٠٠١م.

(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص٢٧، دار المعارف، القاهرة.

هذا نص ما قال د. شوقي ضيف، ولكن الباحث لم يرضى بذلك الطرح من د. شوقي وذلك للأسباب الآتية:

١- كون أبي عمرو بن العلاء إلى اللغويين والقراء أقرب هذا أمر صحيح ولكن هذا القرب لا يخرجه عن أن يكون عالماً نحوياً بل إماماً في النحو يقول الإمام السيوطي[١]: (أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة: أبوعمرو بن العلاء، وهو أول من وضع أبواب النحو، ويونس بن حبيب، وأبوزيد الأنصاري، وهو أوثق هؤلاء جميعاً وأكثرهم سماعاً من فصحاء العرب، يقول: ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من عجز هوازن وفي رواية أخرى إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن وبني هلال)[٢].

وهذا عيسى بن عمر العالم النحوي البصري، يذهب إلى أبي عمرو ويسأله عن قولهم: (ليس الطيب إلا المسك) فيخبره أبوعمرو ثم يرسلان يستفتيان العرب في ذلك فيأتي الجواب كما قال أبوعمرو وهذا يأتي وافياً في فصل المناظرات بين العلماء، فينزع عيسى خاتمه ويعطيه أبا عمرو، ويقول: بهذا فقت الناس يا أبا عمرو، فلو لم يكن أبوعمرو أهلاً لذلك لما قال عيسى ذلك وعيسى معاصر له والمعاصرة حجاب، ومن بعده تقدم كلام الإمام السيوطي في هذا العالم النحوي الكبير.

وقال الإمام السيرافي[٣]: والرواية عنه في القراءة والنحو واللغة كثيرة[٤]، فجعل منزلة أبي عمرو في هذه العلوم الثلاثة واحده وقد جعله أبو حيان[٥]، إمام النحو عند حديثه عن قراءة (يؤده) بإسكان الهاء فقال: وما ذهب إليه أبو

---

(١) السيوطي: هو عبدالرحمن بن أبي بكر بن سابق الدين الحضيري جلال الدين السيوطي، حافظ، مؤرخ، أديب، من آثاره: "الإتقان في علوم القرآن"، وغيره، (ولد سنة ٨٤٩- ٩١١هـ)، الأعلام ٣١/٣.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، ص٢٠٧، دار المعارف، سوريا، حلب.

(٣) السيرافي: هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله، نحوي،متفقه، ورع، من مؤلفاته: "شرح كتاب سيبويه"، توفي سنة (٣٦٨هـ)، بغية الوعاة، ٥٠٧/١-٥٠٨.

(٤) أنباء النحويين البصريين، للسيرافي، ص٢٨، بيروت، المطبعة الكاثوليكية.

(٥) أبوحيان: هو محمد بن يوسف أثر الدين، النحوي، اللغوي، مفسر، ومحدث، له البحر المحيط في التفسير، وارتشاف الضرب في النحو، وغيرها، توفي سنة (٧٧٥هـ)، بغية الوعاة، ص٢٨٠.

إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء إذ هي قراءة سبعية وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء فإنه عربي صريح وسامع لغة وإمام في النحو)[1]. فكيف يجعله إماماً في النحو وهو ليس نحوياً كما يرى د. شوقي وكأني به يأسف لأنه سلكه ضمن أوائل النحويين.

٢- أما قوله أن سيبويه لم يرو عنه ولا عن تلاميذه شيئاً مهماً في النحو ومسائله، فهذا قول مردود وقد ذكر أبوعمرو في كتاب سيبويه، فيما يزيد على خمسة وأربعين موضعاً ومعظم هذه المواضع آراء له في النحو لا شواهد لغوية، كما يقول الدكتور شوقي، وسترى في هذا البحث في الباب الثاني والثالث وما نقله سيبويه وغيره عن أبي عمرو وعندها يتضح الأمر أهي مجرد شواهد لغوية، أم آراء نحوية.

٣- قوله إن سيبويه لم يأخذ عنه هذه الآراء مباشرة إنما أخذها عن تلميذه يونس ابن حبيب قول غير صحيح، وأخال الدكتور لم يتتبع المواضع التي ذكر فيها أبو عمرو في الكتاب وإلا لما أصدر هذا الحكم، صحيح أن سيبويه نقل عن يونس عن أبي عمرو ما يقارب عشرين مسائلة ولكن المسائل المذكورة في الكتاب تربوا على خمس وأربعين مسألة فباقي المسائل أخذها عن أبي عمرو مباشرة، والعجب أن ينكر الدكتور شوقي أن يكون سيبويه نقل عن تلاميذ أبي عمرو شيئاً مهماً في النحو ثم لا يلبث أن يعترف بأنه نقل عن يونس عن أبي عمرو ،ومعلوم أن يونس أخذ عن أبي عمرو فهو من تلاميذه.

٤- أما كون سيبويه لم يلق أبا عمرو ولم يجلس إليه فهذا أمر لا أستطيع الجزم بضده مع أنه قد ورد أن سيبويه روى الحروف في القراءة عن أبي عمرو، وهذا يقوّي عندي أنه قرأ عليه، ولذا ذكرته مع تلاميذ أبي عمرو، وإنما ذكرت رأي الدكتور شوقي ضيف، والرد عليه هنا لما له من صلة وثيقة بأهمية البحث وسبب اختيار الموضوع، فالحمدلله الذي جعلني من الأمة الإسلامية الموصوفة بالخير وأشكره تعالى أن أنطقني باللغة العربية، وأرشدني إلى أنوارها، وبتوفيقه

---

(١) البحر المحيط، لأبي حيان ٤٩٩/٢، تحقيق أحمد عبدالموجب، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

وإرادته بدأت أبحث عن اللسان العربي حتى استقر بي المقام في دوحة أبي عمرو بن العلاء وذلك بتوجيه من شيوخي وأخواني في الله في جامعة أمدرمان الإسلامية باحثاً من طلابها عن القضايا النحوية والصرفية.

وبتوفيقه وعونه وباسمه بدأت وتابعت حتى خرج هذا البحث بما ترونه وإن أريد إلا التوضيح والتبيين والمعرفة ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

موضوع البحث:

جهود أبي عمرو بن العلاء النحوية والصرفية.

أسباب اختيار الموضوع:

١/ سبب ديني، وذلك لما علمته أن تعلم اللغة العربية وتراكيبها من الدين وذلك جاء على لسان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– قال: تعلموا العربية فإنها من دينكم[١]. وقال أبو عمرو بن العلاء: "أيام كانوا يطلقون مصطلح العربية على النحو علم العربية هو الدين بعينه، فبلغ ذلك شيخ الإسلام عبدالله بن المبارك فقال: صدق"[٢].

٢/ إذا كانت الجامعات والمعاهد العلمية، تهتم كثيراً بالأعلام، ومصابيح الدجى وتطرح بحوثاً ورسائل حولهم فإن هذا (العَلَمْ) يعد حسب دراستي، وقراءتي المتواضعة لحياته العلمية أولى بالاهتمام، والعناية.

٣/ ومن أهم الأسباب، هو التعرف على شخصية هذا الإمام ومكانته العلمية، وورعه، وحفظه، وإتقانه، كما أنه من أوائل الذين أسسوا المدرسة البصرية وبذل

---

(١) مناقب أمير المؤمنين لابن الجوزي، ص٢٠١، دار الكتب بيروت،لبنان، تحقيق د. زينب إبراهيم القاروط، ط٢، (١٤٠٢هـ–١٩٩٤م).

(٢) الكفاف، ليوسف الصيداوي ١٠/١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الثانية، (١٤٢٠هـ–١٩٩٩م).

جهداً فائقاً في جمع العلوم وعلى الأخص العلوم العربية، ولعل الله يوفقني في إبراز مكانته والجوانب المختلفة في شخصيته ليكون لجيلنا قدوة، ولسلفنا أسوة اللهم آمين.

٤/ أن تعلم العربية يثبت القلوب ويزيد في المروءة ويصون اللسان عن الخطأ في كلام الله تعالى وسنة المصطفى –صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب.

٥/ لم أجد دراسة متكاملة على آراء وجهود أبي عمرو بن العلاء المتعلقة بالمسائل النحوية والصرفية في موضوعٍ واحد بل متفرقة في بطون أمهات الكتب.

٦/ انصراف كثير من الباحثين عن اللغة العربية وبخاصة الدراسات النحوية والصرفية وانشغالهم بدراسات أخرى. ومع قلة زادي فإنني اخترت هذا الجانب من الدراسة واداً أن أجد مهملاً أكشف عنه الغبار أو متوارياً أنزع عنه الستار، لننهض بهذا التراث المجيد الذي تركه لنا المتقدمون من العلماء والباحثين في مسيرتهم العلمية الطويلة.

أهمية الموضوع:

١/ تأتي أهميته في أنه بعون من الله خدمة للغة القرآن الكريم، وإضافة جديدة للدراسات النحوية والصرفية من خلال مجهودات أبي عمرو بن العلاء النحوية والصرفية.

٢/ توثيق لجهود أبي عمرو بن العلاء النحوية والصرفية بعد جمعها من المصادر والمراجع المختلفة.

٣/ إنه يوضح مجهود علماء كان لهم الفضل في إرساء القواعد النحوية الصرفية، وغيرها من العلوم، والتأصيل والتنظير، والوصول من خلالها إلى نظرية تفسير الإبداع الإنساني.

٤/ محاولة الكشف عن مدى حاجة أعلام الأمة لمزيد من الدراسات التطبيقية لآرائهم ومجهوداتهم العلمية.

الأهداف:

قد تعارف أسلافنا على أن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وهي: (إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص فيتمه، أو شيء مغلق فيشرحه، أو شيء طويل يختصره، من دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه أو شيء أخطأ فيه صاحبه فيصلحه)، ذكر هذا حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون، وتناقلها عنه العلماء والباحثون، وبناء على ذلك يهدف الباحث إلى الآتي:

١/ جمع ما تفرق من جهود هذا العالم وضم شتاتها وترتيبها ومن ثم عرضها ومقارنتها بغيرها من آراء النحاة في رسالة يتيسر على الباحث والدارس تناولها والإفادة منها.

٢/ إلغاء الضوء على هذا العالم وإظهار نبوغه وإنصاف بما يستحق من عصارة جهده.

٣/ الإسهام في توفير المصادر والمراجع التي تساعد على جمع المادة العلمية المتعلقة بالقضايا النحوية والصرفية من خلال جهود وآراء علماء وأساطين هذا الفن وعلى رأسهم أبي عمرو بن العلاء.

٤/ النحو نشأ لرفع اللحن عن القرآن واللسان العربي إلا أن بعض النحاة حاكموا قراءات القرآن على قواعدهم النحوية التي وضعوها فيما وافقت عليه القاعدة النحوية قبلوه وما لم يوافق عليه ردوه وضعفوه فالبحث يهدف إلى معرفة موقف أبي عمرو بن العلاء من القراءات القرآنية والنحاة.

٥/ على الرغم من مكانة أبي عمرو بن العلاء في اللغة وغيرها إلا أنه لم يترك كتاباً وذلك سبب حرق كتبه فيهدف البحث إلى متابعة آراءه النحويه والصرفية في المصادر والمراجع المختلفة ككتاب سيبويه وغيره وهذه خطوة لتجميع آراءه النحوية والصرفية للوصول إلى كتاب في النحو والصرف باسم أبي عمرو بن العلاء.

٦/ بجانب وفاء البحث الشروط الأكاديمية فإن الباحث يسعى لفتح باب جديد في تقريب علوم النحاة القدامى إلى الأدباء والعلماء المعاصرين المنشغلين باللغة العربية وذلك سعياً وراء الحفاظ على استقامة اللسان العربي اعتبار أن اللغة أداة من أدوات فهم الدين.

٧/ حاجة الدراسات النحوية، والصرفية إلى من يغوص في أعماقها من خلال الجوانب النظرية للنصوص التطبيقية بدءاً بكتاب الله عزوجل، وأحاديث المصطفى –صلى الله عليه وسلم. ومصادر ومراجع السابقين كآراء وجهود أبي عمرو بن العلاء. قيل: لولا أن كل أحد يأخذ من قوله ويرد لأخذت آراء أبي عمرو جميعاً في اللغة.

الدراسات السابقة:

لقد قمت بالبحث في المكتبات المركزية بالجامعات السودانية واتصلت بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية –المملكة العربية السعودية– بالرياض.

ووصلت إلى قناعة بأن جهود أبي عمرو بن العلاء النحوية والصرفية لم يكتب فيها بحثاً يجمع أطرافه ويتتبع آراءه ومواقف النحاة منها، ومع ذلك هناك بعض الكتب التي تناولت بعض جهود أبي عمرو بن العلاء منها:

١/ أبوعمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنحو، وهو كتاب لزهير غازي زاهد.

٢/ أبوعمرو بن العلاء، ومنهجه في القراءات القرآنية والدراسات، ، وهو مقال لصلاح الدين حسن.

٣/ أبوعمرو بن العلاء، اللغوي، والنحوي، ومكانته العلمية، كتاب للمؤلف عبدالله محمد الأسطى.

٤/ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، تأليف الدكتور: عبدالصبور شاهين.

ولم أوفق للعثور من هذه الكتب إلا على الأخير في المكتبة المركزية بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

الصعوبات:

إن عظم الجزاء مع عظم البلاء، وما انفرد أحد باليسير فانطلاقاً من هذا فقد واجهتني بعض الصعوبات التي أعاقت البحث شيئاً ما، أذكر بعضها دون استقصائها:

١/ تناثر آراء أبي عمرو بن العلاء في المصادر والمراجع المختلفة وذلك لحوجة العلماء للاحتجاج بها لقوتها.

٢/ صعوبة جمعها وإبرازها في رسالة يسهل الرجوع إليها.

٣/ صعوبة الترتيب والتبويب والتنسيق الدقيق.

منهج البحث:

لما كان البحث تعباً للشخص في إبداء رأيه وإحالة نقله اقتضى الأمر أن أسلك المنهج الاستقرائي التحليلي الوصفي وفقاً لما تقضيه طبيعة البحث تحقيقاً لأهدافه المقصودة.

وذلك لأنه يعتمد على جمع النصوص المتعلقة بآراء أبي عمرو بن العلاء التأصيلية وتحليلها وتطبيقها في المواضع المبوب لها.

عملي في هذا البحث:

١- تتبع المواطن النحوية والصرفية من خلال جهود أبي عمرو بن العلاء.

٢- جمعها وترتيبها على أبواب النحو والصرف المختلفة.

٣- التعليق على هذه المواطن في كل قضية مع إبداء الملاحظات عليها تلخيصاً لرأي أبي عمرو بن العلاء.

٤- تدوين أقوال النحاة والصرفيين في القضية المعينة.

٥- التركيز على النقل من المراجع القديمة لتمكن أصحابها من مواد البحث المختلفة.

٦- إبداء الملاحظات على أقوالهم ومقارنتها بأقوال أبي عمرو بن العلاء، وتوضيح الاختلاف والاتفاق أو الرأي الجديد فيما ذهب إليه أبي عمرو بن العلاء.

٧- تلخيص القضية بعض سرد أقوال النحاة والصرفيين إن رأينا حاجة إلى ذلك.

٨- توجيه القراءات وبيان الصحيح منها والشاذ.

٩- عزو الآيات القرآنية إلى سورها وذكر أرقامها في الهامش.

١٠- تخريج الأحاديث النبوية.

١١- إحالة الأبيات الشعرية إلى مراجعها أو مصادرها ونسبتها إن وجد إلى أصحابها.

١٢- التوضيح والتعليق على بعض الموضوعات في الهامش إن دعت إلى ذلك ضرورة.

١٣- التعريف بالأعلام الذين نقلت عنهم لأول مرة.

١٤- وضع فهارس للآيات والأحاديث والأبيات الشعرية والمصادر والمراجع ومحتويات البحث.

الباب الأول
أبو عمرو بن العلاء البصري، حياته وسيرته

وفيه أربع فصول:

الفصل الأول: مولده ونشأته.

الفصل الثاني: شيوخه وتلاميذه ووفاته.

الفصل الثالث: عصره ومكانته العلمية بين علماء عصره.

الفصل الأول
مولده ونشأته

وفيه مباحث:

المبحث الأول: سيرته الذاتية.

المبحث الثاني: نشأته العلمية.

المبحث الثالث: أخلاقه، وعقيدته، وبذله للعلم.

تمهيد

قبل أن نركب متن البحث أقدم كلمة موجزة عن أبي عمرو بن العلاء. أبو عمرو بن العلاء ذو شخصية متنوعة الجوانب غنية بالمقومات، فهو إلى جانب كونه نحوي لغوي وقارئ أيضاً عرف في جوانب أخرى مثل الأنساب والشعر وغيرهما وكل من هذه الجوانب يحتاج إلى دراسة منفصلة بل دراسات عديدة حتى يتسنى كشف جوانب هذه الشخصية الفذة، وهو بذلك يعتبر معلماً من معالم تاريخنا العلمي والحضاري والثقافي والعقلي.

وعلى الرغم من شهرة أبي عمرو بن العلاء وعمق أثره وسبقه في مجال النحو، واللغة، والقراءة، فإنَّ الكُتَّاب لم يوفوه حقه من الدراسة، وتحليل سيرته، وأكثر ما وردنا عنه بضع صفحات في كتب الطبقات تحوي طرفاً من نوادره فحسب دون التعرض لما خلفه هذا الإمام الجليل، من روايات أو أوجه انفرد بها دون غيره في النحو واللغة والقراءات حتى لكأن هذه العلوم تتدفق من لدنه، وهو أبو المدرسة البصرية في النحو واللغة والقراءة.

تتلمذ على آرائه أقطابها جميعاً مباشرة أو بواسطة تلاميذه لهذا لا بد للدارسين من إبراز شخصية هذا (العلم) الشهير والتعريف بآثاره، سواء أكان ذلك من الناحية التي نحن بصدد دراستها وهي جهوده النحوية، والصرفية، أو في اللغة، والقراءات والشعر وغيرها.

إن دراسة علم كأبي عمرو يعني دراسة تاريخ العقلية العربية إبَّان تفتحها في بكور العصر الإسلامي الأول. وهو يلقي ضوءاً سابقاً على أحداث تلك المرحلة من تاريخ الأمة الإسلامية الحضاري، والثقافي، حيث انطلقت العبقرية العربية من أكنانها تضع أسس العلم الإسلامي في مجال الدين، والدنيا معاً.

هناك كان أبو عمرو بن العلاء ضمن الرُوّاد الأوائل من رجال هذه الأمة الخالدة يحفظ مع الرواة نصوصاً تجري على ألسنة الأعراب، ويناقش مع النحاة طباع العربية وقوانينها وما يجوز فيها، وما لا يجوز.

ويتفهم مع القراء ما روي عن المصطفى -صلى الله عليه وسلم- من حروف القراءات، ووجوهها، كل ذلك قائم على ألسنة الفصاحة التي يتلمسها، في نهج قريش أولسان تميم، أيٌّ ذلك كان سائغاً كثيراً في لسان العرب وما خالف ذلك فهو عنده لغات.

المبحث الأول
سيرته الذاتية

أ/ مولده:

اتفقت جميع التراجم حول مكان ميلاد أبي عمرو بن العلاء البصري حيث ذكر الجميع بأنه ولد بمكة المكرمة. واختلفوا في تاريخ وفاته ومكانها كما يأتي: وجرت العادة في تراجم العلماء الأوائل أن يكون تاريخ ميلادهم أو وفاتهم موضع اختلاف دائماً وأن يصيبه من كتب الترجم كثير من الخلل، في عدم التحديد والإكثار من الروايات المتناقضة المتباعدة.

وقد أصاب أبو عمرو بن العلاء ما أصاب غيره من هؤلاء السابقين. وكان أمر تحديد السنة التي ولد فيها مجالاً لاتساع الآراء، والروايات، والنقول.

وسوف نحاول، ونحن ندرس (علم) من (أعلام) المعرفة يجدر بنا أن نحقق هذه الناحية من تاريخ ميلاده، ونصل فيها إلى راي تسنده وتدعمه الحقائق والظروف والملابسات التاريخية، ونشعر بالإقناع المنطقي.

ونسلك في ذلك المنهج التاريخي حسب أسبقية المؤلفات والروايات: فمن ذلك قول الإمام المؤرخ الذهبي[١]: حيث قال: ولد أبو عمرو بن العلاء سنة ثمان وستين، عام وفات ابن عباس، وقيل: سنة سبعين)[٢]، وأكده في سير أعلام النبلاء[٣]، أي الأخير.

والأرجح الذي عليه أغلب الرويات أنه ولد سنة سبعين من الهجرة.

---

(١) الإمام الذهبي: هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، حافظ، مؤرخ، تركماني، له مؤلفات كثيرة منها: "تاريخ الإسلام الكبير"، و"سير أعلام النبلاء"، و"طبقات القراء"، وغيرها، (ت ٧٤٨هـ) الأعلام، لخير الدين الزركلي ٢٢٢/٦، دار الملايين، بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٤م.

(٢) طبقات القراء الكبار ٩٢/١، مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي ٤٠٧/٦، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مطبعة مؤسسة الرسالة ١٩٨٨م.

واختلاف الروايات في سنة ميلاده ما بين (٧٠) أو (٦٨) أو (٦٥) للهجرة النبوية والقول الأرجح الذي عليه أغلب الروايات كما سبق أن ميلاده سنة (٧٠) من الهجرة ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة.

ب/ اسمه وكنيته:

أما اسمه لم يكن هناك اختلاف في اسم عالم من علمائنا كما كان حول اسم (أبي عمرو بن العلاء) حتى أطلق عليه الإمام السيوطي، واحداً وعشرينا اسماً.

وقد رجح الإمام السيوطي –رحمه الله – من هذه الأقوال تسمية (زبّان) فقال: هو الأصح[١]، وهو الاسم الذي تجده مختاراً في أغلب المراجع التي ترجمت لأبي عمرو.

قال ابن النديم[٢]: (واسمه زبّان بن العلاء بن عمّار بن عبدالله، من الأعلام في القرآن، وعنه أخذ يونس، وغيره من مشايخ البصريين)[٣].

وقال صاحب مراتب النحويين[٤]: (أبو عمرو بن العلاء بن عمّار بن العريان، وله أخ يقال له: أبو سفيان زعم النسابون أن اسميهما كنيتاهما ثم قال: واختلفوا في اسم أبي عمرو فقالوا: (ربّان) وقالوا: (زبّان)، وقد أخذ بهذه التسمية أيضاً المستشرقون رجيس بلا سير في مقدمته التي كتبها لترجمته للقرآن حين قال: أبو عمرو (زبّان) بن العلاء من أسرة عربية... إلخ، نقلاً عن غاية النهاية في طبقات القراء)[٥].

---

(١) بغية الوعاة، للحافظ السيوطي، ص٣٦٧، طبعة بيروت، دار الفكر ١٩٧٩.

(٢) ابن النديم محمد بن إسحاق بن محمد بن النديم (أبوالفرج) عالم، أديب، مشارك في أنواع من العلوم، من تصانيفه: "الفهرست"، (ت ١٠٤٧م)، معجم المؤلفين، لعمر كحالة ١٢٢/٣، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ١٩٩٣م. والأعلام ٢٥٣/٦.

(٣) الفهرست، لابن النديم محمد بن إسحاق، ص٤٨، طبعة القاهرة، بدون تاريخ.

(٤) أبو الطيب عبدالواحد بن علي بن عيسى الغوي، من كبار أئمة اللغة والنحو بحلب (ت ٣٥١هـ) بغية الوعاة ١٢٠/٢.

(٥) مراتب النحويين، لأبي الطيب عبدالواحد اللغوي، ص١٣، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ١٩٥٥م.

وابن الجزري[١] الذي يعد صاحب الكلمة الفاصلة في هذا الموضوع قال ما نصه: (أبو عمرو بن العلاء زبّان بن العلاء بن عمّار بن العريان... إلخ) ثم قال السيد أبو عمرو التميمي المازني البصري أحد القراء السبعة وقد اختلف في اسمه على الأكثر من عشرين قولاً: (لا ريب أن بعضها تصحيف من بعض، وأكثر الناس من الحفاظ وغيرهم على أنه زبّان ما ذكرنا)[٢].

وقال الإمام الذهبي: (والذي لا يشك فيه أنه زبّان بالزاي)[٣]، وهو أيضا الموجود في معجم الأدباء، حيث عنون له بتسمية (زبّان) بن العلاء ثم ذكر نسبه واستدل لترجيح اختياره مما رواه أن الفرزدق جاء معتذراً إلى أبي عمرو من هجو بلغه عنه فقال له أبو عمرو:

هجـوت زبّـان ثـم جئـت معتـذراً * من هجو زبان لم يهجو ولـم يدع**[٤]

وقد ذهب الحافظ بن حجر العسقلاني[٥] بعد أن ذكر الخلاف حول اسمه إلى القول بأن اسمه هو (العريان) قال وهو الأكثر عند العلماء وهو الصحيح عندي... وزبّان أثبتها بعد العريان)[٦] بإضافة أخرى ولكنه لم يغفل أن يقرر انّ (زبّان) هو أثبت

---

(١) ابن الجزري: هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري الدمشقي نجم الشيرازي الشافعي ويعرف بابن الجزري، نسبة إلى الجزيرة ابن عمر، شمس الدين أبو الخير مقرئ، مجود، محدث، حافظ، مؤرخ ناظم، مشارك في بعض العلوم، وعمّر للقراء مدرسة سماها دار القرآن، وله مؤلفات كثيرة منها: "النشر في القراءات العشر"، و"التمهيد في التجويد"، "وغاية النهاية في أسماء رجال القراءات والرواية"، وغيرها، ولد (٧٨٧-٨٧١هـ=١٣٨٥-١٤٦٦م)، معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة ٦٨٧/٣.

(٢) غاية النهاية، لابن الجزري ٢٨٨/١، مطبعة الخانجي، مصر ١٩٣٢م.

(٣) طبقات القراء، للذهبي ٩١/١.

(٤) معجم الأدباء، لياقوت الحموي ١٥٨/١١، مطبعة دار مأمون، مصر، بدون تاريخ.

(٥) ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد ن محمد بن علي الكناني العسقلاني المصري، محدث، مؤرخ، أديب، شاعر، زادت تصانيفه على مائة وخمسين مؤلف، (ت ١٤٤٤م)، معجم المؤلفين ٢١٠/١.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ١٧٨/٢، مطبعة حيدر أباد ١٩٢٧م.

اسمائه بعد العريان، والباحث لم ير شريكاً لابن حجر في رأيه هذا، ومذهب جمهور العلماء يرون أن أبا عمرو اسمه (أبوعمرو) وليس له اسم غير هذه الكنية ولعل هذا المذهب واضح في النص المنقول في صدر هذا الحديث عن السيوطي، في بغية الوعاة حيث جاء أول اسم له أبو عمرو، من بين الأسماء الواردة له وهو المذهب المعتمد عند الزبيدي[١] وابن خلكان[٢] وياقوت الحموي[٣]، وابن النديم[٤] وابن الجزري[٥].

ولا غرابة في غلبة الكنية على الاسم وإطلاقها بدلاً عن الاسم، ولعل مطالعة كتب الطبقات تكشف لنا عن شيوع هذا التقليد في إحلال الكنية محل الاسم، وهناك من العلماء من يرى أن كنيته غلبت على اسمه فاشتهر بها وهو تقليد جرى على المجتمع العربي منذ العصر الجاهلي، كان النّاس يفضلون ان ينادوا بالكنية، وكان ظل الكنية يطمس وجود الاسم تماماً، فأبوبكر الصديق -رضي الله عنه- كان اسمه عبدالله ابن عثمان ومع ذلك قليل من الناس من يناديه باسمه واسم أبيه... وكذلك سائر من أطلقت عليهم الكنى كأبي سفيان (صخر بن حرب) وأبي طالب (عبد مناف) وأبي ذر (جندب بن السكن) وأبي هريرة (عبدالرحمن بن هند) وهكذا، ولذلك كانوا يكتبون على الإمام علي بن ابي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان، لأن الكنية بكاملها صارت اسماً.

ج/ نسبه:

(هو سيد القراء، أبو عمرو، زبّان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبدالله ابن الحسين بن الحارث بن جلهمه بن حجر بن خزاعة بن مازن بن مالك بن عمرو ابن تميم بن مر بن أدّ بن طانجة بن الياس بن مضر بن معد بن عدنان)[٦].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص٢٨، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار المعارف بمصر.

(٢) وفيات الأعيان، ٤٦٦/٣، دار صادر، بيروت ١٩٦٨م،.

(٣) معجم الأدباء ١٥٦/١١.

(٤) الفهرست، ص٤٦.

(٥) غاية النهاية ٢٨٨/١.

(٦) غاية النهاية، لابن الجزري ٢٨٨/١.

هذا ما ذكره ابن الجزري -رحمه الله- وهي أكمل الروايات الناقصات في نسب أبي عمرو، إلا على أنها الرواية الكاملة ومع ذلك فإن ملاحظة بسيطة تدفعنا إلى الشك في إن السلسلة على هذه الصورة ليست كاملة، وأن هناك إن صح هذا النسب أسماء أخرى لأجداد أبي عمرو فقدت في الروايات.

وذلك أن (عدنان) هو الجد العشرون للنبي -صلى الله عليه وسلم- لا يمكن أن يكون الجد التاسع عشر لأبي عمرو بن العلاء البصري وهو من علماء القرن الثاني ومن الطبقة الرابعة أو الثالثة على أعلى تقدير، ولهذا أخذ الباحث برواية ابن الجزري باعتباره صاحب الكلمة الفاصلة في هذا الموضوع وعلى أنها أكمل الروايات الناقصة في نسب أبي عمرو بن العلاء، لا على أنها الرواية الكاملة.

د/ الاختلاف في جنسه:

كما حدث خلاف في اسم أبي عمرو بن العلاء، حدث خلاف حول أصله، أعربي هو أم أعجمي، ولعل دواعي الخلاف ما رواه الإمام أبي عمرو الداني[1]: قال حدّثنا ابن مجاهد، قال: حدّثنا أصحابنا عن أبي بكر بن خلاد عن وكيع بن الجراح قال: قرأت على قبر أبي عمرو بن العلاء بالكوفة: (هذا قبر عمرو بن العلاء مولى بني حنيفة)[2].

وقيل: أنه (مولى بني العنبر) أو هو من فارس من موضع يقال له كازون، ويظهر أن الشك في عروبة أبي عمرو كان منتشراً، وقال صاحب الأغاني[3]: (وكان أبو عمرو بن العلاء يغمز في نسبه)[4].

---

(١) أبو عمرو الداني: هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد المعروف بالداني، وأبي الصيرفي قديما، عالم بالقراءات وله مؤلفات كثيرة، بلغت ١٢٠ مصنفاً، ولد (٣٧١-٤٤٤هـ=٩٨١-١٥٢٠م)، معجم المؤلفين ٣٦٠/١.

(٢) مفردات القراء السبعة، للإمام أبي عمرو الداني، نقلاً من أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، الدكتور عبدالصبور شاهين، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص٢٧.

(٣) هو الإمام علي بن الحسين بن محمد بن الهيثم أبي الفرج الأصفهاني القرشي الأموي، أديب وكاتب، شاعر نسابه، نحوي، من تصانيفه: "الأغاني"، ولد سنة (٨٩٧هـ-٩٦٧م)، معجم المؤلفين ٤٣٢/٢.

(٤) الأغاني للأصفهاني، مطبعة دار الكتب، بدون تاريخ، ١٨٩/٣.

ونحن لا يسعنا إزاء هذا الغمز الذي أشار إليه صاحب الأغاني إلا أن نغمز بدورنا بهؤلاء الذين أشاعوا هذه المقالة عن أبي عمرو بن العلاء ونرميهم بسوء القصد ونكاد نجزم بأنهم من الشيعة الذين ينقصون دائماً العرب من كل فضل فما نبغ من العرب نابغة إلا زعموه من قومهم، ويشككون في نسبه العربي توهيناً من شأنه وحطاً من قدره، ونترك المجال في الرد عليهم للفرزدق[1]، الذي يقول في أبي عمرو ابن العلاء:

مَـا زِلْـتُ أَفْـتَحُ أبوابـاً وأُغْلِقُهـا * حتَّـى أَتيـتُ أَبـا عمـرو بـن عمَّـارِ**

حتى رأيت فتى ضخماً دسِيعتُه[2] * مـن المريـرة حـراً وابـن أحـرار**

يَنْمِيـه من مـازنٍ فـي فَرْعِ نبعتهـا * جَـدٌّ كـريمٌ وعُـودٌ غَيْـرُ خَـوّارِ[3]**

وقد قال الفرزدق هذا أيام كانت الأنساب معلومة بتفاصيلها ومثله لا يجهل سادة مازن وأئمتها الذين تعتز بهم، وهو وأبو عمرو تجمعهما أرومة واحدة، يعتزان بالانتساب إليها ومازن الذي ذكره الفرزدق هو جد أبي عمرو قاضي جاهلي كان من حكام الموسم في عكاظ، وهو أيضاً جد قطري بن الفجاءة وعباد بن علقمة، والنضر ابن شميل لذا فأغلب المؤرخين على أنه عربي، فما يذكر إلا ويصحب اسمه تلك الصفات (التميمي- المازني).

ويساعد على ترجيح هذا الاحتمال انتمائه إلى أجداد يلتقي فيهم مع المصطفى – صلى الله عليه وسلم-.

---

(١) الفرزدق: هو همام بن غالب من أشهر شعراء الأمويين برع في الفخر والهجاء له ديوان مطبوع توفى قبل جرير بستة أشهر سنة ١١٠هـ، الأعلام ٢٤٠/١.

(٢) الدسيعة: الجفنة الواسعة * وخوّار: ضعيف.

(٣) كنز العمال، في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي، ص٥٨، تصحيح محمود وحيد الزمان حيدر أباد، دار المعارف، مطبعة دار المعارف النظامية، ١٣١٢هـ، -١٨٩٥م.

المبحث الثاني
نشأتـــه العلميـــة

لم تذكر أغلب كتب الطبقات التي تحدثت عن أبي عمرو بن العلاء من تاريخ أبيه شيئاً، ولم تشر إلى مهنته أو ظروف معيشته، إلا ما يستفاد منه أن أباه كان من معارضي الحجاج بن يوسف الثقفي، وأنه قد طورد من قبل الحجاج عام (٩٥هـ) فهرب إلى الصحراء إلى جهة اليمن حيث علم بموت الحجاج فانصرف إلى البصرة.

ولكن الحافظ بن حجر العسقلاني، ذكره عند ترجمته لعمرو بن العلاء ذكر أنه (روى الحديث عن أبيه، وأنس، والحسن البصري..)[١]، ومعنى هذا أنّ أباه كان من المحدثين الذين تؤخذ عنهم رواية الحديث في هذا العصر المتقدم عصر التابعين، فأبوه كان من التابعين مع الأعلام كالحسن البصري، وابن سيرين، وغيرهم وجميع هؤلاء ممن تلقى عنهم أبوعمرو، وروي الحديث عنهم، وإن ذلك ليعد في رأي الباحث ذا تأثير عميق في تكوين شخصية أبي عمرو، من حيث كان مدلياًَ إلى العلم بنسب وثيق، إذ أنه قد نال قسطاً وافر من اهتمام الأئمة من التابعين وتابعيهم ممن عرفوا فضل أبيه ولا شك أن هذا الأب العالم هو الذي دفع وله إلى حب القراءة، والرواية في سن الطفولة، يحذوه في ذلك إيمان بالله، وثقة في فضيلة العلم والعلماء على الرغم من هذا كله نقرر أن يعيننا هنا أن نتبع آثار أبي عمرو ونلقي ضوءاً كاشفاً على حياته.

بدأ أبو عمرو حياته بمكة حيث ولد ونشا هناك كما ينشأ الصبيان يقرءون القرآن، ويحفظونه ويختلفون إلى شيوخ القراءة المعروفين، الذين اختاروا جوار أم القرى. إلا أن أبا عمرو في هذه المرحلة المبكرة من عمره قد امتاز عن غيره من أنداده بالسعي إلى العلم. حدث الأصمعي قال: قال أبوعمرو: (أخذت في طلب العلم قبل أن أختن)[٢].

---

(١) تهذيب التهذيب ١٧٨/٢.

(٢) طبقات النحويين واللغويين، ص٣١.

وذلك يوحي بأن بدايته كانت مبكرة على حين كان غيره من الصبية يلعبون في أزقة مكة ودروبها، وقد عاصرت طفولة أبي عمرو أبي العلاء فترة مضطربة بالأحداث في الحجاز والشام والعراق، كما يأتينا في الحياة السياسية في عصره، وكانت مكة نفسها موطن ثورة الزبيريين هي الأخرى غير مستقرة إبان حكم عبدالملك بن مروان.

وفي هذا الجو المضطرب بدأ أبوعمرو في طلب العلم وقد كان على قدر وافر من الذكاء صرفه إلى الجد والاجتهاد في تحصيله للعلم. وليس من الممكن أن نتصور له في هذه السن المبكرة رحلات إلى الكوفة، أو البصرة أو سواها من مراكز الثقافة العلمية آنذاك. بل نرجح أنه ظل ما بين مكة والمدينة مدة لا تقل عن العشرين عاماً تلقى خلالها عن الأئمة القراء من التابعين وغيرهم إلى أن رحل نهائياً إلى البصرة وكانت مكة والمدينة في ذلك الحين حافلتين بالأئمة من التابعين وغيرهم، وكانت مكة خاصة بمثابة الجامعة التي يتخرج منها أساتذة القراءة واللغة لينتشروا بعد ذلك في مراكز العالم الإسلامي العلمية، ولم تكن هناك مدينة تعادلها في هذه الميزة.

لذا فنحن نرجح أن أبا عمرو بقى بمكة يتلقى عن شيوخها، وينهل عن أئمتها في القراءة وعلوم اللغة وكانت له إلى جانب ذلك رحلات إلى المدينة المنورة وأخرى قليلة إلى البصرة حيث أن أباه كان يصحبه إليها في رحلات لطلب الحديث ليأخذ عمن بها من الشيوخ والعلماء نصر بن عاصم الليثي (ت١٠٠هـ) ويحيى بن يعمر (١٢٩هـ) والحسن البصري (ت١١٠هـ) وعبدالله بن إسحاق الحضرمي (ت ١٢٩هـ).

فهو مع أبيه وإن كانت مكة مركز إقامتهم فإنه كان دائم الترحال في طلب العلم وسعياً وراء المعرفة.

ومن هذه الرحلات رحلة إلى اليمن وسببها الهروب من بطش الحجاج بن يوسف وهي أن والد أبا عمرو كان على خصومة مع الحجاج بن يوسف ومعلوم أن الحجاج لم يكن يبقي على خصم له مهما عظم شأنه، حكى أبو عمرو بن العلاء وقال: طلب الحجاج بن يوسف أبي فخرج منها هارباً إلى اليمن، فأنَّا لنسير بصحراء اليمن إذ لحقنا لاحق ينشد:

لا تضـــــيقن بـــــالأمور فقـــــد * تكشـــف عمّاؤهـــا بغيـــر احتيـــال**

رُبَّمــا تكــره النفــوس مــن إلاّ * مــر لـــه فَرْجَـــةٌ كَحَـــلِّ العِقَـــالِ**

فقال: أبي ما الخبر؟ قال: مات الحجاج قال أبوعمرو فانا بقوله (فرحة) أشدّ سروراً مني بموت الحجاج قال: فقال أبي: أصرف ركابنا إلى البصرة قال أبوعبيدة قلت لأبي عمرو: كم سنك يومئذ؟ قال: كنت قد حنقت بضعاً وعشرين سنة)[١].

والذي نستقيه من هذه الرواية أن أباعمرو وأباه قد رحلا إلى البصرة في ذلك التاريخ أي حوالي (٩٤-٩٥هـ) فلما شعر الحجاج بوجودهما أخافهما فهربا من وجهه وكان موافقاً لتاريخ وفاة الحجاج عام (٩٥هـ).

بيد أن الذي نذهب إليه هو أن أباعمرو لم يكن مشتقلاً بالسياسة أو بخصومه أصحابها وبخاصة الحجاج فإن تاريخه بنبئنا أنه كان مشغولاً بالعلم أكثر من اهتمامه بشئون السياسة التي استغرقت همّ أبيه وأمثال أبيه كسعيد بن جبير وغيره من معارض ظلم الحجاج وحسبنا هذه الرواية أنه يقول العربي (له فرحة) أشد سروراً منه بموت الحجاج لأن أمر الحجاج لم يكن يعنيه بقدر ما كان يعنيه أمر اللغة، وتصحيح مفرداتها وضبط رواياتها، لأنه كان مشغولاً بهذه المفردة هل هي تنطق (فُربه) بضم الفاء أم (فَرية) بفتح الفاء إن الفترة التي عاشها حتى حادث هربه مع أبيه عام (٩٥هـ) أي حتى سن الخامسة والعشرين، كانت ولا شك كافية ليستوعب علم شيوخه بمكة، والمدينة، ولعله في هذه الفترة يحاول الاستزادة من العلم بأيام العرب ولغاتهم المختلفة حين تتاح له فرصة التجوال في نواحي الجزيرة بحثاً عن المعرفة وعندما حل بالبصرة وتلقى من علماءها المزيد من المعرفة، حيث عرض قراءته على نصر ابن عاصم الليثي، وعلى غيره من أئمة البصرة المتقدمين.

---

(١) كتاب سيبويه ٢٧٠/١، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي ودار الرقائق، بالرياض، الطبعة الثانية ١٩٨٢م. وخزانة الأدب، للبغدادي، ٥٤٣/٢، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض. ومجالس العلماء، ص ١٢٦.

ولا شك أن أبا عمرو قد لمس خلال تلقيه على أئمة البصرة اهتمامهم بالنحو ومشكلاته فأخذ عنهم هذا الاهتمام وإن لم تكن مدرسة البصرة في النحو قد نشأت بعد.

هذه تفاصيل معلومة عن حياة أبي عمرو بن العلاء في صدر شبابه العلمي عرضناها بإيجاز.

وقال أبوعمرو عن نفسه: سمع سعيد بن جبير[١] قراءتي فقال: (ألزم قراءتك هذه)[٢].

وقال الأصمعي قال لي أبوعمرو: (لو تهيأ لي أن أفرغ مما في صدري في صدرك لفعلت، لقد حفظت في علم القرآن أشياء لو كتبت ما قدر الأعمش على حملها)[٣].

وقال الأصمعي: قال لي أبو عمرو: (كن على حذر من الكريم إذا أهنته، ومن اللئيم إذا أكرمته، ومن العاقل إذا أحرجته، ومن الأحمق إذا مازحته، ومن الفاجر إذا عاشرته، وليس من الأدب أن تجيب من لا يسألك أو تسأل من لا يجيبك، أو تحدث من لا ينصت لك)[٤].

وتوفى أبو عمرو بن العلاء بالكوفة سنة (١٥٤هـ) كما هو موضح في البحث عند التعرض لوفاته وتاريخها، بعد حياة كلها عمل في تعلم وتعليم القرآن، ولغة العرب.

وهو أحد القراء العشرة في الطبقة الرابعة، وهم نافع بن أبي النعيم المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وعبدالله بن عامر الجهني الدمشقي قاضي الشام من التابعين، وعاصم بن أبي النجود الكوفي، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وخلف البزار الكوفي، وهذا العاشر ليست

---

(١) سعيد بن جبير الأسدي بالولاء تابعي، أخذ العلم عن عبدالله بن عباس، وابن عمر –رضي الله عنهم، ولد سنة (٤٥–٩٥هـ)، وفيات الأعيان ٣٧/٢. والأعلام ٩٣/٩.

(٢) طبقات القرّاء، ٩٥/١.

(٣) معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار ٢٩/١، تحقيق سيد جاد الحق، القاهرة، دار الكتب الحديثة، مطبعة دار التأليف ١٩٦٩م.

(٤) سير أعلام النبلاء ٩٠٩/٦.

له رواية خاصة به وإنما اختار لنفسه قراءة تناسب قراءات أئمة الكوفة فلم يخرج من قراءاتهم إلا قليلاً.

ويعرف الباحث هنا الأئمة العشرة وأشهر الرواة عنهم:

الأول: نافع المدني: وهو أبو رويم نافع بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي نعيم الليثي. أصله من أصفهان، وتلقى القراءة على سبعين من التابعين فكان أحد أئمة القراءة توفي بالمدينة المنورة سنة (١٤٩هـ)[١]، وأشهر من روى عنه (قالون) وهو عيسى بن مينا بن وردان بن عبدالصمد. وكان قارئ المدينة في عصره، توفي بالمدينة سنة (٢٢٠هـ)، في عهد الخليفة المأمون العباسي[٢].

(وورش) وهو عثمان بن سعيد بن عبدالله المصري أبو سعيد انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه لا ينازعه أحد فيها، توفي سنة (١٩٧هـ).

والثاني: ابن كثير المكي: وهو عبدالله بن كثير بن عمر بن عبدالله المكي، ولد بمكة سنة (٤٥-١٢٠هـ)[٣].

وأشهر من روى عنه (البزي) أحمد بن عبدالله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة فارسي الأصل، وكان أكبر من روى قراءة ابن كثير، كان إماماً في القراءة، محققاً، ضابطاً، متقناً، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذن المسجد الحرام، ولد سنة (١٧٠-٢٥٠هـ)[٤].

و(قنبل) وهو محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المخزومي بالولاء كان إماماً انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ودخل إليه الناس من جميع الأقطار، توفي سنة (٢٩١هـ)[٥].

---

(١) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ١١٢/١، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ. والأعلام ٣١٧/٨-٣١٨. ومعرفة القراء ٩٠/١-٩٢.

(٢) الأعلام ٢٩٧/٥٠. والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن نفري١٣/٢، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ-١٩٣٠م.

(٣) النشر ١٢٠/١-١٢١. والأعلام ٣٦٦/٤.

(٤) غاية النهاية ١١٩/١. والأعلام ١٩٣/١.

(٥) النشر ١٢٠/١. والأعلام ٦٢/٧.

الثالث: أبوعمرو بن العلاء: وتقدمت ترجمته، ومن أشهر من روى عنه: (حفص) وهو حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن صهبان بن عدي الدوري الأزدي النحوي البغدادي، كان إمام القراء في عصره ثقه، ضابط. انتفع الناس بعلمه في سائر الآفاق، توفي سنة (٢٤٦هـ)[١].

(والسوسي) وهو صالح بن زياد بن عبدالله بن إسماعيل بن الجارود السوسي أبو شعيب. كان مقرئاً، ضابطاً، محرراً، ثقة، توفي سنة (٢٦١هـ)[٢].

الرابع: عبدالله بن عامر الدمشقي بن يزيد تميم بن ربيعة اليحصبي أبو عمر من التابعين، كان إمام أهل الشام، قال عنه الجزري: (كان أبي عامر الدمشقي إماماً كبيراً وتابعياً جليلاً، وعالماً شهيراً أم المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبدالعزيز فكان يأتم به وهو أمير المؤمنين، وجمع له ما بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق، توفي سنة (١١٨هـ)[٣].

وأشهر من روى عنه (هشام بن عمّار) وهو هشام بن عمّار بن نصير ميسر السلمي الدمشقي أبو الوليد، كان عالم أهل دمشق وخطيبهم، ومقرئهم، ومحدثهم، ومفتيهم مع الثقة، والضبط، والعدالة، توفي سنة (٢٤٥هـ).

(وابن زكوان) وهو عبدالله بن أحمد بن بشر أبو بشير بن زكوان بن عمر القرشي الدمشقي أبو عمرو كان شيخ الإقراء بالشام وإمام الجامع الأموي، توفي سنة (٢٤٢هـ)[٤].

الخامس: عاصم الكوفي: وهو عاصم بن أبي النجود، وقيل: اسم أبيه عبدالله، ويكنى أبابكر وأبا النجود. من التابعين، وقال عنه ابن الجزري: (وكان عاصم هو الإمام الذي انتهت إليه رآسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبدالرحمن السلمي، وصل إليه الناس للقراءة من شتى الآفاق، جمع بين الفصاحة والتجويد والإتقان، وكان

---

(١) النشر ١/١٣٤. والأعلام ٢/٢٩١.

(٢) النشر ١/١٣٤. والأعلام ٢/٢٧٦.

(٣) طبقات القراء للذهبي ١/٥٩.

(٤) غاية النهاية ١/٤٠٤. والأعلام ٤/١٨٨.

أحسن الناس صوتاً بالقرآن، توفي بالكوفة سنة (١٢٧هـ)[١]، وأشهر من روى عنه (شعبة) وهو شعبة بن عيّاش بن سالم الحناط الأسدي النهشلي أبوبكر الكوفي، كان إماماً، عالماً، عاملا، وعلماً كبيراً، حجة من كبار أئمة السُنَّة، ولد سنة (٩٥-١٩٢هـ)[٢].

و(حفص) وهو حفص بن سليمان بن المغيرة بن داؤود الأسدي الكوفي، كان أعلم أصحاب عاصم بالقراءة، ثقة، ضابطاً، توفي سنة (١٨٠هـ)[٣].

السادس: حمزة الكوفي: وهو حمزة بن حبيب بن عمّار بن إسماعيل الكوفي إما الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم، كان ثقة، حجة، قيّماً لكتاب الله تعالى، مجوداً عارفاً بالفرائض حافظاً للحديث عابداً خاشعاً، قانتاً، لله تعالى، ولد سنة (٨٠هـ)، وأدرك بعض الصحابة، فهو من التابعين (ت١٥٦هـ)[٤].

وأشهر من روى عنه (خلف) وهو خلف بن هشام ثعلب الأسدي البغدادي أبومحمد. حفظ القرآن الكريم وهو ابن عشر سنين وكان عابداً فاضلاً ثقة، زاهداً، عالماً، وهو كما روى عن حمزة قد اختار قراءة لنفسه انفرد بها، فعدوه من الأئمة العشرة، توفي ببغداد سنة (٢٢٩هـ)[٥].

و(خلاّد) وهو خلاّد بن خالد الشيباني الصيرفي الكوفي أبوعيسى كان أضبط أصحاب حمزة وأجلهم، كما كان ثقة، عارفاً، محققاً، مجوداً، ضابطاً، متقناً، توفي سنة (٢٢١هـ).

---

(١) النشر ١/١٥٥. ومعرفة القراء الكبار ١/٧٣. والأعلام ٤/١٢.

(٢) الأعلام ٢/٢٤. والنشر ١/١٥٦.

(٣) النشر ١/١٦٦. والأعلام ١/٣٠٨. ومعرفة القراء ١/٩٣.

(٤) النشر ١/١٦٦.

(٥) المصدر السابق ١/١٩١.

السابع: الكسائي الكوفي: وهو علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان أبو الحسن النحوي المشهور بالكساني كان أعلم الناس بالنحو والغريب والقراءة وهو من أئمة المدرسة الكوفية في النحو، توفي سنة (١٨٩هـ)[١].

وأشهر من روى عنه (الليث) وهو الليث بن خالد الدوري البغدادي، أبو الحارث وهو من أجل أصحاب الكسائي، كان ثقة، حاذقاً، ضابطاً للقراءة، محققاً لها، توفي سنة (٢٤٠هـ)[٢].

و(حفص) الدوري وتقدم الكلام عليه من أشهر من روى عن أبي عمرو ابن العلاء لأنه روى عنه وعن الكسائي.

الثامن: أبو جعفر المدني: وهو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني من التابعين، انتهت إليه رئاسة القراء في المدينة المنورة، توفي سنة (١٣٠هـ)، وأشهر من روى عنه (عبس): وهو عيسى بن وردان المدني، أبو الحارث من قدماء أصحاب نافع ومن أصحابه في القراءة علي أبي جعفر، لأن أبا جعفر من شيوخ نافع المدني، وأبي عمرو بن العلاء من السبعة وهو إمام مقرئ حاذقاً، وراو محقق، ضابط، توفي سنة (١٦٠هـ)[٣].

و(سلمان) وهو سليمان بن محمد بن مسلم بن حماز الزهري المدني أبو الربيع وهو مقرئ خليل، وضابط نبيل، مقصود في قراءة نافع، وأبي جعفر، توفي سنة (١٧٠هـ)[٤].

التاسع: يعقوب البصري: وهو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله أبي إسحاق الحضرمي البصري، أبو محمد، كان إماماً كبيراً ثقة، عالماً انتهت إليه رآسة القراءة بعد أبي عمرو بن العلاء، قال أبو حاتم السجستاني: (وهو من أعلم من

---

(١) النشر ١٧٢/١.

(٢) المعرفة ١٧٣/١.

(٣) النشر ١٧٩/١.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء ٣١٥/١.

رأيت بالحروف والاختلاف في القراءات وعللها ومذاهبها ومذاهب النحو. وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء، توفي سنة (٢٠٥هـ)[١].

أشهر من روى عنه (رويس) وهو محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري أبو عبدالله. وهو من أفضل أصحاب يعقوب وهو مقرئ حاذق وإمام في القراءة، ماهر مشهور بالضبط والإتقان، توفي بالبصرة سنة (٢٣٨هـ)[٢].

و(روح) وهو روح بن عبدالمؤمن الهذلي البصري النحوي أبو الحسن كان من أوثق أصحاب يعقوب، توفي سنة (٢٣٥هـ).

العاشر: خلف: وهو خلف بن هشام البزار البغدادي، وتقدم ذكره من رواة حمزة الكوفي باعتباره راو عنه وتقدم أنهد اختار قراءة لنفسه، اشتهر بها بين قراءات القراء الكوفيين.

وأشهر من روى عنه (إسحاق) وهو إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبدالله المروزي البغدادي الوارق أبو يعقوب، قرأ على خلف اختياره وقام به بعده، توفي سنة (٢٨٦هـ)[٣].

و(إدريس) وهو إدريس بن عبدالكريم الحداد البغدادي أبو الحسن وهو إمام متقن، ثقة، سئل عنه الدارقطني، فقال: هو ثقة، وفوق الثقة بدرجة، توفي سنة (٢٩٢هـ)[٤].

وهذا وتنتهي أسانيد القراءات العشرة إلى ثمانية من الصحابة –رضي الله عنهم أجمعين– وهم: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبدالله ابن مسعود، وأبي بن كعب، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري.

---

(١) النشر ١/١٨٦.

(٢) المصدر السابق ١/١٨٦.

(٣) المصدر السابق ١/١٩١.

(٤) المصدر السابق ١/١٦٦.

فبعضها ينتهي إلى جميع الثمانية، وبعضها إلى بعضهم، وتفصيل ذلك في كتب القراءات، وتاريخ القراء وطبقاتهم[1].

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور ٦١/١، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

المبحث الثالث
أخلاقه وعقيدته وبذله للعلم

أ/ أخلاقه:

إنه كان هادئ النفس يقبل النصح والإرشاد وإذا سأل عما لا يعلم اعترف بعدم علمه ولا يرى غضاضه في أن يسأل ليستفيد ولو كان المستفاد منه دونه في العلم، والمنزلة، ألا ترى أنه عندما سأل عن اشتقاق كلمة (الخيل) فلم يعرف فمر أعرابي محرم فأراد السائل سؤال الأعرابي فقال له أبو عمرو: دعني فأنا ألطف بسؤاله وأعرف فساله فقال الإعرابي: اشتقاق الاسم من فعل المسمى فلم يعرف من حضر ما أراد الإعرابي فسالوا أبا عمرو عن ذلك فقال: ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل والعجب ألا تراها تمشي العرضة خيلاء وتكبراً)[1].

فنحن نراه قد اعترف بعدم معرفته كما أنه لم يتكبر عن سؤال من يرجوا معرفته ليستفيد منه ولم ير حرجاً في أن يسأل ليستفيد كما لا يفوتنا أدبه في السؤال بقوله لمن أراد سؤال الإعرابي: دعني فأنا ألطف بسؤاله وأعرف، ومما يدلنا على تواضعه أيضاً ما رواه تلميذه أبوعبيدة[2] عن أبي عمرو بن العلاء قال: كنا عند بلال بن أبي بردة، فخرج الفرزدق يتخلّع فسمعني أنشد بيت التغلبي[3]:

نعاطي الملوك القسط ما قصدوا بنا * وليس علينا قتلهم لمحرم**

فقال الفرزدق: أأرشدك أم أدعك؟ فقلت: أرشدني، فقال: ما قصدوا لنا.

والفرزدق هذا هو الذي قال في أبي عمرو من قبل:

---

(١) طبقات النحويين، للزبيدي، ص٢٩.

(٢) هو معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري النحوي العلامة قال الجاحظ في حقه: لم يكن في الأرض أعلم منه بجميع العلوم وله تصانيف كثيرة منها: "مجاز القرآن"، و"غريب القرآن"، و"معاني القرآن"، وغيرها، توفي بالبصرة (سنة ٢٠٩هـ)، وفيات الأعيان ٢٣٥/٥. والعبر، الذهبي ٣٥٩/١.

(٣) التغلبي: هو يحيى بن القاسم الأسدي، مولاهم الكوفي، أبو بصير، فقيه، من آثاره مناسك الالحج (ت١٥٠هـ)، معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة ١١٠/٤. والفهرست، لابن النديم، ص١٧٨.

مَـا زِلْـتُ أَفْـتَحُ أَبوَابـاً وأَغلِقُهَـا * حَتَّـى أَتَيْـتُ أَبَـا عمـرو بـنَ عَمَّـارِ**

فأبوا عمرو مع علو منزلته في العلم والمعرفة لم ير بأساً في أن يسترشد بقول الفرزدق الذي يعترف بقوله: (إن أبا عمرو قد فاق كل من عاصره، وهو الذي وجد ضالته عنده ومدحه بالشعر الذي قد مناه من قبل).

ويكفي أبوعمرو دلالة على تواضعه مقالته المشهورة التي تناقلتها عنه كتب التراجم قوله: (إنما نحن بالإضافة إلى ما كان قبلنا كبقل في أصول نخل طوال)[1]، وهذا يدل على كمال فضله، وأدبه مع من كان قبله من الذين سبقوه وأخذ عنهم علمه قال الشاعر:

وما عبر الإنسان عن فضل نفسه * بمثل اعتقاده الفضل في كل فاضل**

وإن أخـى الـنقص أن يرمـي الفتـى * قـذى العـين عنـه بانتقـاص الأفاضـل**

وحادثة أخرى تدل على تواضعه وكمال فضله وقد رواها عنه الأصمعي[2] قال: (سال رجل أبا عمرو بن العلاء عن مسألة فأجابه ثم سأله مسألة أخرى فأجابه وأمسك السائل فقال أبو عمرو متمثلاً:

إِذَا ما انْتَهى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ * أَطَـالَ فـأَمِلَي أَوْ تَنَـاهَى فأَقْصَـرا**

ولا أركـبُ الأمـرَ المَغيَّـبَ غيبُـهُ * بعَميائِـه حتَّـى أَرُوزَ وأَنظُـرا[3]**

كمـا أفعـل العشـواءُ يُركَـب دَفْهـا * وتبـرز دفّـاً للمعـاذير مُعْـوِرا**

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، ص٢٦، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٧٠م. ومراتب النحويين، ص١٧. وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لمحمد بن أبي بكر بن خلكان ٤٠٨/٣، تحقيق يوسف علي الطويل، ومريم قاسم، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٢) الأصمعي: هو عبدالملك قريب الله بن عبدالملك بن علي بن أصمع أبو سعيد أديب، لغوي، نحوي، إخباري، محدث، فقيه، من أهل البصرة، له تصانيف كثيرة (ت٢١٦هـ)، معجم المؤلفين ٣٢٠/٢.

(٣) مجالس العلماء، للزجاجي، ص١٣٤، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة ١٩٩٩م، بالقاهرة.

قال الرياشي[1]: قلت للأصمعي: ما كانت المسألة؟ قال: سُئل هل تنزو الضبع؟ قال: يقال: ملح الضبعان الضبع إذا نزا، فقال له: أفكلُ ذكر هكذا ينزو؟ قال: لا، يقال: تراصعت الطّير وتشابكت السباع وتعاظلت. والحافر ينزو، والإبل تضرب، وسَفِد الديك، وتعافطت الغنم وتقامطت)[2].

ونلاحظ تمثله بهذين البيتين أنه يقف عند علمه وإذا لم تسعفه ذاكرته وقف ولا يقول بما لا يعلم تواضعاً منه مع مكانته العالية في العلم والمعرفة وهذا يسير مع ما أرشد به بسلف في مقولة عبدالله بن مسعود[3] –رضي الله عنه– قال: من علم فليقل به ومن لا يعلم فليقل: الله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[4].

وهناك حوادث أخرى لا بد من الوقوف عندها لأنني قد لمست منها شيئاً في خلفه غير ما قررت فحرصت على ذكرها في هذا الموضع حتى نستطيع أن نحكم عليه أو له منها. وهي مقالته التي قالها فيه تلميذه الأصمعي قال: (وكان أبوعمرو رجل زمانه علما ونبلاً وصدق لهجة غير معتد به ولا متبجح عليه، وكان أبوعمرو يحسن علوماً إذا أحسن إنسان فنّاً منها قال من مثلي، ولا يعتد أبو عمرو بذلك وما سمعته يمتدح قط إلا

---

(١) الرياشي: هو أبو الفضل العباس بن الفرج، مولى محمد بن سليمان بن علي الهاشمي، ورياش رجل من جذام، وكان أبو الفضل عبداً له، فبقى نسبه إلى رياش وكان عالماً باللغة والشعر كثير الرواية عن الأصمعي، وله من الكتب؛ "كتاب الخيل"، و"كتاب الإبل"، وغيرها، (توفي سنة ٢٤٧هـ)، الفهرست، ص٩١.

(٢) مجالس العلماء، للزجاجي، ص١٣٤.

(٣) عبدالله بن مسعود وهو صحابي جليل ورع، فقيه، قال فيه عمر بن الخطاب: (وعاء ملئ علماً) حدث عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، توفي سنة (٣٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة ١٢٩/٤، الدار العلمية، بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ.

(٤) سورة الإسراء، الآية (٣٦).

أن إنساناً لاحاه مرة فقال له: والله يا هذا ما رأيت أحداً قط أعلم بأشعار العرب ولغائها مني فإن رضيت ما قلت وإلا فأوجدني عمن ترى)[١].

فقد يقول قائل إن الرجل فيه نوع من الزهو والفخر والاعتداد بالنفس مستدلاً بهذه الحادثة لكننا إذا أمعنّا النظر فيها وجدنا أن مقالته هذه لم تكن إلا بعد ملاحاة لاحاها إياه ذلك الإنسان ولم تأت في بداية ما بينهما من حديث وقد أكد ذلك الأصمعي بقوله: ما سمعته يمتدح قط إلا أن إنساناً لاحاه مرة فقال ونحن نعلم أن الأصمعي قد لازمه كثيراً وتتلمذ عليه وأخذ عنه أنواعاً شتى من العلوم، والمعرفة مع صدق لهجة الأصمعي والتزامه في مثل هذه الروايات أضف إلى ذلك اعترافه له بالعلم في مجالات متعددة لا يحس عامة الخلق أحدها ولا خاصتهم.

ونقول: إن أبا عمرو لم يكن فيه شيء من الفخر، والكبر، والغرور ويحرص على أي إفادة، لأن الكبر، والغرور يزين إليه أنه فوق كل كبير وهذا لم نجده عند أبي عمرو. وقوله السابق إنما هو اعتدادا بنفسه وثقة بها عند الإلحاح، والتعنت وليس فيه شيء من الكبر والغرور.

وما قاله أبو عمرو عن نفسه من وصوله مرتبة في العلم لم يصلها أحد من معارضيه اعترف به، وقال جماعة من تلاميذه كلهم ثقات ولم يكونوا أصحاب أهواء ولا بدع، فهذا يونس بن حبيب النحوي يقول: (لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله في كل شئ فكان ينبغي لقول أبي عمرو أن يأخذ كله ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك)[٢].

ويقول الأصمعي: (أنا لم أر بعد أبي عمرو أعلم منه)[٣].

ويقول أبو عبيدة: (أبوعمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر)[٤].

---

(١) مجالس العلماء، للزجاجي، ص١٨٤.

(٢) طبقات النحويين، للزبيدي، ص ٣١.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ٢٨٩/١.

(٤) المصدر السابق، ٢٨٩/١.

ورجل مثل هذا في العلم والمعرفة مع الفضل، والتواضع بعيد عنه الغرور والكبر، وكان أبو عمرو مع كل الذي ذكرنا من فضله وتواضعه، ومكانته العلمية زاهداً في الدنيا ناسكاً متعبداً لم ينسه هذا الموضع المرموق والشهرة العالية أن يكون عبداً لله في السر والعلن، ونحن نبرهن على ذلك ببعض ما وجدناه متناثراً عن سيرته في كتب التراجم فقد جاء في كتب طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ومقامات الحريري فما رواه الأصمعي عنه قال: قال أبو عمرو: (كنت في ضيعتي فاشتد عليّ الحرّ فكنت أدور في سدرة فيها نصف النهار فسمعت قائلاً يقول:

وإن امــرأ دنيــاه أكبــر همــه * لمستمسك منها بحبل الغرور**

فقلت إنسي أم جني فما أجابني فنقشته في خاتمي)[١].

(فنقش هذا البيت على خاتمه وملازمته له ليذكره دائماً بقيمة الدنيا وما فيها من غدر. وفيه دلالة على أن أبا عمرو لم يكن مهموماً بالدنيا، ولا هو بالمنشغل بها بل كان همه الأكبر تحصيل العلم، وبذله، وطاعة الله تعالى في السر والعلن بل بلغ به الزهد في الدنيا حداً جعله يحرق جميع ما كان عنده من كتبه التي جمعها عن أقوال العرب وأحداثهم وقد بلغت السقف)[٢].

ومما يدل على زهده وتعبده أيضاً ما ورد في غاية النهاية فقد قال صاحبه: (وكان إذا دخل شهر رمضان لم يقل فيه بيت شعر وسمعته يقول أشهد أن الله يضل من يشاء ويهدي ولله مع هذا الحجة على عباده)[٣].

وقد قال عنه أبو عبيدة: (كانت دفاتر أبي ملأ البيت إلى السقف ثم تنسك فأحرقها وتفرد للعبادة وجعل على نفسه أن يختم في كل ثلاث فلما أسن اختلط بالناس واحتاجوا له فعوّل على حفظه)[٤].

---

(١) طبقات النحويين، للزبيدي، ص٣٢.

(٢) وفيات الأعيان، لابن خلكان، ٤٦٦/٣، بتصرف.

(٣) غاية النهاية، لابن الجزري، ٢٨٨/١.

(٤) المصدر السابق، ٢٨٨/١.

ونزيد على كل الذي قدمناه أن أبا عمرو لم يكن يحب أن يشتهر أمره بين الناس ويشار إليه ويصبح محل حديثهم بما ناله من فضل وقرب من الله خوفاً من الرياء الذي يحيط بالعمل، وفوق هذا هو الشرك الخفي الذي حذر منه المصطفى –صلى الله عليه وسلم–، ويدلنا على ذلك فيما يرويه عبدالوارث[1] أحد تلاميذه قال: (حججت سنة من السنين مع أبي عمرو بن العلاء وكان رفيقي فمررنا ببعض المنازل فقال أبو عمرو: قم بنا فمشيت معه فأقعدني عند جبل وقال لا تبرح حتى أجيئك وكان منزلاً قفراً لا ماء فيه فاحتبس عليّ ساعة فاغتممت، وقمت أقفوه الأثر فإذا هو في مكان لا ماء فيه وإذا عين وهو يتوضأ للصلاة فنظر إليّ فقال: يا عبدالوارث أكتم علي ولا تحدث بما رأيت أحداً، فقلت: نعم يا سيد القراء، قال عبدالوارث: فوالله ما حدثت أحداً حتى مات)[2].

فلم يرض لنفسه أن يكون حديث الناس وأنه من أصحاب الكرامات الذي يخصهم الله بإجراء خوارق العادات على أيديهم إكراماً لهم على ما بذلوه من طاعة وذلك لعلمه الأكيد بأن ما في الدنيا عرض زائل وهو ليس من الذين يستمسكون بها كما رأينا من قبل في البيت الذي نقشه على خاتمه ولو رضي لنفسه برواية هذا الحادث لأصبح حديث الناس ومحل اعتقادهم.

ونختم هذا بقول لعله يدلنا على كمال زهده الذي شهد له به الثقات إذا قال عنه تلميذه يونس بن حبيب: (والله لو قُسّم علم أبي عمرو وزهده على مائة إنسان لكانوا كلهم علماء زهاداً والله لو رآه رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لسره ما هو عليه)[3].

وقال عنه أبو عبيدة أيضاً: (وكان أبو عمرو من الورع بمكان)[4].

---

(١) عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان أبو عبيدة العنبري بالولاء، التنوري البصري، حافظ، ثبت، كان فصيحاً من أئمة الحديث، ولد سنة (١٠٢-١٨٠هـ)، الأعلام ١٧٨/٤.

(٢) غاية النهاية، ٢٨٨/١.

(٣) المصدر السابق، ٢٨٨/١.

(٤) مجالس العلماء، للزجاجي، ص٣٣٤.

ومما يلاحظ في سيرة أبي عمرو بن العلاء إنه كان محترماً لتلاميذه مداعباً لهم لا يمنعه هذا من بذل النصح والإرشاد أينما وجدهم ولا يضيق بمجالسهم ومع ذلك يقدم لهم ما يعينهم في أمر دنياهم ما وجد إلى ذلك سبيلاً إعانة لهم على التفرغ لأخذ العلم وهذا كله نجده فيما يرويه عنه تلميذه الأصمعي حيث قال: (كنت واقفاً بالمربد وإذا أنا بابي عمرو فلما بصرني مال إليّ فقال: ما وقوفك هذا يا أصمعي، قلت: أحب المربد وأكثر الجلوس فيه، فقال: ألزمه فإنه يشد النظر ويجلو البصر ويجمع بين ربيعة ومضر ثم أردف ثم أردت الإنصراف فقال: إلى أين يا أصمعي، فقلت: إلى صديق لي، فقال: إما لفائدة أو لمائدة، أو لعائده، وإلا فلا، قال لي: مالي أراك بلا عمامة، قلت: لا عمامة لي، فنزع عمامته عن رأسه فدفعها إليَّ فكبر ذلك عليّ، فقال: لي بدلها إحدى عشرة عمامة، ثم قال: ألزم العمامة فإنها تشد اللامة، وتحفظ الهامة وتزيد في القامة ثم استخرج من كمه كيساً فدفعه إليّ ثم قال: يا أصمعي ما زلتم بخير ما دمتم تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر، فإذا تركتم ذلك سلط الله عليكم أقواماً فظاظاً خبرتكم على قدر معرفتكم)[1].

وإذا أمعنا النظر في هذه المقابلة التي تمت بين أبي عمرو وتلميذه الأصمعي نجد فيها الكثير الذي يدلنا على خلقه، وكمال فضله، فهو أولاً يحترم تلاميذه بدليل أنه لما رأى الأصمعي مال إليه وساله عن سبب وقوفه ولا يخفى على أحد أثر مثل هذا السؤال على نفس تلميذه إذ ليشعره بتقدير وإحترام أستاذه له وهذه قد أدركها أبوعمرو ولم يبخل بها على تلميذه كما نرى أنه قد شجعه على وقوفه بالمربد وعبر لذلك بعبارة شيّقة قد حفظها عنه الأصمعي في حينها بقوله: ألزمه فإنه يشد النظر ويجلوا البصر ويجمع بين ربيعة ومضر.

---

(١) مقامات الحريري، ٢/٢٥٥، دار صادر، ودار بيروت، (١٣٧٧هـ-١٩٥٨م)، بيروت.

نستنتج من هذه المقابلة أن أبا عمرو كان جاداً في أمره صارفاً لوقته فيما يفيد، ونجد ذلك في قوله للأصمعي عندما قال ذاهب إلى صديق لي رد عليه أبو عمرو بقوله: إما لفائدة أو لمائدة أو لعائده وإلا فلا.

ولما علم أبو عمرو أن تلميذه ذاهب إلى زيارة صديق حرص على ذهابه في صورة حسنة مُعتنياً في ذلك بزيّه، وحكي أن الأصمعي لا يهتم بمظهره.

فسأله عن ذلك بقوله مالي أراك بلا عمامة؟ ونزع عمامته في الحال، ودفعها له، واصبح بلا عمامة، ولم يقبل أن يأخذها منه مرة أخرى وعلل لذلك أن له بدلها إحدى عشرة عمامة.

ورغبة في لبسه بأسلوب شيّق، وعبارة سهلة بقول: ألزم العمامة فإنها تشد اللِّمة وتحفظ الهامة وتزيد في القامة ومما يدلنا على أن أبا عمرو كان حريصاً على بذل المعروف والنهي عن المنكر ولا يضن على أحد في ذلك، خاصة إذا وجد من هم أهل لذلك ولا يليق بهم الخطأ نجد ذلك فيما تم بينه وبين الإمام أبي حنيفة(١)، وذلك فيما رواه المازني(٢): (قال لما سمع أبو عمرو أبا حنيفة يتكلم في الفقه، ويلحن فاستحسن كلامه وقبح واستقبح لحنه، فقال: إنه لخطاب لو ساعده صواب، ثم قال لأبي حنيفة: إنك أحوج إلى إصلاح لسانك من جميع الناس)(٣).

ولا يفوتنا أن نذكر أن أبا عمرو كان جواداً كريماً باذلاً للمال في وجوه الخير ولذلك لم يتخلف بما قدمه لتلميذه الأصمعي من المال ليستعين به في حاجاته ولم يفوته

---

(١) أبوحنيفة، هم النعمان بن ثابت الكوفي، التميمي بالولاء أبو حنيفة فقيه، مجتهد، إمام الحنفية، مؤسسة المذهب الحنفي، أصله من الأفغان، ونشأ بالكوفة، وتفقه على حمّاد بن سليمان، وكان لا يقبل جوائز الدولة بل ينفق في دار كبيرة لعمل الخبز فأراده عمر بن هبيرة على القضاء بالكوفة فامتنع، وأراده بعد ذلك المنصور فأبى، من آثاره الفقه الأكبر في الكلام، المسند في الحديث"، والعالم والمتعلم"، وغيرها ولد سنة (٨٠-١٥٠هـ)، معجم المؤلفين ٣٢/٤.

(٢) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني البصري، نحوي وأديب لغوي، روى عن الأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، وغيرهم، من مؤلفاته علل النحو (ت ٨٦٤هـ)، معجم المؤلفين ٤٤٣/١.

(٣) مجالس العلماء، للزجاجي، ص٣٣٧.

في هذه المقابلة أن يبدل أيضاً النصح كعادته، ويربط كل ذلك بتقوى الله والعمل له سبحانه والدعوة إلى دينه أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، فقال: يا أصمعي ما زلتم بخير ما دمتم تأمرون الناس بالمعروف، وتنهون عن المنكر.

وكان مع كل الذي ذكرناه محباً لجلسائه مقدراً لهم حريصاً على مؤاكلتهم، والجلوس إليهم ومؤانستهم خاصة تلاميذه الذين هم أقرب الناس إليه نجد كل ذلك فيما يرويه الزبيدي، قال: أبو حاتم عن الأصمعي قال: (كان أبوعمرو بن العلاء يوسع لي وربما حلف ألاّ يخبرني بحرف حتى آكل معه فهذا، ومثله مما يدلنا على كرم نفسه وحبه لتلاميذه، وبساطته مع جلسائه، ومداعبته لهم مع حبه لأطفاله وعطفه عليهم، ولم يكن غليظاً في معاملتهم ومداعبته لهم)(١).

أما صدقه، فيكفي أن نذكر في ذلك بعض المواقف التي تدلنا على صدقه فقد كان حريصاً على الصدق، مهما كانت المواقف مع عزة النفس يروي ذلك تلميذه أبو عبيدة إذ يقول: (إن أبا عمرو دخل مرة على سليمان بن علي وهو عم السفاح فسأله عن شيء فصدقه فلم يعجبه فخرج أبو عمرو متعجباً من كساد الصدق عندهم ونفاق الكذب عليهم، وعند ذلك قال:

أنِفْتُ من الذِلّ عند المُلُوكِ * وإنْ أَكْرَمُونِي وإنْ قَرَّبُوا**

إذا ما صَدقتُهم خِفْتُهم * ويرضَونْ منّي بأَن يُكْذَبُوا(٢)**

ألا ترى أنه قد صدق في قوله ولما لم يعجبه موقف محدثه عندما أصدقه خرج مردداً لهذا البيت ولم يأنس بالجلوس مع إكرام الملوك له وقربهم منه إعزازاً لنفسه وإكراماً لها، ومع ذلك كله فيه درس لمحدثه، وعظة له مع صرف النظر عن مكانة محدثه المرفوعة، وصلته بالسفاح ولا يخفى على أحد ما كان للملوك، والأمراء من بطش وقوة، ومع ذلك نجد أن موقف أبي عمرو كان واضحاً حرصاً منه على إحقاق الحق، وإبطال

---

(١) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص٣٣.

(٢) القامات للحريري، ٢٥٥/٢.والطبقات، لابن الحريري٢٨٨/٢.ومجالس العلماء، للزجاجي، ص١٧٩.

الباطل، وعزة النفس، ونضيف قولاً آخر يدلنا على صدقه وأمانته ما قاله عنه أبو عبيدة القاسم بن سلام[١]، إذ قال: (كان أبوعمرو صدوق مأموناً)[٢].

وهذا الصدق قد اشتهر به أبوعمرو بين الناس حتى أصبح معروفاً حيث نجد أن أحداً من الشعراء قد مدحه به وهو مكي بن سودة، حيث يقول:

الجـامع العلـم تنسـاه ويحفظـه * والصـادق القـول إن أنـداده كـذبوا**

ونختم هذا بما قاله عنه ابن الحريري حيث قال: (كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق، والزهد والثقة)[٣].

أما أمانته وعفة نفسه فيكفينا دلالة على ذلك ما ذكره ابن جني في كتابه الخصائص حيث قال: (ولنشاهد به من عفة أبي عمرو بن العلاء –رحمه الله– ومن كان معه ومجاوراً لزمانه حدّثنا بعض أصحابنا قال: (قال أبوعمرو –رحمه الله: ما زلت في شعر العرب إلا بيتاً واحداً يعني ما يرويه للأعشى من قوله:

وَأَنْكَرَتْنِـي ومـا كـان الـذي نَكِـرَتْ * مِـنَ الحَـوادِثِ إلاَّ الشَّـيْبَ والصَّـلَعا**

أفلا تراه وهو البدر الطالع الباهر والبحر الزاخر الذي هو أبو العلماء وكهفهم وبدء الرواة وسيفهم كيف تخلصه من تبعات هذا لعلمه وتحرجه، وتراجعه فيه إلى الله تعالى وتحويه حتى أنه لما زاد فيه بيتاً واحداً وفقه الله للاعتراف به وجعل ذلك عنواناً على التوفيق ذويه وأهله)[٤].

ونزيد على ذلك ما قاله الجاحظ[٥] في رسائله قال: (ومن أراد الأخبار فليأخذها عن مثل قتادة بن دعامة السدوسيّ، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وأبي

---

(١) القاسم بن سلام يكنى أبو عبيدة، محدث، حافظ، فقيه، مقرئ، عالم بعلوم القرآن، أخذ عن الأصمعي، واليزيدي، وغيرهما، (ت٢٢٢هـ)، معجم المؤلفين، ٦٤٢/٢.

(٢) تهذيب التهذيب ١٨٠/١٢.

(٣) طبقات القراء، لابن الجزري ٢٨٩/١.

(٤) الخصائص، لابن جني، ٣١٠/٣، تحقيق النجار، الطبعة الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

(٥) الجاحظ: هو عمر بن بحر الجاحظ أبو عثمان الأديب ٢٢٨/٢، الموسوعي المشهور، صاحب التصانيف الكثيرة في الأدب والمعارف العامة (ت٢٥٥هـ)، بالبصرة، إنباه الرواه ٢٢٨/٢.

عبيدة، ومسلمة بن محارب فإن هؤلاء وأشباههم مأمونون، وأصحاب توقف وخوف من الزوائد، وصون لما في أيديهم، وإشفاق على عدالتهم)[١].

فإذا كان هذا رأي ابن جني والجاحظ في أبي عمرو بن العلاء ولا يخفى على أحد مكانتهما وصدقهما فيما يرويان ليدلنا كل ذلك على أمانة هذا الرجل وصدقه.

كل ذلك ومثله الكثير الذي أمسكنا عنه خشية الإطالة كل ذلك يدلنا على مكانة هذا العلم وحسن خلقه وفضله.

ب/ عقيدته:

كان أبو عمرو بن العلاء على مذهب أهل السنة بل كان من الذين لهم صولات وجولات مع المعتزلة تراها كثيراً في كتب الطبقات، وقد عاش في زمن عاصره فيه أئمتهم، أمثال عمرو بن عبيد[٢] –زعيم المعتزلة– آنذانك منها مناظرة حكاها عنه صاحب مراتب النحويين، وصاحب المقامات، والذهبي والزجاجي، حيث جاء فيها ما يلي: (حدّثنا عبدالملك بن قريب قال: جاء عمرو بن عبيد إلى أبي عمرو بن العلاء فقال: يا أباعمرو أيخلف الله وعده؟ قال أبو عمرو: (لا)، قال عمرو بن عبيد: أفرأيت مَنْ وعده الله على عمل عقاباً أيخلف وعده فيه، ثم أردف قائلاً إن الله لا يوعدنا بشيء فيخلفه، فقال أبو عمرو: إنك لألْكَنْ الفهم، وفي رواية أخرى ليس لك علم باللغة، إن الوعد غير الوعيد إن العرب لا تعد عارا ولا خلفاً والله جلّ وعلا إذا وعد وفىّ وإذا أوعدكم ثم لم يفعل كان ذلك كرماً، وتفضلاً. وإنما الخلف أن تعد خيراً ثم لا تفعله، واعلم أن النهي عن الصغير والكبير ليسوا سواء إنما نهى الله تعالى عنهما لتتم حجته

---

(١) يونس بن حبيب، د. حسن نصّار عن رسائل الجاحظ ٢/٢٣٦.

(٢) عمرو بن عبيد بن باب البصري المعتزلي القدري (أبوعثمان) متكلم مفسر، زاهد، له أخبار مع المنصور، وغيره، له كتاب في العدل والتوحيد، (ت١٤٤هـ)، معجم المؤلفين ٢/٥٨٤.

على خلقه ولئلا يعدل عن أمره ووراء وعيده عفوه وكرمه. قال عمرو بن عبيد: فأوجدني هذا في كلام العرب. قال أبو عمرو نعم أما سمعت قول عامر بن الطفيل[1]:

ولا يَرْهَبَ ابنُ العمُ ما عشتُ صَولتي * ولا أختفي من صولة المتهدِّدِ**

وإنّي وَإنْ أَوعدَتُه أَو وَعَدتُه * لمُخلفُ إيعادي ومُنجِزُ مَوْعِدِي**

فقال له عمرو بن عبيد: أبا عمرو شغلك الإعراب عن معرفة الصواب أفيكون مخلفاً أما سمعت قول الآخر حيث مُدح بالوفاء بهما:

إن أبا ثابت لمشترك * الخير شريف الآباء والبيت**

لا يخلف الوعد والوعيد * يبيت من ثأره على فوت**

فقد وافق هذا القول الله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡ... ﴾[2].

فكيف خرج القول من الفريقين بلفظٍ واحد، وهو وعدٌ ووعيد؟

فقال أبو عمرو: لأن العرب تقول: وعدته خيراً ووعدته شراً، فإذا أسقطوا ذكر الخير والشر قيل في الخير: وعدت، وفي الشر أوعدت. وإن كان ما قلته قد وافق قول الله تعالى: فقد وافق الأول: أخبار الرسول -صلى الله عليه وسلم- والحديث يفسر القرآن[3].

---

(١) عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري، شاعر، فارس، خاض معارك كثيرة، وأدرك الإسلام شيخاً، وفد إلى المدينة يريد الغدر بالمصطفى -صلى الله عليه وسلم- وذلك بعد فتح مكة المكرمة، فلم يجرؤ عليه، فدعاه إلى الإسلام فاشترط أن يكون له الأم بعده -صلى الله عليه وسلم- فرده فعاد خائباً، له ديوان شعر. الأعلام ٤/٢٠. ومعجم المؤلفين ٢٠/٢٧.

(٢) سورة الأعراف، الآية (٤٤).

(٣) مراتب النحويين، لأبي الطب اللغوي، ص١٧، ومعرفة القراء الكبار، ص٨٧. ومجالس العلماء، للزجاجي، ص٦٢، فمنهما جميعاً استخلص هذا النص وكملت إحداهما بالأخرى مع تصرف يسير.

قلت: ومما جاء من أحاديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- موافقاً لما ذهب إليه أبوعمرو: ما ذكره ابن كثير في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ... ﴾[1]، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: (من يبايعني على هؤلاء الآيات ثم قرأ: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ... ﴾ حتى ختم الآيات الثلاث فمن وفى فأجره على الله ومن انتقص شيئاً أدركه الله بها في الدنيا كانت عقوبته، ومن أخر إلى الآخرة كان أمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له)[2].

وفي الحديث: (لو أتيتني بقراب الأرض خطيئة أتيتك بقرابها مغفرة ما لم تشرك بي شيئاً)[3].

وهناك شهادة من الإمام إبراهيم الحربي[4] قال: (كان أهل العربية كلهم أصحاب أهواء إلا أربعة فإنهم كانوا أصحاب سنة، أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وعبدالملك بن قريب الأصمعي)[5]، وهذه شهادة لأبي عمرو ورفاقه، وهم كلهم كما تقدم تلاميذه فهو الذي ثبتهم على السنة وغيرهم ألا رحم الله أبا عمرو بقدر ما قدم لهذا الدين العظيم.

ولم يجتهد أبوعمرو على مقارعة المعتزلة في عقائدهم بل كان يمحص الشعراء ويبحث في عقائدهم ويبين لنا ذلك في قوله: (كان لبيد مجبراً[6]، والأعشى عدلياً، وأنشد قول لبيد[7]:

---

(١) سورة الأنعام، الآية، (١٥١).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك، ٣٢٤٠/٣٥٨.

(٣) الحديث أخرجه أحمد في المسند، رقم ١٥٤، واصله في مسلم، رقم ٢٦٨٧.

(٤) الحربي: هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير، من أجلّة المحدثين العارفين بالحديث، وكان عالماً، ورعاً، عارفاً باللغة، وكان من الحفاظ (ت٢٨٥هـ)، الفهرست، ص٣٨١.

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبو البركات الأنباري، ص٣٤.

(٦) الجبرية من الفرق الكلامية المنحرفة التي تقول بالجبر بمعنى أن العباد مجبورون على أعمالهم وأن الله تعالى يخلق أفعالهم على الحقيقة، ولا دور لهم فيها، وإنما تضاف إليهم على سبيل المجاز وأول من قال بذلك الجعد ابن درهم، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف الدكتور مانع بن حماد الجهني ١٠٣٥/٢، دار الندوى العالمية للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ.

(٧) لبيد: هو الشاعر لبيد بن ربيعة العامري المغري، كان من أشراف قومه وفرسانهم وأحد شعراء المعلقات، له ديوان مطبوع، (ت٤١١هـ)، الأعلام ١٠٤/٢.

مـن هـداه سـبل الخيـر اهتـدى * نــاعم البــال ومــن شــاء أضــل**

وأنشد للأعشى[1]:

اســـــــتأثر الله بالوفـــــــاء * والعــدل وولّــي الملامـــة الــرجلا**

ومما تجدر الإشارة إليه أن أبا عمرو يرى أن كل من خالف السنة ورأى غير مذهبهم يرجع كل ذلك إلى جهله بالعربية ترى ذلك في قوله السابق عند مناظرته لعمر بن عبيد، وفيما رواه الأصمعي عن الخليل بن أحمد عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: (أكثر من تزندق بالعراق لجهلهم بالعربية)[2].

وهكذا كان مذهب أبي عمرو وعقيدته لا يخالف من سبقه متمسكاً بالآثار ويرى أن ذلك مبلغ العلم والمعرفة، وقال أبو بكر[3] بن مجاهد عنه في ذلك: (كان أبوعمرو متمسكاً بالآثار لا يكاد يخالف اختياره ما جاء عن الأئمة قبله)[4].

وقال عنه أيضاً رأيت أبا عمرو في المنام فقلت: ما فعل الله بك؟ فقال: (دعني مما فعل الله بي من أقام ببغداد على السنة والجماعة ومات، نقل من جنة إلى جنة)[5].

وجملة القول في عقيدته أنه كان على مذهب أهل السنة والجماعة وكان ينزع منازع السلف بوجه عام مع التمسك بالآثار وعدم مخالفة الأئمة الذين سبقوه وذلك هو الذي يتفق مع الخط الرئيسي في شخصيته ومذهبه، والله أعلم.

---

(١) الأعشى: هو أبو بصير، ميمون بن قيس؛ صنّاجة العرب من شعراء الطبعة الأولى في الجاهلية، له ديوان وشعر مطبوع، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثالثة ١٩٦٣م، ٢٥٧/١.

(٢) نزهة الألباء، للأنباري، ص٣٤.

(٣) أبوبكر: هو أبوبكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، آخر من انتهت إليه الرياسة لمدينة السلام في عصره، وكان ذا فضل، وعلم، وديانة، ومعرفة بالقراءات، وعلوم القرآن، حسن الأدب، رقيق الخلق، ثابت الفطنة، جوّاداً، ولد سنة (٢٤٥-٣٢٤هـ)، الفهرست، لابن النديم، ص٤٨.

(٤) مقامات الحريري ٢٥٥/٢.

(٥) المصدر السابق ٢٥٥/٢.

ج/ بذل العلم:

كانت حلقته العلمية مكان اجتماع العلماء وطلاب العلم حيثما حل سواء أكان بالبصرة أم غيرها من المدن الإسلامية التي كان يقصدها فقد عمّت شهرته الآفاق وعلم بفضله ومكانته كل من عاصره وكانت مجالسه تضم القراء، والعلماء، وأهل العلم، والشعراء وفي ذلك يقول الذهبي، قال وكيع[١]: (قدم أبو عمرو بن العلاء الكوفة فاجتمعوا إليه كما اجتمعوا على هشام بن عروة)[٢].

وكان هشام عهدئذ سيد الناس في علم السيرة ورواية الآثار وفي اجتماع الناس على أبي عمرو بن العلاء اجتماعهم على هشام دليل التقدم والشهرة لا شك، ويقول عنه الزجاجي[٣]: (حدّثنا محمد بن عمر عن أبي نصر قال: قدم أبوعمرو من الشام فأتاه الناس يسألونه فكان فيمن سأله يومئذ هارون بن موسى القارئ)[٤].

ولما أعجب به الأعمش في مرة عند أول لقائه به راجعه في مسألة فسأل عنه وعرف منزلته فكان بعد ذلك يدنيه ويسأله عن الشئ إذا أشكل عليه[٥].

وكيف لا تكون حلقته محط أنظار العلماء، والقراء، والشعراء وفيه ما فيها من القراءة، والأدب، والنحو، والنوادر، والحكم وهو العالم الفذ في ذلك كله بشهادة تلاميذه ومعاصريه كما مرّ آنفاً، ونسوق هنا جملة من أخباره ونوادره وطرفاً من حكمه، ومروياته، جاء في نور القبس للمرزباني[٦] قال أبوعمرو: (خرجت مع جرير إلى الشام

---

(١) وكيع بن الجراح بن مليح أبوسفيان، حافظ للحديث، ثبت، كان محدث العراق في عصره يسميه الإمام أحمد إمام المسلمين، ولد سنة (١٢٩-١٩٧هـ)، الأعلام المسلمين ١١٧/٨.

(٢) معرفة القراء الكبار، للذهبي ٨٤/١.

(٣) الزجاجي: هو يوسف بن عبدالله الزجاجي (أبوالقاسم) أديب لغوي، نحوي، أصله من همدان، وسكن برجان وغيرها، من آثار: "شر الفصيح لثعلب"، وغيره، ولد سنة (٣٥٢-٤٢٥هـ)، معجم المؤلفين ١٦٨/٤.

(٤) مجالس العلماء، للزجاجي، ص٢٧١.

(٥) المصدر السابق، ص١٧٧.

(٦) المرزباني: هو أبو عبيدالله محمد بن عمران بن موسى، أصله من خراسان، راوية، صادق اللهجة، واسع المعرفة بالروايات، كثير السماع، له من الكتب: "الكتاب المصنف في أخبار الشعراء المشهورين من الجاهلين، فيه أكثر من خمسة آلاف ورقة وغيره، (ت٣٨٤هـ)، الفهرست، ص ٢١١.

نريد هشام بن عبدالملك فلما قربنا من بساطه طرب جرير فقال: يا أبا عمرو أنشدني للمليحي –يعني كثيراً– فأنشدته:

وأدنيتنـــي حتــى إذا مــا ســبيتني * بقـول يحلّ العصم سـهل الأبـاطح**

توليـت عنّـي حيـث مـالي حيلـة * وخليـت مـا خليـت بـين الجـوانح**

فقال جرير[1] والله لولا أني شيخ يقبح بمثل النخير لنخرة نخرة يسمعها الأمير على سريره)[2].

فانظر إلى اختيار أبي عمرو لهذا الشعر وتناسبه مع طرب جرير حيث زاد ما به من طرب وبلغ حداً بعيداً حتى قال مقالته السابقة الي تعبر تعبيراً واضحاً على ما بلغه من تأثر، وفي هذا الإختيار ما يدل على معرفة أبي عمرو بالشعر وتذوقه له وبصره به.

وكان لعلمه الأكيد بفناء هذه الدنيا ولعدم اهتمامه بها يسوق جملة من الغرائب ويرويها في حلقته ليشد طلابه وسامعيه للزهد فيها والحرص على التزود من التقوى فهي ليست دار قرار، وإن عاش الإنسان فيها ما عاش، ومن رواياته في ذلك ما رواه الأصمعي، عن أبي عمرو بن العلاء لشيخ من نجد حيث يقول:

فاسْـتَقْدِرِ اللهَ خيـراً وأَرْضَـيَنَّ بِـهِ * فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ**

وَبَيْنَمَا المَرْءُ فِـي الأَحْيَـاءِ مُغْتَبِطٌ * إذْ هــو الــرَّمْسُ تَعْفُــوهُ الأعاصِــيرُ**

يبكـي غريـب عليـه لـيس يعرفـه * وذو قرابتـــه فـــي الحـــي مســـرور**

حتــى كــأن لــم يكــن إلا تُــذكره * والـــدهر أينمـــا حـــل دهـــارير**

---

(١) جرير: هو جرير بن عطية الخطفي الكلبي اليربوعي، كنيته أبو جزرة، وهو أحد رؤوس الشعراء الثلاثة في العصر الأموي، له ديوان شعر مطبوع، ولد سنة (٢٨–١١٠هـ)، طبقات فحول الشعراء، ص٢٩٧، والجنى الداني، ص٥٥٢. ومغني اللبيب ٣٥١/١.

(٢) نور القبيس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء، لمحمد بن عمران المرزباني، ص٣٢، تحقيق رودلف فيسبان ألمانياً، النشرات الإسلامية، لجمعية المستشرقين الألمان ١٩٦٤م.

وهذه الأبيات لعثمان بن لبيد العذري، وروى هشام بن الكلبي قال: (عاش عبيد ابن شرية الجرهمي ثلاثمائة سنة وأدرك الإسلام ودخل على معاوية بالشام وهو ذات وهو خليفة وقال له: حدّثني بأعجب ما رأيت فقال له: مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتاً لهم فلما انتهيت إليهم إغرورت عيناي بالدموع فتمثلت بقول الشاعر:

يا قلب إنك من اسماء مغرور * فأذكر فهل ينفعك اليوم تذكير**

قد بحت بالحب ما تخفيه من أحدذ * حتى جرت لك أطلاقاً محاضير**

فلست تدري وما تدري أعاجلها * أدنى لرشدك أم ما فيه تأخير**

فاسْتَقْدِرِ اللهَ خيراً وأَرْضَيَنَّ بِهِ * فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ**

فقال لي رجل: أتعرف من قال هذا الشعر؟ فقلت: لا، قال: إن قائله هو الذي دفناه الساعة وأنت الغريب الذي يبكي عليه ولست تعرفه وهذا الذي خرج من قبره أمسّ الناس رحماً به وأسرهم بموته، فقال معاوية: لقد رأيت عجباً فمن الميت قال عثمان بن لبيد العذري)[١].

فمثل هذه المرويات هي التي تجذب الناس إلى حلقته وتجعلهم يلتفون حوله حتى أن أستاذه الأكبر الحسن البصري الذي كان من سادة التابعين وكبرائهم لفتت نظره هذه الحلقة ووقف متسائلاً فقال: (من هذا؟ فقالوا له: أبوعمرو بن العلاء، وحينذاك قال قولته المشهورة: كادت العلماء أن تكون أرباباً كل عزّ لم يؤيد بعلم فإلى ذل يؤول)[٢].

ومن توجيهاته، ومواعظه لطلبته قوله: (أول العلم الصمت ثم حسن السؤال ثم حسن اللفظ ثم نشره عند أهله)[٣].

---

(١) نزهة الألباء، للأنباري، ص٢٨. وأخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن السيرافي، ص٢٤، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، بدون تاريخ.

(٢) طبقات القراء، لابن الجزري ٢٧٨/١.

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحي بن العماد ٣٣٨/١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ.

وكان يروي الحكم والأقوال التي كان لها كبير الأثر على تلاميذه والجالسين، ومن ذلك قوله: (ما تساب اثنان إلا غلب ألأمهما).

وقال: (عاجلوا الأضياف بالحاضر فإن الضيف متعلق قلبه بالسرعة، وقال: احتمال الحاجة خير من طلبها من غير أهلها.

وقال: إذا تمكن الإخاء قبح الثناء، وما ضاق مجلس بمتحابين وما اتسعت الدنيا لمتباغضين)[1].

ومن مروياته من شعر الحكمة الذي يحُض القضاة وولاة الأمر على العدل بين الرعية، والحكم بما أنزل وعاقبة قضاة الجور وما ينتظرهم من عذاب عندالله تعالى: قوله: (أصيب حجر مربوز بقنسرين بالعبرانية، فترجم فإذا فيه:

إذا جـــار الأميـــر وصـــاحباه * وقاضـي الأمـر يـدهن فـي القضـاء**

فويـــل ثـــم ويـــل ثـــم ويـــل * لقاضي الأرض من قاضي السماء**

ومن مروياته على العفّة وعشرة النفس، وسعة الأخلاق، والصبر عند المصائب، قوله: (أصيب حجر مربوز بالطائف، فترجم فإذا فيه:

اليـأس عمـا بأيـدي النـاس نافلـة * والمـال يعجـز والأخـلاق تتسـع**

لا تجزعن علـى مـا فـات مطلبـه * هب قد جزعت فمـاذا ينفـع الجزع**

ومن مروياته للتزود ليوم القيامة قبل فوات الأوان ما يرويه بقوله: (وجد في زمن سليمان بن عبدالملك بدمشق حجر مكتوب فيه بالأعجمية فترجم فإذا فيه يا ابن آدم لو ريت يسير ما بقي من أجلك لذهدت في طويل ما ترجوا من أملك ولقصر بك عن حرصك وحيلك وإنما تلقى ندمك لو زلّت بك قدمك وفارقت أهلك وحشمك، وانصرف عنك القريب وودعك الحبيب فلا أنت في عملك زائد ولا إلى آلك عائد فأعمل ليوم القيامة قبل الحسرة والندامة)[2].

---

(١) شذرات الذهب ٢٣٨/١. والمقتبس، للمرزباني، ص٢٧.

(٢) المقتبس، للمرزباني، ص٣٥.

أضف إلى هذا كله أن هذه المرويات كان يرويها بأسلوب شيّق ويعرضها بطريقة ممتعة تجذب السامع إليه وكان هذا أهم ما يمتاز به أبوعمرو بن العلاء، فقد كان كلامه سهلاً خالياً من التعقيد يفهمه كل من سمعه فلم يكن من الذين يحبون التقعّر في الكلام وتعقيد الألفاظ وهذا هو منهجه في كل حياته يؤكد ذلك ما جاء في طبقات الزبيدي فيما يرويه عن عبدالرحمن ابن أخي الأصمعي حيث يقول: (حدّثني عمي الأصمعي قال: كنت إذا سمعت أبا عمرو بن العلاء يتكلم ظننت أنه لا يحسن شيئاً ولا يلحن يتكلم كلاماً سهلاً)[١].

وانظر إلى قوله عندما فاخر مضري يماني فعلا اليماني المضري، فقال أبو عمرو للمضري قل له: (لنا النبوة، والخلافة، والكعبة، والسدانة، والسقاية، واللواء، والرفادة، والندوة، والشورى، والهجرة، وفتوح الآفاق، وبنا سميت الأنصار أنصاراً، ومنا أول من تنشق عنه الأرض، وصاحب الحوض وأول شافع ومشفع وأول من يدخل الجنة وسيد ولد آدم، وأكرم الناس أماً وأباً، وأخاً وأختاً، وجدة وجداً، وعماً وعمة، وخالاً وخالة، ومنّا الأسباط ولنا الملوك وفينا الأنبياء فمن عزّ منكم فنحن أعززناه ومن ذل منكم فنحن أذللناه، قال أبو عبيدة: فعجب الناس من كلامه حتى كأنه يقرءه من كتاب)[٢].

انظر إلى سهولة هذا الكلام وعدم تعقيده ومع ذلك قد حاز إعجاب الناس حتى ظنوا كأنه يقرءه من كتاب ومن هذه الأقوال، ما رواه المرزباني حيث قال: (سأل رجل أبا عمرو حاجة فوعده بقضائها فتعذر عليه بعد اجتهاد فلقية الرجل فقال له: قد غمني أن وعدتني وعداً ولم تتجزه! فقال أبوعمرو: فمن أحق بالغم أنا أو أنت، قال الرجل: أنا المدفوع عن حاجتي. فقال أبوعمرو: بل أنا لأني وعدتك وعداً فأنت بفرح الوعد وأنا بهم الإنجاز وبتّ ليلتك فرحاً مسروراً، وبت ليلتي مفكراً مغموماً ثم عاق القدر عن بلوغ الوطر فلقيتني مدّلاً ولقيتك محتشماً فأنا أولى بالغم منك)[٣].

---

(١) طبقات النحويين، للزبيدي، ص٣١.

(٢) مجالس العلماء، للزجاجي، ص٢٣٣.

(٣) المقتبس، للمرزباني، ص٢٦.

الفصل الثاني
شيوخه، تلاميذه، وفاته

وفيه مباحث:

المبحث الأول: شيوخه.

المبحث الثاني: تلاميذه.

المبحث الثالث: تاريخ ومكان وفاته.

المبحث الأول
شيوخـــــــه

ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة أبي عمرو بن العلاء أنه: (روى الحديث عن أبيه، وأنس والحسن البصري...إلخ)[١].

ومعنى هذا أن أباه كان من المحدثين الحفاظ الذين تؤخذ عنهم رواية الحديث في ذلك العصر المتقدم عصر التابعين إذن أبوه من التابعين الأعلام، الذين أخذ عنهم القراءة والحديث، وتفسير النحو واللغة وغير ذلك.

وله شيوخ كثر مكيين، ومدنيين، وبصريين وكوفيين.

فمن شيوخه المكيين:

١- أبو عبدالله سعيد بن جبير بن هشام الأسدي، التابعي، الجليل، عرض على عبدالله ابن عباس، وعرض عليه أبوعمرو بن العلاء عنه، قتله الحجاج بن يوسف بواسط سنة (٩٥هـ)[٢].

٢- وعكرمة بن خالد بن سليمان أبو خالد المخزومي المكي، تابعي ثقة، جليل، حجة روى القراءة عرضاً عن أصحاب بن عباس، ولا يبعد أن يكون قد عرض عليه، وعرض أبو عمرو بن العلاء عليه، توفي سنة (١١٥هـ)[٣].

٣- وعطاء بن أبي رباح بن أسلم أبو محمد القرشي مولاهم المكي، أحد الأعلام، روى القراءة عن أبي هريرة، عرض عليه أبو عمرو بن العلاء، توفي سنة (١١٥هـ)[٤].

---

(١) تهذيب التهذيب ١٧٨/١٢. ومعرفة القراء الكبار ١٠١/١.

(٢) غاية النهاية، لابن الجزري ٣٠٤/٦-٣٠٦.

(٣) المصدر السابق ٥١٣/١-٥١٥.

(٤) المصدر السابق ٥١٣/١.

٤- ومجاهد بن جبير أبو الحجاج المكي، مولى عبدالله بن السائب المخزومي، أحد العلماء الأثبات، من التابعين، والأئمة المفسرين، قرأ على عبدالله بن علي بن عباس، أخذ عنه عرضاً أبو عمرو بن العلاء، توفي سنة (١٣٠هـ)[١].

٥- وأبو عبدالرحمن محمد بن عبدالرحمن بن محيص السهمي، مولاهم المكي، المقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة، عرض عليه أبوعمرو بن العلاء، وغيره، وكان عالماً بالعربية وفي قراءته مخالفة لرسم المصحف، توفي بمكة سنة (١٢٣هـ)[٢].

٦- وأبو صفوان حميد بن قيس الأعرج، المكي، القارئ، ثقة، أخذ القراءة عن مجاهد بن جبير، روى عنه سفيان بن عيينة، وأبوعمرو بن العلاء، وسواهما، توفي سنة (١٣٠هـ)[٣].

٧- وأبو معبد عبدالله بن كثير الداري الكناني نسب إلى دارين مدينة بالبحرين يجلب منها الطيب وكان ابن كثير من التابعين لأنه قرأ على عبدالله بن السائب صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وكان فاضلاً، عالماً، زاهداً، مشتهرا بعلم النحو واللغة، قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو بن العلاء أقرأت على ابن كثير بعد أن قرأت على مجاهد بن جبير، فقال: نعم قرأت على ابن كثير، وأنّه أعلم من مجاهد باللغة، توفي سنة (١٣٠هـ)[٤].

هؤلاء الأئمة جميعاً بمكة حين عرض عليهم أبو عمرو بن العلاء، أما قراء المدينة المنورة الذين أخذ عنهم أبو عمرو قراءتهم فهم:

---

(١) معرفة القراء الكبار ٦٦/١. وميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبي ٢٥/٦. ويليه ذيل ميزان والاعتدال، لعبدالرحيم العراقي، تحقيق مجموعة من العلماء، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

(٢) معرفة القراء الكبار ٩٨/١-٩٩. وغاية النهاية ٢٦٥/١.

(٣) معرفة القراء ٩٧/١-٩٨.

(٤) وفيات الأعيان، لابن خلكان ٤٦٩/٣. ومعرفة القراء ٨٧/١.

١- أبوجعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني القارئ أحد العشرة، تابعي مشهور، ثقة، صالح كبير القدر، عرض القرآن على مولاه عبدالله بن عباس، وأبي هريرة -رضي الله عنهم-، روى عنه نافع بن أبي نعيم، وعيسى بن وردان، وغيرهما[١].

٢- ويحيى بن يعمر أبوسليمان العدواني البصري، تابعي أول من ألف في القراءات، وأول من نقط المصاحف، عرض على ابن عمرو بن العباس، وأبي الأسود الدؤلي، وعرض عليه أبوعمرو بن العلاء، وعبدالله بن إسحاق، توفي سنة (١٢٩هـ)[٢].

٣- ويزيد بن روان أبو روح المدني، مولى آل الزبير بن العوام، ثقة، ثبت، فقيه، قارئ، ومحدث، عرض على عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، روى عنه القراء، عرض عليه نافع، وأبي عمرو بن العلاء، توفي سنة (١٢٠هـ)[٣].

٤- وشيبة بن نضّاح بن سرجس بن يعقوب، تابعي، إمام، ثقة، مقرئ المدينة مع أبي جعفر وقاضيها، ومولى أم سلمة -رضي الله عنها-، عرض على عبدالله بن عيّاش بن أبي ربيعة، وعرض عليه نافع، وسليمان بن مسلم بن جماز، وإسماعيل بن جعفر، وأبوعمرو بن العلاء، وهو أول من ألف في الوقف الموقوف، توفي سنة (١٣٠هـ)[٤].

أما القراء الذين أخذ عنهم في البصرة فهم:

١- أبوسعيد الحسن بن سعيد البصري، إمام زمانه علماً وعملاًً قرأ على حطّان الرقاشي وأبي العالية، روى عن ابن عباس، وأنس بن مالك، وخلق من

---

(١) معرفة القراء ٧٦/١. وغاية النهاية ٣٨٢/٢.

(٢) معرفة القراء ٣٨١/٢. وغاية النهاية ٣٨١/٢.

(٣) معرفة القراء ٣٨١/٢. وغاية النهاية ٧٦/٦.

(٤) معرفة القراء ٧٩/١. وغاية النهاية ٣٢٩/١.

الصحابة –رضي الله عنهم أجمعين–، روى عنه أبوعمرو بن العلاء، ويونس بن عبيد، وغيرهما، توفي سنة (١٢٠هـ)(١).

٢- نصر بن عاصم الليثي قال ياقوت الحموي: كان فقيهاً، عالماً بالعربية من قدماء التابعين، وكان يسند إلى أبي الأسود الدؤلي في القرآن، والنحو، وقيل: أخذ النحو عن يحيى بن يعمر القدواني، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء، وكان يرى رأي الخوارج ثم تركه، (توفي سنة ٩٠هـ، وقيل: ١٠٠هـ)(٢).

٣- عبدالله بن إسحاق الحضرمي، البصري، أو بحر مشهور بكنيت والده، مولى آل الحضرمي وهم حلفاء بني عبدشمس، أخذ عن ميمون الأقرن، وهو أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل وكان مائلاً إلى القياس في النحو، اجتمع مع أبي عمرو بن العلاء، وغلبه في الهمز، سئل عنه يونس بن حبيب فقال: هو والبحر سواء، (توفي سنة ١١٧هـ، وقيل: ١٢٩هـ)(٣).

٤- الوليد بن بشار أبو بشار البصري، أحد شيوخ البصرة، لم تعرف وفاته.

ومن قراء الكوفة:

فقد روى أبو عمرو بن العلاء البصري من شيخ جليل واحد وهو الذي روى عنه أبوعمرو حروفاً من القراء وهو: عاصم بن بَهْدلَة بن أبي النجود شيخ القراء بالكوفة، توفي سنة (١٢٧هـ) (٤).

ويبدو من رواية ابن الجزري هذه أن أبا عمرو لم يتأثر في اختياره بقراءة عاصم بل روى عنه حروفاً من القرآن قليلة لأنه فيما يبدو قد عرض على عاصم متأخراً، أي بعد أن استقر على طريقته في اختيار حروف قراءته، فإذا تتبعنا مصادر هؤلاء الأئمة الثمانية عشر الذين ثبت أخذ أبوعمرو عنهم وجعلنا إحصاءنا في طبقة الصحابة –

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/٥٦٣-٥٠٨. وغاية النهاية ١/٢٣٥. ومعرفة القراء ١/٦٥.

(٢) بقية الوعاة ٢/١٦٧. ومعجم الأدباء ١١/١٥٩. وأخبار النحويين، للسيرافي، ص٢١.

(٣) وفيات الأعيان، لابن خلكان ١/٢٠٥. وبغية الوعاة ٢/٤٢. وغاية النهاية ١/٤١٠.

(٤) غاية النهاية ١/٢٨٩.

رضي الله عنهم- وجدنا أبوعمرو بن العلاء البصري قد انتهت إليه قراءة عدد كبير من الصحابة، الشئ الذي يكشف السر في انتشار قراءته في كثير من الأمصار الإسلامية، كما قال ابن الجزري بسنده عن شعبة عن ابن مجاهد، قال: قال لي شعبة تمسك بقراءة أبي عمرو فإنها ستصير للناس إسناداً.. الخ.

وقال لابنه: (انظر ما قرأ أبو عمرو يختار لنفسه فإنه سيصير للناس إسناد، قال نصر قلت لأبي: كيف تقرأ؟ قال: على قراءة أبي عمرو، وقلت للأصمعي: كيف تقرأ؟ قال: على قراءة أبي عمرو، قال ابن الجزري تعليقاً على ذلك: وقد صح ما قاله شعبة – رحمه الله- فالقراءة التي عليها الناس اليوم بالشام، والحجاز، واليمن ومصر وهي قراء أبي عمرو البصري، فلا تكاد تجد أحداً يلقن القرآن إلا على حرفه خاصة وقد يخطئون الأصول...الخ)[1].

والذي يراه الباحث ويشعر به من السرد لهؤلاء الأعلام الذين تلقى أبوعمرو وروى عنهم الحديث والقراءة والنحو واللغة وغيرها ليعد في رأي الباحث ذا تأثير عميق في تكوين شخصية أبي عمرو بن العلاء البصري، من حيث أنه مدلياً إلى العلم بنسب وثيق وأصالة عريقة. ولا شك أنه قد استفاد من كثرة أساتذته وتنوع في المدارس التي ينهل منها علومه، ما بين مكية، ومدنية، وبصرية، وكوفية، وما بين قرآنية، ونحوية، ولغوية، فائدة كبرى، حيث كان مستوي الكلمة، نافذ الفتوى بين أقرانه جميعاً، فكانت مكانته بين اللغويين أسمى من مكانة غيره لأنهم يروه إمام القراء والقرآن الكريم، وهو حصن اللغة الشامخ الذي يعلوا ولا يعلا عليه.

ولهذا اعتبره النحاة ممن لا ترد روايتهم، ولا تناقش كلمتهم، وكانوا يدورون حول ما روى عنه مستشهدين تارة، ومفسرين تارة أخرى، ودرج سيبويه على اعتبار قول أبي عمرو حجة غير مردودة، بينما يرد أقوال كثير من العلماء، وذلك لاعتبارات وضوابط وضعها لتنقيح اللغة العربية، ويكفينا أن نعرف تلاميذ أبي عمرو النابهين يعدّون طبقة في القراء، والنحاة ورواة للغة وعدّ ابن الجزري سبعة وثلاثين رجلاً.

---

(١) غاية النهاية ١/٢٩١-٢٩٢.

وأورد الإمام الذهبي في كتاب طبقات القراء، قول الإمام الأهوازي[١]: عند عرضه لسيرة أبي عمرو بن العلاء، قال الأهوازي: وروى عنه القراءة عبدالوارث، واليزيدي، ثم سرد خمسة وسبعين إنساناً.

وقال الذهبي: قرأ عليه خلق كثير منهم يحيى بن المبارك، واليزيدي، وعبدالوارث، وشجاع، وابن المبارك... الخ، وعد خلق كثير كما ذكر.

وأخذ عنه الحروف واللغات وغيره أبوعبيدة، والأصمعي، وشبابة بن سوّار، ويعلى عبيد، والعباس بن الفضل الأنصاري، ومعاذ بن معاذ، وغيرهم. ويأتي التفصيل عن تلاميذه.

ويظهر من هذا التناول على بعض أسماء تلاميذ أبي عمرو بن العلاء والمكانة العلمية الكبيرة التي يتمتعون بها في مجتمعاتهم ومن بين أقرانهم هذا كله يرجع الفضل فيه إلى شيخهم ومربيهم أبي عمرو وما يتمتع به من علم وافر في جميع الفنون العربية.

ويظهر أثر ذلك في المدارس النحوية والقرآنية واللغوية التي نشأت بعده ويكفي أن نعلم أن يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله الحضرمي البصري أحد القراء العشرة من تلاميذه. ويونس بن حبيب النحوي شيخ سيبويه من تلاميذه بيد أن من بين من ذكر من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء واحداً يكاد يكون أنبغهم، وهو يحيى ابن المبارك أبو محمد اليزيدي، وهو الذي روى القراءة عنه والراويان المشهوران أبو شعيب صالح السوسي، وأبوعمرو بن حفص بن عمر الدوري، ومن بينهم الخليل بن أحمد النابغة، شيخ النحويين في عصره بلا منازع.

---

(١) الأهوازي: هو الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، أبو علي، مقرئ، محدث، ولد بالأهواز، وسكنها وقرأ القراءات بروايات كثيرة، من آثاره: الوجيز في القراءات الثمانية، و"والإقناع في القراءات الشاذة"، و"الاتفاق بين الحجازيين والشاميين وأهل العراق في القراءات"، (ت ٤٤٦هـ)، معجم المؤلفين، ١/٥٦٤، والنجوم الزاهرة ٥/٥٦.

المبحث الثاني
تلاميـــــذه

تتلمذ على أبي عمرو بن العلاء جماعة كثر وكان كلما حل ببلد جلس إليه الناس يسألونه، ويداومون على حلقته والجلوس إليه حتى سمي قديماً بأبي العلماء وكهفهم، وسماه بعضهم بسيّد العلماء. منهم:

١- يونس بن حبيب: وهو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب النحوي مولى بني ضبّة، وقيل: مولى بني ليث بن بكر بن عبدمناف بن كنانة، ولد سنة (٩٠هـ)، أخذ الأدب عن أبي عمرو بن العلاء، وحمّاد بن سلمة، وكان النحو غلب عليه، وروى عنه سيبويه كثير، قال عنه أبو الخطاب زياد بن يحيى: يونس مثل كوز ضيّق الرأس لا يدخله شيء إلا بعسر فإذا دخله لم يخرج منه، يعني أنه لا ينسى شيئاً، توفي سنة (١٨٢هـ)(١).

٢- يحيى بن المبارك: هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العلوي، المعروف بـ (اليزيدي)، المقرئ، النحوي، اللغوي، صاحب أبي عمرو بن العلاء المقرئ البصري، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة بعده؛ سكن بغداد، وحدث بها عن أبي عمرو بن العلاء، وابن جريج، وغيرهما، وروى عنه خلق كثير، وكان ثقة، ومن فصحاء القراء العاملين بلغات العرب والنحو، أخذ عن أبي عمرو النحو والغريب، والقراءة، وكان مؤدباً للمؤمون، وأخذ عن الخليل العروض، وكتب عن أبي عمرو بن العلاء قريباً من ألف مجلد عن أبي عمرو خاصة، توفي بالبصرة سنة (١٦٥هـ)(٢).

---

(١) وفيات الأعيان ٥٩١/٥. والفهرست، ص٦٦. والأعلام ٢٦١/٨.

(٢) معجم الأدباء ٦٣١/٥. وفيات الأعيان ١٥٠/٥. وطبقات الشعراء في مدح الخلفاء والوزراء، لابن المعتز، ص٢٧٢، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.

٣- أبوعبدالرحمن عبدالله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة كان قد جمع بين العلم والزهد وتفقه على سفيان الثوري، ومالك بن أنس -رحمهما الله-.

وسئل عبدالله بن المبارك أيهما أفضل معاوية بن أبي سفيان أم عمر بن عبدالعزيز؟ فقال: والله إن الغبار الذي دخل في أنف معاوية مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أفضل من عمر بألف مرة، صلى معاوية خلف رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال سمع معاوية لمن حمده، فقال معاوية: ربنا ولك الحمد، فماذا بعد هذا؟ وكان عبدالله قد غزى، فما انصرف من الغزو وصل إلى هيت مدينة على الفرات، فتوفى بها سنة (١٨١هـ، أو ١٨٢هـ)(١).

٤- أبوسعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك بن علي بن مظهر بن رباح بن عمرو بن عبدالشمس... بن معد بن عدنان، المعروف بالأصمعي، كان صاحب لغة، ونحو، وإماماً في الأخبار، والنوادر والملح، والغرائب، وهو من أهل البصرة، قدم بغداد في أيام الرشيد، له مؤلفات كثيرة، توفي بالبصرة، وقيل: بـ (مرو) (سنة ٢١٦هـ)(٢).

٥- أبوعمر عيسى بن عمر الثقفي الهمداني النحوي البصري، قيل: كان مولى خالد بن الوليد -رضي الله عنه- ونزل في ثقيف وكان صاحب تقعير في كلامه واستعمال للغريب، وكان بينه وبين أبي عمرو بن العلاء صحبه ولهما مسائل ومجالس.

وأما أنه تلميذ أبي عمرو فهذا فيه نظر، فهما متعاصران وقد اتفق أن تحاوراً في بعض المسائل اللغوية جرى بينهما كما يأتينا في فصل المناظرات، وكما أشار أبو الطيب أن عيسى كان يلقي أباعمرو بن العلاء أيام الجمع فهذا لا يثبت تتلمذه عليه وإنما هو لقاء بين عالمين متعاصرين متحابيين(٣).

---

(١) غاية النهاية ٤٤٩/١. وشذرات الذهب ٢٩٥/١.

(٢) أنباه الرواة ١٩٧/٣. وبغية الوعاة ١١٢/٢. والشذرات ٣٦/٢.

(٣) معجم االأدباء ١٤٨/١٦. ومراتب النحويين، ص٢١. وبقية الوعاة ٢٣٧/٢.

٦- أبو موسى هارون بن موسى القارئ الأعور النحوي الأزدي ولاء، قال عنه الخطيب كان يهودياً فأسلم، وطلب القراءة فكان رأساً في ضبط النحو وحفظه، وهو أول من تتبع القراءات وألفها وتتبع الشاذ منها وبحث عن إسناده قال فيه الأصمعي: هارون بن موسى النحوي كان ثقة، مأمونا[١].

٧- أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري اللغوي البصري، كان من أئمة الأدب وغلب عليه اللغات، والنوادر والغريب وكان يرى رأي القدر، وكان ثقة في روايته وله مؤلفات مفيدة منها كتاب: "خلق الإنسان"، وكتاب "اللغات"، وكتاب "النوادر"، وكتاب "الجمع والتثنية"، وغيرها، ولد عام (١١٩-٢١٥هـ)[٢].

٨- شجاع بن نصر البلخي المقرئ الزاهد العابد أبونعيم قرأ القرآن على أبي عمرو بن العلاء وجوّده، وحدّث عن الأعمش وغيره، أخذ عنه القراءة ابو عبيدة القاسم بن سلام، ومحمد بن غالب، وغيرهما، سئل أحمد بن حنبل عنه فقال: بخ بخ، وأين مثله، توفي سنة (١٧٠هـ)[٣].

٩- الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي أبو عبدالرحمن، كان إماماً في علم النحو وهو الذي استنبط علم العروض، وكان رجلاً صالحاً، حليماً، وقوراً، زاهداً، وقال عنه تلميذه النضر بن شميل: أقام الخليل في قصّ من اقصاص البصرة لا يقدر على فلسين وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال.

واجتمع الخليل وعبدالله بن المقفع ليلة يتحدّثان إلى الغداة فلما تفرقا قيل للخليل: كيف رأيت ابن المقفع؟ فقال: رأيت رجلاً علمه أكثر من عقله. وقيل لابن المقفع: كيف رأيت الخليل؟ فقال: رجلاً عقله أكثر من علمه. وللخليل

---

(١) انظر بغية الوعاة ٣١٠/٢. وتاريخ بغداد، للخطيب، ص٤، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، ط الأولى، عام ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

(٢) وفيات الأعيان ٣١٦/٢. والأعلام ٩٩/٣. وأنباه الرواه ٣٠/٢.

(٣) طبقات القراء، للذهبي ١٨٣/١.

تصانيف قيّمة منها: "العين في اللغة"، و"كتاب العروض والشواهد"، وغيرها، توفي سنة (١٦٠هـ)[١].

١٠- خلف بن حيّان الأحمر يكنى أبا محرز، ويروى أنّه معلم الأصمعي، أخذ رواية الغريب، واللغة، والشعر، أخذ النحو عن أبو عمرو بن العلاء، ويونس ابن حبيب، وعيسى بن عمر الثقفي، وغيرهم، وأخذ الشعر عن حمّاد الراوية، وأكثر الأخذ منه.

وكان سيبويه من زملائه في الأخذ من حمّاد بن سلمة، ويونس بن حبيب، ومن تلاميذه الأصمعي، ومحمد بن سلام الجمحي، وأبو نواس، وكانت شهرته في الشعر، ونقده قد غطت على علمه بالنحو، توفي سنة (١٨٠هـ)[٢].

١١- الأخفش الأكبر: وهو أبو الخطاب عبدالحميد بن عبدالحميد من أهل نجران من مواليهم، وكان نحوياً لغوياً وله ألفاظ لغوية، انفرد بنقلها عن العرب، وأخذ عنه سيبويه، وأبوعبيدة، ومن في طبقتهما، وهو ملقب بالأخفش الأكبر وهو أول من فسر للشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها، توفي سنة (١٧٧هـ)[٣].

١٢- أبوعبيدة: معمر بن المثنى التميمي بالولاء، البصري أديب لغوي، نحوي، عالم بالشعر، والغريب، والأخبار، والنسب، وله مصنفات منها: "معاني القرآن"، و"أخبار قضاة البصرة"، و"غريب بطون العرب"، وغيرها، ولد في الليلة التي توفي فيها الحسن البصري عام (١١٠هـ). واختلف في وفاته والراجح سنة (٢٠٩هـ)[٤].

---

(١) وفيات الأعيان ٢٠٦/٢. ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري أبو البركات، ص٤٥-٤٧.

(٢) معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ٣٨٣/١. والفهرست، ص٧٢.

(٣) نزهة الألباء، ص٤٤. وفيات الأعيان ٢٦٣/٣. وأنباه الرواة ١٥٧/٢.

(٤) معجم المؤلفين، ٩٠١/٣. ونزهة الألباء، ص٨٤. وأنباه الرواة ٢٧٦/٣.

١٣- عبدالله بن داود بن عامر الهمداني أبو عبدالرحمن الخريجي، كان ينزل الخزيبة بالبصرة، فنسب إليها كوفي الأصل، عابد، حافظ، زاهد، توفي بالكوفة، سنة (٢١٣هـ)(١).

١٤- العباس بن الفضل: هو العالم الجليل عظيم القدر، قاضي الموصل وهو العباس ابن الفضل بن عمرو بن عبيد بن الفضل الواقفي الأنصاري البصري، قدم العراق فلقى أبا عمرو بن العلاء فقرأ عليه القرآن وجوده وبرع في معرفة القراءات، وكان أبو عمرو يجله، ويثني عليه، ومن ذلك قوله: لو لم يكن من أصحابي إلا العباس بن الفضل لكفاني، ولد سنة (١٠٥-١٨٦هـ)، بعد حياة حافلة بالعلم والعمل(٢).

١٥- معاذ بن معاذ بن نضر بن حسان العنبري التميمي أبو المثنى، كان قاضياً بالبصرة وكان من عقلائهم، وحفاظهم، وفقهائهم، قال عنه يحيى بن القطان: ما بالبصرة، وبالكوفة ولا الحجاز أثبت من معاذ بن معاذ، وقال الإمام أحمد بن حنبل: كان ثبتاً، وما رأيت أعقل منه، ولد سنة (١١٩-١٩٦هـ)(٣).

١٦- عبدالوارث بن سعيد أبو عبيدة التنوري العنبري مولاهم البصري الحافظ المقرئ، قرأ القرآن وجوده على أبي عمرو بن العلاء، وكان ثقة، حجة، موصوفاً بالعبادة والدين، والفصاحة والبلاغة، قال أبو عمرو الجرمي: ما رأيت فقيهاً أفصح من عبالوارث إلا حمّأد بن سلمة، ولد سنة (١٠٢-١٨٠هـ)(٤).

١٧- أحمد بن محمد بن عبدالله الليثي أبو الحسن المكي المقرئ، مؤذن المسجد الحرام وشيخ القراء به، قرأ على عكرمة بن سليمان، وأبي الأخريط، وعبدالله ابن دينار.

---

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر دار بن حزم، ط١ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، ص٣٥٨.

(٢) معرفة القراء الكبار ١٦١/١.

(٣) انظر شذرات الذهب ٣٤٥/١. والعبر في خبر من غبر، للإمام الذهبي، ٣٢٠/١.

(٤) معرفة القراء الكبار، للذهبي ١٦٣/١. وسير أعلام النبلاء ٢٦٧/٨. وشذرات الذهب ٢٩٣/١.

وقرأ عليه أبو ربيعة، وغيره: أذن في المسجد الحرام أربعين سنة، توفي سنة (٢٥٠هـ)[١].

١٨- أبو المنذر سلام بن سليم المزني، مولاهم البصري، المعروف بالخرساني نحوي، مقرئ، قرأ على عاصم بن النجود، وأبي عمرو بن العلاء، وعلى عاصم الجحدري، وشهاب الدّين شرنفة، قرأ عليه يعقوب الحضرمي، وإبراهيم ابن الحسن العلاف، وأيوب بن المتوكل، وغيرهم، قال زكريا بن يحيى الساجي: أبو المنذر صدوق، كان صاحب سنّة، وكان يؤم بجامع البصرة، توفي سنة (١٧١هـ)[٢].

١٩- معاذ بن مسلم الهراء النحوي الكوفي وهو مولى محمد بن كعب القرطبي، وعاش أيام البرامكة، قرأ عليه الكسائي، وكان صالح العلم بالعربية، ولكنه ليس من أعلام النحويين، وكان يصنف كتب في أيام بني أمية، ولم يعرف له كتاب يؤثر عليه[٣].

٢٠- محمد بن أبي مارة أبو جعفر الروَاسي، كان أستاذ أهل الكوفة في النحو، أخذ عنه عيسى بن عمر، وهو أول من وضع من الكوفيين كتاب في النحو. قال أبوحاتم: (كان بالكوفة نحوي يقال له الرواسي وهو مطروح العلم، ليس بشئ وأهل الكوفة يعظمون من شأنه ويزعمون أن كثير من علومهم، وقراءاتهم مأخوذة عنه)[٤].

٢١- أبوجعفر أحمد بن موسى بن أبي مريم الخزاعي البصري المقرئ اللؤلؤي. روى القراءة عن عاصم الجحدري، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وإسماعيل بن عبدالله، وحدّث عن أبي عون، وأبان بن تغلب، وجماعة، روى عنه

---

(١) انظر العبر ٣٥٨/١. ومعرفة القراء ١٧٣/١. وغاية النهاية ٧٩/١.

(٢) انظر العبر ٢١٠/١.

(٣) أنباه الرواة ٤١/١.

(٤) مراتب النحويين، ص٢٤.

روح بن عبدالمؤمن، ونصر بن علي الجهضمي، وآخرون، قال أبوزرعة: صدوق[١].

وأخيراً يظهر بعد هذا السرد السريع لتلاميذ أبي عمرو بن العلاء وليس حصراً لهم لأن ابن الجزري عدّ منهم سبعة وثلاثين رجلاً وهذا الذي ذكره ابن الجزري وما ذكرناه يعد قليل من كثير من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، وهم يعدّون طبقة في القراء والنحاة ورواة اللغة، وكانوا لا يزالون أسماء كبيرة لها وضعها المرموق بين علماء الأمة، ومن هؤلاء العلماء أكبر قدراً من بعض العلماء المتقدمين.

وهذا فيه إشارة بليغة وأثر واضح لأبي عمرو بن العلاء في تكوين مدارس القراءة، والنحو، واللغة التي نشأت بعده، إذا فهو بحق أستاذ العمالة في عهده وتخرج على يده كل هؤلاء العلماء الأفذاذ وعنه أخذوا. ويكاد هؤلاء المذكورين وغيرهم بما عرف عنهم من علم النحو، واللغة، والقراءات أن يكونوا صورة لشيخهم أبي عمرو بن العلاء الذي جمع في صدره العلم بالفنون الثلاثة حتى صار فيها إمام الناس. ويبدو للباحث أن هذه الهيئة كانت الصورة المثلى لمن يريد أن يتصدر في مجالس العلم، فقد كان النحو لازماً للدفاع عن أوجه القراءات كما كانت اللغة لازمة للغرض ذاته. وقد تميز أبو عمرو بالضبط، والثقة، والصدق، والزهد، وعلو المنزلة عند شيوخه، وتلامذته.

---

(١) طبقات القراء، للذهبي ١/١٨٤.

المبحث الثالث
وفاتـــــه

قد اختلف العلماء في مكان وتاريخ وفاة أبي عمرو بن العلاء وأغلب الروايات قد حددت سنة وفاته بعام (١٥٤هـ)، ومما يؤيد هذا الرأي ما جاء أن أبا عمرو حينما حضرته الوفاة، وقد رأى ابنه يبكي قال: (ما يبكيك وقد أتت عليّ أربع وثمانون سنة).

وقد تقدم أن ميلاده سنة (٧٠هـ) والمدة ما بين سنة (٧٠-١٥٤هـ) هي فعلاً أربع وثمانون سنة على حين لو استعرضنا الروايا التي ذكرت تاريخ الوفاة أنها كانت عام (١٤٨هـ) و(١٥٥هـ) أو (١٥٧هـ) أو (١٥٩هـ) ثم حسبنا المدة بين كل منها وبين الروايات الأخرى حول سنة ميلاده لنقصت أو زادت على أربع وثمانين، اللهم إلا فيما عدى احتمال أن يكون ميلاده سنة (٦٥هـ) ووفاته سنة (١٥٩هـ) فإن المدة تكون أربعة وثمانون سنة أيضاً.

ولكني أبادر فأرجح ن أبا عمرو ولد سنة (٧٠هـ) وتوفي سنة (١٥٤هـ) وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: هذه السنة قد ذكرها كل المؤرخين الذين ترجموا لحياة أبي عمرو بن العلاء، وصّدروا بها آراءهم وعلى وجه الأخص سنة وفاته فقالوا: توفي سنة (١٥٤هـ) وذكروا غيرها من السنين بصيغة التضعيف حيث قالوا: وقيل توفي سنة كذا وكذا وقد قال هذا ثلاثة[١] من أصحاب الترجم ترجموا لحياة أبي عمرو بن العلاء.

ثانياً: ان سنة (١٥٤هـ) ذكرها أكثر المؤرخين، واقتصر عليها ولم يذكروا غيرها من الروايات، وممن رأى ذلك الحريري في مقاماته[٢]، وصاحب مراتب النحويين[٣]،

---

(١) وهم: ابن خلكان ٤٦٣/٢، وابن كثير في البداية والنهاية ١١٢/١٠. وابن الجزري في طبقات القراء ٢٩٢/١.

(٢) مقامات الحريري ٢٥٥/٢.

(٣) مراتب النحويين، ص١٧.

وطبقات النحويين اللغويين[1]، ونزهة الألباء[2]، ومعجم الأدباء، لياقوت الحموي[3].

ثالثاً: قولهم إن عيسى بن عمر توفي قبل أبي عمرو بخمس سنين وقد توفي عيسى ابن عمر سنة (١٤٩هـ) على الراجح[4].

ومما تجدر الإشارة إليه أن أبا عمرو لم يتوفى بالبصرة وقد توفي بالكوفة كما تقدم في خلافة المنصور وذلك أنه ذهب إلى الشام يجتذئ عبدالوهاب بن إبراهيم الإمام والي دمشق. فلما عاد راجعاً مات بالكوفة وهذا هو الراجح الذي عليه أكثر المؤرخين وذكر بعضهم أنه توفي بالشام عند رجوعه وقد ذكر هذا القول ابن خلكان ونسبه إلى ابن قتيبة وأورده كذلك ابن كثير في البداية والنهاية وقد علّق ابن خلكان على هذه الرواية فقال: ونسبوه في ذلك إلى الغلط)[5].

والراجح الذي عليه الأكثر كما تقدم أنه توفي بالكوفة ومما يزيد الرأي ترجيحاً أن بعض الرواة رأى قبر أبي عمرو بن العلاء بالكوفة مكتوباً عليه هذا قبر أبي عمرو بن العلاء مولى بني حنيفة. وقد ذكر هذا ابن خلكان والحريري كما ذكره أيضاً الزجاجي على وجه التأكيد رواية عن الثقة. وذلك حيث قال: قال وكيع: (قرأت على قبره هذا قبر أبي عمرو بن العلاء مولى بني حنيفة)[6].

وذهب بعض المؤرخين أنه لم يذهب إلى الشام مجتذياً عبدالوهاب بن إبراهيم الإمام[7] والي المنصور إلى الشام بل ذهب يريد القدس. قال المرزابي: (وشخص

---

(١) وطبقات النحويين واللغويين، ص٣٤.

(٢) نزهة الألباء، للأنباري، ص٢٩.

(٣) ومعجم الأدباء، لياقوت الحموي ١١/١٦٠.

(٤) طبقات النحويين واللغويين، ص٤١.

(٥) وفيات الأعيان، لابن خلكان ٣/٤٦٧.

(٦) مجالس العلماء، ص٨٠.

(٧) عبدالوهاب بن إبراهيم، الإمام بن محمد من بني العباس، أمير من الشجعان، (ت ١٥٧هـ)، الأعلام ٤/١٧٩.

أبوعمرو من البصرة يريد بيت المقدس فمات بالكوفة)، ولكن الرواية التي تقول إنه ذهب إلى الشام مجتذياً عبدالوهاب بن إبراهيم ذهب إليها كل المؤرخين ماعدا المزرابي. ولا حرج في ذلك حيث ذهب إلى بيت المال وله حق فيه من ناحية شرعية وعليه فإن أي إنسان إذا احتاج يذهب إلى أمير من الأمراء لكي يطلب منه ما يحتاج إليه؛ لأنّ له حقّاً في هذا المال الذي في يد الأمير.

وربما جمع الإمام أبي عمرو بن العلاء بين الذهاب إلى بيت المقدس لقصد التعبد والبركة، لحديث المصطفى –صلى الله عليه وسلم– الذي قال: (لا تشد الرحالإلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا ، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى)[١]. والصلاة في المسجد الأقصى بـ (٥٠٠) صلاة فيما عدا المسجد الحرام والمسجد النبوي).

وعند رجوعه من بيت المقدس ذهب إلى الأمير عبدالوهاب بن إبراهيم. وقد توفي وعمرة إذ ذلك أربع وثمانون سنة.

ومما ينسب إليه قوله في مرضه الذي مات فيه: (اللهم إن أنزلت بلاء فأنزل صبراً وإن وهبت عافية فهب شكراً)[٢].

وقعد الناس يبكونه عند وفاته فقال: (لا تبكوا عليّ أنا ما مُت لكني قد فنيت، وقيل له: كيف أصبحت؟ فقال: أصبحت كما قال الربيع بن ضبع الفزاري:

أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ ولاَ * أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إنْ نَفَرَا**

والذِّئْبَ أَخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بِهِ * وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ والمَطَرَا**[٣]

قال ابن خلكان: (ولم حضرته الوفاة كان يغشى عليه ويفيق فأفاق من غشية له فإذا ابنه بشر يبكي فقال: ما يبكيك وقد أتت عليّ أربع وثمانون سنة –رحمه الله– ولما أتى نعيه إلى البصرة هرع الناس إلى أولاده ليعزوهم فيه: قال أبو عمرو الأسدي لما أتى نعي أبي عمرو بن العلاء: (أتيت أولاده فعزيتهم عنه وهنالك أقبل يونس بن حبيب

---

(١) الحديث أخرجه أبي داود في السنن، رقم ٢٠٣٣.

(٢) المقتبس، ص٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص٣٧. والمعجم المفصل في شواهد الشعر النحوية ٣١٩/١.

وقال: نعزيكم وأنفسنا لما لا ترى شبهاً له آخر الزمان، والله لو قسم علم أبي عمرو وزهده على مائة إنسان فكانوا كلهم علماء زهّادا، والله لو رآه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لسره ما هو عليه.

فأجابه معاوية بن أبي عمرو وكان ملازماً لمجلسه ويأخذ عنه كثيراً فقال مرتجلاً:

أنت أبونا بعد وعمنا * وأنت بعد الله مرجوّ لنا**

قد كان قبل الموت وصاك بنا * فاقض بإقبال علينا حقّنا**

فليس نشكو ما بقيت فقدنا * عشت لنا كهفاً وعشت بعدنا**

وقال المرزابي بعد ذكره لهذه الأبيات: (ولزموا مجلس يونس بن حبيب فما منهم إلا عالماً)[1].

وقد رثاه عبدالله بن المقفع بقوله:

رُزِئْنَا أَبا عمرٍوْ وَلاَ حَيص مِثْله * فلله رَيْبُ الحَادِثَاتِ بِمَنْ فَجَعْ**

فَإِنْ تَكُ قَدْ فَارقْتَنَا وَتَرَكْتَنَا * ذَوِى خَلَّةٍ مَا فِي الْسِدَادِ لَهَا طَمَعْ**

فَقَدَ جَرّ نَ َفعاً ً فَقَدْنَا لَكَ إِنْنَا * أَمِنَّا عَلَى كُلِّ الرَّزَايَا مِنَ الجَزَعْ**

وقد قيل: أنه رثى به يحيى بن زياد، وقيل: رثى بها عبدالكريم بن العوجاء، لكننا نجد أن ابن خلكان رجح أنها في أبي عمرو بن العلاء بقوله: (والأول أشهر يعني بذلك أنها في أبي عمرو بن العلاء، ونسبها ابن خلكان إلى محمد بن عبدالله بن المقفع[2]، وقال عند ذكره لمحمد: (هو الذي رثى بها أبوعمرو بن العلاء لأن عبدالله ابن المقفع

---

(١) المقتبس، ص٣٧. ومعرفة القراء ١/١٠٠. وغاية النهاية ١/٢٨٨-٢٩٢.

(٢) هو عبدالله بن المقفع، ويكنّى قبل الإسلام (أباعمرو) فلما أسلم كني بأبي محمد واسمه الفارسي (روزبة) وكان نهاية في الفصاحة والبلاغة كاتباً وشاعراً فصيحاً، انظر الفهرست، لابن النديم، ص١٩٠، وفيات الأعيان ٢/١٥١-١٥٥. وخزانة الأدب ٣/٤٥٩-٤٦٠.

توفي قبل أبي عمرو ثم يعقب ويقول: إنها مشهورة في أبي عمرو بن العلاء)[1]. رحمة الله عليه وغفر له وأدخله فسيح جناته.

(١) وفيات الأعيان، لابن خلكان ٤١١/٣.

الفصل الثالث
عصره ومكانته العلمية

وفيه مباحث:

المبحث الأول: الحياة الاجتماعية.

المبحث الثاني: الحياة الثقافية.

المبحث الثالث: الحياة السياسية.

المبحث الرابع: تأسيسه للمدرسة البصرية.

المبحث الخامس: شخصيته ومكانته العلمية.

المبحث الأول
الحياة الاجتماعية

اتسعت الدولة الإسلامية في أواخر عهد بني أمية، وترامت أطرافها وذلك بفضل الفتوحات المختلفة، والمتصلة منذ عهد المصطفى -صلى الله عليه وسلم-، والخلفاء الراشدين، ثم لم ينقض الحكم الأموي إلا والدولة الإسلامية قد امتدت وسيطرت على الأجزاء المعروفة في ذلك العهد من الدنيا فكانت الدولة الإسلامية تمتد من الهند إلى الصين وشرقاً إلى جبال البرنس في أوربا.

وكان الطابع الاجتماعي في زمن الدولة الأموية امتداد للحياة العربية الصرفة مع السماح لنواحي التطور الذي لا تفقد العربي خصائصه الاجتماعية المحافظة، بحيث ظل المجتمع العربي على العادات، والسلوك على غالبية الأمم.

ولا شك أن التغيير الاجتماعي الذي حدث في عهد العباسيين قد وجد تمهيداً وتهيئاً في أذهان الناس تبعاً لسنة التطور والارتقاء، مما يدفعنا للقول بأنّ الناس في أواخر عهد الدولة الأموية بدؤوا يغيرون من أنماط حياتهم، ويتأقلمون مع الجديد الوافد في نطاق الدولة الإسلامية الواسعة.

وما أن استطاع العباسيون تحويل الخلافة وأمر المسلمين إلى بغداد، حتى كان الانقلاب واضحاً في حياة الناس، فقد تمكن العباسيون بمساعدة غير الغرب من الفرس وغيرهم أن يقيموا نظاماً للحياة ليس للعربي فيها إلا بقدر ما لغيره من الأمم الأخرى بل لم يمض غير زمن يسير حتى أصبح الفرس، والموالي هم أصحاب الشأن في تكييف الحياة.

وقد تكون المجتمع في ظل العباسيين من أربعة عناصر رئيسية هي العرب، والأتراك، والمغاربة، والفرس، واعتمد الخلفاء على الفرس وأهملوا العرب[١].

---

(١) انظر في هذا وغيره تاريخ الإسلام السياسي، والديني، والثقافي والاجتماعي، للدكتور حسن إبراهيم حسن، ٣٩٨/٢، دار الأندلس للطباعة ، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، ١٩٦٤م.

وإلى جانب هذه العناصر الرئيسية، عاش في ظل الدولة الإسلامية العباسية بعض الأقليات الدينية من أهل الذمة وهم النصارى، واليهود، وغيرهم كالمجوس وقد أتاحت لهم الدولة يعيشون وسط المسلمين متمتعين بكل حقوقهم الدينية، والدنيوية، ومشاركين في خدمة مجتمعهم[١].

(وامتاز عهد العباسيين بوفرة الأموال والخيرات وذلك منذ عهد المنصور الذي كان حريصاً على استثمار عائدات الرقعة الواسعة التي تشكل الدولة الإسلامية فقد ترك المنصور الخزينة عامرة بالأموال مما أتاح للمهدي أني يعيش حياة آخذة بنصيب وافر من الرِّقة والنعمة.

وحظيت الدولة في عهده بقفزة كبيرة وواسعة في مجال الخدمات مما يعتبر بحق تحولاً في حياة الناس، فأنشأ الطرق وشق القنوات وحسن المرافق العامة وأصبحت بغداد في عهده موقعاً ممتازاً في التجارة مع الهند)[٢].

(وبالجملة فقد كثر المال، وجرى بين الناس، بل أدى إلى الترف، وتغيير الناس لعاداتهم في الأكل، والشرب، واللبس، والمسكن، آخذين بما كان لدى الفرس من نظم في هذا الجانب فقد انتقل الناس في عهد العباسيين إلى عادات الأمم الأخرى وتقاليدهم، وأفرطوا في ذلك كل الإفراط على عكس العهد الأموي، ومن ثم انقطعت الصلاة الاجتماعية، والمشكلات بين المسلمين في العراق والمسلمين في جزيرة العرب أو كادت)[٣].

(ومع هذا فقد عاش كثرة كاثرة من الفقراء والمعوذين والزهاد المؤمنين الممسكين بدينهم العاضين عليه بالنواجذ، فترى في المجتمع العباسي قطاعات كبيرة اعتصرها

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي، ٢/٢٣٥.

(٢) تاريخ الشعوب الإسلامية، ص١٨٣، ترجمة نبيه أمين فارس، دار العلم للملايين، مؤسسة الثقافة للتأليف، ط/١، بيروت، لبنان ١٩٩٣م.

(٣) ضحى الإسلام، لأحمد أمين ١/١٠٣، بتصرف، الطبعة العاشرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان (١٣٥١هـ-١٩٣٣م).

الفقراء والفاقة، وضاقت عليها سبل الحياة فهذا البذخ، وتلك الثروات الطائلة، لم تشمل كل الناس، بل أن العدالة في التوزيع لهذه الثروات لم تكن سائدة ولا كانت الفروق بين الطبقات فروقاً طفيفة، فقد كان أكثر الأموال تجري وسط القصور، وبين أيدي الخلفاء، والأمراء ورؤساء الأجناد وعمال الخليفة وعن طريق هؤلاء ينفق المال جزافاً على المقربين من الأدباء والمغنيين، والجواري، وطبقة التجار ومن إليهم، وعامة الشعب يفشوا فيهم الفقر البأس)[1].

وهناك أناس أبت عليهم نفوسهم ما رأت من هذه الشهوات التي أنغمس فيها الناس فقمعوا النفس وعاشوا حياة القناعة والزهد عن حياة الدعة والليونة، والترف.

وقد كان شيخنا أبوعمرو بن العلاء من هؤلاء حيث بلغ من التنسك والزهد أن أحرق كل ما بيده من كتب، والخليل بن أحمد تلميذ شيخنا أبو عمرو من هؤلاء قال المنقر بن شميل[2]: أقام الخليل بن أحمد في خص بالبصرة لا يقدر على فلس، وتلاميذه يسكبون بعلمه الأموال وكان الخليل كثير ما ينشد هذا البيت:

وإذا افتقرت إلى الدخائر لم نجد * دخاراً يكن كصالح الأعمال**

وعاش أبوبكر بن عياش خمسين سنة لم يفرش له فراش[3]، وسفيان بن عيينة، وحمزة بن حبيب الزيات، وأمثال عبدالله بن المبارك، وسفيان، والثوري، والفضل بن عياض، وغيرهم، نماذج توقفنا على مدى ما كان عليه أكثر الناس من ورع وتقوى.

وبالجملة فقد كان الأثر الاجتماعي الذي خلفه تعدد القوميات الداخلة في الإسلام والتي استظلت كلها تحت ظل واحد في حماية الدولة الإسلامية وكانت لآثارها

---

(١) سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي ١٦٨/٦.

(٢) المنقر بن شميل: هو المنقر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني التميمي أبو الحسن أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة، ولد بمرو من بلاد خراسان وانتقل إلى البصرة مع أبيه وله مصنفات منها: "غريب الحديث"، و"المعاني"، و"كتاب السلاح"، وغيرها، ولد سنة (١٢٢-٢٠٣هـ)، الأعلام، للزركلي ٣٣/٨.

(٣) سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي ٣٢٧/١.

الاجتماعية إفرازات لا بد منها سلباً، وإيجاباً فهي نتاج طبيعي لأن كل قومية قد أفرزت موروثاتها في هذا الخضم الواسع لتشكل جميعها العصر الجديد في الحياة الإسلامية في بغداد وغيرها من الأمصار.

وأبوعمرو ينحدر من واحدة من هذه القوميات التي مر ذكرها وشكلت المجتمع الإسلامي، وهي القومية العربية التي هي الأصل في هذا السياغ الجديد. وكان أبوعمرو حريصاً على التسلح أمام تحدي الظروف الاجتماعية بأسلحة العلم وإتقان اللسان العربي والنبوغ فيه حفاظاً على لغة القرآن الذي كان مطلبه الأول.

ويبدو أن أبا عمرو قد انغمس في طلب العلم، والمعرفة بعيد كل البعد عن الصراعات بل هو كل مواقفه مسلم عادي شديد الورع والتمسك بالفضائل والعروة الوثقى.

المبحث الثاني
الحيـــاة الثقافيـــة

انتظمت في القرن الثاني الهجري نهضة ثقافية فريدة جاءت نتاجاً طبيعياً للتقدم الحضاري، والنمو الاقتصادي الذي ظلل الدولة الإسلامية في ذلك الوقت، فقد اتسعت رقعة الدول، وامتدت أطرافها وعالت في كنفها أقوام وأجناس متعددة، وتفاعلت هذه الأجناس وتمازجت أخذاً، وعطاءُ، وكانت محصلة ذلك نهضة علمية، وثقافية، غطت الدولة الإسلامية، وقد لعب الخلفاء ووزراؤهم دوراً بارزاً في هذه النهضة، وكان خلفاء بني العباس أصحاب اليد الطولى في ذلك، حتى يبدوا للناظر في أخبارهم أنهم جعلوا من نفوسهم طلاب علم، ومعرفة بما أفاضوه من عناية بالثقافة واهتمام بالعلماء الذين هم أساس الثقافة.

ومنذ عهد المنصور: (وجد العلماء، وأصحاب الثقافة مجالاً واسعاً واحتلوا مكانتهم في بلاطه واستعان بهم واستشارهم)[١].

(ولم يأت عهد الرشيد حتى كانت الدولة دولة العلم والعلماء وأصبحوا فيها أصحاب التقدمة والإجلال، والكلمة النافذة المطاعة، وكان الرشيد بحكم تكوينه، وثقافته الواسعة عاملاً شديد الأثر في هذه الحركة الثقافية فقد كان مجلسه عامراً بالعلماء في مختلف جوانب المعرفة يناقش ويجادل ويجاور في شتى التخصصات، ويدل بدلوه في المناظرات والمباحث العلمية).

وكان التشجيع الذي وجدته الحياة الثقافية من قبل الحكام كبير وواسع، ومن ذلك العناية بدور المساجد التي أصبحت في عهدهم مدارس فكرية يلتقي فيها أنماط من أصحاب المعارف ويعقدون فيها حلقات الدروس، والمناظرات، والجدل مما أزكى حركة الفكر وروح البحث، والابتكار، وسنرى الدور الكبير الذي لعبته هذه

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية، ص١٨٠، بتصرف.

المجالس، والتي كانت في المساجد وتلك المناظرات التي تحتدم في كل ركن كم كانت رافداً حيّا وأثراً شكل شخصية كثير من نوابغ هذا العصر وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء الذي لعب دوراً رائداً في هذه المجالس والمناظرات[١].

وقد أخذ الناس في هذا العصر يوجهون عناية خاصة بالقرآن الكريم بوصفه مصدراً هاماً من مصادر علوم الدين،والدنيا فأقبلوا عليه حفظاً ودراسة، وتفسيراً واستنباطاً.

وكان النص القرآني مرجع العلماء في ذلك الوقت فقد وجد فيه علماء النحو نصاً عربياً صحيحاً يعتمد عليه، في تفعيل القواعد، وتأصيل الأصول، وعكف عليه علماء الفقه –يأخذون منه الأحكام الفقهية في الأصول أو الفروع المختلفة وتناوله علماء التفسير بالبحث، كل على طريقته، وألّفت الكتب التي تتناول رسم المصحف، وطرق كتابته وعدد آياته– وما إلى ذلك.

وبالجملة فقد كان الاهتمام بقراءة القرآن الكريم وحفظه ودراسته من أبرز سمات هذا العصر.

(إلى جانب ذلك بدأت حملة تدوين الحديث الذي كان يعتمد فيه على الحفظ في الصدور حتى ذلك الوقت فكانت حركة التدوين من أهم مظاهر النهضة العلمية في ذلك الوقت، حتى أصبح الحديث مادة ثرية محفوظة ومدونة واعتمد عليه علماء الأمصار، وشغلوا بدراسته وكان الاهتمام بالقرآن، والحديث أساس لظهور المذاهب الفقهية التي اشتهرت منها في الأمصار الإسلامية.

مثل مذهب مالك بالحجاز، والشافعي بمصر، وأبوحنيفة بالعراق، وأحمد بن حنبل بالخليج، ونتج من هذا المناخ الصحي المتفتح علم جديد في ساحة العلوم الإسلامية، وهو علم الكلام الذي يقوم على تصارع الأقوال التي تتناول مسائل في العقيدة، وقد عنى

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي، ٣٢٣/٢، بتصرف.

العباسيون بهذا العلم، وجعلوه وسيلة للرد به على أصحاب المذاهب المنحرفة وعلى الأخص الزنادقة) [1].

(أما الشعر والشعراء في هذا العصر فقد ظهر فيه أثر الحياة الجديدة واضحاً في تناول الشعراء فرقت الطباع، وارتفعت الأذواق فظهرت مناهج وطرق جديدة في المعاني، والموضوعات، تجلت في وصف مجالس الأنس وحدائق القصور، وتفننوا في الغزل، وبدأت حياة الترف والبذخ، والتأنق، والرخاء واضحة في الشعر)[2].

وبالجملة فقد وجد الشعراء في هذا العصر أسباب الحياة، والنشاط ما لم يجدوه في أي وقت آخر.

وكذلك كانت بالنسبة لرجال الأدب والكتاب في هذا العصر فقد أصبح تدوين الرسائل ومهنة الكتابة موضع الاهتمام والعناية.

(وقد حرص الخلفاء على تدوين الرسائل بأسلوب شائق بليغ كما حرصوا على اختيار كتابهم من رجال الأدب وممن عرفوا بسعة العلم ورصانة الأسلوب)[3].

وفي هذا العصر خطا العلماء النحو، واللغة، والقراءات خطوات جادة في البحوث النحوية، واللغوية، فقد شعر الناس بخطر داهم يتهدد اللغة ويلوي الألسنة، وذلك نتيجة لاختلاطهم بالأمم التي دخلت في الدولة الإسلامية من فرس، وهنود،وغيرهم، من ذوى المعجمية، واستطار الخطر واشتد حتى أصبح اللحن، واللكنة في المدن، والأمصار شيئاً معتاداً، وكان الأمر أشد أثراً وأبعد خطراً حين مس القرآن الكريم مصدر الحياة ومنبع التشريع، وقد ظهر هذا الداء بسيطاً في عهد الدولة الأموية، وفي حدود ضيقة ولكنه ومع الزمن بدت ضرورة تقويم الألسنة حاجة ملحة لا تقبل التأجيل، وكان أبو الأسود

---

(١) ضحى الإسلام، ١/١٦١.

(٢) البيان والتبيين، للجاحظ ١/٥٠، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

(٣) الوزراء والكتاب، لأبي عبدالله بن محمد الجهشاري، ص٩٠، حققه ووضع فهارسه، مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ شلبي، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (١٣٥٧هـ-١٩٣٨م).

الدؤلي (ت ٦٩هـ) قد فتح الباب أمام الأجيال التالية، وشرح في وضع بعض الأسس التي تقوم اللسان، وتضبط الكلام، إلا أن ما وضعه لم يكن ليسد الحاجة ويدرأ الخطر، وإنما كان تلبية لدعوة طارئة، ومحاولة لحصر الظاهرة في حدود الحاجة، وتبعاً لظروف اللحن المبكرة ما كان العصر العباسي حتى بدأت الدراسة النحوية واللغوية، طوراً آخر في سبيل الجمع والترتيب وانطلق العلماء يجوسون البوادي، والقفار بحثاً عن المنابع الصافية من كلام عرب البادية.

وطفقوا يشافهون الأعراب،ويسمعون منهم ويحفظون ويسجلون وكانت الرواية مصدراً ثراً من مصادر المادة الأولية التي قام عليها بنيان النحو العربي فقد استطاع الروّاد الأوائل ومنهم شيخنا أبوعمرو بن العلاء أن يجمعوا من خلال رحلاتهم العلمية في بوادي الجزيرة الرصيد اللغوي الذي انبنت عليه كل الدراسات النحوية، واللغوية والمعجمية.

وبعد أن جمع العلماء ما أمكن لهم جمعه ساروا إلى الدرس والتقعيد والتأليف، ووضع الضوابط التي تضبط اللسان وتحميه من الوقوع في الخطأ، وقد شارك في هذا الجهد علماء من البصرة المدرسة الأولى في هذا المجال وتلتها الكوفة برجالها الأفذاذ بعد مائة سنة من قيام المدرسة البصرية وكان لهما الفضل في النهوض بهذا العلم الهام في ذلك العصر.

(فكان: أبو عمرو بن العلاء، وعبدالله بن إسحاق الحضري، وعيسى بن عمر الثقفي، والخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، والأصمعي، وسيبويه وغيرهم، من أبرز علماء البصرة.

والكساني، والفراء، والمفضل الضبي، وغيرهم، من أشهر علماء الكوفة)[1].

ولقد تبلورت هذه الأعمال في شكل مؤلفات لهؤلاء العلماء ولعل كتاب سيبويه الأشهر الذي يسميه البعض بقرآن النحو، قد حفظ لنا صورة حية لجهود هؤلاء العلماء في سبي لصون اللغة وضبطها.

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي، ٣٣٩/٢.

ويمكن للباحث أن يلخص الظروف المساعدة التي تهيأت لعلماء اللغة والنحو في هذا العصر ومهدت لهم السبيل لإرساء أساس النهضة في هذا المجال.

أولاً: أتاح هذا العصر للعلماء نصاً عربياً صحيحاً غاية في الاعتماد عليه ألا وهو القرآن.

ثانياً: انفسح الطريق أمام العلماء إلى البادية المبعدة عن اللحن فجاشوا فيها، وأخذوا عن أعرابها وجمعوا وحفظوا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

ثالثاً: أتيح للعلماء وجود قبائل حول البصرة، والكوفة أخذوا منها ما أرادوا حين أرادوا، وقد كان بعض هؤلاء الأعراب دخلوا المدن والأمصار وشاركوا بأحكامهم في بعض المسائل اللغوية، والنحوية، حين يطلب منهم ذلك.

رابعاً: تجمع في هذا العصر رواة الشعر، والشواهد عنو بنقل الأشعار من أفواه الأعراب، وروايتها منهم ولا ننسى الدور الكبير الذي لعبه المسجد في هذا العصر فقد أتيح للمسجد أن يضطلع بدور المدرسة كاملاً، بل زاد عليها بأن فتح صحنه لكل علم ولكل صاحب مذهب أو رأي، وبلا قيود زمنية، أو تمسك بنظام موسم.

فأنشئت حلقات الدروس هنا، وهناك وعلا العجاج في أرجاء المسجد، وتناظر العلماء والشيوخ على مشهد من الطلاب والتلاميذ وبمشاركتهم، وكان مسجد البصرة مثالاً للدور الحسن الذي لعبه المسجد في حياة الناس الثقافية حيث كانت حلقات العلماء في داخله وبين هذه الحلقات حلقة أبوعمرو بن العلاء البصري، وحلقة الخليل بن أحمد ومن بعدهم يونس بن حبيب وغيره، وكذلك مسجد الكوفة حيث تحلق الطلاب حول حمزة بن حبيب الزيات وغيره، حيث شيوخ الإقراء:

ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن هذا العصر أزهى العصور التي مرت بالثقافة الإسلامية، حيث توافرت فيه كل عوامل الرقي للحركة العلمية، وتضافرت فيه الجهود على كل المستويات من الخليفة إلى أفراد الرعية وصولاً إلى قفزة حضارية لم تتحقق في قرون عدة، وقد عاش الإمام أبي عمرو بن العلاء هذا العصر، وشارك في صنعه، وقد

أتاحت له هذه الحياة العلمية الجلوس للتلقي من العلماء ولهذا كان نشاطه تبعاً لذلك نشاطاً موسعاً، تعددت مصادره فجاءت شخصيته العلمية نتاجاً طبيعياً لهذه المعارف الموسوعة.

وتعبيراً صادقاً عن الروح العلمية التي سادت في هذا العصر ومن الطبيعي إذن أن ترى أبي عمرو بن العلاء، يشارك بعد أن اكتملت له الأدوات في صنع هذا العصر بضلع وافر وسهم وافر، ويخلد لذلك من الخالدين من علماء هذا العصر، إذن عاش أبوعمرو بن العلاء العصر الذهبي في تاريخ العلوم الثقافية وشهد الحركة الناشطة في تلك الأيام وضرب بسهم وافر في ذلك النشاط وعاصر الأئمة، والجهابذة من الرواد، أخذ وأعطى، أفاد،واستفاد حتى أصبح واحداً من أئمة هذا العصر وعلماً بارزاً من أعلامه، وبلغ أبو عمرو مرحلة من النبوغ والصدارة في عديد من العلوم كان على رأسها النحو، واللغة والقراءات، وغيرها من العلوم، كما يأتينا بيان ذلك في موضعه.

المبحث الثالث
الحيـــاة السياسيـــة

ولد أبو عمرو بن العلاء في عهد الدولة الأموية في خلافة عبدالملك بن مروان، والوليد بن عبدالملك إلى آخر خلفاء الدولة الأموية مروان بن محمد بن مروان، وذلك سنة (١٢٧هـ).

وعاش حياته العلمية في أواسط الدولة الأموية إلى آخرها، وأدرك أيضاً الدولة العباسية إلى عهد أبوجعفر المنصور الذي تولى الخلافة بعد أخيه أبو العباس السفاح وذلك سنة (١٣٦-١٥٨هـ).

وفي خلال هذه الفترة شهد أبوعمرو من الأحداث السياسية الكبرى، والمؤثرة في تاريخ الأمة الإسلامية ما يصير بحق أشد الأحداق، وأعنفها لما صاحبها من تغيرات وما حدث فيها من تقلبات.

فقد ولد أبوعمرو في عهد عبدالملك بن مروان كما تقدم وترعرع في عهد ابنه الوليد بن عبدالملك الذي قضى والده عبدالملك على الأزمات التي واجهت الدولة وثبتت قواعد العرش الأموي بعد أن تزعزعت أركانها بعد موت يزيد بن معاوية وكان قد قضى كذلك على المنافسين أمثال عبدالله بن الزبير وابن الأشعث فانتهى بذلك أمر الفتن الداخلية ولذا تمتع المسلمون في عهد الوليد بحياة هادئة مثمرة واتسعت أطراف الدولة الإسلامية شرقاً وغرباً وعصر الوليد عصر التوسع والفتح لأنه في السنوات العشرة التي قضاها في الخلافة استأنفت الفتوح الإسلامية التي وقفت منذ عصر الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه بسبب اضطراب أحوال الخلافة.

وتم في عهده فتح إقليم ما وراء النهر، وحوض السند، وشمال إفريقية، والأندلس، وقام بهذا الفتح ثلاثة من القواد كان لهم فضل كبير،وهم قتيبه بن مسلم الباهلي، ومحمد بن القاسم، وموسى بن نصير، بفضل هؤلاء وغيرهم من قواد المسلمين اتسعت أطراف الدولة الإسلامية، وبرزت مواهب قواد المسلمين، كما ارتقت الفنون وازدهرت العمارة

وأنشأ الوليد بن عبدالملك المسجد الأموي بدمشق واختط سليمان بن عبدالملك مدينة الرملة بفلسطين، وبنى جامعها المشهور، وسبق ذلك تشييد عبدالملك بن مروان قبة الصخرة ببيت المقدس[١].

ونشأ في كل إقليم كبير مسجد جامع على نموذج المسجد النبوي بالمدينة المنورة، وذلك من حيث التصميم والتكوين لا من حيث الزخرفة وإحكام البناء وهذا كله تم باستعانة الخلفاء الأمويين بالمهندسين والعمال البيزنطيين في إنشاء المساجد والقصور، ومن ذلك على سبيل المثال القبة الخضراء التي شيدها أمير المؤمنين معاوية بدمشق وغيرها من القصور التي بنيت في الأردن في مدينة الرقة.

ولم يكن العباسيون أقل اهتماماً من الأمويين بالعمارة فبنى المنصور بغداد وبعض من المساجد وأما سامرا فقد اختطها المعتصم ونزلها بجنده التركي، وغير ما ذكر كثير مثل براعة المسلمين في فنون الصناعة، والنسيج، والزخارف، والزجاج، وغير ذلك من صناعات البلاد التي تم لهم فتحها.

ولقد مرّ أيضاً أبو عمرو وشاهد أواخر الدولة الأموية وهي تمر بمصائب، وصراعات، تكابدها وتقاومها في كل ناحية وبدأ واضحاً في أيام هشام بن عبدالملك الأخيرة أن الإمبراطورية الأموية في سبيلها إلى الزوال.

حيث عناصر الزوال والفناء تحيط بها من كل جانب، فما تخرج من معركة أو صراع إلا وتجد نفسها في صراع وفتنة أخرى واشتدت الدعوى لبني العباس في خراسان، وظهر التمرد جلياً للدولة الأموية من شعبها، وتجددت الأطماع البيزنطينية حين شعروا بما آل إليه أمر الأمويين، وسعت لغزو الأطراف الإسلامية، واستأنف هشام القتال معها ولكن المعارك لم تؤد إلى نصر دائم[٢].

---

(١) الدولة الإسلامية تاريخها وحضارتها، لعبدالحميد العبادي، ، ص٦٢، نهضة مصر للطباعة والنشر القاهرة، بدون تاريخ.

(٢) تاريخ الشعوب، لبروكمان ١٩١/١.

وتحركت الثورات على الدولة في كل جانب، وأهم الثورات في عهد هشام تلك الثورة التي قادها زيد بن علي بن الحسين بالكوفة التي كانت مصدراً دائماً للتمرد والخروج عن الطاعة فخرج زيد وذلك سنة ١٢٩هـ، وكان يحدث نفسه دائماً بحقه في الخلافة، ويرى أنه أهل لذلك، فخرج من الكوفة متوجهاً إلى المدينة، فتبعه أهل الكوفة وقالوا: أين تذهب يرحمك الله، ومعك مائة ألف سيف تضرب دونك، وخشي زيد غدر أهل الكوفة كما غدروا بجده الحسين فما زالوا به حتى أقنعوه[١]، ومضى زيد إلى الكوفة أفلاً، وحين نشبت الحرب انهزم أصحاب زيد وبقى في جماعة يسرة فقاتل أشد القتال وأصابه سهم فمات من ساعته[٢].

ولم يكن هناك استقرار بعد هذه الثورة بل جدّ المخالفون لهشام، وساءت أحوال البلاد وأصبح الانهيار السياسي متوقعاً في كل يوم، فقد ولى الوليد بن عبدالملك أمر الناس بعد هشام واشتهر بسوء المسلك والاستهتار، والعكوف على الملذات بعيداً عن آلام الأمة، والسوس ينخر في جسم الدولة المنهوكة، واستطاع الوليد في مدة ولايته أن يبعثر كلما وقعت عليه يده من أموال الدولة التي جملها سلفه، وضيق على الناس في سبيلها كما سلك طريق بني أمية في توريث الخلافة لأبنائه مما أحقد عليه أكابر البيت الأموي فعجل في أيامه فمات مقتولاً[٣].

وكان مصرع الوليد إيذاناً بنهاية الدولة الأموية فبعد تولية يزيد بن الوليد، والذي توفي في السنة نفسها بويع أخوه إبراهيم بيعة لم يكن هناك طائل منها، وفكان بعض الناس يسلمون عليه بالإمارة وآخرون بالخلافة وناس لا يسلمون عليه بواحدة فمكث على هذا سبعين يوماً، وسار إليه مروان بن محمد، وخلعه وبويع مروان بالخلافة.

---

(١) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، لمحمد بن علي بن طباطبا، المعروف بابن الطقطقا، ص١٣٢، دار صادر، ١٩٦٦م.

(٢) مروج الذهب في أخبار من ذهب، ومعادن الجوهر، لأبي الحسن على الحسن المسعودي، ٢١٧/٣، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة ١٩٩٤م.

(٣) الفخري، ص١٣٤.

وفي هذه الأثناء كان دعاة بني العباس في الشرق قد تمكنوا من الجهر بدعوتهم، والنقباء في خراسان يعدون العدة بالانقضاض على أشلاء الدولة الأمية، وفي الكوفة المرجل الذي لا يهدأ، نادى العلويون بعبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب إماماً حتى استولى على قلعة الكوفة[1].

وحاول مروان بن محمد أن يعيد الخلافة إلى بيت مروان بن الحكم ونجح بعد الشيء، ولكن الوقت لم يكن في صالحه إذ الدولة تحمل في أحشائها كل عوامل الفناء، فالشرق كله يكاد يكون خارجاً عن سلطان الدولة، ولم يوفق مروان في إطفاء العراق لأنه شغل في أدنى الأماكن إليه، وهي الشام فقد ثار عليه سليمان بن هشام، ونادى بخلعه، واجتمع الناس حوله، واستطاع مروان أن يخمد ثورة الشام وأقاليمها بتكاليف باهظة.

ومروان على هذه الحال من الاضطراب، واختلاف الكلمة أظهر أبو سليم الخراساني دعوة بني العباس، واجتمع إليه كل من له في ذلك رأي، وقاد أبو مسلم جند خراسان وأعد أمره للاستيلاء على خراسان فلما رأى نصر بن سيار والي خراسان من قبل الأمويين قوة أبو مسلم وكثرة من معه من الجند أيقن أنه لا قبل له بملاقاة هذه القوة فأرسل في طلب المدد، والغوث من مروان فكتب إليه مروان: أن الشاهد يرى ما لا يراه الغائب... قال نصر إن صاحبكم فقد أعلمكم أنه لا نصر عنده)[2].

وهكذا تأكدت نهاية بني أمية إذ لم يستطع مروان أن يقف في وجه الزحف العباسي القادم من الشرق وتبعثرت جهوده في الشام والأقاليم الأخرى وأمره يزداد في كل يوم ضعفاً واستطاع أبو مسلم أن يحسم الأمر في خراسان، واستولى على كورها ومن خراسان وجه جنده نحو العراق، واكتسحها حتى دخل الكوفة، حيث مركز الدعوة بني العباس وحيث كان في انتظاره العباسيين السفاح، والمنصور ومن معهم، وسلم على

---

(١) الكامل في التاريخ، للعلامة عزالدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم عبدالوهاب الشيباني المعروف بابن الأثير ١٣٠/٥، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت(١٣٨٥هـ-١٩٦٥م). وتاريخ الشعوب الإسلامية، ص١٦٥.

(٢) المصدر السابق، ١٤٧/٥.

السفاح بالخلافة وبويع أبو العباس السفاح في ربيع الأول سنة (١٣٢هـ) في مسجد الكوفة[١].

وتمت البيعة وأعلنت الدولة العباسية رسمياً ويمكننا القول بأن هذه النهاية التي انتهت إليها دولة الأمويين هي النهاية المنطقية والتي جرى عليها مسار التاريخ وحتميته في كل حكم فقد عناصر البقاء، وحمل بين أحشائه عوامل الفناء لا سيما في السنوات الأخيرة، وعلى عهد المتأخرين من حلفائها ولعل أبلغ ما يعبر على هذا ما رواه بعض شيوخ بني أمية أنفسهم على الحال التي كانت عليها دولتهم في تلك الأيام الغابرة، فقد سأل عن سبب زوال ملكهم قال: (إنا شُغِلنا بِلذَّاتنا عن تفقد ما كان تفقده يلزمنا، فظلمنا رعيتنا، فيئسوا من إنصافنا وتمنوا الراحة منا، وتحومل على أهل خراجنا فتخلوا عنا، وخربَتْ ضياعنا فخلت بيوت أموالنا، ووثقنا بوزرائنا فآثروا مرافقهم على منافعنا، وأمضوا أمرواً دوننا، أخفوا علمها عنا؛ وتأخر عطاء جندنا فزالت طاعتهم لنا، واستدعاهم أعادينا فتظاهروا معهم على حربنا، وطلبنا أعداؤنا فعجزنا عنهم لقلة أنصارنا، وكان استتار الأخبار عنّا أؤكد أسباب زوال ملكنا)[٢].

ونستطيع القول: أن السفاح بدأ عهده، وهو إرساء الأساس القوي لدولة قوية بالتجرد لبني أمية واستطاع السفاح (١٣٢-١٣٦هـ) في خلال هذه السنوات الأربع التي تولى فيها أمر البلاد أن يستأصل شوكة بني أمية ويقضي على أثرهم وتعقب البيت الأموي المنقوض، ولم يوفق إلى النجاة منهم سوى عبدالرحمن الداخل الذي فر إلى الأندلس ليؤسس فيها دولة بني أمية في المغرب، وبالغ السفاح في التنكيل بالأمويين الأحياء منهم بل حتى بلغ الأمر أن ينبش قبور الموتى من بني أمية.

---

(١) الفخر، ص١٤٦.

(٢) تاريخ الإسلام، ١١/٢. ومروج الذهب ١٩٤/٢.

فقد حكى المسعودي[1] عن عمرو بن هاني، قال: (خرجت مع عبدالله بن علي لنبش قبور بني أمية في أيام السفاح، فانتهينا إلى قبر هشام فاستخرجناه صحيحاً ما فقد منه إلا حنة أنفه، فضربه عبدالله بن علي ثمانين سوطاً ثم أحرقه واستخرجنا سليمان من أرض دابق فلم نجد منه شيئاً إلا صلبه وأضلاعه ورأسه، فأحرقناه، وفعلنا ذلك بغيرهما من بني أمية)[2].

وواصل أبو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ) سياسة أخيه أبي العباس السفاح وعمل على توطيد الحكم وتثبيت دعائمه، ونستطيع القول إن المنصور أكمل دور السفاح وشكل معه دوراً تأسيسياً للدولة الجديدة، وجاء المهدي، والهادي، والرشيد بعد ذلك وكان عهدهم عهد الاستقرار والتنمية، والبناء، والعناية بمناحي الحياة المختلفة، ودخلت دولة العباسيين في عهدهم ما يسمى بالعصر الذهبي.

---

(١) المسعودي: هو علي بن الحسين بن علي المسعودي، نسبة لعبدالله بن مسعود صاحب النبي -صلى الله عليه وسلم- أبو الحسن مؤرخ إخباري، صاحب فنون من مؤلفاته: "مروج الذهب"، و"معارف الجوهر"، و"الإبانة في أصول الديانة"، وغيرهما، (ت٩٥٦هـ)، معجم المؤلفين ٤٣٣/٢. والفهرس، ص١٥٤.

(٢) مروج الذهب١٢١٩/٣.

المبحث الرابع
تأسيسه للمدرسة البصرية

يجدر بنا قبل أن نركب متن البحث في تأسيس أبي عمرو لمدرسة البصرة، نطرح تساؤلات مشروعة لنقف من خلال الإجابة عليها على ما نأمل.

والسؤال: هل هناك مدرسة بصرية بالمعنى المتكامل أساس وأدوات وبناء ثابت ثم على فرض وجود هذه المدرسة هل يعتبر أبو عمرو المؤسس، والدعامة التي قام عليها هذا البناء؟

في الإجابة عن التساؤل الأول: فإن البحث قد أفضى بنا إلى كتب التاريخ والتراجم،والسير، والتي قد أولت عناية خاصة بتاريخ النحو والنحاة.

إن جميع هذه الكتب التي وقفت عليها سواء أكانت من مؤلفات القرون الهجرية الأولى، أو من مؤلفات المعاصرين، أو المتأخرين جميع هذه الكتب لا تنفك، وهي تترجم لعلوم العربية، ورجالها إلا وهي تصفهم على أساس نسبة كل واحد إلى مدرسته فهذا بصري، وهذا كوفي وذلك بغدادي، أو تنص على أن هذا كان على طريقة البصريين، ومذهبهم، وذاك على طريقة الكوفيين، ومذهبهم، بل أن كتباً، كطبقات النحويين للزبيدي، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، والفهرست لابن النديم، صنفت البصريين منفردين، وجعلت لهم جزءاً خاصاً، وصنفت الكوفيين في جزء آخر وبالجملة فإن الكتب التي وصلتنا من القدماء تجمع وهي تؤرخ للنحو العربي على أن هناك مدرسة كوفية قامت بإزاء المدرسة البصرية الرائدة في باب النحو.

فأحمد أمين[١] يؤكد حقيقة المدرسة البصرية قائلا: (البصرة أول مدينة عنيت بالنحو، واللغة، وتدوينها واختراع القواعد لها، وقد سبقت البصرة بنحو مائة عام حتى أتت الكوفة بعد تأسيسها مذهباً خاصاً يضاهي مذهب البصرة ويتعصب لكل علمائه)[٢].

والأستاذ/ علي النحوي يرفض مبدأ أن تكون المدارس أكثر من البصرة، والكوفة، ويحرص على أن النحو العربي يعرف مدرستي البصرة والكوفة، وما عداهما لا يجوز استغلاله بالمدرسة.

ويعرف المدرسة بقوله: (والمدرسة في رأي طائفة من أولي العلم الواحد، أو الفن الواحد تجمعهم وحدة أصوله ومناهج البحث فيه وإن تعددت أوطانهم واختلفت أجناسهم، ومهما تنوعت شخصياتهم العلمية وتباعدت آراؤهم في الفروع والتفاصيل، فكيف إذا كانت بيئات النحو على تعددها غير ذات خلاف لأنها تؤلف وطناً جامعاً تقيم فيه أمة واحدة)[٣].

وسبقت البصرة الكوفة كما تقدم الإشارة إلى ذلك في تناول الدراسة النحوية بأكثر من مائة عام.

وقد كان مرجع ذلك إلى التمايز النوعي بين حياة البصريين من الناحيتين العقلية، والثقافية فقد حمل الأعاجم إلى المِصْرَيْن، وكان نصيب البصرة من هذا الحظ أكثر وأكبر أثراً في النشاط العقلي، ولذلك فقد ازدهرت الحياة في البصرة في وقت مبكر، فترى فيها الاحتكاك بين الإسلام والديانات الأخرى، وظهور الفرق الإسلامية وما إلى ذلك، وبروز الثقافة اليونانية، والتراجم الفلسفية، والمنطقية مما استفادوا منه في الجدل بل في البحث النحوي مستقبلاً، وعكفت البصرة على دراسة، وهضم الثقافات الوافدة ولاقحت

(١) أحمد أمين، عضو المجمع اللغوي بالقاهرة، والمجمع العلمي بدمشق، وبالمجمع العلمي ببغداد، فهو عالم أديب درس بكلية الآداب جامعة القاهرة، ثم انتخب عميدا لها وله مؤلفات منها: "ضحى الإسلام"، و"فجر الإسلام"، و"النقد الأدبي"، وغيرها، ولد (١٨٧٨-١٩٥٤م)، معجم المؤلفين ١/١٠٩.

(٢) ضحى الإسلام، ٢/٢٨٣.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٢٥ لسنة ١٩٦٩م، ص١٨٠.

بينها وبين الثقافة العربية الأصلية كل ذلك، وغيره مما يطول شرحه أوقف البصرة على قدميها مبكراً في مجال الدرس النحوي، ويعتبر عبدالله بن إسحاق الحضري النحوي البصري أول المؤسسين للنحو البصري.

يقول محمد بن سلام[١]: (كان أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل)[٢]، (ومما اشتهر عنه أنّ يونس بن حبيب سأله عن كلمة السويق وعما إذا كان من العرب من يقول السويق؟ فأجاب نعم قبيلة عمرو بن تميم تقولها، ثم قال: وصائر إلى هذا؟ عليكم بابا من النحو يطرد، وينقاس)، بل أن ابن إسحاق تحدث كثيراً في مجالات العلة، والعلل، وتعرض للشعراء تخطأةً، ونقداً بناء على قواعد ثابتة من التقعيد النحوي، مما يجعلنا نقول إنه أول من استطاع أن يضع أقدام التاليين له من تلاميذ هذه المدرسة في الطريق الصحيح للبناء، والتقعيد ثم التدوين للنحو العربي.

وتلا ابن إسحاق من تلاميذه أبي عمرو بن العلاء البصري الذي سلك الطريق المنهجي الذي يعتمد على النصوص والأدلة الواردة من أهل ومصدر العربية مع القياس الموجه بالنصوص ولذلك سماه الدكتور أحمد مكي بـ (التيار المنهجي) الذي رأسه أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب وقال الدكتور مكي: (من أهم خصائص هذا التيار الاعتماد على الأثر مع القياس عليه كلما توافرت له الكثرة المعتمدة)[٣].

وبالمقابل سمى الدكتور أحمد مكي: التيار الأول الذي على رأسه ابن إسحاق وتلميذه عيسى بن عمر بـ (التيار القياسي) في المدرسة البصرية والذي لا يهتم أصحابه بالآثار المسموعة عن العرب قدر اهتمامهم بالقياس في المرتبة الأولى)[٤].

وهذا هو الفرق بين الاتجاهين إن أبا عمرو كان أشد تسليماً للعرب وكان ابن أبي إسحاق وعيسى يعطفان عليهم، وكان يونس بن حبيب يجيز رواية الفرزدق فيما

---

(١) محمد بن سلام بن عبدالله بن سالم البصري، الجمحي أبو عبدالله، أديب، لغوي، إخباري، رواية، حافظ، من الطبعة الخامسة من اللغويين البصريين، وله مؤلفات كثيرة (ت٨٤٤هـ)، معجم المؤلفين، ٢٠٠٦/٣م.

(٢) طبقات فحول الشعراء، ص١٤٠.

(٣) انظر التيار القياسي في المدرسة البصرية، ٢٢/٢، مجلة كلية الآداب بالقاهرة، ١٩٦٣م.

(٤) مجلة جامعة القاهرة، بالخرطوم، ص٢٤٢، العدد الرابع، سنة ١٩٧٣.

خطأه عبدالله بن إسحاق، لاتفاق ذلك مع قواعد النحو، وعليه فإن التيار القياسي سار على أن جعل القياس سلطاناً قوياً وعلى ضوءه يخطئ الشعراء وفصحاء العرب إذ خالفوا هذا القياس.

وبالجملة فقد شارك في هذا الجهد لإرساء قواعد المدرسة البصرية علماء عاصروا عمرو بن العلاء، منهم عيسى بن عمر الثقفي، ويونس بن حبيب وغيرهم.

وقد كان أبو عمرو بالإضافة فإلى عنايته بالنحو مهتماً بالقراءات، وعلوم الإقراء حتى أصبح واحد من القراء السبعة وكان على دراية بلغات العرب المتواتر منها والغريب، وراوية ثقة من رواة الشعر كثير السماع وكان مثل في طرد القواعد، وصرامة القياس الذي يتبعه، فقد سأله أحدهم أخبرني عما وضعت مما سميته عربيا أيدخل فيه كلام العرب كله قال: (لا) فقال: كيف تصنع فيها، خالفتك العرب وهم حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأسمى ما خالفني لغات)[١].

وقد تبلورت جهود هذه المدرسة على يد تلميذ أبي عمرو بن العلاء عالم زمانه المتفرد الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي كان نقطة تحول في تاريخ هذه المدرسة حيث ابتكر علم العروض، والنهوض بتأليف أول معجم في العربية، وهو معجم (العين) وغيرها من الجهود التي قام بها في إثراء وإظهار المدرسة البصرية.

ويضاف إلى ذلك جهود سيبويه في جمع آراء السابقين من البصريين، وتقسيمها، وتبويبها، وما أضاف إليها من آرائه، وما تشبع به من آراء شيخه الخليل، وهكذا دخلت المدرسة البصرية في أيام الخليل وتلميذه سيبويه مرحلة أصبح تحت يدها دستور تعمل بمقتضاه ألا هو كتاب سيبويه والذي أصبح إماماً لكل من يتناول الدرس النحوي، واعتمد عليه كل من جاء بعده، حتى سماه الناس كما سلف بقرآن النحو، كما يقول أبو الطيب.

وإن كان الخليل تلميذ أبي عمرو بن العلاء صاحب فضل في بناء هذه المدرسة اللغوية، والنحوية، وله فيها سبق التنظيم، وجمع المتفرق من المسائل وابتداع الكثير من

---

(١) الخصائص، لابن جني، ص٧٣.

الأصول، ورسم الأساس المنهجي لدراسة اللغة والنحو، فإن الدارسين من بعده في هذه المدرسة قد نمّوا هذه الأشياء، وانطلقوا بها في مناهجهم الدراسية.

المبحث الخامس
شخصيته ومكانته العلمية

كان أبوعمرو بن العلاء متفرداً في شخصيته (وكان أعلم الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر والنحو)[١]. (وكان من كبار العلماء)[٢]، وقد عرف بالقراءات فقرأ من كل قراءة بأحسنها ومما بلغه من لغة النبي –صلى الله عليه وسلم– وجاء تصديقه في كتاب الله عزوجل[٣]، وهو في النحو في الطبقة الرابعة وقد قال عنه تلميذه يونس بن حبيب إكباراً وتقديراً له: (لو كان أحد ينبغي أن يأخذ بقوله في كل شيء كان ينبغي أن يأخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كله في العربية، ولكن ليس أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك)[٤].

وفيه يقول أبو عبيدة معمر بن المثنى: (أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات، والعربية وأيّام العرب وأنسابها)[٥].

وقال الأصمعي: (لم أرى بعد أبي عمرو بن العلاء أعلم منه)[٦]، وليس كل هذا بغريب على أبي عمرو بن العلاء حيث إننا وجدنا وصفهم له قديماً بأنه (أبو العلماء وكهفهم وبدء الرواية وسيفهم)[٧]، وهو أستاذ العلماء في بداية القرن الثاني الهجري.

وعلى يده تخرج الأقطاب من العلماء فهو بحق أستاذ العمالقة من العلماء من أئمة القراءات، والنحو، واللغة، والأدب، أمثال يونس بن حبيب، وعبدالملك بن قريب الأصمعي، والخليل بن أحمد، وأبي عبيدة معمر بن المثنى،وغيرهم كثير من الأئمة،

---

(١) وفيات الأعيان، لابن خلكان ٤٦٥/٣.

(٢) البداية والنهاية، لابن كثير ١١٢/٣، تحقيق محمد عبدالعزيز النجار، مطبعة الفجالة الجديدة، بدون تاريخ.

(٣) معرفة القراء الكبار، للإمام الذهبي ٨٤/١.

(٤) معجم الأدباء، للياقوت الحموي ١٦٠/١١، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٣٠.

(٥) بغية الوعاة، للسيوطي ٣٢/٢.

(٦) الطبقات، ابن الجزري ٣٣١/٢.

(٧) الخصائص، لابن جني ٣١٠/٣.

وفي ذلك يقول صاحب كتاب مراتب النحويين: (وكان في هذا العصر ثلاثة أئمة من أئمة الناس في اللغة، والشعر، وعلوم العرب لم ير مثلهم قبلهم ولا بعدهم، عنهم أخذ جل ما في أيدي الناس من هذا العلم بل كله منهم وهم: "أبوزيد"، و"الأصمعي"، و"أبوعبيدة"، وكلهم أخذوا عن أبي عمرو بن العلاء اللغة، والنحو، والشعر، ورووا عنه القراءة ثم أخذوا بعد أبي عمرو عن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وقد أخذ الخليل أيضاً عن هؤلاء، واختلف إليهم)[١].

ولم يكن هذا الأخذ وهذه التلمذة مجرد لقاء عابراً، وسؤال عن مسألة طارئة، وإنما كان أخذ انتفاع كبير وملازمة طويلة في كثير من الأحيان، فهذا الأصمعي قد لازمه عشر حجج وفيه يقول: (جلست إلى أبي عمرو بن العلاء عشر حجج، وجلس إليه يونس بن حبيب كثيراً حتى قال عنه ابن النديم في الفهرست: كان يونس بن حبيب من أصحاب أبي عمرو بن العلاء)[٢].

وقال السيرافي: (إنه من كتاب أبي عمرو بن العلاء)[٣].

وفيه يقول ابن خلكان: (لازمه وأخذ عنه الأدب)[٤].

ولا شك أن ملازمة هؤلاء الأفذاذ الطويلة لأبي عمرو بن العلاء فيها دلالة على مدى ما كان يتمتع به من علم غزير، وخلق كريم، ومكانة سامية، أضف إلى ذلك أن هذه الشخصية الفذة كانت متعددة الجوانب فبينما تراه في قمة القراء وأحد القراء السبعة تراه كذلك أحد النحاة البارزين وإماماً من أئمة اللغة كما كان علماً بارزاً بين النسابين والإخباريين، ولهذا جلس إليه هؤلاء الأعلام ليأخذوا عنه العلوم المختلفة ووجد كل واحد منهم عنده ضالته التي ينشدها فبينما نجد اليزيدي بارعاً في القراءة والنحو،وأخص من

---

(١) وفيات الأعيان، ٣/٢٦٥.

(٢) الفهرست، ص٦٣.

(٣) أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، ص٣٧.

(٤) وفيات الأعيان، لابن خلكان ٣/٥٤٥.

أخذ عنه القراءة، ونجد الأصمعي بارعاً في رواية الأدب، واللغة، ونجد يونس بن حبيب إماماً في النحو.

ومن شهرته في العلم وتقدمه فيه ضرب العلماء والشعراء الأمثال في أقوالهم وشعرهم وانظر إلى قول ابن جني[1]: صاحب الخصائص عنه عندما تكلم عن إجماع أهل اللغة حتى يكون حجة: (اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه وذلك إنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن وسنة إنهم لا يجتمعون على خطأ كما جاء النص عن رسول –صلى الله عليه وسلم– من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة"[2]، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من عرف له عن علة صحيحة، وطريقة نهجه، كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره)[3]، يريد إما نفسه كالخليل إما الناس، وكأبي عمرو بن العلاء في ذلك.

وقال إسحاق الموصلي[4]، يهجوا الأصمعي ويبين منزلة أبي عمرو بن العلاء:

أليس من العجائب أن قرداً * أُصيمع بأهليا يستطيل**

ويزعم أنه قد كان يفتي * أبا عمرو ويسأله الخليل[5]**

وكان أبو عمرو محل الإعجاب والتقدير عند تلاميذه ومعاصريه من العلماء الأفذاذ أمثال عيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، والأصمعي، ونحن نذكر طرف من أقوالهم فيه ليتضح لنا جلياً مكانته العلمية التي نالها بشهادة هؤلاء الأقطاب قال عنه

---

(١) ابن جني: هو أبو الفتح عثمان بن جني، عالم بارع في اللغة والصرف له الخصائص، وسر صناعة الإعراب، وشرح ديوان المتنبي، وغيرها، (ت٣٩٢هـ)، البغية ٦٣٢/٢.

(٢) الحديث: أخرجه العجلوني في شرح السنة للبغوي، رقم ٢٩٩٩.

(٣) الخصائص، لابن جني ١٨٩/١.

(٤) إسحاق الموصلي: هو إسحاق بن عبدالله القرشي الموصلي، محدث رجال. صنف وكتب الناس عنه. (ت٢٢٦هـ). معجم المؤلفين ٣٤٣/١. وتهذيب التهذيب ٢٤٠/١٠.

(٥) مراتب النحويين، لأبي علي اللغوي، ص ٣٨.

الأصمعي: (كان أبو عمرو بن العلاء يحسن علوماً إذا أحسن إنسان فناً منها قال من مثلي، ولا يعتد أبوعمرو بذلك وما سمعته يمتدح قط)[١].

وقال أيضا والكلام ما زال للأصمعي: (سألت أبا عمرو عن ثمانية ألف مسألة مما أحصيت عددها من أشعار العرب ولطائفها غير ما لم أحص فكأنه في قلب العرب)[٢].

وقال: سألت أبا عمرو عن ألف مسألة فأجابني بألف حجة)[٣].

وكان الأصمعي أحياناً يسأله عن مسألة ليعرف إجابته عنها ويسأله غيره كالخليل بن أحمد عن نفس المسألة ليعرف مقدرة كل منهما العلمية فقال مرة سألت الخليل بن أحمد النحوي عن قول الشاعر الراجز:

حتى تحاجزن عن الذوّاد * تحاجز الرّي ولم يكادي**

لم قال (تكادي) ولم يقل (تكاد) قال فطحن يوماً أجمع: قال: وسألت أبا عمرو ابن العلاء وكأنما كان على طرف لسانه فقال: ولم (يكادي أبتها الإبل)[٤].

ألا ترى في قوله عن أبي عمرو وكأنما على طرف لسانه وقوله عن الخليل فطحن يوماً أجمع إذا أدركت هذا علمت المنزلة العلمية الرفيعة في معرفة اللغة العربية التي كانت لأبي عمرو بن العلاء وهذه المنزلة العلمية الرفيعة كان يعلمها الأصمعي جيداً ولذلك لازم حلقة شيخه أبي عمرو في مسجد البصرة واستمر على ذلك حتى بلغ شيخه حداً بعيداً من الكبر ومع هذا التقدم في السن كان أبو عمرو على درجة عالية من المحافظة على العلم والمداومة على بذله ولم ينس لذلك علمه ولذلك كان الأصمعي يقول: (لم أر إنَسان قط أذكر من أبي عمرو بن العلاء)[٥].

(١) مجالس العلماء، للزجاجي، ص٢٤٢.

(٢) المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٣) وفيات الأعيان، لابن خلكان ٤٦٥/٣.

(٤) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص٣١.

(٥) المصدر السابق، ص٣١.

ولذلك كله ظل الأصمعي ملازماً لحلقة شيخه متفرغاً للاستزادة من علمه ولم يعقد له حلقة لنشر العلم إلا بعد وفاة أبي عمرو وكان به معجباً أيّما إعجاب حتى قال عنه: (أنا لم أر بعد أبي عمرو أعلم منه)[١].

ولهذه الملازمة الطويلة كان أكثر ما وقفت عليه من أقوال أبي عمرو بن العلاء ومروياته من رواية تلميذه الأصمعي.

ويقول عنه محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدي: تلميذه الذي روى القراءة عنه واختص به دون بقية تلاميذه حتى قال فيه الشاطبي[٢]:

أَفَاضَ عَلَى يحيى اليَزِيدِيّ سَ◌َ◌ْبتَه * فَأَصْبَحَ بالعَذْبِ الفُرَاتِ مُعَلَّلاً**[٣]

قال: (كان أبو عمرو قد عرف القراءات كلها فقرأ من كل قراءة بأحسنها ومما بلغه من لغة النبي -صلى الله عليه وسلم-، وجاء تصديقه في كتاب الله عزوجل)[٤].

ولما سال عن مكانة أبي عمرو في معرفة النحو أجاب بما يأتي: (قال أبومحمد اليزيدي كنت جالساً مع الفضل بن الربيع فدخل علينا علي الأحمر فجلس إلى الفضل فقال لي الفضل من كان أعلم بالنحو الكسائي أو أبو عمرو بن العلاء؟ قلت له: أصلحك الله لم يكن أحد أعلم بالنحو من أبي عمرو فقال الأحمر: لم يكن يعرف التصريف فقلت له: ليس التصريف من النحو في شيء، إنما هو شيء ولدناه نحن مقدمة من الشاطبية واصطلحنا عليه وكان أبوعمرو أنبل من أن ينظر فيما ولد الناس قال: ولم؟ لأنه جاور البدو أربعين سنة ولم يقم الكسائي بالبدو أربعين يوماً)[٥].

---

(١) المرجع السابق، ص٣١.

(٢) الشاطبي: هو القاسم بن قبرة بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي، (ت٥٩٠هـ). مقدمة متن الشاطبية. المسمى حرز الأماني في القراءات السبع، للإمام الشاطبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الرابعة سوريا ٢٠٠٤م.

(٣) السيب: العطاء.* المعلل: الذي يسقي مرة بعد مرة. الشاطبية، ص٣.

(٤) غاية النهاية، لابن الجزري ٢/٢٧٨.

(٥) مجالس العلماء، للزجاجي، ص١٧١.

وفيه يقول تلميذه أبو عبيدة: (كان أبو عمرو أعلم الناس بالأدب والعربية، والقرآن والشعر، وكانت كتبه التي كتبت عن العرب الفصحاء قد ملأت بيت له إلى قريب السقف ثم إنه تقرّأ أي تنسك، فأحرقها كلها فلما رجع إلى علمه الأول لم يكن عنده إلا ما حفظه بقلبه وكانت عامة أخباره عن أعراب قد أدركوا الجاهلية)(١).

وقال عنه مؤرخ الإسلام الإمام ابن كثير(٢) في البداية والنهاية: (كان علاّمة زمانه في الفقه، والنحو، وعلم القراءات، وكان من كبار العلماء العاملين)(٣).

ولهذا كله كان أبوعمرو محط أنظار العلماء العمالقة الذين عاصروه وعرفوا قدره وأكبروا علمه فقدّروه حق قدره، وأنزلوه منزلة لم ينلها غيره ومن هؤلاء عيسى ابن عمر حيث كان يتردد على أبي عمرو ويجلس إليه ويسائله وعلى مدى العام وفي هذا يقول الأصمعي: (وكان عيسى بن عمر وضربه إنما كانوا يلقونه أيام الجمع)(٤).

وقد يأت في باب المناظرات، ما جرى بين عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء في إعمال ليس، وإهمالها في آخرها أي آخر المناظرة أخرج عيسى بن عمر خاتمه من يده وألبسه أبا عمرو في يده ثم قال: بهذا فقت الناس)(٥).

انظر إلى النص بكامله قال في عيسى بن عمر: (لك الخاتم بهذا والله فقت الناس، فقد أكبر فيه وُسْعَ علمه وتفرده في مكانته العلمية دون منازع له فيها.

واعترف له بذلك،وإذا كان هذا الإعجاب والتقدير من عالم فذ كعيسى بن عمر أدركنا مكانة أبي عمرو بن العلاء ومنزلته بين أقرانه وهذا العلم الواسع الذي تفرد به

---

(١) وفيات الأعيان، لابن خلكان ٣/٤٦٦.

(٢) ابن كثير: هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، ثم الدمشقي، أبو الفداء عماد الدين حافظ، مؤرخ، من آثاره: "التفسير"، و"البداية والنهاية في التاريخ"، وغيرها، انظر هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، طبعة استانبول ١٩٥١م.

(٣) البداية والنهاية، لابن كثير ١٠/١١٢.

(٤) طبقات النحويين، للزبيدي، ص٣٢٥.

(٥) مجالس العلماء، ص٥.

أبوعمرو بن العلاء على من عاصره وهذه العزيمة على بذل العلم لسنين طويلة في مسجد البصرة وغيره هي التي جعلت الخليل بن أحمد يصرف النظر عن مناظرة أبي عمرو بن العلاء بعد أن عزم عليها إكراماً وتقديراً لعلمه ومكانته ولمداومته على الجلوس لبذل العلم لأكثر من خمسين سنة في مسجد البصرة.

جاء في كتاب القبس للمرزباني قال: (لما دخل الخليل بن أحمد البصرة عزم على مناظرة أبي عمرو بن العلاء فجلس في حلقته ثم انصرف ولم ينطق، قيل له: ما حملك على السكوت عن مناظرته، قال: نظرت فإذا هو رئيس منذ خمسين سنة فخفت أن ينقطع فيفتضح في البلد فلم أكلمه)[١].

فلنحقق في قول الخليل وندقق فيه: (نظرت فإذا هو رئيس منذ خمسين سنة)، فكلمة رئيس تدل على أنه كان إماماً بارعاً في العلم بلا منازع لمدة خمسين سنة، وهذا القول قاله الخليل.

وإذا أدركنا من هو الخليل بن أحمد الذي يعترف بهذه القدم الراسخة في معرفة العلم ورئاسته لهذه المدة الطويلة عرفنا مكانته العلمية، وقد اعترف الخليل بنفسه وفي مقالة أخرى بتقدم أبي عمرو في اللغة خاصة وتفرده على غيره وقد جاء ذلك في كتاب مراتب النحويين قال الخليل: (فكان عبدالله بن أبي إسحاق يقدم على أبي عمرو في النحو، وأبوعمرو يقدم عليه في اللغة).

وهذا التقدم في اللغة والتفوق فيها الذي امتاز به أبوعمرو على غيره هو الذي جعل أبو علي اللغوي يقول: (ولم يوجد على أبي عمرو بن العلاء خطأ في شيء من اللغة إلا حرف "قصر" عن معرفته علم من خطأه فيه وروايته).

ومما سبق ذكره في البحث من أقوال العلماء في أبي عمرو بن العلاء يكشف لنا كشفاً تاماً ما كانت تتمتع به هذه الشخصية التي هي عبارة عن موسوعة علمية فهو إمام الناس في القراءات واللغة والنحو والأنساب والشعر والأدب... الخ ومع كل هذا

---

(١) نور القبس المختصر من المقتبس، للمزباني، ص٦٧.

متمسك بالآثار وعامل بها وداعياً إليها وفوق كل هذا وذاك متواضع في علمه، وهذا التواضع كان أهم ما يميز شخصيته، لذلك كان محل إعجاب وتقدير عند من عاصره وسمع عنه.

وأخيراً عودة إلى قصة الخليل بن أحمد في المناظرة، أقول الخليل عالم عظيم جليل القدر واسع الشهرة،وأبو عمرو لا يقل شأناً وعظم منزلة عنه، وهذه القصة، وإن كانت تتضمن اعتراف الخيل برئاسة أبي عمرو في العلم، ففي النفس منها شيء فما أظن الخليل يتطاول على شخصية شيخه، وينشر في الناس هذا الكلام وليت شعري لمن تكون الغلبة إذا ناظر الخليل أبا عمرو؟

الباب الثاني
الآراء التأصيلية لأبي عمرو بن العلاء في القواعد النحوية

وفيه فصول:

الفصل الأول: التعريف بعلم النحو .

الفصل الثاني: مسائل الأسماء .

الفصل الثالث: مسائل الأدوات.

الفصل الرابع: الجهود التأصيلية في المناظرات والمحاورات.

الفصل الخامس: آراؤه في توجيه القراءات.

الفصل الأول
التعريف بعلم النحو

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالنحو لدى علماء النحو واللغة.

المبحث الثاني: موضوع النحو وأول من وضعه.

المبحث الثالث: فائدة علم النحو وأهميته.

المبحث الأول
التعريف بالنحو لدى علماء النحو واللغة

كلمة (نحو) في اللغة: من نحا ينحو نحواً، ولها في اللغة معان كثيرة، أشهرها خمسة معان وهي:

١/ القصد، تقول: نحوت إلى الشيء، أي قصدته.

٢/ الجهة، تقول: ذهبت نحو المسجد، أي جهته.

٣/ المقدار، تقول: عندي نحو عشرة أرطال، أي مقدار عشرة أرطال.

٤/ المِثل، تقول: هذا نحو ذلك، أي مثله، وشبهه.

٥/ القِسم، كما في قول أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها[١]: (كان نكاح الجاهلية على أربعة أنحاء)[٢]، أي أقسام.

وجاء في شرح الأشموني[٣] على الألفية عند الكلام على قول ابن مالك: (مقاصد النحو بها محوية) ما نصه: (جاء في اللغة لمعان خمسة: القصد، يقال: نحوت نحوك، أي قصدت قصدك. والمثل، يقال: مررت برجل نحو، أي مثل. والجهة، يقال: توجهت نحو البيت، أي جهة البيت، والمقدار، يقال: عندي نحو ألف، أي مقدار ألف. والقسم، يقال: هذا على أربعة أنحاء، أي أقسام، وسبب تسمية هذا العلم بذلك، لما روي أن علياً –رضي الله عنه–، لما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضعه، وعلمه الاسم، والفعل، والحرف، وشيئاً من الإعراب، وقال: أنح هذا النحو يا أبا الأسود)[٤].

---

(١) عائشة أم المؤمنين: وهي عائشة بنت أبي بكر الصدق عبدالله بن عثمان من قريش، أفقه نساء المؤمنين وأعلمهن بالدين والأدب، تزوجها النبي –صلى الله عليه وسلم– في السنة الثانية من الهجرة، فكانت أحب نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحديث، ولدت سنة (٩ ق هـ–٥٨ =٦١٣–٦٧٨م)، الأعلام ٣/٢٤٠.

(٢) الحديث أخرجه البخاري، كتاب النكاح، ح رقم ٥١٢٧.

(٣) الأشموني: هو أحمد بن منصور الأشموني الحنفي، نحوي، فاضل في العربية، مشارك في بعض العلوم من مؤلفاته: "التحفة في علم العربية"، و"شرحه لألفية ابن مالك"، وغيرها، (ت١٤٠٦هـ)، معجم المؤلفين ١/٢٩٩.

(٤) شرح الأشموني على ألفية بن مالك ١/١٦، مطبعة دار الكتب العربية، القاهرة، وبهامشه حاشية الصبان.

وفي كتب اللغة كلام كثير عن مادة (نحو) أعرض عنه الباحث لاتفاقهم على هذه الخمسة، ومضمون خلاصة كلامهم لا يخرج عما ذكره[١].

وقد عرّف النحويون النحو بتعريفات كثيرة، مختلفة الألفاظ متقاربة المعاني فعرفه أكثرهم: (بأنه علم بالقواعد التي يعرف بها أحوال أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها، من الإعراب، والبناء وما يتبع ذلك)[٢].

وقال بعضهم باختصار: (النحو علم القوانين تأليف الكلام في لغة العرب)[٣].

وقيل النحو: (علم بقوانين يعرف بها أحوال التركيب من الإعراب والبناء وغيرها، أو هو علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساد)[٤].

وهذه التعريفات توقفنا على وظيفة النحو، ومدى سلطانه في تقديم التراكيب، والتوجيه إلى المسلك السوي في ربط الكلمات، وضبطها، وحسن رصفها وفي التمييز بين الصحيح من الأساليب والفاسد منها وفق النطق العربي الفصيح، انتهاجاً لمناهج العرب في كلامها ليلتحق بأهل العربية من ليس منها ويرد إلى مقاييسهم الشاذة عنها وهذا ما يضيفه ابن جني حيث يقول عن النحو: (هو انتحاء سمت العرب في تصريفه من إعراب غيره... ليلتحق من ليس من أهل اللغة بأهلا في الفصاحة لينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها)[٥].

هذا وقد ظلت مسألة وضع تعريف جامع مانع لعلم النحو محل نظر ومسرح جدل بين النحاة قديماً وحديثاً وهذه التعريفات السابقة هي أحسن شيء وأجمعه، وقف عليه الباحث حتى الآن والله أعلم.

---

(١) انظر لسان العرب، لابن منظور، وخبره في مادة (نحو)، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٥م. والقاموس المحيط أيضاً، مادة (نحو)، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٥م. والمعجم الوسيط، لإبراهيم أنيس فريحة، القاهرة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

(٢) دروس التصريف، للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، ص٣٩، ط مكتبة الثقافة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

(٣) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمد أحمد عرفة، ص٢٦، مطبعة دار السعادة بمصر القاهرة بدون تاريخ.

(٤) التعريفات للسيد الشريف الجرجاني، ص٢١٤، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

(٥) الخصائص، لابن جني ٣٤/١.

المبحث الثاني
موضوع النحو وأول من وضعه

موضوع علم النحو هو: الألفاظ العربية، من جهة تغييرات تلحق أواخرها، وتلحقها نفسها، وهذا على قول من جعل التصريف جزء من النحو، ولم يجعله علماً بمفرده، ولكن أكثر النحاة يرون أن موضوع علم النحو هو: (الكلمات العربية من حيث ما يعرض لها حال التركيب من الإعراب، والبناء وما يتبع ذلك)[1].

وقال الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد، وهو يتحدث عن مبادئ النحو: (وموضوعه الكلمات العربية من جهة البحث عن الأحوال المذكورة، أي الإعراب، والبناء، وما يتبع ذلك)[2].

سبب وضعه وأول من وضعه:

لقد كان الهدف الرئيس من الدراسات اللغوية، والدافع الأول في الأساس وضع القواعد الضابطة لها ورصد الإنحراف اللساني وتصويب الأخطاء الكتابية، والتعبيرية، هو سلامة القرآن الكريم وصونه من الخطأ في قراءته، وفهمه، ولولاه لما وجدت العلوم المختلفة التي نشأت، وتطورت ونضجت في رحاب الدين واللغة وقد بدأت الحركة اللغوية في القرن الأول من الهجرة، عندما تم الفتح الإسلامي، واستقرت أحوال الدول الإسلامية، وانتشر العرب المسلمون، في الأقطار المفتوحة واتسعت رقعة الدولة الإسلامية وانتشرت فيها اللغة العربية، ودخلت كثيراً من البلدان المفتوحة فكان لانتشارها في تلك البقاع الكبيرة الواسعة أكبر الأثر في تطور الدراسات اللغوية وقد حصر علماء العربية جهودهم في علم (النحو)، لأن أول فساد سري إلى العربية كان في ضبط الحركات فاستنبطت القوانين لضبطها، ولذلك كان (النحو) وحده سمى علم العربية، حتى ان النعت بالأديب خاصاً (بالنحوي) في عصر من العصور.

---

(١) انظر المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين ابن الأثير ٣٩/٤، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٩١٩م.

(٢) دروس التصريف، ص٤.

وبهذا المفهوم سمى الأنباري[1] في كتابه في تراجم النحاة: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، وقصد بالأدباء: النحاة.

ولا شك أن كثير من هؤلاء النحاة كان بجانب تبحره في النحو، واللغة عالماً موسوعياً ذا مشاركة واسعة في كثير من العلوم، والمعارف التي وجدت في عصره.

ويجمع العلماء على أن سبب وضع النحو الذي هو ضبط أواخر الكلمات وانتهاج سمت العرب في كلامها هو فشو اللحن لفساد الألسنة واختلاطها، واللحن هو الخطأ في النطق بالكلمات والتراكيب العربية، وذلك أنه بعد أن ابنلج نور الإسلام، وعم شبه الجزيرة العربية والبلاد المتأخمة لها، أخذ العرب الأقحاح يختلطون بغيرهم من أبناء الأمم الأخرى الذين دخلوا في الإسلام أفواجاً وحرصوا بحكم إسلامهم على تعلم العربية لغة دينهم ووسيلة فهم كتاب ربهم الخالد.

ومما يدل على ذلك ما روي من أن الشعبي[2] مر بقوم من الموالي يتذاكرون النحو، فقال: (لئن أصلحتموه إنكم لأول من أفسده)[3].

ومن الواضح أن الشعبي لا يقصد أن الموالي أفسدوا النحو المعروف الحادث: لفساد السلائق العربية، وإنما قصد إنهم أفسدوا العربية الفصحى لغة العرب الخلص، بعجمة ألسنتهم. واللحن داء بدأ مبكراً ولهذا نرى عمر بن الخطاب[4] أمير المؤمنين –رضي الله عنه– يدعوا إلى تعلم العربية التي تقي اللسان من اللحن فقد كتب إلى عامله (بأذربيجان) كتاب يأمر فيه بأشياء وذكر فيه (وتعلموا العربية)[5].

---

(١) الأنباري: هو كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن محمد الأنباري، النحوي، ولد سنة (٥١٢–٥٧٧هـ)، وفيات الأعيان ٢٧٩/١، والمزهر، للسيوطي ٤٢١/٢، تحقيق مجموعة من العلماء، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

(٢) الشعبي هو: عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو من أهل الكوفة وكبار التابعين وفقائهم، عالماً بالفقه، والحديث، والشعر، والنسب وأيام العرب أديباً، وإذا أريد مدح شخص بسعة معارفه، قيل: هو شعبي زمانه، إنباه الرواة ٣١/٣.

(٣) انظر الكامل في اللغة والأدب، للمبرد ٤٠٥/٢، الطبعة الثانية، تحقيق د. زكي مبارك مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

(٤) عمر بن الخطاب بن نفيل أمير المؤمنين، ثاني الخلفاء الراشدين، غني عن التعريف. الإعلام، للزركلي ٤٥/٥.

(٥) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص٢–٣.

فهذا وغيره يدل على أن خطر اللحن قد بدأ يزحف مبكراً وأنه أخذ يفشو وينتشر، ويشكل خطراً على الفصحى وهذا ما يقرره مؤرخو العربية، وعلماء من أسلافنا السابقين، ومحل اتفاق بينهم، وأقوالهم الدالة على ذلك: ما قاله الإمام أبوبكر الزبيدي –رحمه الله: (ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها، وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس أفواجاً، وأقبلوا إليه أرسالاً واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة فنشأ الفساد في اللغة العربية، واستبان منها في الإعراب الذي حَلْيُها، والموضح لمعانيها ففطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف، من كلام العرب.

فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم، وفساد كلامهم إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه وتثقيفها لمن زاغت عنه)[1].

إذا اختلال الألسنة، والخطأ في النطق، باللحن في الفصحى هو السبب الأساسي في نشأت النحو وتقنين قواعد العربية واستنباطها، للنطق الصحيح.

ومما تقدم يبدو للباحث أن اللحن قد بدأ –أول ما بدأ في الإعراب بالخطأ في ضبط أواخر الكلمات كما جاء في كلام الزبيدي السابق، وهذا ما يقرره أيضاً أبو الطيب اللغوي بقوله: (وأعلم أن أول ما أختل من كلام العرب، فأحوج إلى تعلّم الإعراب)[2].

وبهذا نخلص إلى أن اللحن ظاهرة عامة دعت إلى وضع النحو لصيانة العربية، وإلحاق من ليس من أهلها بهم ورد الشاذ عنها. وهذه الظاهرة العامة رويت لنا منها نماذج معينة، جعلت في بعض الروايات السبب المباشر في وضع النحو:

---

(١) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص١-٢.

(٢) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ص٥.

مثل: ما روي من قول بنت أبي الأسود الدؤلي[١]: (ما أشدُّ الحر) بضم الدال، وهي لا تستفهم، بل تتعجب من شدة الحر فكان عليها أن تنصب الدال، فأتى أبو الأسود أمير المؤمنين علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–، فقال: (يا أمير المؤمنين ذهبت لغة العرب؛ لما خالطت العجم، وأوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحل؛ فقال له: وما ذاك؟ فأخبره خبر بنته، فأمره فاشترى صحفاً بدرهم وأملى عليه الكلام كله لا يخرج عن اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى...)[٢].

(وهذه القصة تروى بروايات كثيرة مختلفة ولها أشباه في كتب الأدب وتاريخ العربية، ويمكن للباحث أن يعتبر هذه القصص على تعددها واختلاف الروايات فيها نماذج وأمثله لاتساع اللحن وشموله جميع الطبقات، وتهديد سلامة اللغة العربية حتى أصبح هو الغالب المسيطر في غير البيئات العربية الخاصة في المدن والأماكن التي كانت ملتقى العرب، والموالي، مثل البصرة التي كانت منبت النحو، ومهد طفولته الأولى المبكرة، أواخر الخلافة الراشدة وأوائل دولة بني أمية)[٣].

فالنحو وضع لعلاج حالة عامة، وداء استشرى، حفظت لنا منه، كان لها صلة بواقع النحو أو الداعي الأول إلى وضعه، أو ما يتعلق بذلك من ظروف، وملابسات وهناك روايات متعددة مبكرة تدل على ذلك.

ومن تلك الروايات ما ذكره القرطبي[٤] في تفسيره: (... وعن أبي مليكة قال: قدم أعرابي في زمان عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– فقال: من يقرئني مما أنزل على محمد –صلى الله عليه وسلم–، فأقرأه رجل "براءة" فقال: (إن أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ

---

(١) أبو الأسود الدؤلي: هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي، تابعي من أصحاب الإمام علي –رضي الله عنه–، وهو إمام وفقيه وشاعر، إمام في كثير من العلوم، والمعارف، مات بالبصرة، سنة (٦٩هـ)، أنباء الرواة ٤٨/١.

(٢) الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني ٥٨٩/١٩.

(٣) انظر العبر، للذهبي ٤٧/١، بتصرف

(٤) الإمام القرطبي: هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الأندلسي القرطبي، من كبار المفسرين من أهل قرطبة رحل إلى الشرق واستقر بمصر، من آثاره: "الجامع لأحكام القرآن"، وغيره، ولد سنة (٦٠٠-٦٧١هـ)، الأعلام ٣٢٢/٥.

ﭐلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ)[1]، بالجر فقال الأعرابي: أوقد برئ الله من رسوله؟!، فإن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه؛ فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه فقال: يا أعرابي! أتبرأ من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

فقال: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يقرئني، فأقرأني هذه السورة "براءة" فقا: (إن الله برئ من المشركين ورسوله) فقلت: أو قد برئ الله من سوله؟! إن يكن الله برئ من الرسول فأنا أبرأ منه، فقال عمر: ليس كذلك يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: (إن الله برئ من المشركين ورسوله)، فقال الأعرابي: وأنا أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه، فأمر عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أن لا يقرئ الناس إلا عالم باللغة وأمر أبي الأسود الدؤلي فوضع النحو[2].

وهذه القصة يرويها الزمخشري[3] مختصرة على النحو التالي: (ويحكى أن أعرابياً سمع رجلاً يقرؤها بكسر اللام، فقال: إن كان الله بريئاً من الله ورسوله فأنا منه برئ! فلببه الرجل إلى عمر بن الخطاب فحكى الأعرابي قراءته فعندها أمر عمر بتعلم العربية)[4].

ونروي القصة نفسها أو قريب منها، بوجوه أخرى تجعلها سبباً لوضع النحو، وفي أوائل الدولة الأموية إذ يقول الرواة: إن زياداً طلب من أبي الأسود أن يضع النحو فاستعفاه من ذلك حتى سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ الآية السابقة خطأ كما تقدم

---

(١) سورة التوبة، الآية (٣).

(٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٢٤/١، مطبعة الكتاب العربي، بيروت، لبنان (١٣٨٧هـ-١٩٦٧م)، والقصة وردت في مراجع كثيرة، منها نزهة الألباء، ص٥.

(٣) الزمخشري: جار الله محممود بن عمر، إمام اللغة ووالنحو والتفسير والأدب والبلاغة من مؤلفاته: "تفسير الكشاف"، و"معجم أساس البلاغة"، و"المفصل في النحو" وغيرها، توفي سنة (٥٧٨هـ)، بغية الوعاة ٢٧٩/٢-٢٨٠.

(٤) الكشاف في حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري ١٩١/٢، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر (١٣٨٥هـ-١٩٦٦م).

فقال: ما ظننت أمر الناس قد صار إلى هذا فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير)[1].

هاتان القصتان وغيرهما من القصص التي تروى في هذا الشأن، تجعل الباحث يعتقد أن اللحن في القرآن بدأ مبكراً، وقد ذكر الأستاذ مصطفى صادق الرافعي[2]: (إن اللحن في القرآن كان أكثر من اللحن في غيره)[3].

ومع هذا يبدو الباحث أن فشو اللحن مبكراً لم يكن في القرآن فحسب ولا كان أكثر اللحن فيه كما تقدم في كلمة الرافعي، وربما كان اللحن أفشى في غير القرآن منه ولكن الناس يهتمون بالخطأ الذي يقع في القرآن كتاب الله العزيز ودستور الأمة الخالد أبداً، أكثر اهتمامهم بالخطأ في غيره، ولهذا يهتمون برواية اللحن الواقع في غير القرآن كما اهتموا باللحن في، والله أعلم.

ومما سبق ذكره عن أسباب وضع النحو، وإرتباط نشأته ونموه بالقرآن ومن تكرار اسم أبي الأسود الدؤلي أثناء ذلك تتضح لنا حقيقتان:

أولاً: أن وضع النحو كان عربياً محضاً بدواعيه ووسائله، والمنكرين فيه، والموجهين إلى وضعه، وإن أبا الأسود الدؤلي هو واضع النحو العربي، بإشارة من الإمام علي كرم الله وجهه- في كثير من الروايات وهذا ما يؤكده مؤرخوا النحو العربي في كتبهم، وكتب التراجم، والطبقات من علماء الإسلام وينتشر في كتبهم دون ريب في ذلك أو تفكير في غيره.

ثانياً: أن أبا الأسود الدؤلي، واسمه في أكثر الروايات ظالم بن عمرو بن سفيان ابن عمرو بن جلس بن نفاثة بن عدي بن دئل بن بكر بن كنانة: واضع النحو العربي بإشارة من الإمام علي -رضي الله عنه- في كثير من الروايات حتى

---

(١) أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، ص١٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، بمصر، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

(٢) هو مصطفى الصادق الرافعي، كاتب وأديب، ومؤلف مصري مهاجر، (ت١٣٥٦هـ) بمصر، معجم المؤلفين ٢٥٦/١٢.

(٣) تاريخ الأدب العربي، لمصطفى الصادق ٢٤/١٠، ط دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.

أن الأنباري يقول: (والصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–، لأنّ الروايات كلها تسند إلى أبي الأسود، وأبو الأسود يسند إلى علي –رضي الله عنه–)[1].

ويقول القفطي[2]: (الجمهور من أهل الرواية على أنّ أول من وضع النحو، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وأهل مصر قاطبة يرون بعد النقل الصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي) [3].

وبعض الروايات تبالغ وتقول: (إنه –رضي الله عنه– دفع إلى أبي الأسود صحيفة فيها تقسيم الكلام إلى اسم، وفعل، وحرف، وتعريف هذه الثلاثة وأضاف بإنها حقائق أخرى)[4].

ويرى بعض الباحثين أن هذه التفاصيل، والتعريفات لا يسمح بها عصر الإمام ولا ظروفه التي عاشها، ويرى الباحث أن الظروف التي عاشها الإمام ما كانت لمتنع ذلك لو أراد إلا أن يقال إن هذه التفاصيل ما كانت ليحتاج إليها في ذلك الزمان.

وبعض الروايات تجعل زياد بن أبيه الوالي الأموي هو المشير بذلك إلى أبي الأسود كما تقدم ولكن كون الإمام علي هو المشير بذلك هو الأكثر الغالب، ويقول ابن النديم في الفهرست: (قال محمد بن إسحاق: زعم العلماء أن النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، وأن أبا الأسود أخذ عن أمير المؤمنين علي –رضي الله عنه–)[5].

وفي رأي الباحث يمكن التوفيق بين هذه الروايات بأن هناك دعوة من الإمام على وإشارة لأبي الأسود بوضع النحو، وأنه كانت هناك محاولة منه في عهد الإمام علي –رضي الله عنه–، ثم احتفظ بهذه المحاولة عنده لا يخرجها لأحد إلى أن دعاة

---

(١) أخبار النحويين، ص١.

(٢) القفطي: معصية الله بن عبدالله بن سيد الكل العذري القفطي، مفسر، محدث، فقيه، أصول، نحوي، من مؤلفاته، نزهة الألباء وغيره (ت١٢٩٨م)، معجم المؤلفين ٥٧/٤.

(٣) أنباه الرواة، للقفطي ٤١/١.

(٤) الفهرست، لابن النديم، ص٧٤.

(٥) المصدر السابق، ص٧٢.

زياد لوضع النحو أو تجديد نشاطه فيه للحاجة إليه، فتردد في ذلك إلى أن سمع اللحن في القرآن الكريم.

وهذا التوفيق بين الرويات هو ما يوحي به نص السيرافي، إذ يقول: (وأخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب –عليه السلام– حتى بعث إليه زياد)[١].

وترجح هذه الرواية لدى الباحث جمعاً للروايات الكثيرة، ومعلوم أن علياً –رضي الله عنه– استشهد سنة (٤٠هـ) وزياد سنة (٥٣هـ) فليس بينهما فارق زمني كبير تختلف فيه الدواعي والأسباب الباعثة على التفكير فيما يصلح الألسنة، ومن جهة أخرى فهذه الفترة كافية لأن ينسى أبو الأسود الإحن، والأحداث التي أدّت إلى مقتل الإمام علي –رضي الله عنه–. ويرضى بالتعاون العلمي مع بني أمية ولا يستغرب (ضنّ) أبي الأسود بمحاولته وفاء لإمامة الشهيد، لما عرف عنه من الحرص الشديد على ما عنده، من المحبة للإمام. فليس من المعقول انقياده بسرعة لزياد والي الأمويين، بل المعقول أن يكون حذراً غير مستجيب له خصوصاً في أول قيام دولتهم حتى إذ سمع اللحن في كتاب الله استجاب إلى وضع النحو خوفاً من انتشار اللحن في كتاب الله لا استجابة لزياد.

وما دامت الروايات قد تضافرت على أن واضع النحو هو أبو الأسود فلا أجد سبباً يبرر استبعاد الإشارة به من الإمام علي –رضي الله عنه– من حيث تقارب الزمان وإيجاد الأسباب، والبواعث وتشابه الأشخاص فكلهم عرب خلّص. ولقد أوتي أبو الأسود من القدرة والصفات الممتازة ما يؤهله للتفكير والقيام بهذا العمل، وقد أحسن ابن خلدون[٢] العبارة في ذلك دون مبالغة فقال: (واصطلحوا على تسميته بعلم النحو وأول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة، ويقال بإشارة على –رضي الله عنه–، لأنه رأى تغيير الملكة فأشار عليه بحفظها)[٣].

---

(١) أخبار النحويين البصريين، ص١٢.

(٢) ابن خلدون: هو عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن جابر الأشبيلي الأصل، التونسي ثم القاهري المالكي المعروف بابن خلدون، عالم، أديب، مؤرخ، اجتماعي حكيم، من آثاره: "العبر"، و"ديوان المبتدأ والخبر في أيام العربي والمعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر"، وغيرهم. ولد سنة (٧٣٢–٨٠٨هـ)، معجم المؤلفين ٢/١١٩.

(٣) مقدمة ابن خلدون، ص٥٧، دار الكتاب اللبنائي، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

والباحث في هذه الفقرة يؤكد أنّ النحو نشأ في رحاب القرآن الكريم وسليقة العرب، بعقول عربية ودوافع عربية إسلامية أملتها ظروف المجتمع الإسلامي وأن ما وقع منه أولاً على يد أبي الأسود كان مبادئ محدودة، وكان شيئاً جليلاً في ذلك الوقت، وأن مؤرخي النحو وأئمته كانوا شديد التنبيه إلى هذه المسألة فأنهم اتفقوا عليها على اختلال أجيالهم دون اختلاف بينهم إلا في بعض التفاصيل البسيطة.

المبحث الثالث
فائدة علم النحو وأهميته

الفائدة من تعلم علم النحو هي: صيانة اللسان عن الخطأ في الكلام العربي، تكلماً وقراءة وكتابة، ومعرفة صوابه من خطئه، وفهم القرآن الكريم كلام الله، والحديث الشريف كلام رسوله -صلى الله عليه وسلم- فهما اللذين أصل الشريعة الإسلامية وعليهما مدارها فهل ندرك فهم كلام الله تعالى، ونفهم دقائق التفسير، وأحاديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، واصول العقائد، وأدلة الأحكام، والفقه الإسلامي والبحوث الشرعية عموماً إلا بإرشاد النحو وإلهامه فالنحو وسيلة المستعرب، وسلاح اللغوي، وعماد البلاغي، وأداة المشرع المجتهد، ومدخل إلى العلوم العربية والشرعية جميعاً؛ ولذلك وصفه شهاب الدين القلقشندي[1] بأنه: (قانون اللغة وميزان تقويمها)[2].

فعلم النحو هو علم المقاييس الدقيقة لصحة الكلام، وهو الأداة التي توصلنا لفهم التراكيب، وتحليلها، وتمكننا من الحصول على الفائدة منها. والجاهل به تتقصه الأداة الضرورية للفهم ويكون عجزه بقدر نقصه فيه، فالنحو بهذه الوظيفة الجليلة، ومكان الحاجة إليه لهذا القدر، يسبق جميع علوم اللسان العربي رغم الحاجة الشديدة إليها كلها، وهي التي عدها أبو البركات الأنباري ثمانية، وسماها علوم الأدب: في قوله: (وعلوم الأدب ثمانية، وهي: النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم)[3].

وقد جعلها الزمخشري قبل ابن الأنباري، إثنى عشر علماً، هي: (اللغة، والصرف، والاشتقاق، والنحو،والمعاني، والعروض، والقافية، وقرض الشعر، والخط، وإنشاء الخطب، والرسائل، والمحاضرات، ومنه التاريخ وجعلوا البديع ذيلا لا قسماً برأسه)[4].

---

(١) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبدالله القلقشندي المهدي الشافعي، عالم، فقيه، ومحدث، أديب، بارع، ولد سنة (٧٢٦-٨٢١هـ)، معجم المؤلفين ١/١٩٦.

(٢) – الأعشى في صناعة الإنشاء ١/١٦٧. لشهاب الدين أبي العباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.

(٣) نزهة الألباء، ص٦١.

(٤) حاشية الصبان على الأشموني ١/١٦.

وفي حاشية الشيخ أحمد بن أحمد السجاعي[1] على شرح قطر الندى وبل الصدى، للابن هشام الأنصاري، ما نصه (علوم العربية: علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب وهو بهذا المعنى يشمل إثنى عشر علماً، جمعها بعض أصحابنا قوله:

صرف بيان معاني النحو قافية * شعر عروض اشتقاق الخط إنشاء**

محاضرات وثاني عشرها لغة * تلك العلوم لها الآداب اسماً**

وصار علماً بالغلبة على علم النحو)[2].

وينظر في تفصيل هذا الكلام عن هذه العلوم: كتاب اصطلاحات الفنون لمحمد الفاروق الشهانوي[3].

وبالجملة فإن هذه العلوم مبنية على علم النحو كما قال السجاعي آنفاً وهي في حاجة إليه، قال بن خلدون: (والذي يتحصل أن الأهم المتقدم منها علوم اللسان العربي، هو النحو؛ إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر ولولا النحو لجهل أهل الإفادة)[4].

وقد أحكم الإمام الجرجاني[5] القول عن النحو، وبين وجه الحاجة إليه، ومجمل قواعده في كتابه (دلائل الإعجاز) جاعلاً نظرية النظم مبني بلاغة الكلام، واستقامة الأسلوب،وعلومه كلها نابعة من أحكام النحو، وقواعده، وسداد استعمالها حيث قال: (... ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلام بعضها ببعض، وجعل

---

(١) السجاعي: هو أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي الشافعي شهاب الدين، عالم، مشارك في كثير من العلوم من آثاره فتح الجليل على شرح بن عقيل في النحو، وحاشيته على شرح القطر لابن هشام. والكافي لشرح الكافي في العروض، وغيرها، ت (١١٩٧هـ) بالقاهرة، انظر هداية العارفين ١٩٧/١. ومعجم المؤلفين ٩٧/١.

(٢) حاشية السجاعي على قطر الندى، ص٧، على هامش الشرح المذكور، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، بالقاهرة، سنة (١٣٥٨هـ-١٩٣٩م).

(٣) كتاب اصطلاحات الفنون ١٨/١، وما بعدها بتصرف، تأليف محمد الفاروق الشهانوي، مطبعة الدار القومية بالقاهرة، تعليق دار لطفي عبدالبديع.

(٤) مقدمة ابن خلدون، ص٥٧.

(٥) هو أبوبكر عبدالقاهر الجرجاني، النحوي المعروف بجرجان، عالم بالبلاغة، بل هو إمامها الأكبر، وله فيها مؤلفات منها دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، والعوامل العلمية في النحو، وكان أديباً فاضلاً وعالماً صالحاً، توفى سنة ٤٧١هـ، بجرجان، أنباه الرواة ١٨٨/٢، وبقية الوعاة ٣١٠/٣.

بعضها بسبب من بعض، والكلام ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة... فهذه الطرق والوجوه في تعلق الكلام بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه وكذلك السبيل في كل شيء له مدخل في صحة تعلق الكلام لبعضها ببعض، ولا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو، ومعنى من معانية... فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزيّة وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزيّة، وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه)[1].

ويبدو أنه كان في القديم قوم يجهلون فائدة النحو وينكرون فضله والحاجة إليه فكان عتب العلماء على هؤلاء شديد، وقد عبّر عن ذلك الإمام عبدالقاهر الجرجاني شيخ البلاغة خير تفسير، وأحسن الرد عليهم بعد أن ردَّ على من ذم الشعر مطلقاً، حيث قال: (أما زهدهم في النحو واحتقارهم له، وإصغارهم أمره، وتهاونهم به فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم من (ذم الشعر) وأشبه أن يكون صداً عن كتاب الله وعن معرفة معانيه؛ وذلك لأنهم لا يجدون بداً من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذ قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من غالط في الحقائق نفسه، وإذا كان الأمر كذلك فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد فيه ورضي لنفسه بالنقصان)[2].

ولهذا كله اتجهت الأنظار إلى النحو قبل غيره من علوم العربية واهتدت إليه البصائر الخيّرة المؤمنة لحفظ أفصح نص وأعظم كتاب وأشرف لغة فكان نصيب النحو من الفضل، والمكانة بين علوم الإسلام والعربية ظاهر.

(١) دلائل الإعجاز، لعبدالقاهر الجرجاني، ص(ز–ي) من المقدمة، وص ٥٦ بتحقيق أحمد المراغي، الطبعة الرابعة، دار المنار بمصر ١٣٦٧هـ.

(٢) دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص٥٦.

وهذا يقودنا إلى أهميته، وذلك لأن الجهابذة من أسلافنا يتباهون بمعرفته، ويرون أن فاقده يفتضح بكثرة الذلل، وأن اللحان لا يصلح لوظيفة التعليم، فقال القلقشندي: (ومما يحتاج إليه الكاتب النحو، والأخذ منه بالحظ الوافر وصرف اهتمامه إلى القدر الكافي منه...)[1].

وقال الشهاب الحلبي[2]: وهو يتحدث عن آداب طالب العلم والطريق الصحيح للتعلم بعد أن ذكر ضرورة البدء بحفظ القرآن: (... وتبع ذلك قراءة ما يتفق له من كتب النحو، التي يحصل بها المقصود من علم العربية، بحيث يجمع طرفي الكتاب الذي يقرؤه، ويستكمل استشراحه، ولكبّ على الإعراب، ويجعله دأبه ليترسم في فكره ويدور على لسانه وينطلق به عقال عقله، ويزول به الوهم على سجيته، ويكون على بصيرة من عبارته؛ فإنه لو أتى من البراعة بأتم ما يكون و(لحن) ذهبت محاسن ما أتى به، وانهدمت طبقة كلامه وألقى جميع ما أحسنه، ووقف بها عندما جهله)[3].

وقال الجاحظ: (النحو، فإنه جمال للوضيع وتركه هجنه للشريف)[4].

ومن كلام مالك بن أنس[5] –رحمه الله تعالى: (الإعراب حلى اللسان، فلا تمنعوا ألسنتكم حليها).

وقال عمر بن الخطاب –رضي الله عنه: (تعلموا اللحن فإنها من دينكم). قال يزيد بن هارون: (اللحن اللغة)[6].

---

(١) صحيح الأعشى ١٤٨/١.

(٢) هو محمود بن سليمان بن فهد الحلبي أبوه الثناء، شهاب الدين الحلبي، أديب، لغوي، كاتب، شاعر، ولد بحلب، سنة (٥٤٤–٧٢٥هـ)، معجم المؤلفين ١٦٧/٢.

(٣) حسن التوسل إلى صناعة الترسل، لشهاب الدين الحلبي، ص٣٥، الطبعة الأولى، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧م.

(٤) البيان والتبيين، للجاحظ ٢١٩/٢

(٥) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمر بن الحارث الأصبحي المدني، أبو عبدالله أحد أئمة المذاهب المتبعة في العالم الإسلامي وإليه تنسب المالكية، ولد بالمدينة، وكان بعيداً عن الأمراء والملوك، من آثاره: "الموطأ"، وغيره، ولدبالمدينة سنة (٩٣–١٧٩هـ) (٧١٢–٧٩٥م)، معجم المؤلفين ٩/٣، وسير أعلام النبلاء ١٥٩/٦.

(٦) النحو قانون اللغة وميزان تقويمها، د. محمد فجال بن يوسف، ص٣٥. منشورات نادي أبها الثقافي في المملكة العربية السعودية ١٩٥٩م. وأصل النص في صبح الأعشى ١٦٩/١.

وقال أبوإسحاق الشاطبي[١]: (إن هذه الشريعة المباركة عربية فمن أراد تفهمها فمن جهة لسان العرب تفهم ولا سبيل إلى تطلب فهمها من غير هذه الجهة)[٢].

وفي كشف الظنون، قال ابن الأثير[٣]: (في جامع الأصول: معرفة اللغة والإعراب هما الأصل لمعرفة الحديث وغيره؛ لورود الشريعة المطهرة على لسان العرب)[٤].

وقال ضياء الدين بن الأثير: (أما علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم، والمنثور بمنزلة (أبجد) في تعليم الخط، وهو أول من ينبغي إتقان معرفته لكل واحد ينطق باللسان العربي ليأمن معرفة اللحن)[٥].

وأن الأئمة من السلف والخلف قد أجمعوا قاطبة على (أن النحو شرط في رتبة الاجتهاد، وأن العالم لو جمع كل العلوم، لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو، ويعرف المعاني التي لا سبيل إلى معرفتها بغيره، فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لا تتم إلا به)[٦].

ولهذا الاعتبار رسموا المنهج الرفيع إلى دراسة النحو فتعاقبت طوائف العلماء، وتوالت زمرهم في ميدانه، وتلقى الرواية تابع عن تابع، وتسابقوا محلقين دائبين فرادى، وزرافات، في إقامة صرحه، فأقاموه شامخ البناء، وطيد الدعامة، مكين الأساس.

وهذا ما حمل علماء اللغة من الأجانب من الاعتراف بفضلهم والإشارة ببراعتهم، وحسن تفكيرهم فكان من أقوال المنصفين منهم في العصر الحديث، العلامة دي بور: ترجمة د. محمد أبي زيد حيث قال: (علم النحو أثر رائع، من آثار

---

(١) الشاطبي: هو إبراهيم بن موسى اللخمي القرناطي الشاطبي، أبو إسحاق، محدث، فقيه، أصولي، لغوي، مفسر، صاحب التصانيف الكثيرة، (ت٧٩٠هـ)، معجم المؤلفين ١/١١٨هـ.

(٢) الموافقات في مقاصد الشريعة، للشاطبي ٢/٦٤، نشر المكتبة الكبرى، بمصر، القاهرة، بدون تاريخ.

(٣) ابن الأثير: هو أبو الفتح نصر الله ضياء الدين، المعروف بابن الأثير، من آثاره: "المثل السائر"، وغيره، ولد سنة (٥٥٨-٦٣٢هـ)، معجم المؤلفين ٤/٢٨. والإعلام ٥/١٥٣.

(٤) كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة ١/٦٣٦، مطبعة مكتبة سني، بيروت، لبنان،بدون تاريخ.

(٥) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير ١/٤٤.

(٦) النحو قانون اللغة وميزان تقويمها، د. محمد فجال يوسف، ص٢٢.

العقل العربي، بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق، وهو أثر عظيم برغم الناظر فيه على تقديره، ويحق للعربي أن يفخر به)[١].

وقال آخر: (ولقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب، في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحى، وتصويرها في جميع مظاهرها، من ناحية الأصوات والصيغ، وتركيب الجمل، ومعاني المفردات على صورة شاملة، حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد)[٢].

أما النحو لا يستغنى عنه ولا يوجد بد منه، ومن جعله فبضاعته من العلوم مرجاة، وفهمه عقيم ومن أتقنه وبرز فيه، فهو من أصحاب السبق؛ لأن النحو مرقاة للوصول إلى سائر الفنون)[٣].

وقد قال بعض النحاة في ذلك شعراً:

من فاته النحو فذاك الأخرس * وفهمه في كل علم مفلس**

وقدره بين الورى موضوع * وإن يناظر فهو المقطوع**

لا يهتدي لحكمة في الذكر * وماله في غامض من فكر**

وقال أبوبكر محمد بن عبدالملك الشنتريني:

النحو يصلح من لسان الألكن * والمرء تكرمه إذا لم يلحن**

وإذا سألت من العلوم أجلها * فأجلها منها مقيم الألسن**

وقال الإمام الكسائي[٤] في هذا المعنى:

---

(١) تاريخ الفلسفة في الإسلام، للعلامة دي بور، ص٤، ترجمة د. محمد أبي زبدة، مطبعة دار العلم للملايين، بيروت،لبنان، بدون تاريخ.

(٢) دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، للمستشرق الألماني بوهان فك، ص٢، وترجمة د. عبدالحليم النجار، مطبعة الخانجي، بالقاهرة، سنة ١٩٥١م.

(٣) النحو قانون اللغة وميزان تقويمها، ص٣٥.

(٤) الكسائي: هو الإمام علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان أبو الحسن،النحوي، الكوفي، القارئ، المشهور بالكسائي، كان من أعظم الناس بالنحو، والغريب والقراءة، وهو أحد القراء السبعة، وإمام المدرسة الكوفية في النحو، (ت١٨٩هـ)، القراء ١/١٧٢، والإعلام ٥/٩٤. ومعرفة القراء الكبار ١/١٠٠.

إنمــا النحــو قيــاس يتبــع * وبــه فــي كــل علــم ينتفــع**

فــإذا مــا عــرف النحــو الفتــى * مــرّ فــي المنطــق مــراً فاتســع**

فاقتفــاه كــل مــن جالســه * مــن جلــيس نــاطق أو مســتمع**

وإذا لــم يعــرف النحــو الفتــى * هــاب أن ينطــق حينــاً فــانقطع**

فتــراه ينصــب الرفــع ومــا * كــان مــن نصــب ومــن خفــض رفــع**

يقــرأ القــرآن لا يعــرف مــا * صــرف الإعــراب فيــه ووضــع**

والــذي يعرفــه يقــروه * فــإذا مــا شــك فــي حــرف رجــع**

نــاظرا وفــي إعرابــه * فــإذا مــا عــرف الحــق صــدع**

فهمــا فيــه ســواء عنــدكم * وليســت الســنة فينــا كالبــدع**

كــم مــن وضــيع رفــع النحــو وكــم * مــن شــريف رأينــاه وضــع[1]**

وقال أبو منصور الثعالبي[2]، في مقدمة كتابه فقه اللغة وأسرار العربية: (أما بعد حمد الله على آلائه، والصلاة والسلام على محمد وآله فإن من أحب النبي العربي أحب العرب ومن أحب العرب أحب اللغة العربية التي نزل بها أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب، ومن أحب العربية عنى بها وثابر عليها وصرف همته إليها، وأعطاه الله حسن سريرة فيه اعتقد أن محمداً –صلى الله عليه وسلم– خير الرسل،والإسلام خير الملل، والعرب خير الأمم، والعربية خير اللغات، والألسنة والإقبال على تفهمها من الديانة، إذ هي أداة العلم، ومفتاح التفقه في الدين وسبب صلاح المعاش والمعاد...)[3].

---

(١) مقدمة شرح ألفية السيوطي في النحو المسمى المطالع السعيدة على الفريدة ٣٥/١، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، سنة ١٩٧٧م.

(٢) هو الإمام أبو منصور عبدالله بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، إماماً في اللغة والأدب وأيام العرب بارعاً مفيداً، له تصانيف في النظم، والنثر، والبلاغة وغيرها، (ت٤٢٩هـ)، وفيات الأعيان ٣٥٧/٣.

(٣) فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، ص٢، من منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

وهذا القول صريح في أهمية النحو وسمو منزلته وضرورة تعلمه، لأن ضياع النحو طريق لضياع القرآن في حياة المسلمين بفساد الألسن، واضطراب النطق به. وذهاب العربية هو انغلاق لمعاني القرآن الكريم يفقد وسيلة فهمها. واستخراج كنوزها.

وبهذا تتضح أهمية قواعد النحو وضرورة الحفاظ عليها بتعلمها وذهب جمهور العلماء من السلف، والخلف إلى أن تعلم القدر اللازم من العربية واجب ويرى فريق آخر من الناس أن ما زاد على ذلك مشغلة. قال السخاوي[1]: (صرح العز بن عبدالسلام في أواخر القواعد بوجوب الانشغال بالنحو الذي نقيم به كلام الله تعالى،وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم. لأنّ حفظ الشريعة واجب ولا يتأتى إلا بذلك، فيكون في مقدمة الواجب)، لذا قال عامر الشعبي: النحو في العلم كالملح في الطعام، لا يستغنى عنه شيء منه ثم قال العز: (لكن لا يجب التوغل فيه، بل يكفيه تحصيل مقدمة مشيرة لمقاصده بحيث يفهمها، ويميز بها حركات الألفاظ وإعرابها، لئلا يلتبس فاعل بمفعول، أو خبر بأمر، أو نحو ذلك).

وقال أبو أحمد بن فارس في جزء من ألفيته له: (إن غاية النحو وعلم ما يحتاج إليه منه، أن يقرأ فلا يلحن، ويكتب فلا يلحن، وأما ما عدا ذلك فمشغله عن العلم وعن كل خير وإن الخطيب قال في جامعه: إنه ينبغي للمحدث أن يتقي اللحن في روايته ولن يقدر على ذلك إلا بعد دراية النحو، ومطالعته على العربية، ثم ساق على الإمام أحمد بن حنبل –رحمه الله= أنه قال: (ليس يتقي من لا يدري ما يتقي)[2].

وعلى هذا فتعلم قدر من النحو واللغة، أمر لا بد منه لأحد من أهل الإسلام يريد النظر في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله –صلى الله عليه وسلم–، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وعلى هذا إجماع العلماء المتعبرين في كل مصر وعصر.

---

(١) السخاوي: هو شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي أبو الخير، فقيه، مقرئ، محدث، مؤرخ، وله علم بالفرائض والأصول والتفسير، وغيرها،(ت٩٠٧هـ)، معجم المؤلفين ١/ ١٥٠.

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، ص٢٢٨، ط١، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة (١٤٠٣هـ–١٩٨٣م).

الفصل الثاني
مسائـــــل الأسمـــــاء

وفيه مباحث:

المبحث الأول: ضمير الفعل.

المبحث الثاني: اسم الموصول.

المبحث الثالث: الذي لا ينصرف.

المبحث الرابع: التوابع.

المبحث الأول
ضمير الفعل

الضمير في اللغة: (يعني المستور، أضمرت الشيء: أخفيته وسترته، أي الشيء تضمره في قلبك، وقد أطلق عل العقل لكونه مستوراً على الحواس)[١].

وأما الضمير في الاصطلاح: (فهو الاسم المتضمن للإشارة إلى التكلم أو التخاطب أو الغائب)[٢].

وقال السهيلي[٣] موضحاً ذلك: (اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر عنه بلفظ أو بخط،ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم، فإذا تقدم الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره، أومأ المتكلم إليه بأدنى لفظ ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره، فإذا أضمره في نفسه أي أخفاه ودل المخاطب عليه بلفظه مصطلح عليها سميت تلك اللفظة اسماً مضمرا لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمر استغناء عن لفظه الظاهر)[٤].

والضمير مصطلح بصري أمّا الكوفيون فيستعملون مصطلح (الكناية) أو (مكنى)[٥]. ولا فرق في المعنى بين الكناية، والضمير، فهي من قبل الأسماء المترادفة عندهم.

والضمير حيث وقع يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً مجزوماً فنحن في طريقنا إلى الضمير المرفوع عبر هذه الخطوات.

---

(١) لسان العرب، لابن منظور، مادة (ضمر).

(٢) أسرار النحو، لابن كمال باشا، ص١٧٠، تحقيق د. أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، بدون تاريخ.

(٣) السهيلي: هو عبدالرحمن بن عبدالله، من سهيل قرب مالقه، حافظ، عالم باللغة، والأخبار من آثاره: "أمالي السهيلي في النحو واللغة، والحديث، والفقه"، وغيره، توفي سنة (٥٨١هـ)، بغية الوعاة ٢/٨١-٨٢.

(٤) نتائج الفكر، أبو القاسم عبدالرحمن عبدالله السهيلي، ص٢١٨، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، بدون تاريخ.

(٥) معاني القرآن وإعرابه، أبو زكريا بن زياد الفراء، ص٥، تحقيق محمد علي النجار ،بدون تاريخ.

اعلم أن الضمير المبني على الضم إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال: نحن، وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال: نحن.

الفصل لغة: عرفه ابن منظور[١]: (بأنه يكون ما بين الشيئين والفصل من الجسد موضع المفصل)[٢].

أما الفصل في الاصطلاح: فعرفه ابن منظور بقوله: (الفصل عند البصريين بمنزلة العماد عند الكوفيين)[٣].

وفي هذا القول دلالة واضحة على أن المقصود بالفصل الضمير المنفصل المرفوع الذي يؤتى به بين ركني الجملة الإسمية ليفصل بين الخبر والنعت ويزيل اللبس بينهما، مثل: (زيد هو شجاع)، لولا الفصل لتوهم السامع أن الشجاع، نعت وليس بخبر.

وقال السيوطي معرفاً هذا الضمير بقوله: (ضمير رفع منفصل يقع مطابقاً لمعرفة قبل مبتدأ، أو منسوخاً بعد مبتدأ)[٤].

ولكن هناك ثم خلاف بين النحويين حول وظيفة هذا الضمير، البصريون يقولون: (لا محل له من الإعراب) وخلاصة هذا أنه يسمى فصلاً لأنه يفصل الاسم الأول عمّا بعده، ويؤذن بتمامه، وأن الذي بعده خبر وليس نعتاً، ولذلك قال سيبوية: (إنما فصل لأنك إذا قلت كان زيد الظريف، فقد يجوز أن يريد بالظريف نعتاً لزيد فإن جئت بـ"هو" أعلمت أنها متضمنة للخبر)[٥].

وكان أبوعمرو بن العلاء: يقول: (إن كان لهو العاقل)[٦]، وكان الخليل يقول: (والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً لأن هو بمنزلة أبوه ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً)[٧].

---

(١) هو محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن القاسم الإفريقي المصري، جمال الدين أبو الفضل، أديب لغوي، ناظم،مشارك في علوم كثيرة،من آثاره:"اللسان"وغيره،ولد سنة (٦٣٠-٧١١هـ)،معجم المؤلفين ٧٣٨/٣.

(٢) لسان العرب، لابن منظور، مادة (فصل).

(٣) السابق، مادة (فصل).

(٤) همع الهوامع من شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، ٦٧/١. شرح جمع الجوامع في علم العربية، للسيوطي، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، البحوث العلمية الكويت، ١٣٧٩هـ-١٩٧٩م.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٣.

(٦) المصدر السابق ١٤١/٢.

(٧) المصدر السابق ٣٩٧/٢.

ومن هذا يظهر أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب فالكسائي يرى أن محله بحسب ما بعده لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه[1].

فيكون مرفوعاً إذا كان ما بعده مرفوعاً ويكون منصوباً إذا كان ما بعده منصوباً، لكن برأيه مردود، كما قال الشيخ الرضي: (لأننا لم نرى اسماً يتبع ما بعده في الإعراب بحسب ما قبله)[2].

فإن كان ما قبله مرفوعاً كان هو كذلك وإن كان ما قبله منصوباً جاراه في النصب؛ واحتج مع من يرى رأيه من الكوفيين بأن قالوا: (إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله؛ فنزل منزلة "النفس" إذا كانت تابعا لزيد في إعرابه فكذلك العماد إذا قلت: "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعاً في إعرابه)[3].

ورد هذا ابن الأنباري بقوله: (هذا باطل؛ لأن المكني "أي" الضمير –لا يكون تأكيداً للمظهر– أي للاسم الظاهر في شئ من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه)[4].

يجوز أن يكون مبتدأ، إذا رفع ما بعده، في وضع يستدعي النصب كخبر (كان) وأخوانها، أو مفعول (ظنّ) وأخواتها، نحو (كان زيد هو مسافر)، وظننت زيداً هو المسافر، يرفع (المسافر) في كلا المثالين بدلاً من نصبهما.

ويقول سيبويه: (وقد جعل كثير من العرب هو وأخواتها "هو" وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه فكأنك تقول أظنُّ زيداً أبوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيداً هو خير منك، وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[5].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ٧٠٦/٢، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة. وهمع الهوامع ٢٢٤/١.

(٢) همع الهوامع ٢٢٤/٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٧/٢.

(٤) المرجع السابق، ٧٠٧/٢.

(٥) سورة الزخرف، الآية (٧٦).

قال الشاعر:

تبكي على لبنى وأنت تركتها ** وكنت عليها بالملا أنت أقدر

وكان أبا عمرو بن العلاء يقول: (إن كان لهو العاقلُ)[1]، وهو ما يقول به الكوفيون.

ويقول: الأستاذ عباس حسن[2]: (إن أيسر الآراء وأنسبها ما يلي:

١/ إنه في الحقيقة ليس ضميراً بالرغم من دلالته على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وإنما هوة حرف خالص الحرفية لا يعمل شيئاً، وهو مثل كاف الخطاب في أسماء الإشارة، وفي بعض كلمات أخرى نحو: "ذلك وتلك".

٢/ إن الاسم الذي بعده يعرب حسب حاجة الجملة قبله من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود، فيجري الإعراب على ما قبل حرف الفعل وما بعده من غير التفات إليه فكأنه غير موجود؛ لأنه حرف مهمل لا يعمل والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبر ولا غيرهما من أحوال الأسماء وإذا كان غير عامل لم يؤثر في غيره ولكن هناك حالة واحدة يكون فيها اسماً ويجب إعرابه، وتسميته فيها. ضمير الفصل: وهي نحو: "كان السبّاق هو على" يرفع كلمتي السباق و"على" ولا مفر من اعتبار "هو" ضمير مبنياً على الفتح في محل رفع وخبره "على" المرفوع والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان)[3].

---

(١) الكتاب ٣/٣٩٢-٣٩٣.

(٢) عباس حسن: هو الأديب النحوي، ولد بمدينة منوف، بمحافظة المنوفية، بمصر، وتلقى تعليمه الأول في كتاب القرية، ثم التحق بالأزهر، ثم التحق بدار العلوم، وبعد تخرجه عمل مدرساً للنحو في مدارس القاهرة، ثم إلى دار العلوم، مدرساً بها، ثم اختير لعضوية مجمع اللغة العربية، ١٩٦٧م، وله مؤلفات منها: "النحو الوافي"، وغيره من الكتب النافعة، توفي سنة ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، تتمة الأعلام، لخير الدين الزركلي ١/٢٦٣، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

(٣) النحو الوافي، لعباس حسن، ١/٢٤٨، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٦٣م.

وفي هذا وافق الرأي الذي أورده سيبويه في قول أبوعمرو بن العلاء والذي هو موافق لقراءة أعلاه ولكنه أي عباس حسن قال: (مستطرداً إن اتباع ذلك الرأي الأنسب والأيسر لا يمنع من اتباع غيره)[١].

---

(١) المصدر السابق ٢٤٨/١.

المبحث الثاني
الاسم الموصول

حقيقة الموصول عند أهل اللغة: تواتر في المعاجم والكتب المشتغلة باللغة: فقد جاء في لسان العرب في مادة (وصل) وصلت الشيء وصله ووصلة. وصله الشيء بالشيء، يصله وصلاً ووصلةً ويقال: وصل إليه واتصل إذا انتمى)[1].

وجاء في أساس البلاغة، وحل الشئ فاتصل، ووصّل الحبال وغيرها توصيلاً: وحل بعضها ببعض ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ... ﴾[2][3].

وفي الصحاح للجوهري[4] قال: (وصلت الشيء وصلاً وصلة، ووصل إليه وصولاً، أي بلغ وأوصله غيره. ووصل بمعنى اتصل وهذا وصل هذا أي مثله. وكل شيء اتصل بشيء فما بينهما ووصله والجمع وُصل)[5].

ويتضح مما أوردت المعاجم أن الموصول يدور معناه في إيصال شئ بشئ لم يكن بينهما رابط قبل ذلك فصار بينهما إلتقاء وصله وَوصلَه واتِّصال.

وحقيقة الموصول عند النحاة، عرّف النحاة الموصول بتعريفات كثيرة. حيث التقت في مجملها على بيان مفهومه وحقيقته. وقد وقف الباحث على بعض هذه التعريفات، منها ما أورده الأشموني:

حيث قال: (هو ما افتقر أبداً إلى عائد أو صلة وجملة صريحة أو مؤلة)[6].

---

(١) لسان العرب، لابن منظور، مادة (وصل).

(٢) سورة القصص، الآية (٥١).

(٣) أساس البلاغة، ص٦٧٨.

(٤) الجوهري: هو إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر، أخذ عن أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، وغيرهما، إمام في النحو واللغة، والصرف، صنف الصحاح وغيره، انظر البلغة في تاريخ اللغة، لمجد الدين محمد بن يعقوب، تحقيق محمد المصري، دمشق، منشورات وزارة الثقافة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

(٥) تاريخ اللغة وصحاح العربية، للجوهري، ٦٩٣/٢، تحقيق أحمد عبدالغفور عطا، دار الملايين، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٦/١.

وتناول صاحب الكنّاس في النحو والصرف حد الموصول، فقال: (اسم لا يتم جزءاً من الكلام من مسند ومسند إليه ومضاف إليه وتابع إلا مع صلة وعائد، نحو قولك: زيد الذي قام أبوه)[1].

وعرفه محمد خليل الباشا: بأنه: (لفظ ينوب عن مقصود ولا يتم معناه إلا بجملة تأتي بعده تسمى صلة الموصول ولا محل لها من الإعراب)[2].

ومن كل ما تقدم يخلص الباحث إلى أن الموصول اسم يدل على المقصود، جاء لربط الكلام ولا يدل على المعنى المقصود، إلا بجملة تذكر بعده، فهو دائماً يفتقر إليها وتسمى جملة الصلة.

والموصول ينقسم إلى قسمين: (إسمي) و(حرفي) ونحن الآن بصدد بحث الموصول (الإسمي).

وعرفه صاحب أسرار البلاغة: (بقوله هو لفظ مبهم، لا يتضح المراد منه، ولا يتحدد المعنى المقصود منه إلا بجملة تذكر بعده تسمّى بالصلة)[3].

وينقسم الموصول الإسمي إلى خمسين مختص، ومشترك فالمختص وهو الذي يشمل أسماء الموصول المختلفة مثل: (الذي، والتي، واللذان، واللتان، والذين، واللتين، والذَيْن، واللاتي، واللائي).

والموصولات المشتركة، وهي: (مَنْ، ما، أي، ذا، ذو، أل) وهي التي يدور البحث في بعضها.

فالثلاثة الأولى منها: وهي (من، ما أي) تستعمل موصولة مطلقاً وبدون شروط. أما الثلاثة الأخيرة (ذا، ذو، أل) فإنها تستعمل موصولة تحت ظروف خاصة بكل منها.

وبناء على ذلك فإن الباحث يرى من المفيد أن تناول هذه الموصولات في مجموعتين:

---

(١) الكناس في النحو والصرف للملك المؤيد، تحقيق على الكبيس الدوحة ١٤١٣هـ.

(٢) التذكرة في قواعد اللغة العربية، لمحمد خليل الباشا، ص٢١٨.

(٣) انظر أسرار العربية، لابن الأنباري ٣٧٩/١، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقي، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

المجموعة الأولى: منها (أيّ).

وأنشد الشاعر:

إِذَا مــــا لَقِيــــتَ بَنِــــي مَالِــــكٍ * فَسَــــلِّمْ عَلَــــى أَيُّهُــــمْ أَفْضَــــلُ**

والشاهد: (أيهم أفضل) حيث أتى (بأيّ) مبنية على الضم فدل على أنها موصولة لأن غير الموصولة معربة لا مبنية وإنما بنيت هنا لكونها مضافة وقد حذف صدر صلتها وهو المبتدأ وهو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين)[1].

وتعد (أي) من الموصولات العامة عند النحاة، مثل (ما) و(من) وذلك في عموميتها، ومجيئها للجمع فهي للمذكر والمؤنث والمفرد، والجمع، والمثنى. وقد أنكر الإمام ثعلب موصوليتها وهي عنده لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء، ولكنه محجوج بما ورد على لسان العرب، وقال خالد الأزهري ويرده قول الشاعر: وأورد ما أنشد أبو عمرو بن العلاء[2].

وذكر العليمي[3] قال الزرقاني: (ولم يصلح غير الموضولة هنا وذلك لأنها إذا لم تكن موصولة فلا يتأتى أن تكون إلا استفهامية وهنا مانع من استفهاميتها، وهو وقوع الجار قبلها فتعينت الموصولة)[4].

وقد رد الإمام السيوطي أيضاً على الإمام ثعلب وقال: (إنه محجوج ثبوت ذلك في لسان العرب لنقل الثقات)[5].

والذي ظهر للباحث من خلال ما تقدم من أقوال هؤلاء العلماء أن (أي) من الموصولات وهو الصواب وهو كما تقدم هو قول شيخ النحويين والقراء أبو عمرو وما بعده من العلماء عيال له.

---

(١) أوضح المسالك، ١٣٦/١، والإنصاف، ٢٣٤/٢.

(٢) الخزانة ٥٢٢/٢، بتصرف.

(٣) العليمي: هو ياس بن زين الدين أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي الشهير باللعليمي، نحوي بياني، من آثاره حاشيته على ألفية ابن مالك في النحو، وحاشيته على شرح القطر للفاكهي في النحو، وغيرها، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٨١/٤، وهدية العارفين ٥٢/٢.

(٤) حاشية العليمي على التصريح على التوضيح ١٣٩/١، دار الفكر، صححت هذه الطبعة وروجعت بواسطة لجنة من العلماء، بدون تاريخ.

(٥) السيوطي، النحوي، د. عدنان محمد سليمان، دار الرسالة، ببغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م، ٤٧٢/٢.

وأيا هذه لها أربعة أحوال: **أحدها:** أن تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: (يعجبني أيّهم هو قائم)، **الثاني:** أن لا تضاف ولا يذكر صدر حلتها، نحو: (يعجبني أيّ قائم)، **الثالث:** أن لا تضاف ويذكر صدر حلتها، نحو (يعجبني أيّ هو قائم)، وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث نحو يعجبني أيّهم هو قائم)، (ورأيت أيّهم هو قائم)، ومررت بأيّهم هو قائم)، **والرابع:** أن تضاف ويحذف صدر العلة، نحو: (يعجبني أيّهُم قائم) ففي هذه الحالة تبنى على الضم؛ فتقول: (يعجبني أيّهم قائم) ورأيت أيّهم قائم، ومررت بأيّهم قائم)[(١)].

وعليه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[(٢)]. قال سيبوية: (سألت الخليل –رحمه الله تعالى– عن قولهم أضرب أيّهم أفضل! فقال: القياس النص.. وزعم الخليل أن أيّهم إنما وقع في أضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قيل: اضرب الذي يقال له أيّهم أفضل...)[(٣)]. ووافق الخليل ابن السراج فقال: (هذا مذهب أصحابنا[(٤)] يعني البصريين).

وذكر ابن هشام قول الجرمي: (خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: لأضربنّ أيّهم قائم بالضم فيها)[(٥)].

وذهب الأخفش[(٦)] مذهب سيبويه فقال: (فلم يرتفع على مثل ما ارتفع عليه الأول، لأن قوله (لنزعنّ) ليس يطلب علم ولكن لما فتحت من والذي في غير موضع (أي) صارت غير ممكنة إذ فاقت أخواتها فتركت على لفظ واحد، وهو الضم، وليس بإعراب وجعل (أشدّ) من صلتها ونصبها قوم)[(٧)].

---

(١) ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٣٦/١، مكتبة دار التراث بالقاهرة، ٢٠٠٥م.

(٢) سورة مريم، الآية (٦٩).

(٣) الكتاب ٣٩٨/٣.

(٤) الأصول في النحو، لابن السراج ٣٢٤/٣.

(٥) مغني اللبيب ٧٧/١.

(٦) الأخفش: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى لبني مجاشع بن دارم، من مشهوري النحو بالبصرة أخذ عن سيبويه وهو أحد أصحابه، من آثاره: "معاني القرآن"، و"كتاب المقاييس في النحو"، و"كتاب الاشتقاق"، وغيرها، (ت٢١٥هـ)، الفهرست، ص٨٢.

(٧) معاني القرآن ٢٣/١.

وقال ابن الأنباري: وذلك؛ لأن القياس يقتض أن تكون مبنية في كل حال لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول: إلا أنهم أعربوها حملاً على نظائرها وهو (بعض) وعلى نقيضها وهل (كل) وذلك خلاف القياس. فلمّا دخل نقص بحذف العائد ضعفت فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس)[1].

وقال ابن الحاجب: ومذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأن قول الخليل يلزمه أمور **أحدها:** حذف كثير وهو خلاف القياس وإنما القول الذي يصح حذفه قول مفرد غير واقع صله... **والثاني:** أن المعنى لا يستقيم إلا أن يقدر الذي يقال فيه (هو أشد) وليس الكلام كذلك، والثالث: أن الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم، أو القول على الحكاية ولا يقع بعده من الأفعال.. وتنزعنّ ليس من أفعال العلم)[2].

ويقول ابن الناظم[3]: وقد تبنى وذلك إذا صرح بما تضاف إليه وكان العائد محذوفاً)[4].

ويقول ابن حيان[5]: في قوله تعالى: ﴿ ... **لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعًا**... ﴾[6]. يجوز فيه عندي وجه آخر لم يذكروه، وهو على مذهب سيبوية، وهو أن تكون

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٣/٢.

(٢) كتاب الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ١٤٨/١، تحقيق د. موسى بناي العليل، العراق وزارة الأوقاف والشئون الدينية إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني بغداد، الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

(٣) ابن الناظم: هو محمد بن محمد عبدالله بن مالك الطائي الدمشقي الشافعي بدرالدين أبو عبدالله ابن ناظم الألفية، نحوي، لغوي، بياني، عروضي، منطقي، مشارك في الفقه، والأصول من آثاره "شرح ألفية والده في النحو"، و"المصباح في اختصار المفتاح"، كتاب في العروض وغيرها، توفي سنة (٦٨٦هـ-١٩٨٧م)، معجم المؤلفين ٦٥٥/٣.

(٤) شرح الفية، لابن الناظم، ص٩٤، تحقيق الدكتور عبدالحميد السيد، بيروت، دار الجيل، بدون تاريخ.

(٥) ابن حيان: النحوي هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حبان القرناطي الأندلسي من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، من آثاره: "البحر المحيط في التفسير، وغيره، (ت ٧٤٥هـ)، معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف عبدالله بن عبدالرحمن المعلمي، ص١٤١، الرياض، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

(٦) سورة النساء، الآية (١١).

أيّهم موصولة مبنية على الضم وهي مفعول به (لتدرون) و(أقرب) خبر مبتدأ محذوف)[1].

وقال ابن هشام في باب الجملة المحلية بالقول: (وليس من الباب ثم لننزعن من شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا).

خلافاً ليونس، لأن ننزع ليس بفعل قلبي، بل (أي) موصولة لا استفهامية وضمتها ضمة بناء لا إعراب، وأشد خبر لهو المحذوف، والجملة صلة[2].

والذي يبدو للباحث أن مذهب سيبيويه هو الصواب ولا وجه للاعتراض عليه، وذلك لما يلزم من قول الخليل من أمور ذكرها ابن الحاجب، ويونس لإدعائه بأن التعليق غير مخصوص بأفعال القلوب فلا حجة له فيما قال: ومخالفة الظاهرة واضحة فيما ذهب إليه مما يؤدي إلى التعقيد.

وقال تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾[3].

قال أبوجعفر: (أيهم) (ابتداء) وهو متعلق بفعل محذوف أي: ينظرون أيهم يكفل مريم وحكى سيبويه: إذهب فانظر أبو من هو[4]، وإن نصبت انقلب المعنى[5].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه أبوجعفر هو الأرجح لأنّ (أياً) هنا مبنية، وذلك لأنها أضيفت وحذف صدر صلتها والتقدير أيهم هو يكفل مريم.

قال الزمخشري: و(أي) وصله لنداء ما فيه الألف واللام كما أن ذو، والذي وصلتان إلى الوصف بأسماء الأجناس ووصف المعارف بالجمل وهو اسم مفتقر إلى ما يوضحه ويزيل إبهامه)[6].

---

(١) تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ١٩٥/٣، تحقيق أحمد عبدالموجب، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، بحاشية الدسوقي ٤١٧/٢، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان ٢٠٠٠م.

(٣) سورة آل عمران، الآية (٤٤).

(٤) الكتاب ١٢١/١.

(٥) إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس ٣٧٦/١، تحقيق زهير غازي زاهر، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

(٦) الكشاف ٢٢٥/١.

وقال أبوحيان[1]: وزعم أبو الحسن في أحد قوليه أن (أيا) في النداء موصولة، وأن المرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف فإذا قال: يا أيها الرجل فتقديره: يا مَنْ هو الرجل[2].

ويرى الباحث أن (أياً) موصولة في النداء كما أنها موصوفة ذلك لأنّك إذا ناديت (يا أيّ) لم يتضح المقصود لأنها مبهمة كسائر الموصولات إلا إذا أتيت بصلتها وهي كما في النداء نحو (يا أيها الناس).

وقال أبوحيان: (وإنما اشترط كون العامل فيها مقدماً، لأجل الفرق بين الشرطية، والاستفهامية وبين الموصولة لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلا المتأخر)[3].

وقال الشلوبين[4]: (ورأيت لابن البادش من النحويين أن أيا هذه لا تكون أبداً مع الماضي وإنما تكون بعد المستقبل).

وهذا ما قاله الكسائي: أنها لا يعمل فيها إلا المستقبل وعندما سئل عن ذلك أجاب بقوله: كذا خلقت، قال ابن السراج موجهاً قوله الكسائي: والجواب عندي أن (أياً) بعض لما تضاف إليه مبهم مجهول، فإذا كان الفعل ماضياً فقد علم البعض الذي وقع به الفعل، وزال المعنى الذي وضعت له (أي) والمستقبل ليس كذلك).

وقال العليمي كاشفاً لهذا المعنى: وقد علل ابن البادش بأن قال: (أي موصولة على الإبهام والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه، ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فإنهما محصوران؛ فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت (أي) الموصولة على الإبهام).

---

(١) أبوحيان: هو محمد بن يوسف أثر الدين النحوي اللغوي، مفسر ومحدث، له البحر المحيط في التفسير، وإرتشاف الضرب في النحو، وغيرها (٧٤٥هـ)، بغية الوعاة ص٢٨٠.

(٢) البحر المحيط، لأبي حيان ٩٤/١.

(٣) شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبدالله بن أبي (الجرجي)، ١٣٥/١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، بدون تاريخ.

(٤) الشلوبين: هو أبو علي عمر بن محمد الأزدي الإشبيلي كان إماماً في النحو (ت٦٤٥هـ)، مراتب النحويين، ص٢٠٧.

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الكسائي هو الأرجح وهو أن العامل في (أي) يجب أن يكون مستقبلاً، وذلك لأن المستقبل مجهول ومبهم مما يناسب وقوع عامل (أي) فيه دون الماضي والحال لأنها عكس ذلك.

ومن المجموعة الثانية (ذا):

ذكر الإمام ابن يعيش: أن (ذا) تكون بمنزلة (الذي) وذلك من قوله: وأما ذا من قولك: ما ذا صنعت فهي على وجهين:

أحدهما: أن تكون (ما) استفهامية وهي اسم مرفوع الموضع بالابتداء و(ذا) وخبره وهي بمعنى (الذي) وما بعدها من الفعل والفاعل صلته، والعائد محذوف، والتقدير صنعته.

والثاني: أن يجعل (ماذا) جميعاً بمنزلة، ما وجدها وتكون قد ركبت من كلمتين كلمة واحدة نحو (إنما) وحينما ونحوهما قالت تعالى: ﴿ ...وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ... ﴾[1]. برفع العفو ونصبه فالرفع قراءة أبوعمرو على أن يكون (ذا) بمعنى الذي والمعنى ما الذي)[2].

وهو الذي ذهب إليه ابن السراج[3] وزاد عليه ولكنهم جعلوا (ما) و(ذا) اسماً واحداً كما جعلوا (ما) و(إن) حرفاً واحدا، حينما قالوا: (إنما) ولو كان (ذا) بمنزلة الذي في هذا الموضع لكان الوجه في ماذا رأيت؟ إذا أريد الجواب أن تقول خيراً)[4].

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[5]، قال ابن الحاجب: فلو نصب هاهنا لم يستقم؛ لأنهم ليسوا مقرين بإنزال من الله متعلق

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢١٩).

(٢) شرح الفعل لابن يعيش ٣٨٧/٢، عالم الكتب، بيروت، لبنان، مكتبة المتنبئ، بدون تاريخ.

(٣) ابن السراج: هو محمد بن السري أبو بكر بن السراج، النحوي، أحد العلماء المشهورين باللغة والنحو والأدب، أخذ عن المبرد وهو من أكابر أصحابه، وأخذ عنه أبو القاسم الزجاجي، والسيرافي، والفارسي، له مصنفات عديدة (ت٣١٦هـ)، البلغة، ص٢٢٢.

(٤) الأصول في النحو، لابن السراج ٣٦٤/٢، تحقيق د. عبدالحسين الفِتْلي، مؤسسة الرسالة.

(٥) سورة النحل، الآية (٢٤).

بأساطير الأولين بل منكرين الإنزال من الله تعالى مطلقاً، وقولهم: أساطير الأولين هو في المعنى نفي للإنزال.. فيفسد تقدير الفعل على هذه والله أعلم(١).

وقال ابن هشام(٢): أما (ذا) فشرط موصليتها ثلاثة أمور: **أحدها:** أن لا تكون للإشارة...، **والثاني:** أن لا تكون (ذا) ملغاة، و**الثالث:** أن يتقدمها إستفهام بما باتفاق من البصريين أو مَنْ على الأصح)(٣).

والذي أورده ابن هشام قاله سيبويه عند قوله: (وليس يكون كالذي إلا مع "مَنْ" و"ما" في الإستفهام فيكون (ذا) بمنزلة الذي يوكون (ما) حرف استفهام وإجرائهم أياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد، أما إجراؤهم (ذا) بمنزلة الذي في قولهم: ماذا رأيت؟ فقول حسن... وأما إجراؤهم إياه بمنزلة اسم واحد فهو قولك ماذا رأيت؟ فتقول خيراً، كذلك قلت: ما رأيت فلو كانت (ذا) لغواً لما قالت العرب: عمّاذا تسأل؟ ولقالوا: عم تسأل؟ ولكنهم جعلوا (ما) و(ذا) اسماً واحداً)(٤).

وقال الرضي: (وأما الكوفيون فيجيزون كون (ذا) وجميع اسماء الإشارة موصولة بعد ما الإستفهامية كانت أولاً، ولم يجوز البصريون ذلك إلا في (ذا) بشرط كونه بعد (ما) الاستفهامية إذا لم تكن زائدة ... وقولك ماذا الذي صنعت نص في الزيادة ومثله (ذا) بعد مَنْ الاستفهامية)(٥).

وذكر بعضهم أن (ذا) تكون موصولة بعد (ما) ولا تكون موصولة بعد (مَنْ) قال الأزهري: وأجاب المانع بالفرق بأن (ما) تجانس (ذا) لما فيها من الإبهام بخلاف (مَنْ) فإنه لا إبهام فيها لاختصاصها بمن يعقل، فلا مجانسة بينهما، وكلاً التعليلين ضعيف: **أما الأول:** فلأنّ بقية أدوات الاستفهام كما في الاستفهام فلا خصوصية

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ٤٩٦/١، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد، ١٩٨٢م.

(٢) ابن هشام الأنصاري: هو أبو محمد عبدالله جمال الدين بن أحمد بن عبدالله الأنصاري بن هشام الأنصاري، ولد بالقاهرة، من آثاره: "مغني اللبيب"، و"قطر الندى"، وغيرهما، (ت٧٣٣هـ)، بغية الوعاة ٦٨/٢.

(٣) أوضح المسالك، لابن هشام ١٥٧/١.

(٤) الكتاب ٤١٦/١. والجمل في النحو للخليل بن أحمد، ص١٥٧-١٥٩، تحقيق د. فخر الدين قباة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

(٥) الكافية في النحو ٤٢/٢.

لإلحاق مَن، و**أما الثاني:** فلأنّ (ما) مختصة بما لا يعقل كما أن (من) مختصة بمن يعقل إلا أن يقال أن ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك للسماع)[١].

والذي يبدو للباحث أن (ذا) يجوز فيها أمران: أن تكون مع (ما) أو (من) بمنزلة اسم واحد فيكون الاسم الذي بعدها منصوباً، وأن تكون بمنزلة الذي فيكون الذي بعدها مرفوعاً.

وكذلك يجوز أن تكون للإشارة وأن تكون زائدة وعند ذلك تخرج من الموصولة أما خصوصية موصوليتها بعد (ما) دون (من) فالذي يبدو لي أن الصواب ما ذكره خالد الأزهري وذلك لما فيه من تعليل حسن ومقبول.

ولعل المواضع التي وردت فيها (ذا) موصولة في الذكر الحكيم كثيرة نذكر أمثلة في ذلك:

من ذلك كما تقدم في بداية البحث (ذا) وأحوالها قوله تعالى: : ﴿ ...**وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ**... ﴾[٢]. قال ابن يعيش يرفع (العفو) ونصبه فالرفع قراءة أبو عمرو على أن يكون (ذا) بمعنى الذي[٣].

وقال الخليل بن أحمد بالرفع معناه الذي ينفقون العفو، قال الشاعر[٤]:

ألاَ تَسْـأَلانِ المَـرْءِ مَـاذَا يُحَـاولُ * أَنَحْـبٌ فيُقْضَـى أَمْ ضَـلاَلٌ وَبَاطِـلُ**

قال أنحب*: على معنى الذي يحاول نحبُ أم ضلال وباطل؟[٥].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١٣٩/١.

(٢) سورة البقرة، الآية (٢١٩).

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش ٣٨٧/٢.

(٤) اللبيت للشاعر لبيد في ديوانه ٣٥٤. والخزانة ٦٥٦/٣.

* فرفع (نحب) على البدل من (ما) الاستفهامية الوقاعة مبتدأ ولو كان الشاعر ركب (ذا) مع (ما) وخبرهما كلمة واحدة لكان موقع هذه الكلمة من الإعراب مفعول به مقدماً ليحاول ولكنه جاء بالبدل مرفوعا فإن وضع البدل يدل على أن المبدل منه مرفوع فاتضح أن هذا الوجه لا يجوز في هذا البيت.

(٥) كتاب الجمل في النحو الواضح، ص١٦٠.

وقال الأخفش: (قوله: "قل العفو" إذا جعلت "ماذا" بمنزلة "ما" وإن شئت جعلت ماذا بمنزلة الذي قلت: العفو، كأنه قال: ما الذي ينفقون؛ فقال: العفو، فـ "العفوَ" منصوب ينفقون وإن شئت جعلت بمنزلة الذي فهو مرفوع بخبر الابتداء...) وقال أبو جعفر: (وإن شئت كانت "ما" في موضع نصب ينفقون و"ذا" مع "ما" بمنزلة شيء واحد)[1].

والذي يظهر للباحث أنه يجوز في (ماذا) الأمران: أحدهما أن تكون كلها في موضع نصب بمنزلة (ما) والثاني أن تكون (ما) في موضع رفع على أنها وحدها للاستفهام مبتدا و(ذا) بمعنى الذي خبره.

ومنه قوله تعالى: ﴿ ... وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلاً... ﴾[2].

قال الزجاج[3]: وقوله: ("ماذا" يجوز أن يكون "ما" و"ذا" اسماً واحداً فيكون موضعهما نصباً المعنى: أي أراد الله بهذا مثلا. ويجوز أن تكون "ذا" مع "ما" بمنزلة الذي ... فيكون "ما" هاهنا رفعاً بالابتداء.. و "ذا" بمعنى الذي هو خبر المبتدأ)[4].

وقال أبو جعفر: (إن شئت جعلت "ما" و"ذا" شيئاً واحداً في موضع نصب بأراد قال ابن كيسان: وهو أجود، وإن شئت جعلت "ما" اسماً في موضع رفع بالابتداء و"ذا" خبر الإبتداء)[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً... ﴾[6]. قال أبوجعفر: ("من" رفع بالابتداء و"ذا" خبره والذي نعت

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٧٢.

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٦).

(٣) الزجاج: هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، نحوي، لغوي، تعلم عن المبرد، له كتاب إعراب القرآن، ومعاني القرآن، ولد سنة (٢٤١-٣١١هـ)، وفيات الأعيان ١/٤٩. وأنباه الرواه ١/٤١١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٨٦.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٠٤.

(٦) سورة البقرة، الآية (٢٤٥).

"لذا")[1]، وقال في موضع آخر: (ولا يجوز أن "ذا" زائدة كما زيدت "ما" لأن "ما" مبهمة فزيدت "ذا" معها لشبهها بها)[2].

وهو الذي ذكره ابن الأنباري في البيان[3].

وقال أبو البقاء[4]: (ولا يجوز أن تكون "من" و"ذا" بمنزلة اسم واحد، كما كانت "ماذا" لأن "ما" أشد إبهاماً من "من" إذا كانت مَنْ لمن يعقل ومثله: ﴿ ... مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ... ﴾[5])[6]. وقال أبو حيّان: (أما أصحابنا فيجيزون تركيب "من" مع "ذا" في الاستفهام، وتصييرها اسماً واحداً، كما يجيزون ذلك في "ما" و"ذا") [7].

وقال ابن هشام: (والأكثر في نحو: "مَنْ ذا لقيت" كون "ذا" للإشارة خبراً ولقيت جملة حالية. ويقال كون "ذا" موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه، ومن الكثير "من ذا الذي يشفع عنده" إذ لا يدخل موصول على موصول إلا شاذاً كقراءة زيد بن علي: ﴿والذين مَنْ قبلَكَمَ﴾ [8] بفتح الميم واللام)[9].

والذي يظهر للباحث: أن الأرجح وقوع (ذا) موصولة بعد (ما) و(من) دون تخصيص، وذلك لما تقدم بأنه إذا قلنا أن (ما) مبهمة لاختصاصها لما لا يعقل فإن

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣٢٤/١.

(٢) نفس المصدر ٣٣٠/١.

(٣) البيان في إعراب القرآن، لابن الأنباري ١٦٤/١، تحقيق طه عبدالحميد طاه، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٩م.

(٤) أبو البقاء: هو أبو البقاء عبدالله الضرير بن الحسين، ولد بعبكري، ولد ببغداد، وتلقى العلم من أبي الخشاب، وغيره، له مصنفات منها: "الإيضاح"، و"شرح اللمع"، و"شرح المفصل"، وغيرها، (ت ببغداد ٦١٦هـ)، الأعلام ١٩١/٦.

(٥) سورة البقرة، اية (٢٥٥).

(٦) إملاء ما مَنّ به الرحمن، لأبي البقاء العبكري، ١/١-٢.

(٧) البحر المحيط، لأبي حيان ٢٤٥/٢.

(٨) سورة البقرة، الآية (٢١).

(٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٦٦/٢.

مَنْ مختصة أيضا بمن يعقل إلا أن يقال: أن ما لا يعقل أوسع دائرة مما يعقل وذلك مرجعه السماع، ومنه قول الأعشى:

وقصيدة تأْتِي الملَوكَ غَريبةٍ * قَدْ قُلْتَها لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا**

قال الشنقيطي: (استشهد به على جعل "ذا" موصولة بعد من الاستفهامية حيث لم تلغ في الكلام).

والذي قاله أبو جعفر هو الصواب بأنه يجوز في (من ذا) أن تكون (من) للاستفهام مبتدأ و(ذا) بمعنى الذي خبره إلا إذا دخلت عليها (الذي) كما في قوله تعالى: ﴿ ... مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ... ﴾[1]) فتكون حينئذ زائدة إذ لا يدخل موصول على موصول، إلا كما وصفه ابن هشام بالشذوذ في قراءة زيد ابن علي: (﴿والذي من قبلَكمَ﴾ بفتح الميم واللام)

وقد ورد عن أبي عمرو بن العلاء (ما) منفصلة عن (ذا) بمعنى الذي أيضاً وذلك في قوله تعالى: ﴿ وما خلق الذكر والأنثى ﴾. قال أبو عمرو: (هي بمعنى الذي قال: وأهل مكة يقولون إذا سمعوا صوت الرعد سبحان ما سبحت له)[2].

وسار على ذلك الإمام الزمخشري عن الكسائي في قوله تعالى (﴿ وما خلق الكر والأنثى ﴾. قال: (وقد خرجوه على البدل من (ما) على تقدير والذي خلق الله)[3].

---

(١) سورة البقرة، اية (٢٥٥).

(٢) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص٥٣٣، شرح السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ، دار التراث القاهرة.

(٣) البحر المحيط، لأبي حيان ٤٨٣/٨.

المبحث الثالث
الممنوع من الصرف

الصرف لغة واصطلاحا تقدم.

وما بقى أن نضيفه في هذا الباب، علامة الممنوع من الصرف: (الممنوع من الصرف علامته ألاّ يدخله الصرف أي التنوين إلا في الضرورة، وأن يجر بالفتحة إذا لم يضف أو تدخل عليه (أل) والاسم المنصرف: هو الذي يلحقه التنوين نحو: هذا زيد، رأيت زيداً، وسلمت على زيد، وغير المنصرف نحو: هذا أحمدُ، رأيت أحمدَ، سلمت على أحمدَ)[1].

والأصل في الأسماء أن تكون منصرفة، أي منونة ولا يخرجها عن الإعراب والتنوين إلا شبه الحرف والفعل.

وبالتتبع والاستقراء استنبط النحويون أسباباً لمنع الاسم من الصرف، وحصرت في تسع أسباب تمنع الاسم من الصرف وهي:

(١) التأنيث. (٢) صيغة منتهى الجموع. (٣) التركيب المزجي. (٤) المعجمة. (٥) العلمية. (٦) العدل. (٧) الوصفية. (٨) زيادة الألف والنون. (٩) الوزان.

وجمعها ابن النحاس[2] -رحمه الله في البيت الآتي:

اجمع، وزن عادلاً أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة، فالوصف قد كملا**

وتنقسم هذه العلل من حيث تأثيرها، وعملها إلى ثلاثة أقسام:

أ/ ما يمنع لعلة واحد، وهوشيئان هما:

١- ألفا التأنيث المقصورة، والممدودة.

---

(١) الجمل في النحو: أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، ص٢١٨، تحقيق د. علي توفيق الحمد أربد، الأردن، ط مؤسسة الرسالة.

(٢) ابن النحاس: هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يوسف المرادي، أخذ عن الأخفش، والمبرد، له إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والكافي في العربية، وغيرها (ت٣٣٨هـ)، بغية الوعاة ٣٦٢/١.

٢- صيغة منتهى الجموع، وزن مفاعل، مفاعيل.

ب/ ما يمنع لعلتين، وهو يشمل الآتي:

١- الوصفية وزيادة الألف والنون.

٢- الوصفية ووزن الفعل.

٣- الوصفية والعدل.

ج/ ما يمنع لعلتين أيضاً، وهل يشمل الآتي:

١- العلمية والتركيب المزجي.

٢- العلمية وزيادة الألف والنون.

٣- العلمية التأنيث.

٤- العلمية ووزن الفعل.

٥- العلمية والعدل.

ولا يخفي الباحث أنه استفاد كثيراً من تناول ابن مالك –رحمه الله– لهذه العلل وتقسيمها بهذا الوضوح وذلك لعدم وضوح تناول الأقدمين في تناولهم لهذه المسائل بهذا التفصيل الممتاز.

وذلك لأن الأقدمين يقفون عند كل مسألة من مسائل هذا الباب وينشغلون بانصرافها في المعرفة أو النكرة أو عدم انصرافها حتى الممنوع من الصرف الذي نحن بصدد دراسته كان يعرف عندهم في مصطلحهم ما ينصرف وما لا ينصرف كم جاء في الكتاب وغيره.

الأعلام المؤنثة:

المؤنث على ضربين، مؤنث بعلامة، ومؤنث بغير علامة والعلامة على ضربين: الهاء،والألف، فكل اسم فيه هاء التأنيث فإنه لا ينصر معرة، وينصر نكرة، وذلك نحو طلحة، وحمزة، تقول: مررت بطلحة وطلحة آخر وممرت بحمزة، وحمزةٍ آخر.

وإنما لا ينصرف باجتماع التصريف والتأنيث فيه[١].

---

(١) اللمع في العربية، لأبي الفتح ابن جني ١٥٢/١، تحقيق فائز فارس دار الكتب الثقافية الكويت ١٩٧٤م.

وما يمنع من الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث لفظاً أو تقديراً مثل: فاطمة، للعلمية والتأنيث. لزوم علامة التأنيث في لفظه، وتقديراً مثل: سعاد وزينب وذلك للعلمية والتأنيث المعنوي، تقول: مررت بزينب: زينب مجرور بالياء وعلامة جر الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي.

وأسماء القبائل: قال الإمام سيبوية كان أبو عمرو لا يصرف (سبأ) اسماً للقبيلة)[١]، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ﴾[٢].

ويجعله اسماً لقبيلة ﴿ ...وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[٣].

أما أسماء القبائل ففيها تفصيل تقول: هذه (سبأ) وهذه (أسد) إذا أردت هذه قبيلة (سبأ) وجماعة (أسد)، فتصرفه، لأنك تقصد سبأ نفسه، وكذلك لو قلت: أنا أحب تميماً، وأنت ترجو سبأ إذا جعلت كل واحد منها اسما للحي.

وإنّ شيئاً من ذلك اسماً للقبيلة لم تصرفه ما قال أبو عمرو، وتصديقاً لما ذهب إليه أبوعمرو، قال الشاعر:

لَـوْلاَ فَـوَارِسُ تَغْلِـبَ ابْنَـةِ وَائِـلٍ   *   نَـزَلَ العَـدُوُّ عَلَيْـكَ كُـلَّ مَكَـانِ**

الشاهد فيه: منع الشاعر كلمة تغلب من الصرف لأنه أراد القبيلة[٤].

وقال النابغة، أيضاً:

مِـنْ سَـبَأَ الحَاضِـرِينَ مَـأَرِبَ إِذْ   *   يَبْنُـونَ مِـنْ دُوْنِ سَـيْلِهِ العَرِمَـا**

الشاهد فيه: وردت كلمة سبأ حيث جاءت غير مصروفة حملاً على معنى القيلة ولو صرف على معنى الحي لجاز كما جاء في معنى الاية الكريمة)[٥].

---

(١) كتاب سيبويه، ٣٧٩/٣.

(٢) سورة سبأ، الآية (١٥).

(٣) سورة النمل، الآية (٢٢).

(٤) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إميل يعقوب ١٠١٦/٢، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-١٩٩٩م والمقتضب٣٦٠/٣.

(٥) المعجم المفصل لأميل يعقوب ٨٢٥/٢. وشرح أبيات سيبويه ٢٤١/٢. وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، ص٧٨-٧٩، تحقيق د. هدى محمد قراعة، ط٢،مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٤م.

الأعلام المعدولة:

العدل هو تحويل الاسم من حالة إلى حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي، بشرط أن لا يكون التحويل لقلب أو تخفيف، أو لإلحاق، أو زيادة معنى، فليس من العدل أَيِسَ مقلوب يَئِس، ولا فَخْذ تخفيف فَخِذ، ولا كوثر بزيدة الواو لإلحاق بجعفر، ولا رجيل بالتصغير لإفادة معنى التحقير)[1].

ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع، اسم ويغيّر بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما يسمى به، فأما الذي عدل لإزالة معنى إلى معنى، فمثنى، وثلاث، ورباح، وأحاد، فهذا عدل لفظه ومعناه، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى وكذلك أحاد عدل عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد)[2].

والعدل قسمان: الأول تحقيقي، وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف بحيث لو صرف هذاالاسم لم يكن صرفه عائقاً عن فهم ما فيه العدل، وملاحظة وجوده كالعدل في (مثنى) قال أبو حيان: والعدل أحد الأسباب التي إذا أضيفت إلى العلمية أوالوصف في الاسم امتنع صرفه والأعداد مثنى، وثلاث، ورباع) معدولة عن (اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة) ممنوعة من الصرف عند أبي عمرو بن العلاء والذي جعلها صفات في قوله تعالى: ﴿ ... أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ... ﴾[3].

كأنك قلت: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة)[4]، وتصديق لما ذهب إليه أبوعمرو بن العلاء قول ساعدة ابن جؤيّة: حيث قال:

وَعَاوَدَني دَيْنِي فبتّ كأنّما * خلال ضُلُوعِ الصدر شرعٌ مُمَدّد**

---

(١) النحو الوافي، لعباس حسن ٢٢٢/٤.

(٢) الأصول، لابن السراج ٨٨/٢.

(٣) سورة فاطر، الآية (١).

(٤) شرح الكافية ٣٥/١، وما بعدها. والكتاب ١٥/٢. والمقتضب، للمبرد ٣٨١/٣، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، وزارة الأوقاف، القاهرة.

ثم قال:

ولكنَّمـــا أهْلِـــي بِـــوَادٍ أنيسُـــهُ * ذِئـاب تبغـي النَّـاس مثنـى، ومَوْحَـدُ**

فلم يصرف الشاعر مثنى وموحد لأنهما صفتان للذئاب معدولتان عن اثنين اثنين وواحد واحد)[1].

والذي قاله أبوعمرو الدليل فيه مسموع عن العرب، بصيغة تحالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة مع اتحاد المعنى في الصيغتين، فمثنى بمعنى اثنين اثنين فالذي دلّ على كل واحد من هذه الألفاظ وأشباهها معدول، ليس الصرف أو عدمه، وإنما هو وروده عند العرب بصيغة تخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه في الحالتين.

والثاني: تقديري وهو الذي يمنع فيه العلم من الصرف سماعاً عن العرب من غير أن يكون من العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف، فيقدر فيه العدل لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها فقط مثل (عمر) و(زفر) ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف، وعدمه وجود علة أخرى تنضم إلى العلمية في منع الصرف، وفائدة العدل التخفيف)[2].

ولكن الذي ينبغي معرفته أن أبا عمرو لم يصرح بإصطلاح العدل ولا اصطلاح الصرف، وما أظنه هو وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق من قبلهما قد عرفوا هذه الاصطلاحين بمعناهما الفني وأن كانوا يعرفون ذلك استعمالاً، وهذا ما يؤكد أن النحو كان معروفاً، ولكن المتبدع هو الاصطلاحات، ولا مشاحة فيها)[3].

الصفات المزيدة بالألف والنون:

يقول النحاة: من المواضع التي يمنع فيها الاسم من الصرف الأوصاف المزيدة بالألف والنون وفي ذلك يقول بن مالك:

وزائـد أفعـلان فـي وصـف سـلم * مـن أن يـرى بتـاء تأنيـث خـتم**

---

(١) انظر الكافية ٤١/١. وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١. وشواهد المغني ٣٥٠/٤-٣٥٢،

(٢) النحو الوافي، لعباس حسن ٢٢٢/٤.

(٣) مفتاح السعادة ومصباح السيادة عن موضوعات العلوم، لأحمد مصطفى ١٤٥/١، تحقيق كامل بكري، وعبدالوهاب أبو النور، القاهرة، دار الكتب الحديثة، بدون تاريخ.

أي يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون بشرط أن يكون وصفاً له يختم آخره بتاء التأنيث فلا بد من يسلم آخره عن التأنيث من هذه التاء؛ إما لأنه وصف خاص بالرجال فلا مؤنث له وإما لأن الغالب على مؤنثه أن يكون بألف التأنيث)[1].

وقال الإمام سيبوية: (فرق أبو عمرو بين مالا ينصرف إذا كان مزيداً بالف ونون "كغضبان" وما جاء على هيئته مما لم يكن مزيداً "كسرحان" وأوجب له الصرف لأن آخره لا يشبه آخر غضبان إذا صغرته)[2]، إذا صغرته تقول غضيبان أما سرحان فتصغيره (سريحين).

وعليه فإن الاسم يمنع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون إذا كان على وزن فعلان بشرطين:

الأول: أن تكون وصفيته أصلية أي: غير طارئة فقدتكون عارضة نحو صفوان للحجر الأملس ثم استخدمت في الرجل القاسي،يقال: رجل صفوان أي قاس)[3].

الثاني: أن يكون تأنيث بغير التاء؛ إما لأنه لا مؤنث له لاختصاصه بالذكور، وإما لأن علامة تأنيثه الشائعة بين العرب ليست تاء التأنيث كأن يكون بألف التأنيث، مثل: ("عطشان" و"سكران" و"ريّان" فإن أشهد مؤنثاتها: "عطشى" و"سكرى" "وريا"، نحو كان أبوبكر وافرا الحلم ما رآه الناس غضبان إلا حين يحمد الغضب فإن كان الغالب المسموع على مؤنثه وجود تاء التأنيث في آخره لم يمنع من الصرف نحو "سفيان" للرجل الطويل الممشوق القامة فإن مؤنثه سفيانه وكذلك إن كانت صيغة غير أصلية؛ فإنه لا يمنع من الصرف فوصفوان في نحو بئس رجل صفوان قلبه، وأصل الصفوان الحجر الأملس)[4].

---

(١) النحو الوافي ٢١٦/٤.

(٢) الكتاب ١١/١.

(٣) اللآئي الكمينة في شرح الدرة الثمينة لمحمد بن إسحاق الأنصاري المدني، ص٣٤٧، تحقيق ضياء الدين رجب، محمد عبدالقدوس الأنصاري.

(٤) النحو الوافي، لعباس حسن ٢١٨/٤-٢١٩.

صرف ما لا تشبه نونه الزائدة نون (غضبان):

قال الإمام سيبويه: (فإذا صغرت سرحان اسم رجل فقلت: سريحين صرفته لأن آخره حرف لا يشبه آخر غضبان لأنك تقول في تصغير غضبان: غضيبان، ويصير بمنزلة غسلين وسنين فيمن قال: "هذا سنينٌ" كما ترى، ولو كنت تدع صرف كل نون زائدة لتركت "رعشن" ولكنك إنما تدع صرف ما أخره كآخر غضبان، كما تدع صرف ما كان على مثال الفعل إذا كانت الزيادة في أوله، فإذا قلت أصليه صرفته لأنه لا يشبه الأفعال فكذلك صرفت هذا لأن آخره لا يشبه آخر غضبان إذا صغرته وهذا قول أبي عمرو والخليل ويونس)[1].

وقال الرضي: (ثم إنهم -يعني النحويين- بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث، اختلفوا وقال الأكثرون: تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبه عن المشبه به، وذلك الآخر: إما العلمية كعمران وأما الصفة كما في سكران، وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو "عمران" ليست سبباً، بل شرط الألف والنون إذ بها يمتنع عن زيادة التاء، وهذا للانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العلمية أو الوصف والوصوف عنده في "سكران" لا سبب ولا شرط والأول أولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين.

ثم قال: وإن كان صفة فشرط انتفاء فعلانه وقيل: وجود فعلى والأول أولى. لأن وجود فعلي ليس مقصوداً بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء، لأن كل ما جيئ منه فعلى لا يجيئ منه فعلانه في لغتهم إلا عند بني أسد فإنهم يقولون: في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة أيضاً نحو غضبانه وسكرانه، فيصرفون إذن فعلان فعلى، وهذا دليل قوي على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلي)[2].

وقال ابن يعيش: (وأما الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث فهي من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتين والزائد فرع عن المزيد عليه وهما

---

(١) الكتاب ١١/٢.

(٢) شرح الكافية ٦٠/١.

مع ذلك مضارعتان لألفي التأنيث... واعتباره أن يكون فعلان ومؤنثه فعلي نحو قولك في الذكر: عطشان وفي المؤنث عطشى... وإنما قلنا فعلان مؤنثه فعلى احترازاً من فعلان آخر لا فعلي له في الصفات، قالوا: رجل سيفان للطويل الممشوق، وقالوا: امرأة سيفانة ولم يقولوا: سيفي... ووجه المقارعة بين الألف والنون في سكران وبابه، وبين ألفي التأنيث في حمراء وقضاء أنهما زيدتا زيداً معا، كما أنهما في حمراء كذلك. وإن الأول من الزائرين في كل واحد منهما ألف. وإن صيغة المذكر فيهما مخالفة لصيغة المؤنث، وأن الآخر في كل واحد منهما يمتنع من إلحاق تاء التأنيث، فكما لا تقول في حمراء وصفراء: حمراءة وصفراءة، لا تقول في عطشان عطشانة)[1].

وقد تبين مما ذكر اختلافهم في العلة الموجبة لمنع نحو (غضبان) من الصرف وما يترتب على ذلك من صرف بعض الأسماء ومنعه.

وقد جعل سيبوية علة منع الصرف الذي على فعلان كعطشان من الصرف مشابهة الألف والنون لألف التأنيث الممدودة.

ثم قال: (هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك نحو عطشان وسكران وعجلان وأشباهها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كالف حمراء لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك، والسكون وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر والمؤنث سكران بناء على حده كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها)[2].

(وذكر سيبوية أيضاً: أن النون بدل من الهمزة، قال: وكذلك فعلان الذي له فعلى عندهم لأن هذه النون لمّا كانت بعد ألف وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في حمراء لأنها بدل من الألف)[3].

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ٦٦/١.

(٢) الكتاب ١٠/٢.

(٣) المصدر السابق ١٠٨/٢.

وفيه أيضاً: (والنون بدل من الهمزة في فعلان فعلى)[1] وقد تابع المبرد سيبيوية في ذلك. والنحويون يقولون: إن المبرد خالف سيبوية فزعم أن النون بدل من الهمزة، وسيبيوية صرح بأن النون بدل من الهمزة في موضين، كما ترى.

وأخيراً منع أبوعمرو صرف كلمة (أية) إذا حذف منها ما أضيف إليها نحو: أضرب آية لقيتها، قال: لتعرفها بالصلة والتأنيث، فزاد على مذهبه في التصريف المانع من الصرف تصريف الموصولات، واعتد بتاء التأنيث بلا علمية، وغيره يصرفها وهو القياس[2].

وفي التسهيل: (وإن حذف ما تضاف إليه "أي" أعربت مطلقاً وإن أنثت بالتاء لم تمنع من الصرف خلافاً لأبي عمرو)[3].

وفي الهمع: (وإذا أنثت "أي" عند حذف ما تضاف إليه لم تمنع من الصرف إذ ليس فيها إلا التأنيث وكان أبوعمرو يمنعها من الصرف إذ ليس فيها إلا التأنيث وكان أبوعمرو يمنعها من الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف لأن التعريف بالإضافة المعنوية شبيه بالتعريف بالعلمية، ولذلك منع من الصرف "جَ ُمَع" المؤكد به، وفرّق ابن مالك بأنّ شبه جمع بالعلم أشد من شبه "أية" لأنّ "جُمَعْ" لا يستعمل مع ما تضاف إليه بخلاف "أية" وقيل: الخلاف لما هو إذا سميت أمرة بأيه في الدار فالأخفش يصرف "أيّة" وأبوعمرو يمنعها للتأنيث والعلمية وما بعدها من الصلة كالصفة وحجة الأخفش أن التسمية لما كان بالمجموع صار التنوين بعض الاسم لأنه وضع في الوسط)[4].

وعلى الرأي الأول الذي يقول إن أبا عمرو منع (أية) من الصرف للتأنيث والصلة أضاف أبو عمرو سبباً جديداً مانعاً من الصرف ولم أجد من ذكر ذلك غيره.

أما على القول بأن الخلاف إنما وقع فيه أية عند التسمية بها فيحتمل أن يكون التعريف الذي فيها هو تعريف الصلة أو تعريف العلمية، أو تعريف الإضافة المعنوية.

---

(١) المصدر السابق ٣١٤/٢.

(٢) شرح الكافية ٥٥/٢.

(٣) التسهيل، ص٣٥.

(٤) الهمع ٩١/١.

ولم يذكر سيبيوية شيئاً عن إعراب (أية) أو بناتها أو منعها من الصرف.

وإنما قال: (وسالته عن قولهم أيتهن فلانة، وأيهن فلانة، فقال: إذا قلت "أي" فهو بمنزلة "كل" لأن "كلاً" مذكر يقع على المذكر والمؤنث، فإذا قلت أيتهن فإنك أردت أن تؤنث الاسم كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل –يقول: كلتهن منطلقة)[1].

---

(١) الكتاب ٤٠١/١.

المبحث الرابع
التوابـــــع

التوابـع أربعـة وهـي: النعـت، والعطـف، والتوكيـد، والبـدل، والثلاثـة مـن هـذه التوابع تتبع بغير واسطة، والرابع وهو العطف لا يتبع إلا بواسطة حرف، وسميت توابع لأنها تتبع ما قبلها في الحكم.

ونحـن لسنا بصـدد بحـث هـذه التوابـع برمتهـا بـل يقتصـر بحثنـا علـى عطـف النسق، والبدل.

عطف النسق: هو التابع بأحد الحروف العشرة، أو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحرف العشرة، وهي الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وأما، وبل، ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع.

نحو قوله تعالى: ﴿ ...وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ... ﴾[1]. حيث استعملت الواو في مقام الترتيب، والأسماء في عطفها والعطـف عليهـا علـى أضـرب، عطـف ظـاهر علـى ظـاهر: نحـو (جـاني زيـد وعمرو) و(رأيت زيداً وعمراً ومررت بزيد وعمرو).

واختصار العامل واشتراك الثاني في تأثير العامل الأول: فإذا قلت (قام زيد وعمرو) فأصله (قام زيد وقام عمرو) فحذفت الثاني لدلالة الأول عليه.

وتقـول: فـي عطـف الضـمير علـى الضـمير (أنـت وهـو قائمـان) وأمـا الضمير المنفصل فلا يصح عطفه؛ لاتصاله بما يعمل فيه والعطف إنما هو اشتراك فـي تـأثير العامـل، ومحـال أن يعمـل فـي اسم واحد عـاملان فـي وقـت واحد، وأما العطف عليه، فإنه لا يخلو من أن يكون مرفوع الموضع أو منصوب الموضوع أو مجروراً.

---

(١) سورة النساء، الآية (١٦٣).

فإن كان مرفوع لم يجز العطف عليه إلا بعد توكيده نحو: (زيد قام هو وعمرو)، و(قمت أنا وزيد) قال تعالى: ﴿ ...ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ... ﴾[1].

لما أراد العطف على الضمير في (أسكن) أكده بالضمير المنفصل، ثم أتى بالمعطوف. ولو قلت: (زيد قام وعمرو) لم يجزِ. وكان قبيحاً إلا أن يطول الكلام، ويقع الفصل فحينئذ يجوز العطف ويكون طول الكلام والفاصل ساداً مسد التأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿ ...فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ... ﴾[2]. بالرفع على قراءة أبي عمرو بن العلاء والحسن وعيسى، وغيرهم فإنه عطف الشركاء على الضمير المرفوع في أجمعوا حين طال الكلام بالفعول.

البدل:

البدل في اللغة هو العوض قال تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبۡدِلَنَا خَيۡرٗا مِّنۡهَآ... **إلخ**﴾[3]، والتبديل التغيير واستبدلت ثوباً مكان ثوب وأخ مكان أخ، وهذه تسمية البصريين وأما الكوفيين، يسمونه التبيين، والتكرير.

وفي الاصطلاح: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وينقسم عدة أقسام.

الأول: بدل الكل من الكل ويسمى بدل المطابق وبدل الشيء من الشيء، قال تعالى: ﴿ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ ﴾[4]، بالرفع أي رفع التاء وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير، وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: (امترك) نصباً قراءة الرفع على أنها (بدل) من (أحد).

---

(١) سورة البقرة، الآية (٣٥).

(٢) سورة يونس، الآية (٧١).

(٣) سورة القلم، الآية (٣٣).

(٤) سورة هود، الآية (٨١).

يقول العبكري: (يقرأ بالرفع على أنها بدل من "أحد" والنصب في اللفظ في تعكف أحداً فهم من الالتفات والنهي في اللفظ أي لا تمكن أحداً منهم من الإلتفات إلا امرأتك).

(وأما قراءة النصب فهي مستثنى من أهلك ولا يكون المعنى أن لوطاً لم يخرج امرأته مع أهله لأن أهله من المؤمنين أما زوجته فهي كافرة).

ويقول أبوزرعة[(١)]: (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرتك فإنها ستلتفت)[(٢)] ويعتبر أبوزرعة أن لوطاً قد أخرج زوجته معه ويقول وكان أبوعمرو بن العلاء يتأول أن لوطاً كان قد سار بها في أهله، وحجته ما روي عن ابن عباس – رضي الله عنه– أنه قال: (إنها سمع الوجبة فألتفتت فأصابها العذاب)[(٣)].

الثاني: بدل البعض من الكل ويسمى بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر نحو: (أكلت الرغيف نصفه) أو ثلثه، فنصفه أو ثلثه بدل من الكل.

والثالث: بدل الاشتمال: (وهو تابع يعين أمراً عرضيا ووصفاً طارئاً من الأمور، والأوصاف المتعددة التي تتصل بالمتبوع ويشتمل عليها عاملة إجمالاً بغير تفصيل" وإن هذا الأمر عرض طارئ، وليس جزءً أصيلاً من المتبوع وذلك نحو: "بهرني عمر عدله" و"راقني معاوية حلمه" فالكلمات "عدل" و"حلم" بدل اشتمال).

والرابع: بدل الغلط: وهو أن يذكر فيه المبدل منه غلطاً ويجيء البدل لتصحيح الغلط وذلك بأن يجري اللسان بالمتبوع من غير قصد ثم ينكشف هذا

---

(١) أبوزرعة: هو عبدالرحمن بن محمد أبوزرعة ابن نجلة، عالم بالقراءات كان قاضياً مالكياً قرأ على أحمد بن فارس، في كتابه الصاحبي، من آثاره حجية القراءات، وغيره، توفي سنة (٤٠٣هـ)، الإعلام، ٢٢٥/٣.

(٢) حجية القراءات، لأبي زرعة، ص٣٤٦.

(٣) المصدر السابق، ص٣٤٨

غلط، فيذكر البدل ليشارك به الخطأ ويصححه. وذلك مثل: (هذا زيد حماراً) والأصل إنك أردت أن تقول: (هذا حمار) فسبق لسانك إلى زيد).

الخامس: بدل الإضراب ويسمى بدل البداء: وهو الذي يذكر فيه المبدل منه قصداً ولكنه يضرب عنه المتكلم، أي ينصرف عنه ويتركه، مثل قول المصطفى –صلى الله عليه وسلم: (إن الرجل يصلي الصلاة ما كتبت له نصفها ثلثها)، فقد نص على نصفها ثم أعرض عنه تاركاً أمرها ونص على ثلثها بعد لك.

كما يبدل الاسم من الاسم كذلك يبدل الفعل من الفعل، إذا كان في الثاني معنى الأول، قال الشاعر وهو عبدالله بن الحر، سأل سيبويه الخليل بن أحمد عن قوله:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا * تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَجَا**

قال: (تلمم) بدل من الفعل الأول: (تأتينا) فجزمه ونظيره في الأسماء (مررت برجل عبدالله) فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسر الأول بالاسم الأخير، ومثل ذلك أيضاً قوله: أنشدنيها الأصمعي عن عمرو بن العلاء لبعض بني أسد:

إن تبخلوا أو تجبلوا * أو يقدروا لا يحلفوا**

يغدوا عليك مرجّلَيْن * كأنهم لم يقعوا**

محل الاستشهاد قوله: (لا يحلفوا) يغدوا عليك بدل من (يحلفوا) ويغدوا مجزوم لأنه بدل من الفعل الأول وهو ل(لا يحلفوا) وغدوهم مرجلين يفسر إنهم لم يفعلوا[1].

وبدل الفعل من الفعل يدخل في التقسيمات المتقدمة في قسم بدل الاشتمال، لما بينهما من المناسبة إذ يلزم من الإتيان عدم الإقامة.

---

(١) شواهد سيبويه، ٤٤٦/١، والإنصاف في مسائل الخلاف، ١٢٩/٢، "بتصرف".

الفصل الثالث
مسائـــــــل الأدوات

وفيه مباحث:

المبحث الأول: كان وأخواتها

المبحث الثاني: إن وأخواتها.

المبحث الثالث: الاستثناء.

المبحث الرابع: رب وأحوالها.

المبحث الخامس: كم الاستفهامية وخبرها.

المبحث الأول
كـــان وأخواتهـــا

كان وأخواتها من النواسخ:

والنسخ لغة: الإزالة قال الجوهري: (نسخت الشمس الظل أزالته، ونسخت الريح آثار الديار، غيرتها)[١].

وقال ابن فارس: (النسخ تحويل شئ عن شئ والنسخ أمر كان يعمل به من قبل ثم ينسخ بحادث غيره كالآية ينزل فيها أمر ثم تنسخ بآية أخرى)[٢].

أما اصطلاحاً: (فهو رفع حكم المبتدأ والخبر وهو ثلاثة أنواع ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها، وما ينصبهما معاً وهو ظن وأخواتها)[٣].

وقال ابن هشام: (في بيان حكم كان وأخواتها: (ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها)[٤].

إن قال قائل: (أي شيء كان وأخواتها من الكلم، قيل: أفعال وذهب بعض النحويين منهم الزجاجي في كتابة الجمل[٥] إلى إلى أنها حروف وليست أفعالاً لأنها لا تدل على المصدرية ولما كانت لا تدل على المصدر، دل على أنها حروف)[٦].

والصحيح أنها أفعال وهو مذهب الأكثرية، والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنها تلحقها تاء الضمير وألفه وواوه: (كنت كانا) كما تقول: (قمت وقاما وقاموا) وما أشبه ذلك.

---

(١) الصحاح، للجوهري، مادة (نسخ).

(٢) معجم مقاييس اللغة، مادة (نسخ) ٥/٤٢٤، دار الجيل، ط٤، ١٩٩١م.

(٣) قطر الندى، لابن هشام الأنصاري، ص١٢٢.

(٤) أوضح المسالك، لابن هشام، .

(٥) الجمل في النحو، للزجاجي، ص٤١.

(٦) أسرار العربية، للأنباري، ص٨٦، تحقيق محمد بهجة البيطار مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، ب.ت.

الوجه الثاني: أنها تلحقها تاء التأنيث، نحو: (كانت المرأة) كما تقول: (قامت المرأة)، وهذه التاء تختص بالأفعال.

الوجه الثالث: أنها تتصرف، نحو (كان يكون)، و(صار يصير)، و(أصبح يصبح) إلى...الخ.

وهذه الأفعال من حيث العمل تنقسم إلى ثلاثة:

أحدها: ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقاً، من غير شرط، وهي ثمانية كان وهي أم الباب (وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس).

الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو شبهة (نهي أو دعاء)، وهي أربعة (زال) المضارع (يزال) احترازاً من زال يزيل وبرح وفتئ، وانفك.

الثالث: ما يعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية، وهو دام والجدير بالإشارة أن هذه الأقسام لا يدخل في بحثنا إلا القسم الأول: الذي يخصنا فيه (كان) أم (الباب) و(ليس) قد تقدم الحديث عنها في فصل المناظرات بين العلماء.

أقسام كان:

١- **الناقصة:** وهي التي لم تكتفي بمرفوعها بل تفتقر إلى منصوب، قال ابن عقيل: في شرحه: (والمراد بالتام ما يكتفي بمرفوعه وبالنقص مالا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه إلى منصوب)(١).

قال الزمخشري: (ونقصانهن من حيث أن نحو: "ضرب وقتل"، كلام متى أخذ مرفوعه وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلام)(٢).

---

(١) الألوسي، هو شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني أبو الثناء، الألوسي، وألوس قرية على الفرات قرب عانات على خمس مراحل من بغداد وإليها نسب آل الألوسي، مفسر محدث، فقيه، أديب لغوي، نحوي، مشارك في بعض العلوم، ولد سنة ١٢١٧-١٢٨٠هـ=١٨٠٢-١٨٥٤م، معجم المؤلفين ٨١٥/٣.

(٢) المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص٣٤٩.

قال الإمام الألوسي[1] في تفسيره روح المعاني: في قوله تعال: (ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوؤى) قرأ الحرميان وأبوعمرو (عاقبة) بالرفع على أنه اسم كان (والسوءى) بالنصب على الخبرية)[2].

وقال الإمام القرطبي مثل ذلك حيث قال: قرأ نافع وابن كثير وأبوعمرو (ثم كان عاقبة) بالرفع على أنها اسم كان والسو أي خبر كان، والباقون بالنصب على خبر كان والسو أي الاسم)[3].

وقال الإمام الشوكاني[4]: (قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: "عاقبة" بالرفع على أنها اسم كان، وتذكير الفعل يكون تأنيثها مجازاً والخبر (السوأي) أي الفعلة أو يجعله أو العقوبة السوأي أو الخبر أن كذبوا أي كان آخر أمرهم التكذيب، وقرأ الباقون: "عاقبةً" بالنصب على خبر كان والاسم السوأي، أو كذبوا ويكون التقدير ثم كان التكذيب عاقبة الذين أساؤوا والسوأي مصدر ساؤوا أو كان صفة لمحذوف)[5].

ونقل صاحب إعراب القرآن الكريم وبيانه عن أبي البقاء إعراب هذه الجملة من الآية حيث قال تعالى: (ثم كان عاقبة الذين أساؤوا السوأي) يقرأ بالرفع والنصب فمن رفع جعله اسم كان وفي الخبر وجهان أحدهما السوءي، وأن كذبوا في موضع نصب مفعولاً له أي لأن كذبوا أو بأن كذبوا في موضع جر بتقدير الجار على قول الخليل، والثاني: أن كذبوا أي كان آخر أمرهم التكذيب والسوءى على هذه صفة مصدر، ومن نصب جعلها خبر كان وفي الاسم وجهان أحدهما السوءى والآخر أن كذبوا

---

(١) حجية القراءات، لأبي زرعة، ص٣٤٦.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف أبي الفضل شهاب الدين الألوسي البغدادي، ٢٤/١١، تحقيق علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

(٣) جامع الأحكام، للقرطبي ١١/١٣.

(٤) الإمام الشوكاني: هو محمد بن علي بن محمد بن عبدالله بن الحسن الشوكاني الخولاني ثم الصنعاني، أبو عبدالله مفسر، محدث، أديب، نحوي، منطقي، متكلم، حكيم، له تصانيف حسنة، منها: "البدر الطالع لمحاسن من بعد القرن السابع"، و"إرشاد الفحول"، و"فتح القدير"، وغيرها، ولد بهجرة شوكان، وتوفي بصنعاء سنة ١٢٧٢هـ، معجم المؤلفين ٥٤١/٣.

(٥) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من عمل التفسير، ٢٨٤/٤.

على ما تقدم ويجوز أن نجعل أن كذبوا بدلاً من السوءى أو خبر مبتدأ محذوف والسوءي فعلى من الأسوأ وهي صفة لمصدر محذوف والتقدير الفعلة السوءي أو العقوبة السوءى، وكانوا كان واسمها متعلقان بيستهزئون، وجملة يستهزئون خبر كانوا)[1].

وهذه الآية محل اتفاق بين القراء على أن كان ناقصه فقط اختلفوا كما تقدم في تعيين الاسم والخبر.

ولكن قرأ أبو عمرو وغيره عدي الحرميان نافع وابن كثير قولع تعالى: ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَـٰعِفْهَا ﴾[2]. (حسنة بالنصب على أنها ناقصة واسمها ضمير يرجع إلى الذرة، والحرميان يرفع حسنة على أنها تامة).

قال الإمام الفخر الرازي[3]: (قرأ نافع وابن كثير "حسنةٌ" بالرفع على تقديره كان التامة، والمعنى: وإن حدثت حسنة، أو وقعت حسنة، والباقون بالنصب على تقدير كان الناقصة، والتقدير وإن تك زنة الذرة حسنة.

وقال الإمام الرازي والسمألة الثانية: (تك) أصله (من كان يكون) وأصله (تكون) سقطت الضمة للجزم، وسقطت الواو لسكونها وسكون النون فصار (تكن) ثم حذفوا النون أيضاً لأنها ساكنة وهي تشبه حروف اللين وحرف اللين إذا وقعت طرفاً سقطت للجزم، كقولك لم (أدر) أي لا أدري، وجاء القرآن بالحذف والإثبات أما الحذف فههنا وأما الاثبات، كقوله: ﴿ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرًا ﴾[4] [5].

الإعراب: وإن تك حسنة يضاعفها):

---

(١) إعراب القرآن الكريم وبيانه ٤٧٧/٧.

(٢) سورة النساء، الآية (٤٠).

(٣) الفخر الرازي: هو الإمام المفسر أوحد زمانه في المعقول، وهو قرشي النسب ولد بالري وإليه نسبته من تصانيفه: "مفتاح الغيث"، وغيره، توفي سنة ٦٥٦هـ، الأعلام، للزركلي ٣١٣/٦.

(٤) سورة النساء، الآية (١٣٥).

(٥) مفاتيح الغيث ويسمى التفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي، ١٧١/٧، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

الواو استئنافية، إن: حرف شرط جازم، تك: فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون الظاهر على النون المحذوفة اختصاراً وتخفيفاً وحذفت لالتقاء الساكنين واسمها مقدر في محل رفع بمعنى، وإن يكن مثقال ذرة حسنة، وإنما أنث ضمير المثقال لكونه مضافاً إلى مؤنث (حسنة) خبر تكن منصوب بالفتحة[١].

٢/ **كان التامة:** قال ابن هشام: (قد تستعمل هذه الأفعال تامة أي مستغنية بمرفوعها نحو قوله تعالى: ﴿ ...وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[٢])[٣]. وقال الأشموني: (هذه الأفعال ما يستغني بمرفوعه عن منصوبه كما هو الأصل في الأفعال وهذا المرفوع فاعل صريح وما سواه، أي الغير المكتفي بمرفوعه ناقص)[٤].

وفي حاشية أوضح المسالك لمحمد محيي الدين كلاماً نفيساً لابن مالك حيث قال مشيراً إلى ما ذهب إليه ابن هشام من أن التام هو الذي استغني بمرفوعه، والناقص هو الذي لم يكلف بالمرفوع بل احتاج إلى المنصوب، وهو ما ارتضاه ابن مالك، مخالفاً لسيبويه وبجمهرة النحاة، وهم يذهبون إلى معنى تمام هذه الأفعال أنها تدل على الحدث والزمان، جميعاً ككل الأفعال، وأن معنى نقصانها أنها لا تدل على الحدث، وإنما جردت للدلالة على الزمان الذي هو جزء من مفهوم سائر الأفعال وقد استدل ابن مالك على صحة مذهبه بوجوه منها:

أ/ أن تسميتها أفعالاً يتحتم معها أن تقطع بدلالتها على الحدث مع الزمان؛ لأن كل فعل يدل عليهما جميعاً.

ب/ أنها لو لم تدل على الحدث لما اختلفت معانيها بل تكون كلها بمعنى واحد وهو الزمان الماضي إن كانت ماضية، والزمان المستقبل إن كانت مضارعة، فإذا قلت: (كان زيد مجتهد) كان معناه: زيد مجتهد أمس وإن قلت: (يكون زيد

---

(١) الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، لبهجت عبدالواحد صالح ٢٨٤/٢.

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٨٠).

(٣) أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري ٢٨/١.

(٤) الأشموني على الألفية ٤٠/١. وابن عقيل ٢١٠/١.

مسافر) كان معناه: زيد مسافر غداً، ونحن نثبت لها معاني مختلفة، وكانت أفعالاً البتة.

ج/ أنها لو كانت دالة على الزمان وحده لصح أن تتكون من أحدها ومن اسم آخر دال على معنى جملة مفيدة، كما تتكون الجملة من اسم زمان أو سم معنى نحو (السفر غداً)، وأنت لو قلت: (كان السفر) ولم يتم معنى الكلام فدل ذلك على أنها ليست دالة على مجرد الزمان.

د/ أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يصح دخول أن المصدرية عليها وقد دخلت أن المصدرية عليها في أفصح الكلام نحو قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾[1])[2].

قال صاحب غيث النفع: قال تعالى: ﴿ ...إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ... ﴾[3].

قرأ عاصم بنصبهما الأول خبر والثاني نعته والباقون فوهما على أن تكون تامة وتكتفي بمرفوعها[4].

وهذا يعني أن الأمام أبوعمرو ومن معه يجعلون كان هنا تامة اكتفت بالفاعل الذي هو (تجارة).

وعلى هذا قال صاحب إعراب القرآن الكريم وبيانه في إعرابه لهذه الآية (ويصح اعتبار تكون تامة وتجارة فاعل وقد قرئ بهما جميعاً، وحاضره نعت لتجارة)[5].

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٦١).

(٢) أوضح المسالك ٢١٦/١.

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٨٢).

(٤) عبث النفع في القراءات السبع، للإمام علي النوري الصفاقسي، ويقع هامشاً لكتاب سراج القاري المبتدي، شرح ابن القاح المنظومة، حرز الأماني، للشاطبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ص١٧١.

(٥) إعراب القرآن الكريم، وبيانه، لمحي الدين الدرويش، ٤٣٩/١، دار بن كثير للطباعة والنشر، دمشق ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

وقال الفخر الرازي مؤيداً لما تقدم في هذه الآية مسائل في قوله: (أن تكون) فيه قولان: **أحدهما:** أنه من الكون بمعنى الحدث، والوقوع كما ذكرنا في قوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة). وهنا يشير إلى كان التامة كما تقدم من استدلال ابن هشام بهذه الآية.

والثاني: قال الفراء: (إن شئت جعلت كان ههنا ناقصة على أن الاسم تجارة حاضرة، والخبر تديرونها والتقدير إلا أن تكون تجارة حاضرة دائرة بينكم)(1).

وغير ما تقدم من قراءة أبي عمرو على التمام مثل قوله تعالى: ﴿ **كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا** ﴾(2). قرأ أبو عمرو والحرميان لفتح الهمزة وبعدها تاء التأنيث منصوبة منونة).

وغيرهم بضم الهمزة والهاء، وذكر الإمام الرازي كلاماً يرجع إليه في توجيه هذه الآية ولكن شاهدنا أن الإمام قراءته على تمام كان والآخرون على نقصانها.

٣/ الزائدة وهي تأتي زائدة بحيث إنها لا تعمل الرفع ولا النصب بل لا تعمل شيئاً أصلاً.

قال الإمام الصبان في حاشيته: (عند تعرضه لزيادة كان حيث قال: لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيئاً كما هو مذهب الفارسي والمحققين ونسب إلى الجمهور وهو الأصح وذهب جماعة على أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها، ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن ظاهراً أو ضميراً بارزاً ومعنى زيادها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها)(3).

وقال ابن مالك في الألفية:

وقد تزاد كان في حشو كما * كان أصح علم من تقدما**

---

(1) التفسير الكبير، للرازي ١٠٢/٧.

(2) سورة الإسراء، الآية (٣٨).

(3) حاشية الصبان على الأشموني ٥٣٢/١.

قال ابن عقيل في هذا الصدد ذاكرا قول ابن عصفور في زيادة (كان): (أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين وفاقاً، لأن هشام كالمبتدأ وخبره، نحو زيد كان قائم والفعل ومرفوعه؛ نحو "لم يوجد كان مُثلك" والصلة والموصول، نحو: "جاء الذي كان أكرمته". والصفة والموصوف: نحو مررت برجل كان قائم... الخ)[1].

---

(١) ابن عقيل ٩٨٩/١.

المبحث الثاني
إن وأخواتها

إن وأخواتها من النواسخ الحرفية وهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر وكل حرف منها يعطي مناسبة خاصة ليست لغيره، والنواسخ الحرفية يبلغ عددها عند النحاة ستة أحرف على الأشهر، وهي: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، وليت، ولعلّ، وقد عدها ابن مال في الفيئة ستة أحرف، حيث قال:

لأنّ أنّ ليـــت لكــــنّ لعـــلّ * كـأن عكـس مـا لكـان مـن عمـل**[1]

وكذا ابن عصفور في المقرب[2] والصبان في حاشيته[3] وعدها سيبويه خمسة[4] باعتبار (أنّ) فرعاً لـ (إنّ) فلم يذكرها وكذا المبرد في المقتضب[5].

ويرى الأستاذ عباس حسن في كتابه النحو الوافي أنّ الحروف الناسخة سبعة أحرف لا خلاف في حرفيتها وزاد عليها (عسى) بشرط أن تكون للرجاء (ي بمعنى لعل)[6]،

وقد بوب لها الإمام ابن عقيل في كتاب المساعد في تسهيل الفوائد، بعنوان الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر)[7].

وسماها الزمخشري في المفصل[8] وابن الحاجب في الكافية[9] الحروف المشبه بالفعل.

---

(١) متن الألفية، لابن مالك، ص٤٦، دار السلام للطباعة والنشر ط٢، ٢٠٠٣م، القاهرة، مصر.

(٢) المقرب لابن عصفور ١٢١/١، تحقيق أحمد عبدالستار الحواري، مطبعة العاني، بدون تاريخ.

(٣) حاشية الصبان ١٢١/١.

(٤) الكتاب، لسيبويه ١٣١/٢.

(٥) المقتضب للمبرد ١٩٧/٤.

(٦) النحو الوافي، لعباس حسن ٦٢٠/١.

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين على كتاب التسهيل، لابن مالك ٣٠٥/١، تحقيق د. محمد كامل، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

(٨) المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص٢٩٢، وبذيله أبيات المفصل، لأبي فراس، الطبعة الثانية، دارا الجيل، بدون تاريخ.

(٩) الكافية في النحو ٨٨/٦.

وقال السيوطي في شرحه على الألفية المسمى بالبهجة المرضية: (هي حروف مشبهة بالفعل في كونها رافعة، وناصبة وفي اختصاصها بالأسماء، وفي دخولها على المبتد والخبر وفي بنائها على الفتح وفي ونها ثلاثية، ورباعية، وخماسية كعدد الأفعال)[1].

والمبرد[2] يذهب إلى قريب من هذا إلى (إنّ) و(أنّ) وأخواتها حروف مشبهة بالأفعال بأنها لا تدخل إلا على الأسماء وفيها معنى الأفعال قال: (فهذه الحروف مشبهة بالفعل وإنما أشبهتها معنى الأفعال قال: (فهذه الحروف مشبهة بالفعل وإنما أشبهتها لأنها تقع على الأسماء وفيها المعاني من الترجي، والتمني، والتشبيه التي عباراتها الأفعال وهي في القوة دون الأفعال وكذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي)[3].

وهناك جماعة من العلماء منهم ابن (سيده)[4] قد حكموا أن قوماً من العرب ينصبون بإن وأخواته الاسم والخبر جميعاً واستشهدوا بقول الشاعر:

إِذَا الْتف جُنْحُ اللّيْلِ فلتأتِ ولتكُنْ * خُطَاكَ خِفَافاً إنّ حرّاسنا أُسْدَا**

وقول الآخر:

قد طرقت ليلى بليل هاجعاً * يا ليت أيّامَ الصِّبَا رَواجعَاَ**

وزعم ابن سلام أن لغة من تميم – هم قوم رؤبة بن العجاج نصب الجزأين بإنّ وأخواتها، ونسَبَ ذلك أبوحليفة الدينوري إلى عامة تميم.

وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف وذلك العامل المحذوف هو خبر إنّ، وكأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسداً، ياليت أيام الصبا تكون رواجع[5].

---

(١) البهجة المرضية، ص١٦٢.

(٢) المبرد: هو أبو العباس محمد بن يزيد إمام البصرة في العربية، مؤلفاته: "الكامل في اللغة والأدب والنحو، والمقتضب وغيرهما (ت٢١٠هـ)، بغية الوعاة ٢٥٥/١، والأعلام ١١٤/٧.

(٣) المقتضب، للمبرد ١٠٨/٤.

(٤) وهو الحسن بن إسماعيل بن سيده، اللغوي، صاحب كتاب المحكم في اللغة، وغيره، انظر إشارات التعيين وتراجم النحاة اللغويين، لعبدالباقي عبدالحميد، ص٣١٠، تحقيق عبدالمجيد دياب شركة الطباعة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

(٥) ابن عقيل ٢٨٢/١. وأوضح المسالك ٢٩٣/١.

قال تعالى: ﴿ ...إِن هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ... ﴾[١]. فقد اختلفوا في هذه الآية وآراء النحويين والمفسرين في توجيه إعرابها واختلافهم حديث طويل يتلخص ذلك وينحصر في أربعة أوجه:

الوجه الأول من القراءات: قراءة أبي عمرو بن العلاء وهي: (إنّ هذين لساحران) بتشديد النون في (إنّ) و(هذين) بالياء اسم إن منصوب بالياء في حكم المثنى الذي ينصب بالياء (والساحران) خبر (إنّ) مرفوع بالألف واللام للابتداء زحلقت للخبر. وهذه القراءة هي اللغة المشهورة والمستعملة، وذلك لأنه استعمل (هذين) اسم لإنّ وساحران خبرها كما تقدم. إذن هذه القراءة موافقة للإعراب الظاهر.

ولكن فيها إشكالاً وهو أنها مخالفة لخط المصحف الإمام حتى ولو كانت من ناحية إعرابية صحيحة.

ولذلك قال مكي ابن أبي طالب[٢]: في كتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع (وحجة من قرأ بالياء أنه أعمل إنّ في "هذين" فنصبه وهي اللغة المشهورة المستعملة لكنه خالف الخط فضعف لذلك)[٣].

وقال أبو حيان في البحر المحيط ناقلاً عن الزجاج، قال: (لا أجيز قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف. وقال أبو عبيدة: رأيتها في الإمام مصحف عثمان "هذن" ليس فيها ألف.. وهكذا رأيت رفع الإثنين في ذلك

---

(١) سورة طه، الآية (٦٣).

(٢) مكي ابن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي أبومحمد، مقرئ، عالم بالتفسير، والعربية، من أهل القيروان، من آثاره: "مشكل الإعراب"، و"الكشف عن وجوه القراءات وعللها"، و"شرح التبصرة"، و"الهداية إلى بلوغ الهداية"، وغيرها، ولد سنة (٣٣٥-٤٣٧هـ)=(٩٦٦-١٠٤٥م)، الأعلام، لخير الدين الزركلي ٢٨٦/٧.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، ص١٠٠، تحقيق د. محي الدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م). والقراءات العشرة، لابن الجزري ٢٨٨/١.

المصحف بإسقاط الألف وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوا الياء ولا يسقطونها وقالت جماعة منهم عائشة: وهذا مما لحن فيه الكاتب وأقيم بالصواب)[1].

إذن القراءة متواترة وسبعية ولكن كان اللحن والخطأ من الكاتب وإن لم تخالف القواعد العربية.

الوجه الثاني: قراءة ابن كثير (إنْ هذانْ لساحران) بتخفيف النون، باعتبار أنّ (هذان لساحران) مبتدأ وخبر وتكون في هذه الصورة (إنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير لشأن والجملة خبر (إنْ) أي (إنه هذان لساحران) فبين النحويون القدماء وأوضحوا أنّ استعمالها ههنا مضمرة المعنى: (إنه هذان لساحران... إلخ)[2].

وحجة من خفّف (إنْ) أنه لما رأى القراءة وخط المصحف في هذان بالألف أراد أن يحتاط بالإعراب فخفف (إنّ) ليحسن الرفع بعدها على الأبتداء لأنّ (إنّ) إذا خففت حسن رفع ما بعدها على الأبتداء وذلك لنقصها عن شبه الفعل، ولأنها لم تقو قوة الفعل، فتعمل ناقصة، كما يعمل الفعل ناقصاً فالذي خفف (إن) اجتمع له في قراءته موافقة الخط وصحة الإعراب.

الوجه الثالث: قراءة المدنيين الكوفيين وغيرهم (إنّ هذان لساحران) بتشديد نون (إنّ) باعتبار أن (هذان) اسمها مبنياً على الألف، و(ساحران) خبرها وهي موافقة للغة من يأتي في المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة، وحجة هؤلاء أنهم أتوا بها على أصلها فوافق الخط وتأولوا في رفع هذان وأجروه مجرى النصب بالألف على لغة بني الحارث حيث يلفظون المثنى بالألف على كل حال. فوافقوا الرسم القرآني وخالفوا الإعراب الظاهر... إلخ)[3]، يقولون رأيت الزيدان.

---

(١) البحر المحيط ٦/٢٢٥.

(٢) البحر المحيط ٦/٢٣٨.

(٣) الكشاف، للزمخشري ٢/٥٤٤.

الوجه الرابع: (إنْ هذانّ لساحران) بتشديد نون هذان مع تخفيف نون (إنْ هذان) باعتبار (إنْ) نافية فهذه القراءة موافقة لرسم المصحف وللإعراب أيضاً[1]. وهذه القراءة لعاصم بن أبي النجود من القراء السبعة.

وذكر أيضاً أن هذه الآية جاءت لتفيد معنى الجواب (نعم) نحو: (إنْ هذان لساحران). وأن أبا إسحاق قال: (وأجودها عندي أنّ "إنّ" وقعت موقع نعم، وأن اللام وقعت موقعها وأن المعنى "نعم هذان هما ساحران" وتبعه في هذا الرأي أبوعبيدة، وغيره...إلخ)[2].

والذي يظهر للباحث أن هذه الأوجه التي وردت في توجيه الآية كلها صحيحة من ناحية الإعراب باعتبار أنها تتضمن توجيه هذه القراءات توجيه تصح به وتخرج به من الخطأ في معاني القرآن الريم وإن كان بعضها ضعيف باعتبار التأويل.

إعراب قوله تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾[3]:

أعرب هذا الجزء من هذه الآية خبراً عن قوله تعالى: (إن الذين كفروا بالذكر) مع بعد ما بينهما.

قال الإمام ابن هشام: في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها والجهة الرابعة: أن يُخَرّج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذره، وإن ذكر الجميع، فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرّج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد وسأضرب لك أمثلة مما خرجوه على الأمور المستبعدة.

---

(١) معاني القرآن، للزجاج، ص٣٦١. وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ٣٧٣/٣، تحقيق د. عبدالرحمن عميرة دار الوفاء، للطباعة والنشر، بمصر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥م.

(٢) مغني اللبيب ١٠٥/١. والبحر المحيط ٢٢٥/٦.

(٣) سورة فصلت، الآية (٤٤).

أحدها قول جماعة في (وقيله): من قوله تعالى: (وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ)[1] وقوله: (وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ)[2] : إنه عطف على لفظ الساعة فيمن خَفَضَ وعلى مَحَلِّها فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد.

وأبعد منه قول أبي عمرو في قوله تعالى: [(إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ...) أن خبره: (أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ)][3].

قلت: والآيات هي: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ * لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ * مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٖ * وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَا۬عۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞۗ قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ ﴾[4].

وقال الإمام القرطبي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ ﴾[5]. الذكر ههنا القرآن في قول الجميع، لأن فيه ذكر ما يحتاج إليه من الأحكام والخبر محذوف تقديره هالكون أو معذبون وقيل: الخبر أولئك ينادون من مكان بعيد، واعترض قوله: ما يقال لك ثم رجع إلى الذكر فقال: ولو جعلناه قرآناً أعجمياً، ثم قال: أولئك ينادون، والأول الاختيار)[6].

(١) سورة الزخرف، الآية (٨٨).

(٢) سورة الزخرف الآية (٨٥).

(٣) مغني اللبيب، لابن هشام بحاشية الدسوقي، ٢١٨/٣.

(٤) سورة فصلت، الآيات (٤١-٤٤).

(٥) تفسير القرطبي ٣٦٧/١٢.

(٦) البحر المحيط ٥٠٠/٧.

وقال النحاس عند النحويين جميعاً فيما علمت، وفي البحر المحيط: (وخبر "إنّ" اختلف أمذكور هو أو محذوف فقيل: مذكور وهو قوله تعالى: (أولئك ينادون من مكان بعيد، وهو قول أبي عمرو بن العلا في حكاية جرت بينه وبين بلال بن أبي بردة، سئل بلال في مجلسه عن هذا فقال لم أجد لها نفاذاً، فقال أبو عمرو إنه منك لقريب أولئك ينادون، وقال الحوفي: ويرد على هذا القول كثرة الفصل وأنه ذكر هناك من تكون الإشارة إليهم وهو قوله: والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمي أولئك ينادو، وقيل: محذوف. خبر إن يحذف لفهم المعنى.

وسأل عيسى بن عمر. عمرو بن عبيد عن ذلك، فقال عمرو: معناه في التفسير إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به وإنه لكتاب، فقال عيسى: أجدت يا أبا عثمان.

وقال قوم تقديره معاندون، أو هالكون، وقال الكسائي: (قد سد مسده ما تقدم من الكلام قبل إنّ وهو قوله: أفمن يلقى في النار انتهى كأنه يريد دل عليه ما قبله فيمكن أن يقدر يخلدون في النار)[١].

وقد ذكر محمد عبدالخالق عضيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم هذه الآية عندما تحدث عن الآيات التي حذف فيها خبر إن. وقال: (الخبر محذوف وقيل: الخبر أولئك ينادون، ورد بكثرة الفصل، واختار أبو حيان أن يكون الخبر قوله: (لا يأتيه الباطل) وحذف الرابط)[٢].

ومن هذه الحروف لكنّ:

تأتي هذه الحروف مشددة (إنّ، أنّ، لكنّ، كأنّ) ولكن يجوز تخفيفها، فتصبح (إنْ، أنْ، لكنْ، كأنْ) ونحن لسنا بصدد بيانها مفصلة ولكن الذي نريد أن نشير إليه هو (لكنْ) مخففة، المشهور إذا خففت (لكنّ) ألقيت عن العمل تماماً وجاز دخولها على الاسم والفعل لعدم اختصاصها[٣].

---

(١) المرجع السابق. ٥٠٠/٧.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، القسم الأول بدار السعادة بمصر والقسم الثالث، طبع بمطبعة حسان ٤٢٠/١.

(٣) شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لابن هشام الأنصاري ٣٤/٢-٣٥، تحقيق د. هارون نهر، مكتبة الجامعة، بغداد ١٣٩٧هـ.

قال ابن هشام: (وإذا خففت "لكنْ" أهملت في الشعر والنثر)[1].

ونقل الزمخشري في المفصل قول يونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاء، فقال: (كان يونس فيما حكاه عنه أبوعمرو يذهب إلى أن (لكنْ) إذا خففت كانت بمنزلة (إنّ) و(أنّ) وكأنهما إذا خففا لم يخرجا عما كانا علهي قبل التخفيف فكذلك تكون (لكن) إذا خففت، فإذا قال: (ما جاءني زيد لكنْ عمرو) كان أحدهم مرتفعاً بـ (لكن) والخبر مضمر...)[2]. ووافق بن حبيب الأخفش، والخلاصة أن هذه الحروف المخففة في الغالب عدم عملهاوالجواز وارد كما تقدم عن شيخنا أبوعمرو بن العلاء ولكنه قليل.

---

(١) أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري ١/٣٤٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٩.

المبحث الثالث
الاستثنـــــاء

أولاً: تعريف الاستثناء:

ورد الاستثناء في اللغة بمعنى صرف الشيء عن مكانه وجاء في لسان العرب: (والثنيا من جذور الرأس والقوائم للميت ثنيا، لأن البائع في الجاهلية كان يستثنيه إذا باع الجرور فسميت للاستثناء الثنيا)[١].

ويقصد به تثنية الشي مرتين. يقول الجوهري في الصحاح (والثني مقصور الأمر يعاد الأمر مرتين وفي الحديث عن ابن شهاب أن أبابكر وعمر لم يكونا يأخذان الصدقة مثناة)[٢].

أما النحويون فقد أطلقوا مصطلح الاستثناء على أحد أبواب النحو وقصدوا به الإخراج بألا، أو إحدى أخواتها، ومع ذلك فإن بعض النحاة قد تأثروا بالمعنى اللغوي للاستثناء في تعريفهم الاصطلاحي، منهم ابن يعيش حيث يقول: (إعلم أن الاستثناء استفعال من ثناه من أمرين يثنية إذا صرفه عنه فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول)[٣].

وابن فارس[٤] في كتابه الصاحبي: بين ان المستثنى دخل ثم خرج ولذا سمي استثناء لأنه ثنى ذكره مرتين فحينما نقول: (ما خرج الناس إلا زيداً فقد كان زيد من جملة الناس ثم خرج منهم بالاستثناء)[٥].

---

(١) لسان العرب، لابن منظور، مادة (ثني)

(٢) صحاح الجوهري، مادة (ثني) تحقيق أحمد عبدالغفور عطارد، دار العلم للملايين، بدون تاريخ.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش ٧٥/٢.

(٤) ابن فارس: هو جعفر بن أحمد بن فارس أبو الفضل، محدث، كتب بمكة، والبصرة، والري، وأصبهان، له مصنفات حسان، توفي بالكرخ سنة (٢٨٩هـ-٩٠٢م)، معجم المؤلفين ٤٨٦/١.

(٥) الصاحبي في اللغة وسنن العرب في كلامها، تأليف أحمد بن فارس بن الحسين، ص ١٨٤، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي وشركاءه.

وقال صاحب شرح التصريح (الاستثناء اصطلاحاً – هو المخرج تحقيقاً أوتقديراً من مذكور أومتروك بـ (ألا) أو ما معناه بشرط الإفادة فالمخرج جنس: يشمل المخرج بالبدل نحو: (أكل الرغيف ثلثه) وبالصفة نحو: (اعتق رقبة مؤمنة) وبالشرط نحو: (أقتل الذمي إن حارب) وبالفاء نحو: (أتموا الصيام إلى الليل) وبالاستثناء، نحو (وشربوا منه إلا قليلاً منهم) ومعنى إخراجه ذكره بعد (إلا) مبيّناً أنه لم يرد دخوله فيما تقدم)[1].

تحقيقا: هو المتصل، نحو: (قام إخوانك إلا زيداً) وتقديراً هو المنقطع نحو قوله تعالى: **(وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ)**[2] فإن الظن وإن لم يدخل في العلم تحقيقاً؛ لأنه ليس بعضه، ولكن هو في تقدير الداخل فيه)[3].

قوله: مذكوراً أو متروكاً إشارة إلى قسمين التام والمفرغ وبـ (إلا يخرج به عدا المستثنى، وقوله، أما في معناها يشمل جميع أدوات الآستثناء وقوله بشرط الإفادة لبيان أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفده، فلا يقال: جاء القوم إلا رجلاً، ولا قام رجال إلا زيداً، لعدم الإفادة فإن أفادت جاز نحو قام رجال كانوا في دارك إلا رجلاً)[4].

يلاحظ من التعريفات سابقة الذكر أنها لم تفد الإفادة التامة الشاملة لمفهوم الاستثناء، فلم تذكر أنواع الاستثناء ولا أدواته، غير تعريف خالد الجرجي صاحب التصريح والتوضيح.

أما النحاة الذين عرفوا الاستثناء بالمعنى الاصطلاحي فأغلبهم لم يأت بالتعريف الجامع المنافاع فمثلا ابن عصفور[5] يقول: وأما الاستثناء فهو إخراج

---

(١) شرح التصريح ٥٣/١.

(٢) سورة النجم، الآية (٢٨).

(٣) همع الهوامع ٢٤٨/٣-٢٤٩.

(٤) المصدر السابق ٢٤٨/٣-٢٤٩.

(٥) ابن عصفور: هو أبو الحسن علي بن مؤمن، نحوي، أندلسي، له: "الممتنع في التصريف"، و"المقرب في النحو"، و"شرح الجمل"، وغيرها، توفي سنة (٦٦٣هـ)، البغية ٢١٠/٢.

الثاني مما دخل فيه الأول بأداة من الأدوات التي جعلها العرب لذلك)[1]، فلم يذكر هنا أنواع الاستثناء.

والصبان في حاشيته، والسيوطي في الهمع قد عرفا الاستثناء بتعريف متقارب ولكنه لم يشمل الفروع، يقول الصبان: (الاستثناء هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل)[2]، ويقول السيوطي: (هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة فإن كان بعضاً فمتصل وإلا فمنقطع يقدر يكن)[3].

أقسام الاستثناء:

الأول: المتصل:

وهو أن يكون المثنى خارجاً مما دخل فيه المستثنى في الموجب أو داخلاً فيما نفى عن المستثنى في النفي، وعلى هذا ينقسم المتصل إلى قسمين:

١/ الاستثناء المتصل الموجب، والمتصل المنفي:

المتصل الموجب:

وهو ما كان المستثنى خارجاً مما دخل فيه المتثنى منه ولا يجوز فيه سوء النصب عند أكثر النحاة، يقول سيبوبة: هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا منصوبا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره[4].

وعليه جل النحاة منهم ابن خالوية، والأشموني، وابن يعيش، وابن عقيل، وابن مالك، والزبيدي، والمبرد، والفراء وغيرهم أوجبوا النصب صراحة.

ومع هذا البيان الشافي في نصب الموجب إلا أن بعضهم جوّز اتباع المستثنى للمستثنى منه كما يقول أبو حيان بجواز البدل ولكنه رجح النصب)[5].

المتصل المنفي:

---

(١) المقرب، لابن عصفور ١٦٦/١.

(٢) حاشية اصبان على الأشموني، محمد علي الصبان ١٤٤/٢.

(٣) همع الهومع ٢٤٧/٣.

(٤) الكتاب، لسيبويه ٣٣٠/٢.

(٥) البحر المحيط ٢٦٦/٢.

ويقصد بالمنفي أن يكون المستثنى منه منفياً بأداة نفي نحو: (ما جاء أحد إلا زيداً) وشبه النفي بالنهي والاستفهام، مثل: (هل جاء أحدٌ إلا زيداً) و(لا يذهب أحد إلا زيد) والمستثنى(المنفي) جاز فيه النصب على الاستثناء والبدل من المسمى منه ورجح سيبويه البدل، وذلك في تبويبه في الكتاب (باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه وذلك قولك: (ما أتاني أحدٌ إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيداً، وما رأيت أحداً إلا زيداً جعلت المستثنى بدلاً من الأول.

واستدل على ذلك بقول أبي عمرو بن العلاء في ذلك حيث قال: وحدّثني يونس بن حبيب أن أبا عمرو كان يقول: (ما أتي القوم إلا عبدالله لأن المستثنى في الموضوع بدل من الاسم الأول)[1].

وقول أبوعمرو عند سيبويه لا يرد ولكنه يرد آراء وأقوال كثيرين من الذين رجحوا البدل المبرد، والفراء، والرضي والشيخ خالد الأزهري، وابن يعيش، وابن مالك، وابن عصفور.

مذهب أبي عمرو بن العلاء هو اختيار البدل في المستثنى التام المنفي كما تقدم وهواختيار جمهور البصريين.

قال الإمام سيبويه: ومن ذلك– يعني مما كان في المستثنى بدلاً مما قبله – قولك ما أتاني القوم إلا عمرو، وما فيها القوم إلا زيد، وليس فيها القوم إلا أخوك، وما مررت بالقوم إلى أخيك، فالقوم بمنزلة أحد، ومن قال: ما أتاني القوم إلا أباك لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: الوجه ما أتاني القوم إلا عبدلله، ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: (**مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ**)[2]، وحدّثني يونس أن أبا عمرو كان يقوم: الوجها ما أتاني القوم إلا عبدالله، ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم لما جاز أن تقول: ما أتاني أحد كما أنه لا يجوز أتاني أحد، ولكن المستثنى في هذا المواضع مبدل من الاسم الأول ولو كان

---

(١) الكتاب ٣١١/٢.

(٢) سورة النساء، الآية (٦٦).

من قبل الجماعة لما قلت: (وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ)[١] ولكن ينبغي له أن يقول ما أتاني أحد إلا قد قال: ذاك إلا زيدٌ لأنه ذكر واحداً.

والإمام ابن يعيش في شرح المفصل، يقول: المستثنى من كل كلام غير موجب تام، وغير الموجب ما كان فيه حرف ناف أو استفهام أونهى نحو قولك: ما جاءني من أحدٍ إلا زيد وهل في الدار أحدٌ إلا زيداً ولا يقم أحد إلا زيد، فهذا يجوز في المستثنى فيه النصب والبدل، أما النصب فعلى أصل الاستثناء، وأما البدل وهو الوجه فعلى أن تجعل زيداً بدلاً من أحد فيصير التقدير ما جاءني إلا زيدٌ، لأن البدل والنصب على الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى. وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى، وكان الكسائي والفراء يجعلان ما جعله سيبويه ههنا بدلاً من قبل العطف، وقال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلاً وأحد منفي وما بعد إلا موجب؟ والجواب أنه بدل منه في عمل العامل فيه، وذلك أنا إذا قلنا: (ما جاءني أحد) فالرافع لأحد هو جاءني وإذا لم نذكر أحداً وقلنا: (ما جاءني إلا زيد) فالرافع لزيد هو جاءني أيضاً، فكل واحد من أحد وزيد يرتفع بجاءني إذا أفردته، فإذا جمعنا بينهما فلا بد من رفع الأول منهما بالفعل لأنه يتصل به، ويكون الثاني تابعاً له، كما يتبعه إذا قلت: (جاءني أخوك زيد) إذاً الفعل لا يكون له فاعلان وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا يخرجهما عن البدل، لأنه ليس من شرط البدل أن يعد في موضع الأول إذا قدر زواله، بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول في موضعه الذي رتب فيه.

قلت: وهذا الكلام الذي قاله ابن يعيش: يؤيد ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء من أن الوجه ما أتاني القوم إلا عبدالله برفع (عبدالله) لأن فيه فضل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها.

ثانياً: المنقطع:

هذا هو النوع الثاني من أنواع الاستثناء، ويقصد به كون المستثنى من غير جنس الأول، يقول القرافي: (اعلم أن النحاة والأصوليين يقول: إن الاستثناء المنقطع

---

(١) سورة النور، الآية (٦).

ضابطه أن يكون ما بعد إلا من غير جنس ما قبلها نحو: (قام القوم إلا حمار)[١]. وإعرابه المنقطع يكون دائماً منصوباً على لغة الحجازيين أما عند بنو تميمم: فيرون الإبدال، ويبين سيبويه هذه القضية فيقول (هذا باب يختار فيه النصب لأن الأخير ليس من جنس الأول وهي لغة أهل الحجاز وذلك نحو قولك: "ما فيها أحد إلا حماراً"... وبنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حماراً) [٢].

والإمام القرافي في فيعلل رأي الحجازيين والتميين، فيقول: فالنصب لغة أهل الحجاز والرفع لغة بني تميم فحجة أهل الحجاز أن الثاني لما انقطع معناه من الأول فلم يكن من جنسه انقطع أيضاً من إعرابه، وحجة بني تميم في الرفع أن تجعل الثاني بمعنى الأول مجازاً)[٣].

ثالثاً المفرغ:

النوع الثالث من أقسام الاستثناء المفرغ وهو ما حذف منه المستثنى منه وليس فيه معنى الإخراج، ويراد به تفريغ العامل لما بعد إلا.

وسيبويه عد المفرغ من أنواع الاستثناء وبين وجه مجئ المفرغ فقد ذكر أنه يقع في الفاعل، والمفعول، والمجرور وأنه لا يكون إلا في المنفي يقول: (فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن يلحق إلا فهو أن تدخل الاسم في شيء، تنفي منه ما سواه وذلك قوله: (ما أتاني إلا زيد)، (وما لقيت إلا زيداً)، (وما مررت إلا بزيد) نجري الاسم مجراه إذا قلت: (ما تأني زيد)، وما لقيته زيداً)، (وما مررت به زيد)، ولكنك أدخلت الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها فصارت هذه الأسماء مستثناة)[٤].

والفراء لا يختلف عن سيبويه في المفرغ حيث يقول: (وإذا لم ترى قبل الأسماء فأعمل ما قبلها فيما بعدها)[٥].

---

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء، تأليف شهاب الدين أحمد بن أديس المعروف بالقرافي المالكي، ص٣٨٢، تحقيق الدكتور طه محسن، طبعة الإرشاد ببغداد ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

(٢) الكتاب ٣١٩/٢-٣٢٠.

(٣) الاستغناء، ص٤٤٨.

(٤) الكتاب ٣١٠/٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٦٧/١.

والرضي في شرح الكافية نص على حذف المستثنى منه في الفرع وإن المستثنى يعرب حسب العوامل التي قبل إلا[١].

والذي يظهر للباحث من خلال هذا الإختلاف أن هذه الأدوات تجري على حسب السياق الذي توضع فيه فتارة تكون بمعنى (إلا) فتكون ناصبة وذلك مثل: (حضر القوم عدا خالدا وخلا زيداً) وإذا حملتا على (غير) جررت بهما، نحو: (أتاني القوم عدا خالدٍ وما أتوني خلا زيدٍ).

ولكنهما جرجتا عن الفعلية لاستعمالهما في الاستثناء والشئ الآخر أن الخلاف الذي ذكرناه لا فائدة من ورائة لأنه لا يترتب عليه أي تغيير في أسلوب الاستثناء.

الاستثناء (بلا سيما):

النحويون على خلاف في لا سيما، من حيث مجيؤها أداة استثناء فمن الذين يرون أنها تأتي أداة استثناء ابن يعيش، حيث يقول: (ولا يستثنى "بلا سيما" إلا ومعها جحد)[٢].

وأما الذين أنكروا مجيئها للاستثناء منهم ابن مالك، يقول: (والمذكور بعد "لا سيما" مبنية على أولويته بالحكم لا مستثنى)[٣].

والقرافي[٤] يؤيد عدم إيراد ما بمعنى الاستثناء وذلك لمخالفتها معنى الاستثناء فحينما تقول: قال القوم (لا سيما زيد) معناه قام القوم وكان أسرعهم زيد فهذا ليس معنى الاستثناء المعروف[٥]، ويؤيد أبوعلي الشلوبين: أنه يرى أن لا سيما ليست بمعنى "ألا" ولا هي من باب الاستثناء)[٦].

---

(١) الكافية ٢٣٤/١.

(٢) شرح الفعل، لابن يعيش ٨٦/٢.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص١٠٧.

(٤) القرافي: هو أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن أبو العباس شهب الدين الصنهاجي القرافي، من علماء المالكية، مصري المولد والنشأة والوفاة توفي سنة (٦٨٤هـ)، هدية العارفين ٩٩/١. ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة ٣٣٤/٢.

(٥) الاستغناء، للقرافي، ص١١١.

(٦) التوطئة، لأبي علي الشلوبين، ص٢٤٨، تحقيق يوسف أحمد المطوع، القاهرة، دار التراث العربي للطبع والنشر (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).

الاستثناء (ببيد):

وتأتي بيد بمعنى غير وقد عدها بعض النحاة من أدوات الاستثناء ولا تكون إلا في المنقطع. منهم ابن مالك حيث يقول: (ويساويها في الاستثناء المنقطع (بيد) مضاف إلى أن وصلتها[1]، وعليه سار ابن هشام في مغني اللبيب)[2].

الاستثناء (بلمّا):

(لمّا) المشددة تفيد الاستثناء عند بعض النحويين وقد وردت بمعنى (إلا) الاستثنائية في القرآن الكريم وفي كلام العرب قد جاءت في القرآن في قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[3]. إن لمّا بمعنى (إلا) يقول: مكي بن أبي طالب: (بمعنى ما كل نفس إلا عليها حافظ على قراءة من شدّدها)[4].

وذكر ابن يعيش إن (لمّا) تأتي بمعنى (إلا) في بعض الأساليب السماعية عن العرب مثل (نشدتك الله لمّا فعلت)[5].

أما الأستاذ/ عباس حسن فإنه يرى أن لمّأ تأتي بمعنى (إلا) في القرآن الكريم وفي السماع يقول: (من أدوات الاستثناء "لمّا" بمعنى "إلا" وقد وردت في أمثلة مسموعة، إما في كلام منفي مثل قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[6]. وأما في كلام العرب مثبت ولكنه مقصور على بضعة أساليب سماعية أشهرها "نشدتك الله لمّا فعلت كذا"، و"عمرك الله لمّأ فعلت كذا")[7].

---

(١) تسهيل الفوائد، ص١٠٧.

(٢) مغني اللبيب ١١٤/١.

(٣) سورة الطارق، الآية (٤).

(٤) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص٦٧٨، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف الصرية، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م، ومشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي القيسي ٣٧٥/١، تحقيق د. حاتم الضامن، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة ١٩٨٤م.

(٥) المفصل شرح ابن يعيش ٩٤/٢.

(٦) سورة الطارق، الآية (٤).

(٧) النحو الوافي، لعباس حسن ٣٦١/٢.

ثانياً: أدوات الاستثناء:

للاستثناء، أركان ثلاثة: المستثنى منه – أداة الاستثناء – المستثنى. وأدوات الاستثناء تعتبر عنصراً مهماً، لأنها تحمل معناه، وبها يتكون تركيب الاستثناء، أما أدوات النحو الأخرى فإنه يجوز حذفها. فمثلاً يجوز حذف الاستفهام بدون أداة الاستفهام. وكذلك الشرط والنداء أما الاستثناء فلا يجوز أن يأتي تركيب يفيد الاستثناء بدون أداة الاستثناء.

وأدوات الاستثناء ثمانية: (إلا، وغير، وسو، وليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا)، وهناك أدوات أخرى مثل: (لما، ولا سيما، وبيد) بعض النحاة عدها من أدوات الاستثناء.

هذه الأدوات: منها ما هي حروف ومنها أسماء ومنها أفعال: (ولكن ثَمَّ اختلاف بين النحويين في ذلك عدى (إلا) فإنهم أجمعوا على حرفيتها وعلى رأس هؤلاء الإمام سيبويه وابن عصفور وابن خالويه والزمخشري وغيرهم بإجماعهم على حرفيتها أمر مسلم به، لعدم وجود مخالف وهي أصل الباب، والأدوات الأخرى محمولة عليها)[1].

وأما (غير، وسوى):

عدّ بعض النحاة (غير، وسوى)، من الأسماء التي تُعرب إعراب ما بعد (إلا) وأن يكون ما بعدها مضاف إليه.

ومن الذين قالوا بذلك ابن عصفور حيث يقول: (وغير، وسوى بضم السين وكسرها وسواء بفتحها والمد من الأسماء)[2].

والشيخ خالد الأزهري يصرح بذلك فيقول: (والرابع اسمان وهو غير، وسوى)[3].

وقصد بالرابع: القسم الرابع من أقسام أوات الاستثناء فقسمها إلى أربعة: ١/ حرفان. ٢/ فعلان. ٣/ متردد بين الحرفية والاسمية. ٤/ واسمان

---

(١) الكتاب، لسيبويه ٣٠٩/١.

(٢) المقرب، لابن عصفور ١٦٦/١.

(٣) التصريح ٣٤٨/١.

وأما سيبويه فقد أعتبر (غير، وسوى) من الأسماء محمولة على معنى إلا[1].

ويعلل ابن يعيش: (سبب الحمل على "إلا" لأن "غير" تشابه "إلا" في مخالفة ما قبلها لما بعدها. فحينها نقولك "مررت بغير زيد" فالذي نفى عنه المرور ليس زيد وإنما غيره الذي قبل غير، وعليه فقد خالفت "غير" قبلها لما بعدها)[2].

(أما "سوى" ففيها خلاف بين النحويين حول كونها ظرفية أو اسمية، فذهب الكوفيون إلى جواز الإسمية، والظرفية في سوى، وأما البصريون فقد أكدوا أنها لا تكون إلا ظرفاً)[3].

وسيبويه يرى أنها ظرفية في معنى الاستثناء حيث يقول: (وما أتاني القوم سواك، فقال الخليل –رحمه الله– إن هذا كقول أتاني القوم مكانك. وما أتاني أحد مكانك إلا أن في سواك معنى الاستثناء)[4].

ويؤكد ابن يعيش كلام سيبويه في أن سوى تأتي بمعنى ظرفية وذلك لأنها تقع صلة فنقول: (جاءني الذي سواك)، و(رأيت الذي سواك)، و(مررت بالذي سواك)، ما تقول: (جاءني الذي عندك)[5].

وتبع الزجاجي هذا التعليل أيضاً. وإعرابهما، قال الإمام الزجاجي: (وأما "غير" فتخفض ما بعدها أبداً وتجري هي بإعراب الاسم الذي بعد "إلا" كقولك: "قام القوم غير زيد" وفي النفي "ما قام القوم غير زيد" والنصب جائز)[6].

أما (سوى) فقد اختلف النحاة في إعرابها ما يلي:

١- منهم من يرى أنها ملازمة للظرفية مثل قول سيبويه كما مر ذكره.

---

(١) الكتاب، لسيبويه ٣٠٩/٢.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش ٨٣/٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٥/١.

(٤) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٥) المفصل شرح بن يعيش ٨٣/٢.

(٦) الجمل، للزجاجي، ص٣٣٦.

٢- ومنهم من يرى أنها منصوبة على الظرفية، ذكر ذلك ابن يعيش، أما الرضى في شرح الكافيه فقد نسبه إلى البصريين قال: (وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفيه لأنه في الأصل صفة ظرف والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب. فنصبه على كونه ظرفاً في الأصل وإلا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الأصل وقوعه صلة)[1].

٣- ومنهم من ذهب في إعرابها إعراب الأسماء وهذا رأي الكوفيين كما نسبه الرضي إليهم حيث يقول: (وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية على معنى الاستثناء)[2].

وأما حاشا وعدا وخلا:

اختلف النحاة في (حاشا) بين الفعلية والحرفية وذلك إذا استعملتها بمعنى (إلا) وتحقق فيها إخراج المستثنى مما دخل فيه المسمى منه، فسيبيويه: يرى أنها حرف، حيث يقول: (أما حاشا فليس باسم ولكنه حرف جر يجر بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء)[3].

وذهب إلى قول سيبويه طائفة من النحاة، وعللوا حرفيتها بثلاث أسباب:

١- إنها لا تقبل نون الوقاية فتقول: (حاشاي) ولا نقول: (حاشاني) ولو كان فعلاً قلبت نون الوقاية، واستدلوا بقول الشاعر[4]:

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُواْ الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ ** حَاشَاي إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

٢- ولا يحسب دخول ما عليها فلا تقول: (ما حاشا زيداً).

٣- ما بعدها يأتي مجروراً ولو كان فعلاً لما جاز ذلك وهذا الرأي نسبه الأنباري إلى البصريين[5].

---

(١) شرح الكافية ٢٤٨/١.

(٢) المصدر السابق ٢٤٨/١.

(٣) الكتاب، لسيبويه ٣٤٩/٢.

(٤) الشاعر اسمه المغيرة بن الأسود، وهو شاعر إسلامي، وكان يلقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه، أوضح المسالك ١١٠/١.

(٥) الإنصاف ٢٧٨/١.

فأما من قال لفعليتها فهم الكوفيون وقد استدلوا بقول الشاعر:

حَاشَا قُرَيْشاً فإنّ الله فَضَّلَهُمْ * عَلَى البَرِيّةِ بالإسْلاَمِ والدِّينِ**

والشاهد فيه أنه استعمل حاشاً فعلاً ونصب به ما بعده قريشاً[1]، وهناك رأي ثالث يرى (أن "حاشا" مترددة بين الحرفية والفعلية فتستعمل حرفاً ويجر بها المتثنى وتستعمل فعلاً فينصب بها المستثنى وهذا رأي المبرد)[2].

وأما (عدا وخلا):

فهناك أيضاً اختلاف بين النحاة، بين الحرفية، والفعلية فسيبيويه يرى (أنهما فعلان يخرجان المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه وقد جاء بمعنى جاوز)[3].

وابن يعيش (يؤيد الفعلية في "عدا" و"خلا" مبينا أن المستثنى بها لا يكون إلا نصباً)[4].

أما الأشموني فيرى فيها الحرفية، والفعلية، فالحرفية إذا جرت المستثنى نحو قول الشاعر[5]:

خَلاَ الله لا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا * أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا**

الشاهد فيه خلا الله – حيث استعمل الشاعر "خلا" حرف جر فجر به لفظ الجلالة[6].

وقال سيبيويه: (أما "حاش" فليس باسم ولكنه حرف الجر ما بعده كما نجد حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أنا من القوم خلا عبدالله بالجر فجعلوا خلا بمنزلة "حاشا"، فإذا قلت ما خلا فليس إلا النصب لأن ما اسم ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا) [7].

---

(١) ابن عقيل ١٨٧/١.

(٢) المقتضب للمبرد ٣٩١/٤.

(٣) الكتاب، لسيبويه٣٤٨/٢.

(٤) شرح المفصل، لابن يعيش ٧٧/٢.

(٥) البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٣٦٣/١. والهمع ٢٣٢/١. وشرح الأشموني ٥٢٣/١.

(٦) الهمع ٣٨٥/٣. شرح التصريح ٣٦٣/١.

(٧) الكتاب، لسيبويه ٣٧٧/١.

والفعلية إذا نصب نحو قول الشاعر[1]:

أَلاَ كُلُّ شَـيْء مَـا خَـلاَ الله بَاطِلُ * وَكُـــلُّ نَعِـــيمٍ لاَ مُحَالَـــة زَائِـــلُ**

والشاهد فيه حيث استعمل الشاعر خلا مسبوقة بما المصدرية وانتصب الاسم الكريم بعدها، وأنت إن قدرت "ما" مصدرية لم يكن لك بد من جعل "خلا" فعلاً فتنصب ما بعده لأن حرف المصدر لا يدخل على الحرف)[2].

حكم الاستثناء (بليس، ولا يكون):

ذكر كثير من النحاة أن (ليس، ولا يكون) فعلان ناسخان، وذلك لاتصال الضمائر المرفوعة بها واتصال تاء التأنيث مثل: (لست، ولستما، ولستن، وليسا، وليسو، وليست، ولسنّ)[3].

فإن ابن هشام يرجح أن تكون (ليس) فعلاً بدليل دخول تاء الفاعل، وألف الإثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة، وعليه فهي فعل جامد ناسخ فالمستثنى بها واجب النصب لأنه خبرها، كما جاء في الحديث الصحيح قال –صلى الله عليه وسلم: (ما أنهر الدّم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر)[4].

لأنه مستثنى من فاعل (أنهر) المستتر فيه. كما أنه خبر ليس واسمها ضمير مستتر فيها.

ويؤكد سيبويه: حيث يقول: هذا باب لا يكون وليس وما أشبهما فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضمار على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء)[5].

وقال المرادي[6]: (وذهب ابن السراج، والفارسي، وابن شقير إلى أنها حرف وزعم أبو علي أنها حرف ثم قال: (والذي ينبغي أن يقال: فيها إذا وجدت بغير

---

(١) هو لبيد بن ربيعة العامري بنمالك أبو عقيل، شاعر (ت٤١هـ)، معجم المؤلفين ٢/٦٧٤.

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٥٣.

(٣) مغني اللبيب ١/٢٩٣.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الشركة، رقم ٢٣٥٦.

(٥) الكتاب، لسيبويه ٢/٣٧٢.

(٦) المرادي، هو بدرالدين الحسن بن القاسم بن عبدالله بن علي، يرجع نسبه إلى قبيلة مراد، أخذ العلوم الإسلامية والعربية، عن أبي حيان الأندلسي، وشمس الدين بن اللباب وغيرهم، ولد سنة ٧٤٩هـ، الجنى الداني، ص١٠.

خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية أنها حرف لا غير كـ"ما" النافية)[1].

كقول الشاعر[2]:

تُهْدَي كَتَائِبَ خُضْراً لَيسَ يَعْصِمُهَا * إلاّ ابْتِـدَارُ إِلَـى مَـوْتٍ بِأَسْـيَافِ**

الشاهد فيه مجيء (ليس) حرف بدخولها على الجملة الفعلية وحرفية ليس لها وجهين:

١- إنه يدل على معنى يدل عليه الحرف وهو النفي الذي تدل عليه (ما) وغيرها من حروف النفي.

٢- إنه ليس جامد لا يتصرف كما أن الحرف لا يتصرف.

والشيء الآخر: أن ليس على منهج الأفعال، فالأفعال كما يعلم أنها تشتق من المصادر بدلالته على الحدث والزمان، وليس لا تدل على الحدث وفيها دلالة على الزمان تخالف الوجه الأول: (حرفية ليس).

ثم أن الفعل الماضي يدل على الزمان الذي انقضى (وليس) تدل على نفي الحدث الذي دل عليه الخبر في الزمان الحاضر إلا إذا وقعت قرينة تذهب به إلى الماضي أو المستقبل مثل: (ليس خلق الله مثله ليس حرف نفي، واسم ليس ضمير لشأن محذوف، وجملة (خلق الله) في محل نصب خبر، القرينة كون الخبر في الماضي المراد نفي الخلق في الماضي.

ويقول المالقي[3]: ("ليس" ليست محقة في الفعلية ولا محقة في الحرفية، ولذلك وقع فيها الخلاف بين سيبيويه والفارسي فزعم سيبويه أنها فعل وزعم أبو علي الفارسي أنها حرف)[4]. وتقدم البحث في الرأيين.

---

(١) الجنى الداني في حده في المعني، للمرادي، ص٤٩٥، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب المكتبة العربية (١٣٩هـ-١٩٧٣م).

(٢) النابغة الذبياني في ديوانه، ص٨٤، وبلا نسبه في الجني الداني، وفي المعجم المفصل ٨٦٦/٢.

(٣) المالقي: هو أحمد عبدالنور بن راشد المالقي، من آثاره: "رصف المباني" وغيره ولد سنة (٦٣٠-٧٠٢هـ) مقدمة رصف المباني.

(٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبدالنور المالقي، ص١٤١، تحقيق أحمد محمد الخواط، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، دار دمشق.

ومما تقدم نعلم أن (ليس) مشتركة بين الفعلية، والحرفية فهي تأتي فعل بدليل خضوعها لعلامات الإعراب واو الجماعة، وألف الإثنان، ونون الإناث.

وتأتي حرف ويمكن أن تحل محل (إلا) الاستثنائية وما بعدها،وتأتي بمعنى (لا) للنفي وتأتي بمنزلة كأن ترفع الاسم وتنصب الخبر.

والذي يراه الباحث من هذا العرض لآراء العلماء رأي الجمهور ومن وافقهم في فعلية (ليس).

والكلام عن (ليس) له بقية في بحث مناظرات العلماء حيث أن هناك مناظرة وقعت بين أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي في أعمال (ليس) وإهمالها.

وأما (لا يكون) فلا يستعمل من لفظ الكون غير (يكون) وأنه لا يستعمل فيه إلا بعد (لا) مثل: (خرج الناس لا يكون زيداً) ينصب زيداً على الاستثناء. وهو خبر لا يكون واسمها ضمير مستتر، وعليه فإنها فعل ناسخ جامد المستثنى به واجب النصب على ما تقدم.

ولكن هناك اعتراض في كونها فعل، قال صاحب التصريح: (اعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلاً وأجيب بأن الفعل غلب على الحرف لشرف الفعل، فسمي الجميع فعالاً)[(١)].

فوائد الاستثناء:

للاستثناء عدة فوائد:

١- الاستثناء من الإثبات يفيد النفي ومن النفي يفيد الإثبات، نحو قوله تعالى: ﴿ ...فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ... ﴾[(٢)]. فقد أثبت السجود للملائكة ويترتب على ذلك نفيه عن إبليس عليه اللعنة بدليل قوله تعالى: ﴿ ...أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ... ﴾[(٣)].

ونحو: لا كريم في القرية إلا زيد فهذا دلّ على كرم زيد وقد نفى الكرم عمّا سوى زيد.

---

(١) التصريح ٥٣٨/١.

(٢) سورة البقرة، الآية (٣٤)

(٣) سورة البقرة، الآية (٣٤).

٢- الاستثناء يفيد الحصر نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ...** ﴾[١].

فقد أفاد الاستثناء قصر الرسول -صلى الله عليه وسلم- على الرسالة وهذا من قبيل قصر الموصوف على الصفة، ونحو: (ما شاعر إلا زيد) فقد أفاد قصر الشاعرية على زيد وهذا من باب قصر الصفة على الموصوف[٢].

٣- والاستثناء يفيد إخراج المستثنى من المستثنى منه، نحو: (جاء القوم إلا زيداً) فواضح أن زيداً مخرج مما دخل فيه القوم والتقدير، القوم المخرج منهم زيد جاءوني.

---

(١) سورة آل عمران، الآية (١٤٤).

(٢) والبرهان في علوم القرآن، للإمام بدرالدين محمد بن عبدالله الزركشي ٢٤٠/٤، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ.

المبحث الرابع
في (رُبَّ) وأحوالها

أورد الإمام السيوطي في كتابه همع الهوامع عن رب مورداً فيها مذهب أبي عمرو بن العلاء الذي سار عليه عيسى بن عمر، وسيبويه، والخليل، وغير ما ذكر.

حيث قال: (رب تفيد التقليل، وهو رأي أبي عمرو، وعيسى بن عمر، وسيبويه، والخليل، ويونس بن حبيب، وأبي زيد، وجملة من الكوفيين)[١].

ويرى ابن الحاجب (أن التقليل أصلها ثم تستعمل في التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة)[٢].

ويقول ابن منظور في مادة "رب ب" عن كلمة (رُبَّ) بالتشديد والتخفيف وزيادة التاء (ربت) وبلغات مختلفة قال النحويون (ربّ) من حروف المعاني والفرق بينها وبين (كم): أن (ربّ) للتقليل و(كم) وضعت للتكثير، إذا لم يرد بها الاستفهام، وكلاهما يقع على النكرات.

وقال أبو حاتم من الخطأ قول العامة: (ربما رأيته كثيراً وربما إنما وضعت للتقليل)[٣].

وقال ابن هشام: إنها ليست للتقليل دائماً خلافاً للأكثرين ولا للتكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً)[٤].

وهذا خلافاً لما أجمع عليه النحويون حيث قال صاحب مجمع البيان: (وقد أجمع المفسرون النحويون على أن "ربّ" موضوعة في الأصل للتقليل)[٥].

---

(١) همع الهوامع ٢/٢٥.

(٢) الكافية، لابن الحاجب ٢/٣٣٠.

(٣) لسان العرب، لابن منظور، مادة (ر، ب، ب).

(٤) مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري ١/١٣٤.

(٥) مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي ٨/١٠، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان ١٩٦١م، والقرطبي ٧/١٦٢. والبحر المحيط ٥/٤٤٢.

وقال الرازي: (فإذا قال الرجل: ربما زارنا فلان، دل على تقليله للزيارة)، وذكر أن بعض المفسرين النحويين جعل من قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[1]. أنها للتقليل حيث قالوا: (أن التقليل فيها أبلغ من التكثير، والمعنى أنه يكفيك قليل الندم في كونه زاجراً لك عن الفعل)[2].

وذكر الزمخشري[3] من خلال هذه الآية أيضا (أنها تفيد التكثير وأن معناه في ذلك معنى (كم) الخبرية بل أبلغ منها وإن كانت في الأصل للتقليل، وذلك لأنها جرت على أسلوب العقلاء الذين يتحرزون في كرمهم فيعبرون بالتقليل والمشكوك فيه عن الكثير المتيقن والمتحقق، وجعل تقدير المعنى: لو كانوا يودون الإسلام مرة واحدة لكان حريّاً بهم أن يسارعوا فكيف وهم يودونه في كل ساعة... ألخ)[4].

فإذن رُبَّ حرف شبيه بالزائد وله معنيان:

أ/ **التقليل:** وهو الأصل نحو: (ربما قرأ زيد قصة). أي: كان زيد يقرأ القصة قليلاً.

ب/ **التكثير**، نحو: (رُبَّ كتاب نافع قرأته). أي: قرأت كثيراً من الكتب النافعة.

وقد ذكر العلماء لرب لغات مختلفة، وهي كثيرة أهمها عشرة وهي:

١-رُبَّ، بالضم والتشديد.

٢-رُبَ، بالضم والتخفيف.

٣-رُبْ، بالسكون.

٤-رَبّ، بالفتح والتشديد.

٥-رَبَ، بالفتح والتخفيف.

٦-رُبَّتَ، بزيادة التاء مع التشديد.

٧-رَبَتَ، بالتخفيف وزيادة التاء.

---

(١) سورة الحجر، الآية (٢).

(٢) تفسير الرازي ١٥٢/١٩-١٥٣، دار التراث العربي، بدون تاريخ.

(٣) الزمخشري: جار الله، محمود بن عمر، إمام في اللغة والتفسير والنحو والأدب والبلاغة؛ من مؤلفاته: "تفسير الكشاف"، و"معجم أساس البلاغة"، و"الفعل في النحو"، وغيرها، توفي سنة (٥٣٨هـ)، البغية ٢٧٩/٢-٢٨٠.

(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون التأويل، للزمخشري ٥٩٦/٤.

٨-رُبْتَ، بضم الراء وسكون الباء وفتح التاء.

٩-رَبَّتَ، بفتح الراء وتشديد الباء وفتح التاء.

١٠- ورَبَتَ بالفتح في الثلاثة.

وأوضح هذه اللغات الأولى والثانية وهما لغتان معروفتان في كلام العرب...ألخ)[١].

ولرب، أحكام[٢] تنحصر في الآتي:

الأول: لا تجب (ربّ) إلا المفرد النكرة، فلا يقال: (رَبَّ رجال ولا رُبَّ زيد).

الثاني: يجب في مجرورها الظاهر أن يوصف نحو: (رُبَّ رجل كريم لقيته).

الثالث: إذا جرت رب الضمير وهذا قليل وجب إفراد الضمير وتذكيره وتمييزه نحو: (رُبه رجلاً صالحاً صادفته).

الرابع: يجب تصديرها في استعمالها كالأمثلة السابقة.

الخامس: تعمل رب مذكورة ومحذوفة، ويكثر حذفها بعد الواو وبعد الفاء وبعد بل وقد تحذف وليس قبلها شيء من الحروف... الخ.

السادس: إذا دخلتها (ما) كفتها عن العمل في الغالب وأن تلقى اختصاصها بالجملة الإسمية فتصير صالحة للفعلية والإسمية، نحو: (رُبّما جاءني فلان).

وقد يبقى علمها كبيت الشاعر ضمرة[٣]:

مَاوِيَّ يا رُبَّمَا غَارَةٍ * شَعْوَاءَ كَاللّدْغَةِ بِالْمَسِيسِ**

فالشاهد فيه (يا ربما غارة) حيث (ما) الزائدة التي من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر على (رُبَّ) فلم تكفها عن عمل الجر في لفظ ما بعدها.

وإذا دخلت على الفعلية فالغالب في فعلها أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى وقد يأتي مستقبلا كالآية السابقة.

---

(١) لسان العرب، لابن منظور، مادة (ر ب ب).

(٢) انظر الجنى الداني، ص١٧٦، وهمع الهوامع ٢٥/٢ ومغني اللبيب ٣٦٦/١. والبحر المحيط ١٤٤/٣. وشرح المفصل ٦٨/٨. رصف المباني، ص١٨٨.

(٣) البيت لضمرة النهشلي، شاعر جاهلي من بني درام، انظر الأعلام ٢١٦/٣. وابن عقيل ٣٤/٣. ولسان العرب، مادة (ر ب ب).

وقد جاءت بلغات كثير كثيرة أشهر العشرة التي مر ذكرها وهذا أشهر ما أورده النحويون والمفسرون في استعمالات (رُبّ)[1].

ويلاحظ أن النحويين والمفسرين قد أجمعوا على الأصل في (رب) تفيد التقليل وهذا ما أشار إليه أبوعمرو بن العلاء البصري.

(ربَّ) عند أبي عمرو من حيث موقعها إعرابياً مبتدأ لا خبر له. كأقل رجل، لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي[2].

وقال أيضاً قال أبو عمرو: (ربّ) لا عمل لها لأنها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل[3].

قلت: وقول أبي عمرو أن (رب) مبتدأ لا خبر له مبني على رأي من قال باسميتها فكأنّ أبوعمرو سبق الكوفيين إلى القول بذلك. وقد ذكر صاحب الإنصاف (رب) في آخر كتابه هذا. واحتج البصريين وفنّد آراء الكوفيين في القول باسميتها ومما ذكره.

قوله: (وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه اسم حملاً على (كم) لأن (كم) للعدد والتكثير، ورب للعدد والتقليل، والذي يدل على أن رب ليست بحرف جر أنها تخالف حروف الجر، وذلك في أربعة أشياء:

أحدها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام وإنما تقع متوسطة لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال.

والثاني: أنها لا تعمل إلا في النكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة.

والثالث: أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير مصوفة.

---

(١) إرتشاف الضرب ٢/٤٥٥-٤٦١.

(٢) شرح الكافية ٨٧/١

(٣) المرجع السابق ٣٠٨/٢.

والرابع: أنه لا يجوز عندكم -يعني البصريين- إظهار الفعل الذي تتعلق به وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف، لما تقدم في أحكام (رب).

والذي يدل دلالة واضحة على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذف فيقال في (رُبَّ) (رَبَ)، قال تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[1]. فيرى بالتخفيف كما قرئ بالتشديد... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال. وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف وهو تقليل ما دخلت عليه نحو رب رجل يفهم. أي ذلك قليل.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين:

أما قولهم: (إنما قلنا إنها اسم حملاً على "كم" لأنّ "كم" للعدد والتكثير، و"رب" للعد والتقليل، قلنا: لا نسلم أنها للعدد، وإنما هي للتقليل فقط على أن "كم" إنما حكم بأنها اسم لأنه يحسن فيها علامات الأسماء، نحو حروف الجر، نحو: (بكم رجل مررت) وما أشبه ذلك، وجواز الأخبار عنه نحو: (كم رجلاً لاحاك) وهذا غير موجود في (رب) فدل على الفرق).

وأما قولهم: إنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء:

أحدها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام. قلنا: إنما لا تقع إلا في صدر الكلام لأن معناها التقليل. وتقليل الشئ يقارب نفيه فاشبهت حرف النفي وحرف النفي له صدر الكلام.

وقولهم في الثاني: إنها لا تعمل إلا في نكرة، قلنا: لأنها لما كان معناها التقليل. والنكرة تدل على الكثرة، وجب ألا تدخل إلا على النكرة التي تدل على الكثرة ليصبح فيها معنى التقليل.

وقولهم في الثالث: إنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، قلنا: لأنهم جعلوا ذلك عوضا على حذف الفعل الذي تتعلق به وقد يظهر ذلك الفعل في ضرورة الشعر.

---

(١) سورة الحجر، الآية (٢).

وقولهم في الرابع: إنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به، قلنا: فعلوا ذلك إيجازاً واختصاراً، ألا ترى أنك إذا قلت: ("رب رجل يعلم" كان التقدير فيه، "رب رجل يعلم أدركت" أو "لقيت"، فحذف بدلالة الحال عليه... والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير في كلامهم. وأما قولهم: إنه يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف. قلنا: لا نسلم فإنه قد جاء الحذف في الحرف فإن "إنّ" المشددة يجوز تخفيفها وهي حرف)[1].

قلت ولا تسلم ردود البصريين من الآتي:

١- نفى البصريون كونها للعدد وسلموا بأنها للتقليل، أقول: ما أمكن أن يطلق عليه إنه قليل أو كثير أمكن أ، يقال عنه: إنه معدود. فنفيهم كونها للعدد لا دليل عليه.

٢- حين قال الكوفيون: باسمية (رب) كانوا يرون جواز الإخبار عنها، فاحتجاج البصريين بجواز الأخبار عن (كم) وهو مما يحسن في الأسماء لا يمنع أن الكوفيين كانوا يرون جواز الأخبار عن (رب) والدليل قول أبي عمرو هذا (رب مبتدأ لا خبر له) فإن كل مبتدأ يصح الأخبار عنه.

وسيبويه يرى أن (رب) حرف، قال: (وإعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب لأن المعنى واحد إلا أن "كم" اسم، و"رب" غير اسم بمنزلة (من) والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجل أفضل منك تجعله خبر (كم) أخبرناه يونس عن عمرو)[2].

ومما يؤيده حرفيتها ما تقدم في شرح الكافية عن أبي عمرو قال أبوعمرو: رب لا عامل لأنها ضارعت النفي، والنلفي لا يعمل فيه عامل.

وكأني بأبي عمرو في كلامه هذا يناقض قوله: باسميتها الذي استمسك به الكوفيون. اللهم إلا أن يقصد بعدم احتياجها إلى العامل ما يقصد من يقول أن الذي رفع المبتدأ هو الابتداء أو الخبر أو المبتدأ والخبر ترافعاً... الخ.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٧/٢.

(٢) الكتاب ٢٩٣/١.

وقد يقصد من كونها ضارعت النفي. مضارعتها له في كون كل منهما له صدر الكلام رب والنفي.

والذي يراه الباحث بعد هذا السرد للنصوص وأقوال الفريقين أن القول بحرفيتها هو الذي يظهر للباحث، الله أعلم.

المبحث الخامس
في كم الاستفهامية والخبرية

تنقسم (كم) إلى قسمين: استفهامية، وخبرية.

قال الإمام سيبويه: عند الحديث عن أحوال (كم) (وأن العرب تقول: كم رجل أفضل منك؟ حكاه يونس عن أبي عمرو. عن العرب جعل أفضل خبراً، وتقول: كم منكم شاهد على فلان؟ فتكون (كم) في موضع رفع بالابتدا وشاهد خبر)[1].

أشار أبوعمرو بن العلاء إلى كم الخبرية فيما أورده يونس بن حبيب وسيأتي التفصيل في ذلك.

ولكن من المفيد على حسب رأي الباحث أن تبحث كما الخبرية والاستفهامية معاً حتى تكمل الفائدة في (كم) خبرية واستفهامية.

الأولى كما الاسفهامية:

وهي أداة استفهام يسأل بها عن معدود، مجهول الجنس، والكمية معاً، وذلك أن من سمع كلمة: (كم) وحدها لا يدرك من هذه الكلمة حقيقة مدلولها: أي جنسه؛ أو هو كتاب، أم دينار، أم رجل، أم امرأة، أم معدن، أم قلم... الخ).

ولا يدرك أيضاً الكمية، أي لا يعرف عدد أفراد تلك الحقيقة فكلمة (كم) وحدها مبهمة المدلول (المعدود) عند السامع في هاتين الناحيتين؛ ناحية جنسه، وكميته.

لكنه إذا سمع: كما كتاباً قرأت؟ أو كم ديناراً انفقت؟ عند سماع ذلك زال الإبهام عنها)[2].

وكم الاستفهامية، أداة استفهام مبهمة عند سامعها لا بد لها من تمييز بعدها يزيل الإبهام عن إحدى ناحيتي العدد وهي (ناحية الجنس) وقد يليه ما يزيل الإبهام عن الناحية الأخرى؛ وهي ناحسة المقدار العددي.

وتمييزها غالباً يكون مفردا منصوباً بها فهي العاملة فيه نحو: (كم رجلاً سافر)، و(كم طالباً يتعلمون في مدرستنا)[3].

---

(١) الكتاب، لسيبويه ١٦١/٢. وشرح المفصل ١٦٩/٣.

(٢) النحو الوافي، لعباس حسن ٥٦٩/٤.

(٣) المصدر السابق ٥٧٠/٤، بتصرف.

ويصح أن يكون تمييزها مفرداً مجروراً بمن ظاهرة، نحو: (كم من طبيب متخصص في القرية) أو بحرف جر غير من مثل إلى كم مهندس نحتاج؟ بكم طبيب نعالج المرضى.

فإن وجدت من الجارة أو غيرها من حروف الجر. فهي ومجرورها (التمييز) متعلقان بكم.

ويصح حذفه إن دل عليه دليل ولم يترتب على حذفه لبس، مثل قول المستفهم: ما عدد طلاب الجامعة؟ كم في كلية الطب؟ وكم في كلية الشريعة؟ يريد: كم طالباً في كلية الشريعة وكم طالباً في كلية الطب...

والثاني كم الخبري:

(وهي أداة للإخبار عن معدود كثير ولكنه مجهول الجنس، والكمية)[١].

وقال ابن هشام الأنصاري: (وتستعمل "كم" الخبرية من يريد الافتخار والتكثير ولا تستدعي جواباً)[٢].

مثل ذلك: ("كم يجتهد سعيد"، أي: يجتهد سعيد كثيراً)[٣]، وكما مثل أبوعمرو: (كم رجل أفضل منك)[٤].

فكلمة (كم) وحدها قبل وضعها في الأمثلة السابقة، مبهمة لا تدل على حقيقة المعدود، وجنسه، ولا مقداره، وكميته إذ لا يدري السامع المراد: أهو: كم يوم، أم رجل، أهو قليل أم كثير... فلما ذكر الاسم المجرور بعدها أزال عنها الإبهام، وكشف الغموض عن المعدود فبيّن حقيقته، وجنسه وأوضح كميته بما يدل على أنها كثيرة.

وبسبب أن الإخبار بها يرمي إلى كثرة المعدود، ووجب أن يكون هذا الإخبار عن شيء مضى؛ لأن الذي مضى قد بان جنسه وكميته فيمكن الحكم عليه بالكثرة،

---

(١) النحو الوافي، لعباس حسن ٥٧٢/٤.

(٢) أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري ٢٣٨/٤.

(٣) الكامل في النحو والصرف والإعراب، لأحمد قبس، ص١٥٤، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧٤م.

(٤) الكتاب، لسيبويه ١٦١/٢.

والإخبار بهذا الحكم، أما الذي لم يمضي فمجهول الجنس، والمقدار غالباً، ومن ثم كان الدافع إلى استعمال (كم الخبرية) هو الافتخار والمدح بكثرة شيء محبوب معلوم أو الذم بكثرة؛ شيء معيب كذلك[1].

اشتراك كم الاستفهامية والخبرية في بعض الوجوه:

قال الإمام هشام الأنصاري: ومجموع ما يتفق فيه النوعان تسعة أمور:

الأول: أن كلاّ منهما اسم بدليل إضافتهما ودخول حرف الجر عليهما، فأنت تقول: بكم درهم اشتريت هذا الكتاب، وتقول: غلام كم رجل قهرت.

الثاني: أنهما مبنيان، لشبههما للحرف في الوضع على حرفين أو في المعنى، فالاستفهامية تشبه همزة الاستفهام في المعنى والخبرية تشبه رب في الدلالة على التكثير.

الثالث: أن بناءهما على السكون، وهذا واضح.

الرابع: أن كلاًّ منهما محتاج إلى التمييز لكونهما يدلان على عدد مبهم الجنس، والمقدار، وإنما يزول إبهام الجنس بالتمييز تقول في الاستفهام (كم رجلاً أعانك) وفي الإخبار: (كم رجال أعانوك)، أو (كم رجل أعانك) فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز.

الخامس: أنه يجوز مع كل منهما حذف التمييز إن دل عليه دليل نحو (كم صمت) ومنع بعض النحويين حذف التمييز.

السادس: أن تمييز كل منهما لا يكون منفياً، فلا تقول: (كم لا رجلاً جاءك)، نص عليه سيبويه.

السابع: أن كلاً منهما بسيط غير مركب على الراجح، والفراء ذهب على أن كم مركبة.

الثامن: أن كلاًّ منهما يجب تصدره؛ فلا يجوز أن يتقدم على إحداهما العامل فيها إلا أن يكون حرف أو إضافة.

التاسع: أن كلاً منهما يقع في موقع الإعراب التي يقع فيها الآخر.

---

(١) النحو الوافي، لعباس حسن ٥٧٤/٤.

فيكون مجروراً كل منهما محلاً إن دخل عليه حرف جر نحو (بكم اشتريت) أو مضاف نحو (غلام كم رجل عندك)، وكل منهما يكون في محل نصب إن لم يتقدمه حرف جر أو مضاف وكان كناية عن مصدر أو ظرف، فإن كان كناية عن مصدر فهو مفعول مطلق، وإن كان كناية عن ظرف فهو مفعول فيه فالأول: نحو (كم حلبة حلبت) والثاني نحو: (كم يوماً صمت) وكل منهما إذا وليه فعل متعدٍّ لم يستوف مفعوله فهو في محل نصب مفعول به نحو (كم رجل ضربت) وإلا فهو في محل رفع مبتدأ(١)، وذلك أي الأخير مطابق لمثال أبي عمرو بن العلاء حيث قال: (كم منكم شاهد على فلان)، فتكون كم في موضع رفع بالابتداء وشاهد الخبر.

وقال محمد محي الدين عبدالحميد(٢): في كتابه عدة السالك في تحقيق أوضح المسالك: وذلك يشمل خمس صور:

الصورة الأولى: ألا يقع بعدهما فعل أصلاً، نحو قولك: (كم رجل في دارك)، ونحو: (كم كتاب عندك).

الصورة الثانية: أن يقع بعدهما فعل متعد رافع لضمير (كم)، نحو قولك: (كم كتاب دخل في ملكك).

الصورة الثالثة: أن يقع بعدهما فعل متعد رافع لضمير (كم)، نحو قولك: (كم رجل ضرب عمراً)، ونحو قولك: (كم صديق أعانك في هذا الأمر).

الصورة الرابعة: أن يقع بعدهما فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى ضمير (كم)، نحو قولك: (كم رجل ضرب أخوه بكراً)، ونحو قولك: (كم رجل أعانك أخوه).

---

(١) أوضح المسالك ٢٣٨/٤. والنحو الوافي ٥٧٣/٤. وانظر حاشية العالم، للعلامة الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام ٥٠١/١.

(٢) هو محمد محي الدين عبدالحميد، مدرس مصري، من أعضاء المجمع، توفي سنة (١٣٩٣هـ)، الأعلام ٩٢/٧.

الصورة الخامسة: أن يقع بعد كل منهما فعل متعدٍّ رافع لأجنبي وقد استوفى مفعوله، نحو قولك: (كم رجل ضرب زيد عمراً أمامه)، ونحو قولك: (كم رجل باع عمرو داره بشهادته).

ويجب في الصور الخمسة أن يكون المفعول الذي نصبه الفعل غير ضمير (كم). فإن كان المفعول الذي نصبه الفعل ضمير يعود إلى (كم) نحو قولك: (كم رجل ضربته)، وقولك: (كم كتاب قرأته) كان المثال من باب الاشتغال وجاز إعراب (كم) مبتدأ خبره الجملة التي بعده وجاز إعراب (كم) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده.

فتلخص من هذا الكلام أن (كم) تكون في محل جر البتة في صورتين أن يدخل عليها حرف جر، أو مضاف، وأنها تكون في محل نصب في ثلاث صور:أن تكون كناية عن مصدر، وأن تكون كناية عن ظرف، وأن يقع بعدها فعل متعد ولم يستوف مفعوله، وأنها تكون في محل رفع مبتدأ في خمس صور: أن يقع بعدها فعل لازم، أو فعل متعد رافع لضميرها، أو فعل متعد رافع لسببها، أو رافع لأجنبي، وقد استوفى مفعوله وهو غير ضميرها، ولا يقع بعدها فعل أصلاً، وأنها تكون محتملة للرفع على الابتداء وللنصب على المفعولية وصورة واحدة، وهي للرفع على الابتداء، وللنصب على المفعولية، وصورة واحدة، وهي أن يليها فعل متعد استوفى مفعوله وهو ضمير عائد إلى (كم)(١).

قال الإمام ابن هشام: ويفترقان في خمسة أمور:

أحدها: أن كم الاستفهامية، تميّز بمنصوب مفرد، نحو: (كم عبداً ملكت) ويجوز جره بمن مضمرة جوازاً إن جرّت كم حرف، نحو بكم درهم اشتريت ثوبك).

وتميَّز الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع نحو: (كم رجال جاؤوك)، و(كم امرأة جاءتك)، والإفراد أكثر وأبلغ.

الثاني: أن الخبرية تختص بالماضي كَرُبَّ لا يجوز: (كم غلمان سأملكهم)، كما لا يجوز (رب غلامان سأملكم) ويجوز (كم عبداً اشتريته).

والثالث: أن المتكلم بها لا يستدعي جواباً من مخاطبة.

---

(١) أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري ٢٣٩/٤.

والرابع: أنه يتوجه إليه التصديق والتكذيب.

والخـامس: أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام تقول: (كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون) ويقال: (كم مالك أعشرون أم ثلاثون)[١].

وزاد محمد محي الدين على ذلك فقال: وأن كم الخبرية تدل على التكثير اتفاقاً، فأما الاستفهامية فالجمهور على أنها لا تدل على التكثير وزعم ابن خروف أنها تدل على عليه.

وقال أيضاً: أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها في السعة: نحو قولك: (كم في دارك رجلاً؟) أما تمييز كم الخبرية المجرور بإضافتها إليه فلا يقع الفصل بينه وبينها إلا في الضرورة لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز، وهذا مذهب جمهور البصريين وتعليلهم مبني على ما ذهبوا إليه من أن جر تمييز الخبرية بإضافتها إليه. وقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بناء على رأيهم من أن جره بمن مضمرة.

واستدلوا ببعض ما ورد عن العرب: والبصريون يحملون أكثر ذلك على الضرورة، ويقولون: إن الفاصل بين كم الخبرية وتمييزها إما أن يكون جملة تامة، وإما أن يكون ظرفاً فقط، وإما أن يكون جاراَ ومجروراً فقط، وإما أن يكون ظرفاً وجار ومجروراً معاً، فإن كان الفاصل جملة أو كان ظرفاً أو جاراً معاً فالفصل شاذ ويجب نصب التمييز[٢].

وقال محمد محي الدين:

وأن تمييز كم الاستفهامية الأصل فيه أن يكون منصوباً نحو قولك: (كم قرشاً ثمن هذا الكتاب) وقد أوجب ذلك جماعة من النحاة فلم يجيزوا جره مطلقاً وفي ذلك مذهبان آخران، **أحدهما:** أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية مطلقاً وهذا مذهب الفراء والزجاج والفارسي.

و**الثاني:** أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية إن كانت هي قد وقعت مجرورة بحرف نحو: (بكم درهم اشتريت ثوبك) وجاز التمييز عند الجمهور هو من مضمرة،

---

(١) أوضح المسالك، لابن هشام ٤/٢٤٣.

(٢) عمدة السالك إلى أوضح المسالك ٤/٢٤٢.

وزعم الزجاج أن جره بإضافة كم إليه وليس بصحيح، لأن كم الاستفهامية بمنزلة العدد المركب كأحد عشر وهو لا يعمل الجر في التمييز.

أما تمييز كم الخبرية فإن الأصل فيه أن يكون مجروراً، وجره بإضافة كم إليه عند الجمهور، ووجهه أن كم الخبرية أشبهت العشرة فكان تمييزها جمعاً مجروراً وأشبهت المائة فكان تمييزها مفرداً مجروراً، ولما كان جر تمييز الشعرة والمائة بالإضافة أعطيت كم حكمهما لشبهها بهما.

وقال الفراء[1]: إن جره بمن مضمرة، ونسب ذلك إلى الكوفيين وهذا القول عندنا أرجح من قول الجمهور لأن (من) قد ظهرت جارة للتمييز في أفصح الكلام من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَـٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا ﴾[2])[3].

وأخيراً إعراب كم الخبري والاستفهامية، ومما يوضح محلها الإعرابي ويسهل إعرابها، (أن تفترض عدم وجودها، وتجعل التمييز يحل محلها وتعرف موقعه الإعرابي وتجري عليها حكمه، مثل: "كم يوماً صمت" نفترض أن أصل الكلام: "صمت يوماً" فيوماً ظرف زمان، وإذاً نعربها ظرف زمان مبنية على السكون في محل نصب، وفي مثل: "كم ميلاً مشيت" فتخيل أن الأصل: "مشيت ميلاً" فكلمت "ميلاً" ظرف مكان، وإذاً نعربها ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب، و"كم كتاب قرأت" أصل الكلام قرأت كتاباً وكتاب مفعول به إذاً نعربها كم اسماً مبهماً مبنياً على السكون في محل نصب مفعول به وهكذا)[4].

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، مولى بني منقر، ولد بالكوفة وكان عالماً بالنحو والتفسير واللغة وكان أكثر مقامه ببغداد من آثاره "كتاب معاني القرآن"، وغيره (ت٢٠٧هـ) الفهرست، ص١٠٥.

(٢) سورة النجم، الآية (٢٦).عمدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢٤١/٤.

(٣) عمدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢٤١/٤.

(٤) النحو الوافي، لعباس حسن ٥٦٩/٤. والكامل في النحو والصرف والإعراب، ص٢٥٤.

الفصل الرابع
جهوده التأصيلية في المناظرات والمحاورات

وفيه مباحث:

المبحث الأول: إعمال (ليس) وإهمالها.

المبحث الثاني: في وجه رفع كلمة (مجلف) ونصبها في قول الفرزدق.

المبحث الثالث: بين عمر بن أبي ربيعة وأبي عمرو ابن العلاء.

المبحث الرابع: في إعراب (يا ذا الضامر العنسي).

المبحث الخامس: ما يقال في بدا عند إسناده إلى نون النسوة.

المناظرات والمناورات بين العلماء:

تعتبر مجالس المناظرات واحدة من المقومات الثقافية ذات البعد في تكوين ثقافة أبوعمرو بن العلاء وتكوين شخصيته العلمية، وقد لعبت دوراً بارزاً في حياة علماء القرن الثاني الهجري وما تلاه، فقد شهدت المساجد والحلقات العلمية ودور القصور الخاصة بالخلفاء والأمراء جانباً من هذا النشاط العلمي المتدفق. ولم يقصر العلماء مناظراتهم على علم واحد بل تناولوا مختلف العلوم من نحو، ولغة، وشعر، وعلوم فقه، وتفسير، وغيرها، مما اتسعت له الآفاق الرحبة ولا شك أن الإزدهار العلمي الذي رافق هذا العصر كان مدعاة لإزدهار المناظرات.

وكان النهم والشغف بالعلوم، وما للخلفاء والأمراء من تشجيع لمثل هذا النشاط، الأثر الأكبر في إزكاء نار الجدل، والمناظرات بين العلماء وكانت الرغبة في الوصول إلى الحقائق، والاعتزاز بالنفس، والعصبية للبلد والطمع في نائل الخلفاء والأمراء، الذين أسهموا بقسط وافر فيها، وكان أغلبها على أيديهم أو على كثب منهم كانت كل تلك عوامل هامة في إزكاء نار المناظرات[1].

وبالرغم من أن أكثر المسائل العلمية حينذاك لم تكن مقررة نهائياً ولم تأخذ شكل الحقيقة العلمية المسلم بها نهائياً إلا أن المناظرات تناولت هذه الجوانب من الناحية العلمية البحتة ومهدت للوصول إلى ما انتهت إليه العلوم في العصور اللاحقة.

ولا ريب أن هذه المناظرات قد أسهمت إلى حد كبير في إثراء العلوم في ذلك الوقت، إلا أن جانباً آخر منها أخذ شكلاً من التحدي القبلي القائم على التعصب للبلد، والقبيلة، والمذهب وشب جدله العلمي وفيه الكثير من الحقد، والتجني لا لشئ إلا للغرض الدنيوي البحت، بعيداً عن الوصول إلى الفائدة العملية المرجوة من تلك المناظرات فكل من المتناظرين يشهد مواطن الذلل، ويتعجل الوصول إلى الإجهاز على مناظره، وإتلاف موقفه بمنتهى الحرص، والتلهف، والبعد عن الحق في إعطاء المناظر الفرصة لإبداء وجهة نظره)[2].

---

(١) انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لطنطاوي، ص٣٨، الطبعة الخامسة، القاهرة ١٩٧٣م، دار المعارف.

(٢) مجالس العلماء، ص٢٨٨. والأشباه والنظائر ٤٢/١.

المبحث الأول
إعمال (ليس) وإهمالها

ومن هذه المناظرات، المناظرة التي دارت بين الإمامين والشيخين الجليلين: عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء، في جواز إعمال (ليس) وإهمالها:

جاء في مجالس العلماء عن أبي محمد اليزيدي، قال: (جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو بن العلاء ونحن عنده فقال: يا أباعمرو ما الشيء الذي بلغني عندك أنك تجيزه؟ قال: ما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع. قال: فقال له أبو عمرو: نمت يا أباعمر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب وما في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، قال اليزيدي: ثم قال لي أبوعمرو: تعال أنت يا يحيى، وتعال أنت يا خلف – لخلف الأحمر–، إذهبا إلى أبي المهدي فقلناه الرفع فإنه لا يرفع وإذهبا إلى المنتجع التميمي ولقناه النصب فإنه لا ينصب.

قال: فذهبت أنا وخلف وأتينا أبا المهدي فإذا هو يصلي وكان به عارض، وإذا هو يقول في الصلاة: إخسأنان عني، فسألناه عن ذلك فقال: جنّان تذأمني أي تركبني.

وقال اليزيدي ثم قضى صلاته وانفتل إليها فقال ما خطبكما؟ قلنا نسألك عن شئ من كلام العرب. فقال: هاتِيَا، فقلت له: كيف تقول: ليس الطيب إلا المسك.

فقال: أتأمرني بالكذب على كبر سني فأين الجادي؟ أي الزعفران، قال: اليزيدي، فقال له خلف: ليس الشراب إلا العسل. فقال: فما يصنع سودان هجر؟ ما لهم شراب إلا هذا التمر.

قال اليزيدي: فلما رأيت منه ذلك فقلت له: ليس مِلاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها، فقال: هذا كلام لا دخل فيه. ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل به. فنصب قال الزيدي: فقلت له: ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها، ورفعت فقال: (لا) ليس هذا من لحني ولا من لحن قومي، قال: فكتبنا ما سمعنا منه، وأتينا رجلاً يعقل، فقال له خلف: ليس الطيب إلا المسك، قال: فرفع ولقنّاه وجهدنا به في ذلك فلم ينصب وأبى إلا الرفع قال: فأتينا أبا عمرو فأعلمناه، وعيسى عنده لم يبرح

قال اليزيدي: فأخرج عيسى خاتمه من يده وألبسه أبا عمرو ثم قال: لك الخاتم بهذا والله فقت الناس)[1].

هذه المناظرة جرت بين إمامين من أئمة العربية المتقدمين في إعمال (ليس) وإهمالها في مثل قول العرب (ليس الطيب إلا المسك) فأبوعمرو يجوز الأمرين، إعمال ليس وإهمالها في مثل ذلك التركيب، ويبلغ هذا الذي ذهب إليه أبوعمرو، عيسى بن عمر الثقفي، فذهب إليه في حضرة أصحابه، مناظراً مجادلاً، فهو لم يكن يعلم أن من العرب من يهمل (ليس) فيرفع الجزئين بعدها، في مثل قولهم: (ليس الطيب إلا المسك).

وقد عرف أبوعمرو بسعة الرواية، والإحاطة بكثير من لغات العرب وهو ها هنا يعتمد على محفوظه منها فيما يضع من قواعد، وفيما يجوّز من وجوه. وقد قرر بصاحبه: إن إعمال ليس في مثل ذلك التركيب ونصب خبرها هو لغة الحجازيين جميعهم، وإن إهمالها ورفع الخبر بعدها هو لغة التميميين كلهم، ولم يكتف بما يعرفه من الرواية عنهم، فحسب بل يرسل شاهدين من أهل الثقة ليسمعا من حجازي كيف يقول: ليس الطيب إلا المسك، وليسمعا من تميمي كيف يجري على لسانه؟ وهو واثق من أن الرسولين لن يسمعا من الأول إلا النصب في الخبر ولن يرفع وإن لقناه الرفع، ولن يسمعا من الثاني إلا الرفع، ولن ينصب، وإن اجتهدا في تلقينه وقد عاد الوفد وقد سمع وكتب ما سمع، وهو كما ذكر أبوعمرو بنصه، فما وسع عيسى بن عمر إلا التسليم لما قرره صاحبه، من جواز إعمال ليس في ذلك التعبير، كما هو لغة أهل الحجاز، وجواز إهمالها كما هو لغة بني تميم.

وافترق الشيخان متفقين على هذه القاعدة التي بنيت على السماح الموثوق به، وهو أساس قوي، ومتين، وليت كل القواعد النحوية حين قعّدت قامت على أساس قوّي كهذه التي نناقشها.

---

(١) طبقات الزبيدي، ص٤٣. والأشباه والنظائر ٧٢/٣. وأمالي الزجاجي، ص٢٤. ومجالس العلماء، ص١ وما بعدها. وهمع الهوامع ١١٥/١. والقواعد النحوية مادتها وطريقتها، لعبدالحميد حسن، ص١٠٣، طبعة الأنجلو مصرية، ١٩٥٢م. والمزهر ٢٧٧/٢.

وتظهر شخصية أبوعمرو في هذا الأسلوب السليم الذي سلكه في الإقناع لما ذهب إليه، على أنه إمام زمانه في اللغة والنحو وغيرها من العلوم، حيث قُعّد لهذه العلوم بأسلوب حسن وبسيط يعتمد على تسجيل اللغة من أفواه أهلها واستقراء صنيعهم مما يحمل على ألاطمئنان على صحة القواعد القائمة عليه.

ولكن كثير من النحاة الذين جاءوا بعد أبي عمرو وقفوا من هذه القاعدة المتينة في إهمال ليس موقفاً غريباً، فرفضوا الإهمال فيها ولم يرتضوا على الرغم من أنه لغة تميم، قال سيبويه: (زعم بعضهم أن تحمل ليس كما، وذلك قليل لا يكاد يعرف...)[١].

وهذا عجيب من سيبويه أن ينكر لغة تميم في إهمال ليس وهي لغة مشهورة، ويقول في هذا الأسلوب: لا يكاد يعرف، وهذا يدل على أن سيبويه لا يرى إهمال (ليس) لغة وهذا خطأ كبير ليس له ما يبرره، والأعجب من ذلك: أن كثيراً من النحاة سلكوا مسلك سيبويه وتأولوا الرفع في المسك من قولهم: (ليس الطيب إلا المسك) بتأويلات كثيرة:

أحدها: أن في ليس ضمير الشأن والطيب مبتدأ والمسك خبره، والجملة خبرها أي (ليس).

ثانيها: أن الطيب اسمها وأن خبرها محذوف أي في الوجود وأن المسك بدل من اسمها.

وثالثها: أن الطيب اسمها وإلا المسك نعت والخبر محذوف وهذا كلها نسبها ابن هشام في معنى اللبيب[٢]، والسيوطي في همع الهوامع[٣]، لأبي علي الفارسي.

والرابع: ما نسب لأبي نزار الملقب بملك النحاة: أن الطيب اسمها والمسك مبتدأ حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير إلا المسك أفخره)[٤].

---

(١) الكتاب ١٤٧/١.

(٢) المغني اللبيب ٢٩٤/١.

(٣) همع الهوامع ١١٤/١.

(٤) الأشباه والنظائر ١٩٤/٣.

وهكذا التمس أولئك النحاة للتركيب تخريجات شتى، وما خلت تخريجاً من ضعف بيّن، وقد أحسن بعض المتأخرين ردّها[1].

وما كان أغناهم عن تلك التأويلات التي لا مسوغ لها: (قال ابن هشام ومما تقدم من نقل أبي عمرو أن لغة تميم يرد هذه التأويلات)[2].

ويرى الباحث إن تميم شقيقة الحجاز فصاحة، وبلاغة وبلغتها جاء كثير من آي القرآن الكريم، وعلى لغتها بنيت كثير من القواعد النحوية والصرفية، وقد ثبت عنها أنها تهمل (ليس) وتجعلها كـ (ما) حين ينتقض نفيها بإلا في مثل: (ليس الطيب إلا المسك) وعليه فإن القاعدة كما قررها أبو عمرو وسبق به البيان هي: جواز إعمال ليس وجواز إهمالها في مثل ذلك التركيب، وكلاهما قياسي وعلى الجادة وهذا البحث في (ليس) وإعمالها وعدمه قد أشرنا له في باب الاستثناء على اتمامه وإكماله في هذا البحث، والحمدلله على ذلك.

(١) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، ص٤٥، دار المعارف، سوريا، حلب، بدون تاريخ.

(٢) مغني اللبيب بحاشية الدّسوقي ٢٠١/٢.

المبحث الثاني
في وجه رفع كلمة (مجلف) ونصبها في قول الفرزدق

محاورة بين ابن أبي إسحاق والفرزدق وأبي عمرو بن العلاء قال أبوعمرو: إن ابن أبي إسحاق سمع الفرزدق ينشد:

وَعَضُّ زَمَانٍ يابْنَ مَرْوَانَ لم يَدَعْ * مِنَ الْمَالِ إلاَّ مُسْحَتاً أَوْ مُجَلَّفُ**

فقال له أبن أبي: على أي شئ، رُفع (مجلف) فقال: على ما يسوءك وينوءك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا، قال أبو عمرو: فقلت للفرزدق أصبت وهو جائز على المعنى أي لم يبق سواه[١].

في هذه الماحاورة يبدو الإنكار واضحاً في سؤال ابن أبي إسحاق للفرزدق بسبب رفع الشاعر (مجلف) وكأنه قصد إلى تلحينه، وقد فهم الفرزدق ذلك، فإن له مع ابن أبي إسحاق مواقف مماثلة فقد خطأه حين سمعه يصف رحلته إلى الشام في قصيدة يمدح بها يزيد بن عبدالملك منها:

مستقبلين شمال الشام تضربنا * بحاصف كنديف القطر مشور**

على عمائمنا يلقب وأرملنا * على زواحف تزجي مخهارير**

فقال ابن إسحاق أسأت إنما هو مخهارير، وأكثر عليه من ذل حتى أضطر الفرزدق إلى الرواية بقوله (محاسير) ولهذا سارع الفرزدق بالرد عليه بهذه القسوة على ما يسوءك، وينوءك لما تعرض له هنا.

ومما يدل على أن ابن أبي إسحاق قصد بسؤاله إلى تخطئت الشاعر وتلحينه، سؤال عن علة الرفع في الكلمة وهو يعلم أن الفرزدق ليس بنحو يلتمس العلة والتوجه النحوي، ولكنه سليقي يقول: ويوجه النحاة قوله بما يتفق، وقواعدهم وقد عبّر عن هذا قول الفرزدق: علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا.

(وقبل مناقشة توجيه الرفع في البيت، وما قاله أبو عمرو بشأنه تلزمنا مناقشة توجيه الرفع في البيت. وما قاله أبو عمرو بشأنه تلزمنا وقفه عند رواية البيت، وهي

---

(١) نزهة الألباء، ص٢٠، والإنصاف ١٨٩/١. النحو والنحاة، ص١٧١.

الرواية التي جاءت في المحاورة نرى الفرزدق قد أنشد البيت بنصب (مسحتا) ورفع (مجلف) وهي مخالفة للقياس النحوي حيث عطف بالرفع على النصب ولهذا أنكرها أبي إسحاق الذي عرف عنه، ولعه باطراد القواعد ومد القياس)[١].

وأغلب الظن أن الشاعر بدّل، وغيّر البيت حتى يساير القياس النحوي ولم يصر على موقفه ما يرى بعضهم، في مجلة تسمى مجلة الغرب بعنون مقالة التونسي[٢] حيث ذكر أن الشاعر أصر على موقفه ولم يغير بيته وآية ذلك أنه قد ذكر البيت رواية أخرى برفع (مسحت):

وَعَضُّ زَمَانٍ يَابْنَ مَرْوَان لَمْ يَدَعْ * مِنَ الْمَالِ إلاَ مُسْحَتاً أوْ مُجّلف**

وقد خرجها ابن جني بقوله لم يدع بكسر الدّال أي لم يدع ولم يثبت وتقديره لم يدع فيه أو لأجله إلا مسحت أو مجلف فيرفع (مسحت) بفعله و(مجلف) عطف عليه وهذا أمر ظاهر ليس فيه أن يكون الفرزدق قد غيّر من الرواية إلى رواية البيت ليساير القياس النحوي، استجابة لنقد ابن أبي إسحاق فإن له في هذا التغيير سابقة مع ابن أبي إسحاق غير هذه.

أما توجيه أبي عمرو الذي جوّز به إنشاد الفرزدق للبيت بحضرة ابن أبي إسحاق بنصب (مسحتا) ورفع مجلف وقال الفرزدق: (أصبت وهو جائز على المعنى أي لم يبق سواه فهو توجيه قوي، وسديد، وفيه غنى للشاعر عن تكلف التغيير والخروج على سليقته وذلك أن أبا عمرو جوّز المخالفة في الإعراب بين الاسمين المتعاطفين، وهذا ما أخذ به بعض النحاة بعد أبي عمرو، ويقول الرضي في الكافية: (أنه يجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو أي وعمر كذلك)[٣].

وظهور المعنى الذي أشار إليه الرضي متحقق في البيت ويظهره بصورة ظاهرة تقدير أبي عمرو في قوله: (لم يبق سواه)، لأن قوله: (لم يدع إلا مسحتاً) معناه بقي (مسحتا) فالمحذوف دل عليه سابق الكلام[٤].

---

(١) طبقات فحول الشعراء، ص٤١، بتصرف.

(٢) مجلة الغرب مقالة التونسي، ربيع الأول، سنة ١٤٠٢هـ، ص١٢١.

(٣) الكافية ٣٢٨/١.

(٤) الإنصاف ١٨٨/١.

كما أن أبا عمرو أشار إلى قاعدة نحويه لئن قُدّر المحذوف فعلاً في قوله: لم يبق سواه وهي قاعدة أخذ بها كثير من النحاة فيما بعده وهي جواز حذف الفعل الرافع للفاعل: قال ابن مالك: (ويضمر جواز المشعر به ما قبله)(١).

(وتوجيه أبي عمرو يبدو فيه نظرية أحسن من توجيهات ذكرها بعض النحاة لتخريج نصب (مسحتا) ورفع (مجلف) في البيت فمثلاً قال بعضهم لأن قوله (مجلف)، معطوف على قوله (عض الزمان) في أول البيت وهو مصدر وتقدير الكلام على هذا وغض الزمان وتجليفه لم يدع من المال إلا مسحتا) ويرى بعضهم إن قوله: (مسحتا) اسم مفعول منصوب على أنه مفعول به بقوله يدع وفيه ضمير مستتر نائب فاعل وقوله: (مجلف) معطوف على الضمير في (مسحت))(٢).

ولا أظن ثمة مقارنة بين هذه التوجيهين، وتوجيه أبو عمرو بن العلاء، فإن ما ذهب إليه أبو عمرو سائغ، وسهل، ومستقيم مع المعنى، ولو أن النحاة أخذوا بتوجيه أبي عمرو في هذا لكان فيه غنى عن تكلف غيره من الوجوه.

والتخريجات التي شغلت كثيراً من الوقت، والجهد حتى قال ابن قتيبة(٣): (وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة، فقالوا: وأكثروا)(٤).

وقال الزمخشري: (هذا البيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه)(٥).

ولكن يبدو للباحث أن رأي أبي عمرو في إعراب البيت لم يكن معروفاً عند بعضهم قال البغدادي: (وكان أبوعمرو ويونس لا يعرفان للرفع وجهاً).

وجاراه في هذا البيت صاحب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة(١)، والأمر ليس كما ذكر البغدادي ومن تابعه لما بينا.

---

(١) تسهيل الفوائد ٣٩٤/١. وابن عقيل ١٦٢/١.

(٢) الإنصاف ١٨٩/١.

(٣) ابن قتيبة: هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (أبومحمد) عالم مشارك في أنواع من العلوم كاللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه وغريب الحديث، والشعر، والفقه، وغيرها ولد سنة (٢١٣هـ-٢٠٦هـ) = (١٠٢٨-١٠٨٩م)، معجم المؤلفين ٢٩٧/٢. السير ٦٨/٢، ٦٩.

(٤) الإنصاف ١٨٨/١. والخزانة ٣٤٩/٢. وتاريخ الأدب العربي، للرافعي ٢٥٠/١.

(٥) الكشاف ٣٤٩/٢.

وخلاصة القول: أن الفرزدق وإن رفع (مجلف) إلتزاماً بالقافية المرفوعة في القصيدة كلها إلا أن له وجهاً في العربية كما ذكر أبو عمرو ويجعله مقبولاً لا سائغاً وهو وجه غير مردود.

(١) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص٢٨٢.

المبحث الثالث
بين عمر بن ربيعة وأبي عمرو بن العلاء

هذه محاورة متخيلة: أوردها صاحب الموشح المرزباني إذ يقول فيها: حدّثني عبدالله بن محمد بن ابي سعيد البزار قال: أخبرنا إسحاق بن محمد النخعي، قال: حدّثني ابن أخي الأصمعي، عن عمه، قال: قال أبوعمرو بن العلاء: عمر بن أبي ربيعة[1] حجة في العربية، وما تعلق عليه إلا بحرف واحد قوله:

ثُـمَّ قَـالُواْ: تحبُّهَـا قُلْـتُ بَهْـراً * عَـدَدَ الـنَّجْمِ وَالْحَصَـى وَالتُّـرَابِ**

وكان يبقي أن يقول: أتحبها؛ لأنه استفهام أي إنشاء وليس خبراً)[2].

وهذا معناه أن أبا عمرو بن العلاء يرى عمر بن أبي ربيعة حجة في اللغة، ولكنه غاب عنه حذف همزة الاستفهام من بيته السابق وحجته في ذلك أنه إنشاء، وليس خبراً، وأن الهمزة لا يجوز حذفها في الاستفهام.

ولكن يرى الباحث أن الأمر فيه سعة ولا ينبغي التضييق فيه، يجوز حذف همزة الاستفهام سواء تقدمت على (أم) كقول عمر بن أبي ربيعة:

بدالي منها معصم حين جمدت * وكـف خضـيب زينـت ببنـان**

فـوالله مـا أدري وإن كنـت داريـاً * بسـبع رمـين الجمـر أم بثمـان[3]**

يريد أبسبع أم بثمان. وكأني به وقد حذف همزة الاستفهام وهنا تقدمت الهمزة على (أم).

ويجوز كذلك حتى ولو لم تتقدم الهمزة على (أم) كقول الكميت[4]:

---

(١) هو عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي، يكنى أبا الخطاب، كان غزلياً يتعرض للنسا ء الحواج في الطواف وغيره من مشاعر الحج، الشعر والشعراء، ص٣٧١.

(٢) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، ص٢٦٠-٢٦١.

(٣) الكتاب ١٧٥/٣. شرح المفصل ١٥٤/٧. والخزانة ١٢٢/١١-١٢٤.

(٤) الكميت: هو الكميت بن زيد الأسدي، من مضر، ولد بالكوفة، سنة (٢٠هـ)،وشب على ثقافة البدو والحضر، له شعر كثير وضاع أكثره، ت (١٢هـ)، الشعر والشعراء، ص٥٨١.

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ *** وَلاَ لَعِباً مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[1]

يريد: أو ذو الشيب يلعب؟ استفهام إنكاري ولكنه قد حذف همزته.

وليس ذلك فحسب فقد ورد الحذف في الحديث الشريف أيضا: قال -صلى الله عليه وسلم- في الحديث الذي رواه الشيخان: (وإن زنى وإن سرق؟ فقال: وإن زنى وإن سرق)[2].

أراد أو إن زنى وإن سرق؟ وقد أورد سيبويه في الكتاب شاهد آخر فيه:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيا *** شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ[3]

والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها، السابق شاهداً على حذف الاستفهام، وقريباً من ذلك ذهب السيوطي إذ يقول: (قال ابن هشام في المغني الألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام ذكر منها جواز حذفها)[4].

تلك إذن شواهد مستفيضة تؤيد ما ذهبنا إليه من جواز حذف همزة الاستفهام.

---

(١) الخزانة ٣١٣/٤، والمعجم المفصل في شواهد الشعر النحوية ٦٨/١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز في باب من كان آخر كلامه لا إله إلا الله، رقم٩٤.ومسلم كتاب الأيمان، باب من ما لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة.

(٣) الكتاب ١٧٤/٣. والمعجم المفصل ٤٣٧/٢.

(٤) الأشباه والنظائر ١٤٠/٢. والمغني ١٤/١. ولسيبويه قول في ذلك. الكتاب ٩٩/١-١٠١. وشرح التسهيل ١١٠/٤-١١١.

المبحث الرابع
في إعراب (ياذا الضامر العنسيُ)

محاورة بين سليمة بن عيّاش وأبي عمرو بن العلاء:

قال الزجاجي في مجالس العلماء: (وجدت بخط إسحاق بن إبراهيم الموصلي أخبرني الأصمعي عن سلمة بن عياش قال سألت أبا عمرو بن العلاء عن هذا البيت:

يَا صَاحِ يَاذَا الضَّامِرُ العَنْسِ * وَالرَّحْلِ ذِي الأَنْسَاعِ وَالحِلْسِ**

فقال: ياصح ياذا الضامر العنسي، ثم قام فصعد درجة فأحضر فيها، فقلت له: إن فيها والرحل ذي الأجلاب والحلس، فقال: ويحك منها فررت، أي علم أنه أخطأ فقام.

قال الأصمعي: إنما أراد يا صاح يا ذا العنس الضامر والرحل ذي الأجلاب، فلا يكون في الضامر الرفع، وأجلاب الرحل عيدانه.

وجاء في بعض الروايات، أن المسئول عن القضية هو سيبويه بدلاً من أبي عمرو، وأن السائل رجل لم يسم وزاد في سؤاله إن فيها: والرحل ذي الإقتلاب، والحلس علام ما عطفت[1].

يقلب على ظنّ الباحث أن المسؤول عن البيت في المحاورة ليس سيبويه لأن هذا له رأي في إعراب الضامر سجله في كتابه بوضوح وإصرار[2].

على أن الضامر بالرفع مما يدل على أنه لم يهرب من جواب السائل ولم يعترف بأنه أخطأ وإلا لرجع عنه، ومهما يكن من أمر فإنه قد ظهر أمامنا في توجيه إعراب (يا ذا الضامر) رأيان أحدهما:

رأي أبي عمرو أو سيبويه ومن شايعهما من البصريين أن (ذا) إشارة منادي والضامر (نعته) ورفع الضامر وإن كان مضافاً إلى عنس لأن إضافته غير محضة، إذ التقدير (ياذا الذي ضمرت عنسه)[3].

---

(١) مجالس العلماء، للزجاجي، ص١١١.

(٢) الكتاب، لسيبويه ١٩١/٢.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش ٨/٢. والكافية ١٤١/١.

ويلزم هذا الرأي أن الرحل في البيت مخفوض فكيف يعطف بالخفض على المرفوع كما يفهم من إشارة السائل إن فيها والرحل... أو كما قال صراحة.

وهو اعتراض حكاه أيضاً ابن يعيش عن الكوفيين: (قالوا: إنه عطف عليه والرحل والأقتاب والحلس بالخفض ولو كان الضامر مرفوعاً على ما أنشده سيبويه لكان الرحل مخفوضاً بالعطف على العنس فيصير التقدير يا الذي ضمرت عنه ورحله وهذا فاسد)[1].

ولم تحك المحاورة على هذا الاعتراض أو ذاك، ولم يذكر سيبويه في كتابه شيئاً حين تحدث على هذا البيت فيما وقفت عليه، وهو اعتراض وجيه كما ترى، غير أن من انتصر لسيبويه في كتابه زعم أن الضامر دال على التغيير فكأنه قال: (ياذا المتغير العنس والرحل)[2].

وعلى هذا الوجه يخرج القائل به من الخطأ لأن الحمل على المعنى سائغ.

وثانيهما: ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ (ذا) بمعنى صاحب منادى منصوب بالألف لأنه من السماء الستة، والضامر مضاف إليه مجرور.

قال ثعلبة[3] في مجالسه: إنما أخطأ سيبويه في البيت (يا صاح ياذا الضامر العنس..

لأنه ذهب (بذا) مذهب هذا، وذو يذهب (هذا) ومذهب (صاحب) فهي ها هنا في معنى صاحب، لأنه قال: يا صاحب العنسي الضامر والرحل، والأقتاب والحلس وأخطأ أن يكون يا هذا العنس الضامر.

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ٨/٢.

(٢) هامش الكتاب ١٩٠/٢.

(٣) ثعلب: هو أبو العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب، وهو كوفي، بل شيخ الكوفيين، عاصر المبرد وكانت بينه وبين المبرد مناظرات، عالم بالشعر، والسنة، والنحو وأحكامه بالنحو أكثر من غيرهن ولد ببغداد سنة (٢٠٠-٢٩١هـ)، بغية الوعاة ٣٨٠/١. وأنباه الرواة ١٧٣/١-١٨٦. وشذرات الذهب ٢٠٦/٢.

والذي يبدو للباحث أن توجيه الكوفيين أحسن لسلامته من التقدير والحمل على المعنى، كما أن معنى البيت يؤيد أن (ذا) بمعنى صاحب أوفق في تفسيره باسم الإشارة وغير أن القول الأول ليس بخطأ لما ذكر له من توجيه معقول.

المبحث الخامس
ما يقال في (بدا عند إسناده إلى نون النسوة)

وذلك في مناظرة وقعت بين عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، روى الأصمعي: (قال: قال عيسى بن عمر لأبي عمرو بن العلاء أنا أفصح من معد بن عدنان) فقال له أبوعمرو: لقد تعديت فكيف تنشد هذا البيت:

قد كنّ يخبأن الوجه تستراً * فاليوم حين بدأن للنظار**

أو بدين للنظار، قال عيسى: بدأن، فقال له أبوعمرو: أخطأت. يقال بدأ يبدو، إذا ظهر، وبدأ يبدأ إذا شرع والصواب حين بدون)[1].

يرى الباحث أن أبا عمرو بن العلاء لم يرض من صاحبه دعواه أنه أفصح من أبي العرب، ولهذا امتحنه بهذا السؤال قصداً إلى تخطئته إذا خيّره من خطأين(بدأن)، و(بدين) ولم يوفق عيسى في الإجابة على السؤال حيث إنه اختار أحد الخطأين فقال بدأن وهو غير موافق للمعنى، لأن بدأن من بدأ يبدأ بمعنى شرع ليس لها معنى في البيت. وإن قصد إلى أنها من بدا يبدو بمعنى ظهر فلأن: بدأن لأنه لا موجب لقلب الواو همزة ولهذه العلة أيضاً قلنا إن بدين خطأ إذ لا موجب لقلب الواو همزة ولهذه العلة أيضاً قلنا إن بدين خطأ إذ لا موجب لقلب الواو والحق أنه امتحان ذكي يحتاج إلى إعمال الفكر وقد امتحن به الأصمعي الجرمي.

وأما جواب أبي عمرو، وأن الصواب بدون فهو الوجه في المسألة، لأن الفعل ثلاثي آخره الف ترد إلى أصلها حين إسناد الفعل إلى ضمير الرفع المتحرك والألف في بدأ أصلها الواو لأن المضارع يبدو فيدون على القياس، وهذا يؤكد عبقرية أبي عمرو، وأنه ذو معرفة بالتصريف وحاذق فيه[2].

---

(١) مجالس العلماء، للزجاجي، ص١١١.

(٢) انظر وفيات الأعيان ٤٩٨/١. ومدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د. عبدالرحمن السيد، ص٧٢، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٨م، "بتصرف".

الفصل الخامس
آراؤه في توجيه القراءات

وفيه مباحث:

المبحث الأول: قراءة قوله تعالى: ﴿ ... هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ... ﴾.

المبحث الثاني: قراءة قوله تعالى: ﴿ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ... ﴾.

المبحث الثالث: قراءة قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ... ﴾.

المبحث الأول

في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿ ... هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ... ﴾[1].

ولا خلاف بين جمهور القراء العشرة وغيرهم في رفع (أطهرُ) في هذه الآية خبر للمبتدأ (هن) إلا ما روى شاذاً بنصب (أطهرَ) وهو مدار البحث، وقد دارت بين عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء في هذه الآية: فقد أورد ابن سلام الجمحي في كتاب طبقات فحول الشعراء هذه المناظرة فقال: (كان عيسى بن عمر يقرأ: (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم) ينصب أطهر، فأنكرها أبوعمرو عليه فقال كيف تقول: هؤلاء بنيّ هم ماذا؟ فقال عشرين رجلاً فأنكرها أبو عمرو)[2].

وهذه المناظرة على الرغم من قصر الجدل فيها بين عيسى وأبوعمرو توضح أن أبا عمرو لا يرضى قراءة عيسى بنصب أطهر وردها بالقياس، وأن عيسى هذا قال فيه ابن الجزري: (كان عالماً بالنحو غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يفارق قراءة العامة، ويستنكره الناس وكان الغالب عليه حب النصب إذا وجد لذلك سبيلاً)[3].

فلا يستبعد أن تكون هذه القراءة من اختياره بدليل أنه يقول لأبي عمرو عند ما ناظره إنه رواها هكذا بالنصب، ولو كان قراءته هذه من سبيل الرواية لقال له ذلك، والله أعلم.

ومع ذلك لا يمكن رد هذه القراءة لحجة أن عيسى انفرد بها، لأن الأصمعي كما يقول الزبيدي في طبقات النحويين ذكر لأبي عمرو أن عيسى يحكي ذلك عن محمد بن مروان المدني فقال احتبى ابن مروان فيه هذه اللحن)[4].

---

(١) سورة هود، الآيات (٧٧-٧٨).

(٢) طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الحمصي ٢/١ ، وطبقات النحويين، للزبيي، ص٤١

(٣) غاية النهاية ٦١٣/١.

(٤) طبقات النحويين، للزبيدي، ص٤١.

وزعم يونس بن حبيب أن أبا عمرو رآه لحناً فقال: احتبى ابن مرون في ذه اللحن، يقول: لحن وهو رجل من أهل المدينة كما تقول اشتمل بالخطأ وذلك أنه قرأ (هؤلاء بناتي هن أطهرَ)، فنصب[1].

وهذه القراءة رواها جماعة من الشواذ: منهم الحسن، زيد بن علي، ومحمد ابن مروان، وعيسى بن عمر الثقفي، وسعيد بن جبير[2].

وزاد أبو حيّأن في البحر المحيط، نسبة هذه القراءة إلى الحسن، ومروان بن الحكم[3].

ويبدو للباحث: أن مرد اللحن هنا هو جعل (هنّ) ضمير فصل، وما بعدها حالاً منصوباً، لأن ضمير الفصل لا يكون إلا بين المبتدأ والخبر أو ما كان أصله المبتدأ والخبر من معمولات النواسخ.

وهناك وجوه أخرى من الإعراب تبعدها عن شبح اللحن الذي يبدو عند جعل (هن) ضمير فصل[4].

وأجمع العلماء على الاحتجاج بالقراءات كلها متواترها، وشاذها لأن القراءة سنة متبعة لا تخالف. والشاذ كما يقول ابن جني: (نازع بالثقة إلى قرائة محفوظ بالروايات من أمامه وورائه وضارب في صحة الرواية بجريانه)[5].

ويبدو للباحث أن أبا عمرو لم يبلغه أن أحداً غير عيسى عن ابن مروان قرأ بهذه الرواية وما كان يراها إلا اختيار على مذاهب العربية، من اختباراته التي لا صلة لها بالرواية والسند، وإلا فأبوعمرو أحد السبعة ومن كبار أئمة القراءة. معروف عنه قبول القراءات الثابتة كلها، وقد قبل كثير من النحاة والمفسرين بعد أبي عمرو هذه القراءة على شذوذها. تطبيقاً لمنهجهم في التعامل مع القراءات واحتجوا لها.

---

(١) الكتاب، لسيبويه ٣٩٧/٢.

(٢) تفسير القرطبي ٧٩/٩. والبحر المحيط ٢٤٧/٥. والتبيان في إعراب القرآن ٧١٩/٢. ومختصر الشواذ، لابن خالويه، ص٦٠. والطبري ٨٥/١٢. ومشكل إعراب القرآن ٤١١/١.

(٣) البحر المحيط ٢٤٧/٥.

(٤) الكشاف ٣٢٣/٢. والمقتضب ١٠٥/٤. وشرح الكافية ٢٥/٢.

(٥) مقدمة المحتسب، لابن جني ٣٢/١ وما بعدها.

وفيما يلي عرض لأهم ما وقف عليه الباحث في ذلك. بجزم الأخفش بوجه الرفع وحده في الآية ولا يرى صحة نسب القراءة بالنصب إلى (الحسن) كما لا يرتضي قراءة عيسى ويبدو أنه يراها قبيل الاختيار. وهذا موافق تماماً لموقف أبي عمرو. فقال: (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم) وهذا لا يكون وإنما ينصب خبر الفصل الذي لا يستغنى عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسعى الفصل يعني هي (هنّ وهو) وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضاً[١].

وسار على هذا كثير من العلماء حتى أدعى الزبيدي الإجماع على منع ما في القراءة قال عنها: (وهذا مخالف لما قاله النحويون أجمعون)[٢].

ويقول العبكري: في تخريج الآية: (هؤلاء مبتدأ وبناتي عطف بيان أو بدل و"هن" فصل وأطهر الخبر، ويجوز أن يكون هنّ مبتدأ ثانياً وأطهر خبره. وقرأ "أطهرَ" بالنصب وفيه وجهان **أحدهما:** أن يكون "بناتي" خبر و"هن" فصلاً، و"أطهر" حالاً. **والثاني:** أن يكون "هنّ" مبتدأ، و"لكم" خبر و"أطهرَ" حال والعامل فيه ما في "هنّ" من معنى التوكيد بتكرير المعنى، وقيل: العامل لكم لما فيه من معنى الاستقرار)[٣].

وهذا الكلام من أحسن ما وقف عليه الباحث؛ إذ لم يضعف قراءة النصب رغم شذوذها، بل خرجها على جميع الوجوه المحتملة دون تفضيل وجه على آخر.

وهذا قريب من مواقف بعض النحويين الذين خرجوا قراءة النصب الشاذة على وجه لا يكون فيه (هذا) فصلاً. قال ابن جني: (وأنا من بعد أرى لهذه القراءة وجهاً صحيحاً وهو أن تجعل "هن" أحد جزئي الجملة وتجعلها خبراً لـ "بناتي" كقولك: "زيد أخوك هو" وتجعل "أطهرَ" حالاً من "هن" أو من بناتي، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: "هذا زيد قائما"، أو جالساً أو نحو ذلك فعلى هذا مجازة...)[٤].

---

(١) معاني القرآن، للأخفش ٥٨١/٢.

(٢) طبقات النحويين، للزبيدي، ص٤١.

(٣) التبيان في إعراب القرآن، للعبكري ٧٠٩/٢.

(٤) المحتسب، لابن جني ٣٢٥/١.

فعلى هذا تدخل القراءة في دائرة الجواز عند النحاة، ومع طول بحثي في المسألة لم أجد أحداً من النحاة أو غيرهم أجاز إعراب (أطهرَ) في الآية (حالاً) وجعل ذلك قياساً مطرداً وقاعدة متبعة، غير عيسى بن عمر وقد تقدم حديثه مع أبي عمرو في مناظرتهما.

ويلخص الباحث كل ما تقدم إلى ما يأتي:

١- في حدود ما وقفنا عليه من المصادر، والمراجع لم يذهب أحد غير عيسى بن عمر إلى جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها قياس مطرداً، مما يدل دلالة واضحة على أن العلماء عدوا هذه القراءة الشاذة من النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه؛ لقلته؛ وهذا يتفق مع منهج جمهور العلماء.

٢- أكثر أهل العلم من النحاة وغيرهم، خرّجوا هذه القراءة على ما لا فصل في ذلك بين الحال وصاحبها بضمير الرفع المنفصل.

ومن خرّجها منهم على الحال، والفصل ذلك من القليل النادر.

والله أعلم.

المبحث الثاني

في توجيه قوله تعالى: ﴿ ... وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾[1].

قرأ أبو عمرو بزيادة الواو بين الكاف والنون، ونصب النون، وقراءة الباقون منهم بحذف الواو، وإسكان النون[2].

فالبحث يشمل هذه القراءات الواردة في الآية وبيان المشكل منها. من المعلوم في النحو أن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه في الإعراب. وهذا مما لا خلاف عليه بين العلماء، وتأويلهم لما جاء مخالفاً في ظاهره لقاعدة ثابتة عندهم ومن هذا الباب ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾.

ففي قوله: (وأكن من الصالحين) ثلاثة قراءات وهي:

١/ **الجزم**: وهي قراءة العشرة ماعدا (أباعمرو) حيث أن الفعل (أكنْ) على التوهم الجزم في (أصدق) لأنه يكون مجزوماً لولا وجود الفاء فيه، إذ لو سقطت الفاء بعد الطلب، وقصد الجزاء جزم فتكلموا بالثاني مجزوماً. وهكذا سار سيبويه وقيل: أن هذا موقف شيخه الخليل بن أحمد وسار معهم الإمام الزمخشري حيث قرأ قوله تعالى: (وأكن) عطفاً على محل (فأصدق) كأنه قيل: (إن أخرتني أتصدق وأكن)[3].

والقول بأن الفعل هنا مجزوم بالعطف على المحل أو الموضع عبارة كثير من النحاة والمفسرين.

ويعنون أن الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب بالفعل خالياً من الفاء والواو يجزم إذا قصد الجزاء فهذا حكم مقرر متفق عليه في النحو وله شاهد في ألفية ابن مالك:

وبعد غير النفي جزماً اعتمد * إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد**[4]

---

(١) سورة المنافقون، الآية (١٠).

(٢) السبعة، لابن مجاهد، ص٦٣٧. والنشر، لابن الجزري ٣٨٨/٢. والبدور، ص٣٢١.

(٣) الكشاف، للزمخشري ١١٢/٤.

(٤) متن الألفية، ص٤٦.

وقال ابن هشام الأنصاري: (فإن سقطت الفاء بعد الطلب، وقصد الجزاء جزم)[1].

٢/ و(أكونَ) بالنصب وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء كما أشرنا إلى ذلك. وقرأ بها في الشواذ الحسن، وابن جبير، وأبو رجاء، وابن إسحاق، ومالك ابن دينار، والأعمش، وابن المحيص، وعبدالله بن الحسن العنبري. ورسمت الواو في مصحف عبدالله بن مسعود، وأبي بن كعب[2].

ووجه قراءة أبي عمرو أن الفعل معطوف على لفظ (فأصدق) وهو منصوب، وما عطف على المنصوب فهو منصوب. وإنما نصب (فأصدق) لأنه جواب الفاء لما هو أمر في المعنى، لأن قوله تعالى: (لولا أخرتني) بمعنى أخرني فكأنه قال: أخرني فأصدق، فأجاب على الأمر بالفاء على إضمار (أن) بعده والتقدير قال: أصدق فلما عطف (وأكون) على المنصوب نصبه حملاً على اللفظ دون المعنى.

وعلى هذا فلا إشكال فيها من الإعراب والقواعد النحوية المنصوبة عطفاً على (فأصدق) المنصوب بأن مضمرة وجوباً في جواب الطلب وهي قراءة سبعية وقد قرأ بها عدد كبير كما ذكرنا من غير القراء العشرة الشواذ. وهي أيضاً لا إشكال فيها من حيث ثبوت الرواية، والسند لأنها كما تقدم قراءة سبعية، وقد أثار ابن القاصح في سراج القائ، والصفاقسي في غيث النفع وغيرهما من شراح الشاطبية، وعلماء رسم المصحف أن بعضهم اعترض على رسم (أكون) بالواو.

ويروى عن الداني أنه قال: (قرأ البصري يعني أبي عمرو بن العلاء بزيادة واو بين الكاف والنون ورسم في جميع المصاحف بغير الواو، قال أبو عبيدة: كذا رأيته في الإمام، وعليه فرسمه بالواو والكحلاء كما يفعله كثير من

---

(١) شرح قطر الندى، لابن هشام، ص١٠٨، تحقيق بركات هبوت، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

(٢) انظر النشر ٣٧١. والتيسير، ص٢١١. والحجة، لابن خالوية، ص٣١٩. والإتحاف ٥٤١/٢. والمهذب ٢٨٩/٢.

الرسّام لقراءة البصري خطأ، فإن قالوا: ترسمه للبيان، والتعليم للمبتدئين، قلنا نلحق الحمراء هكذا "وأكون" كنظائره، فيقع البيان من غير مخالفة المصاحف الواجب اتباعها)[1].

ومن الواضح أن هذا الاعتراض على الرسم، وليس على القراءة أو على قراءة أبي عمرو السبعية المتواترة قطعاً؛ إذ القراءة سنة متبعة، ومع ذلك فدعوى اتفاق المصاحف على رسم (أكن) بدون (و) وبالتالي عدم اتفاق قراءة أبي عمرو بن العلاء السبعية المتواترة مع الرسم العثماني، الذي هو شرط في صحة القراءة وقبولها، دعوى باطلة لا أساس لها من الصحة إذ قد جاء في الإتحاف ما يرد هذه الدعوى ردّاً قاطعاً، ويبدد هذه الشبهة من أساسها، حيث قال صاحب الإتحاف: (وروى أبو عبيدة عن مصحف عثمان –رضي الله عنه– "أكن" بحذف الواو وقال الحلواني أحمد ابن خالد، قال: رأيت في الإمام عثمان و"أكون""بالواو" ورأيته ممتلئاً دماً. قال الحصري: وقد تعارض نقل هذين العدلين، فلا بد من جامع فيحتمل أن النافي رآه بعد دثور ما بعد الكاف فبقى ما بعدها هو بنون وتكون الواو دثرت[2]، والله أعلم.

والذي يراه الباحث أن هذا لا حاجة إليه لأنّ القراءة المتواترة وموافقة أيضاً للمصحف الإمام على الأرجح من الروايات فلا مطعن في هذه القراءة على الاختلاف لأنه ثبت رسم هذه الكلمة بالواو في المصحف الإمام ثبت برواية العدل كما ذكر صاحب الإتحاف آنفاً.

٣/ وقراءات هذه الكلمة بالرفع و(أكون) وهي قراءة شاذة من حيث الرواية ولا إشكال فيها أيضاً من حيث الإعراب إذ قالوا: (أكون مرفوع على الاستئناف والتقدير: وأنا أكون... الخ)[3].

وعليه فمما تقدم ونحن في تخريج هذه القراءة الشاذة أي قراءة أبي عمرو في هذه الآية ومما لا شك فيه أن هذه القراءة في هذه الآية ثابتة عن

---

(١) االتيسير للداني، ص٢١١.

(٢) الإتحاف ٥٤١/٢.

(٣) البحر المحيط ٢٧٤/٨.

رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالسند المتواتر جيلاً عن جيل وليست رأياً نحوياً، كما زعم بعض الباحثين المعاصرين!

إذ أراد أن يثبت أثر القراءات القرآنية في آراء بعض النحاة فجعل من ذلك بعض قراءاتهم السبعة وغيرها، ومنها قراءة أبي عمرو في الآية: (وأكون) بإثبات الواو، إذ ساقها الباحث تحت عنوان: (من آرائه)[1].

ومن الواضح أن الرأي النحوي ما كان يدور حول تحليل الآية إعراباً وتعريفاً وتوجيهاً، لا القراءة نفسها، وهذا ما لا يختلف عليه اثنان، فالقراءة ليست رأياً وإنما نقل ورواية.

---

(١) انظر: القرآن وأثره في الدراسات النحوية، ص٧٦-٧٨، للدكتور عبدالمتعال مكرم سالم، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط١، سنة ١٩٦٥م.

المبحث الثالث

توجيه قوله تعالى: ﴿... وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[1].

قرأ أبوعمرو بن العلاء بكسر (إنها) وهي مروية عن ابن كثير.

وقرأ الباقون بفتح همزة (إن) وهي رواية العراقيين قاطبة عن أبي بكر عن طريق يحيى.

فالبحث يشمل توجيه هذه القراءات الواردة فيه هذه الآية:

ولعل من المفيد قبل التوجيه لهذه القراءات، أذكر حواراً دار في هذه الآية ومن خلاله نوجه القراءة، الحوار دار بين المتوكل على الله جعفر بن المعتصم الخليفة الذي بويع بعد وفاة الواثق، من جهة والفتح بن خاقان[2]، وزيره المتوكل من جهة أخرى: وأورد ذلك الزبيدي في طبقاته حيث قال: (حدثني أحمد بن حرب صاحب الطيلسان، قال: قرأ المتوكل على الله، وبحضرته الفتح بن خاقان قوله تعالى: (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون).

فقال له الفتح بن خاقان: يا سيدي (إنها إذا جاءت) بالكسر ووقعت المشاجرة فتبايعا على عشرة ألاف دينار وتحاكما إلى يزيد بن محمد المهلبي[3].

وكان صديقاً للمبرد فلما وقف يزيد على ذلك خاف أن يسقط أحدهما، فقال: والله ما أعرف الفرق بينهما، فقال المتوكل: فليس ها هنا من يسأل عن هذا؟ فقال: ما أعرف أحداً يتقدم فتى بالبصرة يعرف بالمبرد.

فقال ينبغي أن يشخص، فنفذ الكتاب إلى محمد بن القاسم بن محمد بن سليمان الهاشمي، بأن يشخصه مكرماً، فحدثني محمد بن يزيد قال: وردت (سر من رأى)، فلما دخلت على الفتح بن خاقان فقال لي: يا بصري كيف تقرأ هذا الحرف (وما يشعركم أنها إذا...) بالكسر أو أنها بالفتح، فقلت: إنها بالكسر هذا هو المختار.

---

(١) سورة الأنعام، الآية (١٠٩).

(٢) هو الفتح بن خاقان وزير المتوكل، قتل معه سنة (٢٤٧هـ)، النجوم الزاهرة ٣٩٥/٢.

(٣) وهو يزيد بن محمد بن المهلب بن أبي حضرة، ويكنى أبا خالد من شعراء الدولة الهاشمية، هامش طبقات الزبيدي، ص١٠٢.

وذلك أن أول الآية (وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا) قال: (قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم) ثم قال يا محمد: (إنها إذا جاءت لا يؤمنون باستئناف الكلام المتقدم).

قال صدقت فركب إلى دار أمير المؤمنين فعرّفه بقدومي وطالبه بدفع ما تخاطرا عليه، وتبايعا فيه فأمر بإحضاري فحضرت، فلما وقعت عين المتوكل عليّ قال: يا بصري كيف تقرأ هذه الآية: (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) بالكسر أو أنها بالفتح؟ فقلت: يا أمير المؤمنين أكثر الناس يقرؤها بالفتح، فضحك وضرب برجله اليسرى وقال: أحضر يا فتح المال – فقال: إنه والله يا سيدي قال لي خلاف ما قال لك.

فقال: دعني من هذا، أحضر المال.

وأخرجت فلم أصل إلى الموضع الذي كنت أنزلته، حتى أتتني رسل الفتح فأتيته فقال لي: يا بصري أوما ابتدأنا به الكذب، فقلت ما كذبت، فقال كيف وقد قلت لأمير المؤمنين إن الصواب: (وما يشعركم أنها لا يؤمنون) بالفتح، فقلت: أيها الوزير لم أقل هكذا، وإنما قلت: (أكثر الناس يقرؤها بالفتح وأكثرهم على خطأ، وإنما تخلصت من الملائمة وهو أمير المؤمنين فقال لي: أحسنت.

التوجيه:

قرئت (أنها) بالفتح و(إنها) بالكسر:

وترى في المحاورة المتوكل قرأ بالفتح (أنها) وأصر عليها وخالفه الفتح بن خاقان، وكلاهما تمسك بحق وقرأ صحيحاً، وسبب الخلاف فيما يظهر للباحث أنهما لم يقفا على الرواية بالوجهين.

ومهما يكن من أمر فقد التمسا حكماً بينهما في هذه القصة، وقد احتال يزيد المهلبي لنفسه إذ أنه لا يريد أن يدخل بين الرجلين، فينصر أحدهما على الآخر وأراد أن يكون تلك لغيره.

واختار المبرد إما ثقة بعلمه أو براً لصديقه ولكن المبرد حصيفاً في مداراة الرجلين والمدارة في هذا الموقف مما يقتضيها الحذر، وكل ما صدر منه قول يمكن

أن يحمل على هذا، مثل قوله للفتح بن خاقان: وإنما قلت أكثر الناس يقرؤها بالفتح، وأكثره على خطأ وهي في ظني لا يريد أن يخطئ القراء في قراءتهم بالفتح وإنما هي مصانعة أملاها الموقف، وكان يلزمه أن يعبر بعبارة أخرى غير كلمة (خطأ). أو يكتفي بتوجيه القراءتين.

فإذا رجعنا إلى توجيه القراءتين عند المبرد كما تقدم نجد أن المبرد قد وجه قراءة أبي عمرو بن العلاء وهي قراءة الكسر ولم يذكر توجيهاً لقراءة الفتح في (أنها) أو لم تترك له فرصة لذلك كما تقدم.

فهو يرى كسر همزة (إن) بناء على ما تقتضيه قواعد العربية في الاستئناف فهو موضع تقرر فيه كسر همزة (إن) ووجه الآية بناء على هذا إنه الكلام ينتهي عند قوله تعالى: (وما يشعركم) ثم استؤنف كلام جديد يا محمد إنها إذا جاء لا يؤمنون).

وهذا التوجيه حسن وسديد، ومقبول، والمبرد مسبوق إليه ولم يكن هو أول من قال به في توجيه قراءة بالكسر في (إنها).

قال سيبويه وسألت الخليل بن أحمد عن قوله تعالى: (وما يشعركم...) ما معناها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال لا يحسب ذا في ذا الموضوع، وإنما قال: (وما يشعركم) ثم ابتدأ فأوجب فقال: (إنها لا يؤمنون) [١]، كما أن هذا التوجيه قد أخذ به النحاة ، ومعربوا القرآن الذين جاءوا بعد أولئك في توجيه (إنها) بالكسر مثل مكي بن أبي طالب في مشكل الإعراب[٢]، وابن خالويه في حجته[٣] وابن أبي زرعة في حجية القراءات[٤]، والعبكري في التبيان[٥]، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ونسبه إلى مجاهد[٦] وغيرهم.

---

(١) الكتاب ١٢/٣.

(٢) مشكل الإعراب ٢٦٥/١.

(٣) الحجة لابن خالوية، ص١٤٧.

(٤) حجية القراءات، لعبدالرحمن أبي زرعة، ص٢٦٧، حققه سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

(٥) التبيان، للعبكري ٥٣٠/١.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٦٤/٧.

أما قراءة (أنها) بفتح همزة (إن) فلها وجه سديد وقوي في العربية أيضا وهي قراءة سبعية حجة على القواعد النحوية، وهو وجه مختار أيضاً.

وما أحسن قول بن خالوية: (إنني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل واتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ فرأيت كلا منهم قد ذهب في الإعراب ما انفرد به من حرفه مذهب من مذاهب العربية لا يدفع وقصد العباس وجهاً لا يمنع فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار[1] وقراءة إأنها) بفتح الهمزة قد خرجها العلماء بتوجيهات منها[2].

١- (إن) (أنّ) بمعنى لعل حكاه سيبويه عن الخليل[3].

٢- أن (لا) زائدة فتكون (أن) وما عملت فيه في موضع المفعول الثاني ونسبه القرطبي للكسائي، والفراء[4].

٣- أن (أن) على بابها و(لا) غير زائدة والمعنى وما يدريكم عدم إيمانهم[5].

ولكن في نظر الباحث أن التوجيه الأول أقوى من غيره وذلك للأسباب الآتية:

١-مجيء (أن) بمعنى (لعلّ) ورد كثيراً في كلام العرب ومنه حكاه الخليل من قولهم: (إئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً)[6].

ومنه قول أبي النجم:

قلت لشيبان أدن من لقائه * أنّا نفدي القوم من شوائه[7].**

وقال عدي بن زيد:

أعاذل مايدريك أن منيتي * إلى ساعة في اليوم أو في ضحى الغد**

أي لعل كما في قوله تعالى: (وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ)[1].

---

(١) الحجة، ص٦١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٥٣٠/١.

(٣) الكتاب ١٢٣/٣.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٦٤/٧.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٥٣٠/١.

(٦) الكتاب ١٢٣/٣.

(٧) الشواهد سيبويه، ٤٦٠/١، والإنصاف، ١٣٦/٢.

وما أنشده أبو عبيدة:

أريني جواداً مات هزلاً لأنني * أرى ما ترين أو بخيلاً مخلداً**

يريد لعلني أرى ما ترين.

٢- ويؤيده كذلك ما جاء في مصحف أُبي (وما أدراكم لعلها)[٢].

٣- أن بمعنى لعل هنا يناسب التفسير المأثور! يروى أنهم اقترحوا الآيات وقالوا: (لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً) إلى قوله تعالى: (حتى تنزل علينا كتاباً نقرأه) فأنزل الله: (قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) أي لعلها إذا جاءت لا يؤمنون على رجاء المؤمنين)[٣]، ولهذه الأسباب قال ابن جرير الطبري: (وأولى التأويلات في ذلك تأويل الآية قول من قال إنها بمعنى لعلها)[٤].

---

(١) سورة عبس، الآية (٣).

(٢) مغني اللبيب ٢٥١/١. والحجة، لابن خالوية، ص١٤٧. وإتحاف فضلاء الشري، ص٢١٥.

(٣) حجة القراءات، ص٢٦٦.

(٤) الطبري ٤٢/١٢.

الباب الثالث
آراؤه النحوية

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المنادى، وتوابعه.

الفصل الثاني: الظرف بين الإفراد والتركيب.

الفصل الثالث: متفرقات تعرض لها أبو عمرو.

الفصل الأول
المنادى، وتـوابعه

وفيه مباحث:

المبحث الأول: تابع المنادى المقترن بأل.

المبحث الثاني: تابع المنادى المؤكد.

المبحث الثالث: المنادى المنون للضرورة الشعرية، ودخول (ياء) الاستغاثة في المستغاث.

المبحث الرابع: الاختصاص.

المبحث الأول
تابع المنادى المقترن بأل

إختار أبوعمرو النصب في تابع المنادى المقترن بأل، قال الرضي: (وتوابع المنادي المفردة من التأكيد والصفة وغطف البيان، والمعطوف بحرف، والممتنع دخول "يا" عليه ترفع على لفظه، وتنصب على محله، نحو يا زيد العاقلُ، والعاقلَ، والخليل في المعطوف يختار الرفع، وأبوعمرو يختار النصب)[١].

وقال ابن يعيش: (إذا عطفت اسماً فيه الألف واللام على مفرد جاز فيه وجهان: الرفع والنصب. تقول في الرفع: يا زيدُ والحارث وهو: اختيار الخليل وسيبويه، والمازني وقرأ الأعرج: ﴿ ...يَـٰجِبَال أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرُ... ﴾[٢].

وتقول في النصب: يا زيد والحارثَ، وهو اختيار أبي عمرو ويونس، وعيسى ابن عمر، وأبي عمرو الجرمي، وقراءة العامة: (يا جبالُ أوبي معه والطيرَ) بالنصب. وكان أبو العباس المبرد يرى أنك إذا قلت: يا زيد الحارث فالرفع هو الاختيار عنده، وإذا قلت: يا زيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحارث وحارثاً علمان، وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما والألف واللام في الرجل قد أفادتا معنى وهو معاقبته الإضافة فلما كان الواجب في الإضافة النصب كان المختار والوجه مع الألف واللام النصب أيضاً لأنهما بمنزلة الإضافه)[٣].

والمبرد كما تقدم لم يذكر التفصيل الذي ذكره ابن يعيش، وإنما أورد الرأيين وبيّن حجة كل منهما ثم قال: (وكلا القولين حسن، والنصب عندي حسن على قراءة العامة).

وقال ابن هشام الأنصاري: (والحاصل: أن المنادى إذا كان مبنياً وكان تابعه نعتاً، أو توكيداً، أو بياناً، أو نسقاً بالألف واللام وكان مع ذلك مفرداً، أو مضافاً وفيه

---

(١) شرح الكافية، للرضي ١٣٦/١.

(٢) سورة سبأ، الآية (١٠).

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش ٣/٢.

الألف واللام جا فيه الرفع على لفظ المنادى، والنصب على محله، تقول في النعت: (يا زيُد الظريف) بالرفع (والظريفَ) بالنصب، وفي التأكيد (يا تميمُ أجمعون) و(أجمعين)؛ وفي البيان: (يا سعيدُ كرزاٌ) (وكرزاً) وفي النسق: (يا زيدُ الضحاكُ) و(الضحاكَ) وقال الشاعر[1]:

يا حكمُ الوارثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ

يروى بالرفع الوارثَ ونصبه. جاء حكم منادى مفرداً علماً مبنياً على الضم في محل نصب على النداء؛ ووصف بـ (الوارث) المقترن بـ (أل) وقد روي برفع الوارث ونصبه، على ما تقدم بيانه؛

وأورد قول آخر[2]:

فَمَا كَعْبَ بْنُ مَامَةَ وَابنُ سُعْدى * بِــأَجْوَدَ مِنْــكَ يَــا عُمَــرَ الجَــوَاداَ**

جاء المنادى مبنياً على الضم، وجاءت الصفة منصوبة وفيه دليل على أنّ صفة المنادى المبني، إذا كانت مقترنة بأل؛ جاز فيها النصب، مراعاة لمحل المنادي؛ وهذا جائز باتفاق، واستدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواءاً كان الوصف لفظ ابن أو لم يكن وقال البصريون: أن الأصل (يا عمرا) أي هو المندوب وحذفت الألف ويكن القياس (يا عمرُ).

وقال الشاعرً[3]:

ألاَ يَــا زَيْــدُ والضَّــحَّاكُ سِــيرا[4] * فَقَــدْ جَاوَزْتُمَــا خَمَــرَ الطَّرِيــقِ[5]**

---

(١) الشاعر هو: رؤية بن العجّأج، من أفصح الرجاز؛ ولذا احتج العلماء بعشرة ولغته، وقال الخليل يوم موته؛ دفنا اللغة، والفصاحة، توفي سنة (١٤٥هـ)، الأعلام ٦٢/٣.

(٢) الشاعر هو: جرير بن عطية الخطفي، من شعراء العصر الأموي، ولد باليمامة سنة (٤٣هـ)، له ديوان مطبوع، مات سنة (١١٠هـ) ديوان جرير، ص١١-١٢.

(٣) بلا نسبة في الأزهية، ص١٦٥، وشرح المفصل ١٢٩/١، والهمع ١٤٢/٢.

(٤) والشاهد فيه: قوله (يا زيد الضحاك) حيث روي بنصب (الضحاك) ورفعه، فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى المبني إذا كان مفرداً، يجوز فيه وجهان الرفع على لفظ المنادى، والنصب على محله.

(٥) خمر الطريق: الشجر الملتف حول الطريق؛ سمي بذلك لأنه يخمر من دخل فيه، ويغطيه.

أتى بالمنادى مبنيا؛ لأنه مفرد علم في محل نصب، وعطف عليه والضحاك المقرون بـ (أل) وهو غير مضاف فروي الضحاك بالرفع، والنصب؛ وفي هذا دليل لما تقدم على ان المعطوف المحلي بـ (أل) يجوز أن يعطف على المنادي بالرفع، تبعاً للفظه، والنصب تبعاً لمحله والوجهان جائزان[1].

وعليه فإن أبا عمرو في قراءته عند قوله تعالى: (يا جبال أوبي معه والطيرَ) بالنصب عطفاً على محل (جبال) فيكون معطوفاً على لفظ المنادي (جبال) والوجهان جائزان.

---

(١) قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ص١٤١.

المبحث الثاني
تابع المنادي المؤكد

قال سيبويه: (وتقول: يا زيدُ زيدُ الطويل، وهو قول أبي عمرو، ويونس أن رؤبة كان يقول: يا زيد زيدا الطويلَ، فأما ما قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيدُ الطويلُ، وتفسيره كتفسيره، وقال رؤبة:

إنـــي وأســـطار سِـطِرْتَ ســطراً * لقائـــلٌ يـــا نصـــرُ نصـــراً نصـــراً**

وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصراً عطف البيان ونصبه كأنه على قوله يا زيدَ زيداً. وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء، وتفسير يا زيدُ زيدُ الطويلُ كتفسير يا زيدُ الطويلُ، فصار وصف المفرد إذا كان مفرداً بمنزلة لو كان منادى، وخالف وصف أمس لأن الرفع قد اطرد في كل مفرد في النداء)(١).

وفي الخزانة: (إني وأسطار.. الخ. أنشده على أن التوكيد اللفظي في النداء حكمه في الأغلب حم الأول، وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً)(٢).

وتناول هذا البيت الدكتو أميل يعقوب وفصّل فيه تفصيل حسن حيث قال الشاهد فيه قوله: (يا نصرُ نصرٌ نصراً) فإن قوله: (ويا نصر) الأول منادى وقوله: (النصرٌ) الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه وقوله: (نصراً) الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله، ولا يجوز في الثاني، أو الثالث أن يجعل بدلاً من المنادي، وذلك لأن البدل على نيّة تكرار العامل فلو أدخلت حرف نداء على واحد من هذين لما جاء رفع الأول ونصب الثاني، إذ كل واحد منهما علم مفرد، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم لكنّ عطف البيان ليس كذلك، بل يجوز فيه الإتبا على اللفظ فيرفع، والإتباع على المحل فينصب، ويروى: (يا نصرُ نصراً نصراً) وفي هذه الرواية يجوز اعتبار (نصراً) الثانية مفعولاً مطلقاً والأخرى توكيداً له وقيل: (نصر) الأول نصر بن سيّار

(١) الكتاب ١/٣٠٤.

(٢) الخزانة ١/٣٢٥.

أمير خراسان، والثاني حاجبه، ونصب على الإغراء، يريد: يا نصر عليك نصراً، وقيل: النصر العطية، ويريد يا نصر عطية عطية)[١].

وقال الرضي: (وتوابع المنادى على ضربين: إما بدل أو عطف نسقٍ مجرد عن اللام أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق ذو اللام، **والضرب الأول:** كالمنادى المستقل أي كالمنادى الذي باشره حرف النداء.

وأما الضرب الثاني: من التوابع... فتقول: إن كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته إعراباً معارف كانت أو نكراتٍ إذ لا محل لمتبوعها.

وقال الأخفش: في عطف النسق: وفي اللام التابع للمعرب: فإنه يجوز فيه الرفع أيضاً نحو يا زيدُ الحارث، ويا عبدالله الحارث، وذلك لقوة كونه في حكم المستأنف معنى، وكأنه باشره حرف النداء... ،إن كانت التوابع من أن تكون مضافة، أولاً، والإضافة إما لفظية كما في يا زيد الحسنَ الوجه.

وكذا المضارع للمضاف مثل يا هؤلاء العشرون رجلاً، وأما معنوية نحو: يا زيد ذا المال، والأولى حكمها حكم المفردات لأن إضافتها كلا إضافة. فيجوز فيها الرفع والنصب لأنها إذن في حكم المضارع للمضاف، والمضارع إذا كان تابعاً للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف، أما إذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب، والمضاف إضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد أباعمرو ويا زيد ذا المال، ويا تميم كلكم)[٢].

وفيه أيضاً فإن وصفت الثاني نحو (يا زيدُ الطويلُ) فأبوعمرو يضم الثاني أيضاً على أنه توكيد لفظي للأول موصوف أو بدل منه، بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[٣].

---

(١) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١١٦١/٣.

(٢) شرح الكافية، للرضي ١٣٦/١.

(٣) سورة العلق، الآيات (١٥).

ولا يجوز أن يكون الثاني مع الوصف وصفاً للأول؛ لأن العلم لا يوصف به)[1].

فعلي رأي أبي عمرو يكون (زيد) الأول منادى مبنياً الضم و(زيد) الثاني توكيداً أو بدلاً منه مبنياً على الضم أيضاً والطويل صفة للثاني مرفوعة.

---

(١) شرح الكافية ١/١٣٨.

المبحث الثالث
المنادى المنون للضرورة الشعرية، ودخول (ياء) الاستغاثة في المستغاث

ألزم المنادي المنون لضرورة الشعر النصب. قال المبرد: (مثل ذلك اختلافهم في الاسم المنادي إذا لحقه التنوين اضطراراً في الشعر... وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يلزمون النصب)[1].

وقال الزجاجي: وأما قوله[2]:

سَـــلاَمُ اللهِ يَـــا مَطَـــرٌ علَيْهَـــا * وَلَـيْسَ عَلَيْـكَ يَـا مَطَـرُ السَّــلاَمُ**

فإنه منادى مفرد ونوّن ضرورة، فأما الخليل وسيبويه والمازني، فيختاروه مرفوعاً ويقولون: لما اضطررنا إلى تنوينه نوناه على لفظه؛ وإلى هذا يذهب الفراء ويختاره وأما أبوعمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، وأبوعمرو، وصالح بن إسحاق الجرمي، فينشدونه: (سلام الله يا مطراً عليها) بالنصب والتنوين، وهو اسم لا ينصرف، فإذا أضطّر الشاعر إلى تنوينه نوّنه وصرّفه، ورده إلى أصله، قال الشاعر[3]:

مَــا إِنْ رَأَيْــتُ وَلاَ أرَى فِــي مُــدَّتِي * كَجَــوَارِي يَلْعَــبْنّ بالصَّـــحْرَاء**

قال أبو القاسم الزجاجي: (القول عندي قول الخليل وأصحابه وتلخيص ذلك أن الاسم المنادى المفرد العلم مبني على الضم لمضارعته عند الخليل وأبي عمرو وأصحابهما للأصوات، وعند غيرهم لوقوعه موقع المضمر فإذا لحق التنوين لضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بني قائمة بعدُ، فينوّن على لفظه لأنا قد رأينا من المبنيات

---

(١) المقتضب ٢١٣/٤.

(٢) لم أعثر على قائله: والشاهد فيه قوله: (يا مطر عليها) حيث أتى بالمنادى المفرد منوناً مرفوعاً حين اضطر إلى تنوينه.

(٣) لا نسبة فيه لأحد في المعجم المفصل وفي الزجاجي، والشاهد فيه قوله: (كجواري) حيث حرّكت الياء من الاسم المنقوص على لغة بعض العرب الذين يجرون مجرى الحرف الصحيح في الأخبار.

ما هو منون نحو "إيهٍ وقاق" وما أشبه ذلك، وليس بمنزلة ما لا ينصرف لأن ما لا ينصرف أصله الصرف، وكثير من العرب لا يمنع من صرف شئ في ضرورة شعر ولا غيره إلا أفعل منك)[1].

وفي الخزانة: (حكى سيبويه عن عيسى بن عمر (يا مطراً) بالنصب وكذلك رواه الأخفش في معانيه وقال نصب مطراً لأنه نكرة وهذا ليس بشئ)[2].

وقال ابن هشام: (ومن أحكام المنادى ما يجوز ضمه، ونصبه وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه)[3].

وأورد قول الشاعر: (سَلاَمُ اللهِ يَا مطرَ عليها، وهذا موافق لوجه أبي عمرو، وعيسى بن عمر والأمر واسع في ذلك وقال المبرد: وأما أبو عمرو وعيسى، ويونس، والجرمي فيختارون النصب وحجتهم أنهم ردّوه إلى الأصل لأنّ أصل النداء النصب، كما ترده الإضافة إلى النصب، قال: وهو عندي أحسن لردِّه التنوين إلى أصله كما في النكرة).

وقال السيوطي: (يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع ثم اختلف هل الأولى بقاء ضمة أو نصبه... ثم قال: إن أبا عمرو، وعيسى، والجرمي والمبرد على الثاني. يعني النصب. وقد اختلف النقل في هذه المسائلة، عن أبي عمرو: فالمبرد في المقتضب، والزجاجي في أماليه يريان أن أبا عمرو يلتزم النصب)[4].

وفي الكتاب: (أن عيسى بن عمر كان يقول: "يا مطراً" يشبهه بقوله: "يا رجلاً" ورأي عيسى، وأبي عمرو متفقان في هذه المسائلة)[5].

---

(١) أمالي الزجاجي، ص٨٣.

(٢) خزانة الأدب ٢٩٤/١.

(٣) أوضح المسالك، لابن هشام ٢٧/٤.

(٤) همع الهوامع، للسيوطي ١٧٣/١.

(٥) الكتاب ٣١٣/١.

وقال ابن الشجري[1]: (وسيبويه يروي "يا مطرٌ" بالرفع والتنوين يشبهه بالمرفوع الذي لا ينصرف فينونه على لفظه اضطراراً كقولك في الشعر هذا أحمدٌ يا فتى، وأبوعمرو بن العلاء ومن أخذ أخذه يردّون المنادي إلى الأصل فينصبون وينونون)[2].

بينما نقل السيوطي في الهمع، والبغدادي في الخزانة، ونسبة إلى المبردِ أن أبا عمرو ومن معه كانوا يختارون النصب، والرأي: أن أبا عمرو ومن تبعه كانوا يلزمونه النصب كما نقل عنهم الأقربون منهم سيبويه، والمبرد.

وقول السيوطي، والبغدادي لا يمنع من التزامهم النصب فإن من اختار شيء وفضله على غيره يغلب عليه أن يلتزمه.

(يا) في الإستغاثة:

أجاز أبو عمرو بن العلاء دخول (يا) في الاستغاثة على المستغاث له دون ذكر المستغاث وعلى ذلك كان يقول: (يا ويحٌ لك)، قال سيبويه: هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعوّ له ههنا وهو غير مدعو وذلك قول بعض العرب يا للعجب ويا للماء كأنه نبّه بقوله يا غير الماء للماء، وعلى ذلك قال أبو عمرو يا ويلٌ لك، ويا ويحٌ لك.

كأنه نبه إنساناً وجعل الويل له، وعلى ذلك قول قيس بن ذريح: فيا للناسِ لِلواشي المطاعِ)[3].

وقال الرضي: (وإنما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين أحدهما: الفرق بين المستغاث والمستغث له، وذلك لأنه قد يلي (يا) ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو: يا للمظلوم، ويا للضعيف، أي يا قوم، والثاني: وقوع المستغاث وقوع الضمير الذي تفتح لام الجر معه)[4].

---

(١) ابن الشجري، هو هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبدالله، أبو السعادات المعروف بابن الشجري، كان عالماً بالعربية، عارفاً باللغة، وأشعار العرب، وأيامها، ولد ببغداد سنة (٤٥٠-٥٤٢هـ)، بغية الوعاة ٣٢٤/٢.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣٤١/١، طبعة دار المعرفة، ببيروت، لبنان، بدون تاريخ.

(٣) الكتاب ٣٢٠/١.

(٤) شرح الكافية ١٣٣/١.

وقال السيوطي: (وعلّةِ فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله، وأجرى المتعجب منه مجراه لمشاركته في المعنى... وقال: وتكسر اللام مع المستغاث من أجله نحو: (يا لقومي لِفُرقةِ الأحبابِ)[١].

وقال أيضا: (وإذا ولي "يا" اسم لا ينادى إلا مجازاً نحو يا للعجب ويا للدواهي جاز في اللام الفتح على أنه مستغاث به أي يا عجب أحضر فهذا وقتك، والكسر على مستغاث من أجله، والمستغاث به محذوف، وكأنك دعوت غيره تنبهه على هذا الشيء)[٢].

وبهذا يتضح جواز الاستغاثة بذكر المستغاث من أجله وحذف المستغاث منه، ويتضح أن (يا) تفيد النداء بما دخلت عليه. فإذا كان فيه (أل) أو كان كما يقول أبوعمرو (يا ويح لك) بتنوين ويح وضمه تبين أن (يا) ليست للنداء وإنما هي للاستغاثة لأن (يا) لا تدخل على ما فيه (أل) ما عدا لفظ الجلالة (الله) مع خلاف في ذلك. كما أن النكرة بعدها أن كانت مقصودة بنيت على الضم وإن كانت غير مقصودة نصبت ونونت، وإن اعتبرنا (يا) في (يا ويح لك) النداء لقول سيبويه كأنه نبه إنساناً ثم جعل الويل له فويح ليس منادى وإنما هو مبتدأ خبره لك والمنادى محذوف والتقدير يا رجل وحي لك.

والداعي لهذا الأسلوب أحد أمرين ذكرهما ابن هشام حيث قال: (الأمر الأول أن يرى أمراً بعده عظيماً لسبب قام عنده فينادي من له نسبة إليه ومعرفة به، وتمكن منه، نحو (يا للعلماء) و(يا لأهل الحجى) و(يا لأرباب المروءة والنجدة).

والثاني: أن يرى أمراً يعده عظيماً لسبب قام عند فينادي جنس ما رآه نحو (يا للماء) و(يا للعشب) و(يا للدواهي) و(يا للمصيبة).

---

(١) همع الهوامع ١/١٨١.

(٢) المرجع السابق ١/١٨١.

ومثل ابن هشام لنداء المتعجب منه الذي عومل معاملة المستغاث ومنه قول امرئ القيس بن حجر، حيث قال:

وَيَــوْمَ عَقَــرْتُ لِلْعَــذَارَى مَطِيَّتِــي * فيــا عَجَبَــا مِــنْ كُورِهَــا المُتحمّــل**

وقول الراجز:

يَــا عَجَبــاً مــنْ هَــذِهِ الفَلِيــقَة * هَــلْ تُــذْهِبَنَّ القُوبَــاءَ الرِيقَــة**

ومن ذلك قول الفرزدق:

فيــا عَجَبــاً حتّــى كُلَيْــبٌ تســتبني * كــأنَّ أبَاهَــا نَهْــشَلٌ أو مُجَاشِــعُ**

ومن ذلك قول الأعشى:

لْو أَسْنَدتْ مَيْتاً إلَـى صَدْرِهَا * عَــاشَ ولــم يُنْقَــل إلَــى قــابِرِ**

حَتَّــى يَقُــولَ النــاسُ ممّــا رأوْا * يَــا عَجَبــاً للميِّــتِ النّاشِــرِ[1]**

(١) أوضح المسالك ٤/٤٧.

المبحث الرابع
الاختصـــــاص

الاختصاص في اللغة: مصدر قولك: (اختصصت فلاناً بكذا) تريد أنك خصصته به وجعلته له لا يتجاوز إلى غيره.

واصطلاحاً: ،تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معروف)[1].

وقال عباس حسن مفصلاً ما أجمل من هذا التعريف: (إنه إصدار حكم على ضمير لغير الغائب، بعده اسم ظاهر، معرفه، معناه معنى ذلك الضمير، مع تخصيص هذا الحكم بالمعرفة وقصره عليها، وساق لذلك قول الشاعر[2]:

وأنـا ابـنُ الرّيـاض، والظلَّ والمـاءِ * وِدَادي مـــــا زال خيــــــر ودادِ**

فقال متسائلاً، فمن هذا المتكلم؟ وما مدلول هذا الضمير الدال على المتكلم؟ أهو شاعر، أو ثائر، أم عالم، أم زاهد، ما جنسه.. إن الضمير: (أنا) لا يسلم من غموض يحتاج معه إلى اسم ظاهر من نوع خاص؛ يزيل هذا العيب كأن يقول: (أنا –الشاعر– ابن الرياض)، أو (أنا –الشرقي– ابن الرياض)، فمجئ هذا الاسم الظاهر، المعرفة، المعيّن، الواضح الذي معناه معنى الضمير قبله، فقد أزال عنه عيب العموم والإبهام)[3].

والاسم الظاهر المعرفة هو الذي يسميه النحاة في اصطلاحهم (المختص) أو: (المخصوص)؛ لاختصاص المعنى به، ولأنه يعرب مفعولاً به بفعل واجب الحذف مع فاعله، تقديره الشائع عندهم (أخص) ولا حرج أن يكون تقديره أعني أو، أقعد، أو: أريد...، أو ما شابه ذلك إلا أن الفعل: (أخص) هو المشهور، ومن مادته جاء الاصطلاح الشائع نحوياً (الاختصاص) الذي ينصب بعامل واجب الحذف كما أشرنا

---

(١) أوضح المسالك ٦٩/٤.

(٢) لم أعثر على ترجمته.

(٣) النحو الوافي ١١٨/٤.

إلى ذلك وقال أبوعمرو بن العلاء: (إن العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء: معشر، وآل، وأهل، وبني)(١).

وقد علق الرضي على قول أبي عمرو بن العلاء فقال: (لا شك أن هذه الأربعة المذكورة أكثر استعمالاً في باب الاختصاص ولكن الاختصاص ليس محصوراً فيها)(٢).

وذلك صحيح: إذ لم يكن الاختصاص محصوراً فيها وهذا يظهر لأول وهلة، ولكنه متصل بها، وغير منفك عنها، والحصيلة أربعة عند أبي عمرو، والذي يبدو إنما هو أراد البيان بهذا العدد وليس الحصر.

وذلك بعدم ذكره لبعض أساليب الاختصاص ولئن هي من الشهرة بمكان عند النحاة من ذلك (أَيُّهَا وأَيَّتَهَا)

ومذهب جمهور النحاة، خلاصته (أن الاختصاص إذا كان بلفظ (أيُّها) ويستعمل هذا اللفظ في المذكر مفرداً أو مثنى أو جمعاً – أو بلفظ (أيتها) ويستعمل في المؤنث مفرداً أو مثنى أو جمعاً أيضاً– كان لفظ (أيها) أو لفظ (أيتها) أسماء مبنية على الضم، ومحله النصب، والناصب له فعل محذوف وجوباً تقديره أخص أو أذكر أو أعني أو ما يدل على ذلك فهو على ذلك مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله قد تكن في محل نصب على الحال، وقد تكون جملة لا محل لها من الإعراب معترضة كما في نحو: (نحن أيها العرب أقرى الناس ضيفاً) فهذه الجملة،وهي (أخص العرب) لا محل لها من الإعراب معترضه بين المبتدأ الذي هو (نحن) والخبر الذي هو (أقرى الناس للضيف)(٣).

وفي هذه المسألة مذهبان آخران: **الأول:** هو ما ذهب إليه الأخفش –وخلاصته أن (كلاّ) من (أيّها) و(أيتها) منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل

---

(١) شرح الكافية، للرضي ٤٣٢/١.

(٢) المصدر السابق ٤٣٢/١.

(٣) أوضح المسالك، لابن هشام ٦٩/٤.

نصب وقال: لا يُذكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر –رضي الله عنه: "كلُّ الناس أفقه منك يا عمر"[(١)].

والمذهب الثاني: هو ما ذهب إليه السيرافي –وخلاصته أن (كلا) من (أيها) و(أيتها) في الاختصاص اسم معرب مرفوع، وأنه يحتمل وجهين: **أحدهما:** أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره في نحو قولك: (أنا أيها العبد الفقير إلى عفو ربي) أنا هو أيها العبد. **والثاني:** أن يكون مبتدأ حذف خبره... تقديره أنا أيّها العبد المخصوص وهذه فيها من التكلف ما لا يخفى، ولا يجوز الاعتماد عليها[(٢)].

وأما المعرف بـ (أل) فقد ذكره الرضيّ فيما ينصب على الاختصاص، معتقداً أن أبا عمرو أغفله، وأسقطه والحق أن أبا عمرو ما أغفله ولا أسقطه، وإنما عبر عنه موجزاً ما كان جهابذة عصره يعبّرون موجزين، والرضي جاء بعد نحو خمس مائة سنة من زمان أبي عمرو وقد تراخت التعابير، واستطالت الجمل.

والباحث يقول: أنّ أبا عمرو قال به إشارة وتلميحاً وأن الرضي أراده لفظاً وتصريحاً فالفرق بين الإمامين هو فرق بين الإطناب والمساواة.

وذلك أن الكلمات الأربع التي أوردها أبوعمرو محذوفاً بعدها المضاف إليه، وهي كما تقدم: (معشر، وآل، أهل وبني)، يجوز حذفها في الكلام والاجتزاء بالمضاف إليه بعدها، ففي نحو: (معشر العرب، وآل مخزوم، وأهل بيت رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وبني تميم)، ونحن –وإن اشتمل حديثنا الكلمات الأربع.– إنما نريد المثال الأول وهو: معشر العرب، لأنه هو من بينها الذي إذا أردت النصب على الاختصاص حذفت منه المضاف، وهو: (معشر) فبقي المضاف إليه، و(هو العرب) معرفا بـ"ال" فقلت: (نحن –العرب– نكرم الضيف).

هذا ما ظهر لي في هذه المسألة، وأبوعمرو بن العلاء فقد كان يخاطب عمالقة وأساطين العربية مثل الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وسيبويه فتخطى ما لا يجهله

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٦٤/٤. وأوضح المسالك ٦٩/٤.

(٢) أوضح المسالك ٦٩/٤ بتصرف.

من كان مثلهم معرفة وعلماً فأعرض عن ذكر مضاف إليه لا يكون موضع نصب على الاختصاص إلاّ إذا حذف المضاف قبله، هذا ما أراده أبوعمرو بن العلاء –رحمة الله عليه–.

وإن كان غيرهما نصب نحو (معاشر) كما قال أبوعمرو بن العلاء إن العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء: (معشر، وآل، وأهل وبني)(١)، قال عليه اصلاة والسلام: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)(٢)، فالاسم (معاشر) هو المختص وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً تقدير: (أعني معاشر الأنبياء).

ويلاحظ أن أبا عمرو –وإن أتى بها نكراتٍ فإنها تأتي في أسلوب الاختصاص مضافة إلى معارف فتكتسب التعريف مما تضاف إليه وذلك نحو: (معشر الأنبياء، وآل البيت، وأهل العلم، وبني تميم) ويضيف الرضي إليها: (الحكم نحو تميم، والمعرف بـ "أل" نحو "العرب")، وعلى ذلك قول رؤبة بن الحجاج(٣) وهو شاعر تميم يقول:

بنا –تميماً يُكْشَفَ الضبابُ(٤)

فنصب تميماً على الاختصاص لأنه علم، وقد اعترض على هذا الأسلوب في كتابه شرح الكافية وقال: رؤبة لا يريد بقوله هذا رجلاً بعينه اسمه (تميم) وإنما (بني تميم)، فحذف المضاف وذلك في كلامهم كثير معروف، ولكن كتب الصناعة تأبى هنا أن تعرفه ومنه في كتاب الله ﴿ ...وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ... ﴾(٥)، وقبل الحذف وأشربوا في قلوبهم حُبَّ العجلِ، وقال: وما زال الكلام، ولو أن العلم مما ينصب في الاختصاص لكان يقال في العربية مثلاً: (بنا زهيراً انتصارٌ)، و(إلينا محموداً رجعةٌ)،

---

(١) شرح الكافية ٤٣٢/١.

(٢) حديث أصله في البخاري، رقم ٦٧٢٧.

(٣) رؤبة بن العجاج بن رأبه التميمي السعدي، راجز من الفصحاء المشهورين، انظر الشعر والشعراء، لابن قتيبة، ص٤٢٢.

(٤) الخزانة للبغدادي ٤١٣/٢.

(٥) سورة البقرة، الآية (٩٣).

وإلى أن نطلع على شيء من ذلك نظلّ نقول: (العَلَمُ إذا استقلُ)، فلم يسبقه مضاف محذوف، لا ينصب على الاختصاص)[1] وأورد ما قاله البغدادي في الخزانة حين عرض لهذا البيت، فقد وقف عند كلمة (تميم)، فقال: (أقول هو تميم بن مر بن مضر وهذا ليس مراد الشاعر؛ وإنما مراده القبيلة)[2].

الباعث على استعمال أسلوب الاختصاص واحد من ثلاثة أمور:

الأول: الفخر؛ نحو: (عليّ أيها الجواد يعتمد المحتاج)، ونحو: (أنا أيُّها الشجاع أرغم أنوف الأعداء)، ونحو: (كلامي أيها العلم شفاء لما في الصدور).

الثاني: التواضع؛ نحو: (أنا أيها العبد محتاج إلى عفو الله)، ونحو: (أنا أيُّها المسكين أرجو فضل الله).

الثالث: زيادة البيان والإيضاح؛ نحو: (نحن العرب أقرى الناس للضيف)[3].

(أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص، والنداء، بين الاختصاص والندء تشابه في أمور، وتخالف في أخرى، فيتشابهان في ثلاثة أمور:

أولها: إفادة كل منهما الاختصاص وهو في هذا الباب خاص بالمتكلم أو المخاطب، وفي باب النداء خاص بالمخاطب.

ثانيها: أن كلاً منهما للحاضر "أي المتكلم أو المخاطب ولا يكون ضمير غائب".

ثالثها: أن الاختصاص يؤدي –بسبب ما فيه من تحديد وإيضاح– إلى تقوية المعنى وتوكيده، وقد يتحقق هذا النداء كذلك أحياناً؛ كقولك لمن هو مصغ إليك، مقبل على حديثك: إن الأمر –يا فلان هو ما فصلته لك..

فعبارة "يا فلان" في هذه الحال واقعة في موقع التوكيد لأنك تطلب بها إقبال من هو مقبل عليك)[1].

---

(١) شرح الكافية ١/٤٣١-٤٣٢.

(٢) خزانة الأدب، للبغدادي ٢/٤١٣.

(٣) أوضح المسالك، لابن هشام ٤/٦٨.

ويختلفان في أموراً بعضها لفظي والآخر معنوي:

فاللفظية، أشهرها:

١- ان الاسم المختص لا يذكر معه حرف نداء مطلقاً لا لفظاً ولا تقديراً (لا يا) ولا غيرها.

٢- أنه لا يكون في صدر الجملة وإنما يكون بين طياتها.

٣- أنه لا بد أن يسبقه ضمير بمعناه في التكلم أو الخطاب والغالب أن يكون ضمير متكلم ولا يصح أن يكون ضمير غيبة، ولا اسماً ظاهر ومن أمثلة ضمير الخطاب قولهم في الدعاء: (سبحانك اللهَ العظيمَ)، و(بك اللهَ نرجو الفضل) فنصب كلمة الله فيهما).

٤- أن الاسم المختص منصوب دائماً في لفظه علماً كان أو غير علم إلاّ (أي وأية) فإنهما مبنيان على الضم لفظاً منصوبتان محلاً أما التنادي فإن العلم والنكرة المقصودة مبنيان فيه على الضم في محل نصب، وكذلك: أيّ وأية يبنيان في النداء على الضم في محل نصب.

٥- أنه يقل أن يكون علماً ومع قلته جائز –نحو أنا– خالداً حطّمْتُّ أصنام الجاهلية.

٦- أنه يكثر تصديره بـ(أل) بخلاف المنادى فلا يجوز اقترانه بـ (أل) إلا في بعض الحالات مثل (يا الله) و(يا البلبل) وهذا يراجع في باب المنادي.

٧- أنه لا يكون نكرة، ولا اسم إشارة، ولا ضمير، ولا اسم موصول.

٨- أن (أيّاً وأيّة) هنا لا توصفان باسم إشارة بخلاف النداء.

٩- أن أيّا مختصة هنا بالمذكر مفرداً، ومثنى، وجمعاً ولا تستعمل للمؤنث بخلافها في النداء.

١٠-أنه لا يرخم اختياراً ولا يستغاث به، ولا يندب.

١١-أن العامل هنا محذوف وجوباً مع فاعله بغير تعويض.

---

(١) النحو الوافي، لعباس حسن ١٢٢/٤.

أما النداء فحرف النداء عوض عنهما وأن الفعل المحذوف هنا تقديره –غالباً (اخصُّ) أو: بمعناه. أما في النداء فالفعل تقديره: أدعوا، أو: أنادي أو بمعناهما.

والمعنوية، أشهرها:

١- أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء.

٢- أن الغرض الأصلي من الاختصاص هو قصر المعنى على الاسم المعرفة.

وتخصيصه من بين أمثاله بما نسب إليه، وقد يكون الغرض هو الفخر أو التواضع، أو زيادة البيان، كما تقدم.

أما الغرض من النداء الأصيل فطلب الإقبال بحرف (يا) أو إحدى أخواتها[١].

---

(١) النحو الوافي، لعباس حسن ١٢٤/٤، بتصرف.

الفصل الثاني
الظرف بين الإفراد والتركيب وما يقع موقع الظرف

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: غدوة وبكرة.

المبحث الثاني: الظرف المركب.

المبحث الثالث: هو مني فرسخان أو فرسخين.

المبحث الرابع: وقوع لفظ اليمين ظرفاً.

المبحث الأول
غـــدوة وبكـــــرة

انصراف الظروف وعدم إنصرافها، جاء القول غدوة وبكرة منصرفين، وهذا ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء، وذلك إذا أردت المعرفة، قال صاحب الكتاب: (وأعلم أن غدوة وبكرة جعلت كلّ واحدة منهما اسماً للحين، كما جعلوا أُمَّ حبين اسماً للدابة معرفة فمثل العرب في ذلك قولهم، هذا يومُ اثنين مباركاً فيه. وأتيتك يومَ اثنين مباركاً فيه: جعل اثنين اسماً له معرفة كما تجعله اسماً لرجل، وزعم يونس عن أبي عمرو وهو قوله أيضاً أنك إذا قلت لقيته العام الأول أو يوماً من الأيام غدوةَ أو بكرةِ وأنت تريد المعرفة لم تنون، وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ولم تذكر إلا المعرفة ولم تقل إلا يوماً من الأيام كأنك قلت هذا الحين في جميع هذه الأشياء فإذا جعلتها اسماً لهذه الأشياء لم تنون ... وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول: آتيك اليوم غدوةً وبكرةً تجعلها بمنزلة ضحوةٍ، وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول: آتيك بكرةً، وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿... وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾[1])[2].

وبعض العرب يجعلهما –يعني غدوة وبكرة– نكرة فيقول: آتيك غدوةً وبكرةً يريد بهما غدوة من القدوات بأنها ليومه بما شاهدت في الحال، قال تعالى: (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا) فبكره ههنا تجمع أيامهم فكأنه قال: لهم في بكرة كل يوم وعشية رزقهم، وليسا بمنزلة ما تريد به اليوم الواحد، فأما ضحوة وغداة وعشية فنكرات، الدليل على ذلك أنك تقول: في الغداة والعشية ولا تقول في الغدوة والبكرة)[3].

---

(١) سورة مريم، الآية (٦٢).

(٢) الكتاب ٤٨/٢.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٩.

وقال ابن يعيش: (ومن الأسماء المعلقة على المعاني "غدوة وبكرة وسحر" إذا أردت ذلك من يوم بعينه فهي معارف فغدوة وبكرة لا ينصرفان للتعريف والتأنيث كأنهما جعلا علماً على هذا المعنى وهو من قبيل التعريف اللفظي، ألا ترى أنه لا فرق بين غدوة وغداة في المعنى، وغداة نكرة)[١].

وقال الرضي في شرح الكافية: (وأما الكلام عن انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول: غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقاً وإن لم يكونا معينتين لكونهما من أعلام الأجناس كأسامة تقول في التعيين: أتيتك اليوم غدوة أو بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الأول أو يوماً من الأيام غدوة أو بكرة فتمنع من الصرف في الحالين، فهو في غير التعيين ما تقول لقيت أسامة وإن كنت لقيت واحد من الجنس غير معيّن... ثم قال: وإذا لم يقصد تعيينها جاز أيضا تنوينها اتفاقاً قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً ﴾[٢]. وإذا قلت كل غدوة وبكرة أو رب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لأن كلاّ وربّ من خواص النكرات نحو أسامة، وثعالة فغدوة علم مرتجل، وغدوة هي الجنس كقولك هذه غداةً باردة... وقد جاء "غدوةً" جنساً في القرآن في قراءة من قرأ ﴿ ...بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيّ... ﴾[٣])[٤].

ويرى الباحث أن في كلام الرضي عدم وضوح أو تناقض فهو يقول في صدر الكلام بعدم صرف غدوة، وبكرة اتفاقاً سواءً كانا معينتين أم لا ثم لا يلبث أن يدعي الاتفاق على جواز تنوينها عند عدم قصد التعيين.

وقد تبين مما نقلت أن (غدوة وبكرة) متى تجردت عن التعريف "التعيين" صرفت ومتى قصد التعيين منعت من الصرف للتعريف والتأنيث، ومعروف أنه لا بد للمنع من

---

(١) شرح المفصّل، لابن يعيش ٣٩/١.

(٢) سورة القمر، الآية (٣٨).

(٣) سورة الأنعام، الآية (٥٢).

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٨٩/١.

الصرف من علتين أو علة تقوم مقام علتين فصار التعيين موجباً للمنع من الصرف وعدم التعيين صارفاً لهما، لأن التنكير يفقدهما إحدى العلتين.

ولعل كون تعريفهما من قبيل التعريف اللفظي –إذ لا فرق في المعنى بين غدوة وغداة مع أن غداة نكرة وغدوة معرفة– لعل ذلك هو الذي دفع إلى الاختلاف فيها فكان رأي الخليل صرفها ورأي يونس وأبي عمرو بن العلاء منعهما فإن الخليل لم يعدّ هذا التعريف علة ثانية مع التأنيث توجب منعهما من الصرف فاجاز صرفها ومنعها، وأما يونس وأبو عمرو فقد عدّا هذا التعريف علة ثانية فمنعاها من الصرف للتعريف والتأنيث.

ولحّن أبو عبيد القاسم بن سلام بن عامر في قراءته السبعية ﴿ **...يَدۡعُون رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ...** ﴾[1].

قال أبو حيان في البحر المحيط: (وقرأ الجمهور بالغداة وقرأ ابن عامر، وأبو عبدالرحمن، ومالك بن دينار، والحسن، ونصر بن عاصم، وأبو رجاء العطاردي "الغُدوة"... وحكى سيبويه والخليل أن بعضهم يُنكِرّها فيقول: "غُدوةً" بالتنوين وعلى هذه اللغة قرأ ابن عامر ومن ذُكر معه، وتكون إذ ذاك كفينه. حكى أبوزيد: لقيته فينةً غيرَ معروفٍ ولقيته الفينة بعد الفينة، أي الحين بعد الحين. ولما خفيت هذه اللغة على أبي عبيد أساء الظن بمن قرأ هذه القراءة، فقال: إنما نرى ابن عامر، والسلميَّ قرأ تلك القراءة اتباعاً للخط، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ولفظهما على تركها، وكذلك الغداة، على هذا وجدنا العرب)[2].

قال أبوحيان: (وهذا من أبي عبيد جهل بهذه اللغة التي حكاها سيبويه والخليل وقرأ بها هؤلاء الجماعة، وكيف يظن بهؤلاء الجماعة القراء أنهم قرأوا بها لأنها مكتوبة في المصحف بالواو، والقراءة إنما هي سنة متبعة، وأيضاً فابن عامر عربي صريح كان

---

(١) سورة الأنعام، الآية (٥٢).

(٢) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ١٣٦/٤.

موجوداً قبل أن يوجد اللحن لأنه قرأ القرآن على عثمان بن عفان، ونصر ابن عاصم أحد العرب الأئمة في النحو وهو ممن أخذ علم النحو عن أبي الأسود الدؤلي مستنبط على النحو، والحسن البصري من الفصاحة بحيث يستشهد بكلامه فكي يظن بهؤلاء أنهم لحنوا... واغتروا بخط المصحف. ولكن أبو عبيد جهل هذه اللغة، وجهل نقل هذه القراءة فتجاسر على ردها عفا الله عنه)[١].

---

(١) المرجع السابق ٤/١٣٦.

المبحث الثاني
الظــروف المركبـة

يرى الإمام أبوعمرو بن العلاء: أنه لا تركيب في غير الظروف والأحوال، فإذا خرج عن الظرفية والحالية وجبت الإضافة.

قال المبرد في المقتضب: (أنه في حالة الظروف والأحوال أجاز بعض العرب الإضافة، فهل يرى ذلك أبو عمرو؟ لا ندري لأنه مسكوت عنه)[1].

ولكن يونس بن حبيب صرح بذلك عن أبي عمرو بن العلاء كما أورد ذلك الإمام سيبويه حيث قال: (وأما يومَ يومَ وصباحَ مساءَ، وبيتَ بيتَ، وبينَ بينَ فإن العرب تختلف في ذلك، يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر، ولا يجعله اسماً واحداً، ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الحال أو الظرف، ما لم يجعلوا يا ابنَ عمّ، ويا ابن أمّ بمنزلة شيء واحد إلا في النداء، والآخر من هذه الأسماء في موضع جر وجعل لفظه كلفظ الواحد، وهما أسمان أحدهما مضاف إلى الآخر وزعم يونس –وهو رأيه– أن أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد إذا كان شيء منه ظرفاً أو حالاً، وقال الفرزدق[2]:

وَلَــوْلاَ يَــوْمُ يَــوْمٍ مَــا أَرَدْنَــا * جَـــزَاءَكَ وَالقُــرُوضُ لَهَــا جَــزَاءُ**

فالأصل في هذا والقياسُ الإضافة فإذا سميت بشيء من هذا رجلاً أضفت)[3].

وقال ابن يعيش: (وقالوا هو جاري بيتَ بيتَ، يريدون القرب والتلاصق، وهو مركب أيضاً مبني على الفتح كخمسة عشر والأصل بيتاً لبيت أو بيتاً فبيتاً أو بيتاً إلى

---

(١) المقتضب ٤/٢٩-٣٠.

(٢) البيت الشاهد فيه: قوله: (يوم يوم) حيث أجرى لفظ يوم الأول على ما تقتضيه العوامل، فرفعه بالاقتداء، وأضافه إلى يوم الثاني، فجره بالإضافة، وذلك لأنه لم يرد بهما الظرفية. وخبر يوم محذوف وجوباً لوقوعه بعد (لولا).

(٣) الكتاب ٢/٥٣.

بيت فَحُذِفَ الحرفُ وَضمِّنَ معناه فبني لذلك، وهما في موضع الحال كأنك قلت: "هو جاري حقاً" والعاملُ في الحالِ ما في جاري من معنى الفعل، ولا يجوز تقديم الحال فيه على العامل، ولو قلت بيتَ بيتَ هو جاري لم يجز، لأن العامل ليس فعلاً ولا اسم فاعل... ولو قلت جاورني أو مجاوري بيت بيت جاز التقديم حينئذ فتقول: بينَ بينَ هو مجاوري فتقدمه لأن العامل اسم فاعل واسم الفاعل يجو تقديم منصوبه عليه، ولو قلت بيتَ بيتَ جاورني لكان بالجوار أجدر...)[1].

ثم قال: (يقال أتيته صباحَ مساءَ ويومَ يومَ، والكلام فيه كالكلام فيما قبله، وذلك أنه بني لتضمنه معنى الحرف وهو الواو كأنك قلت صباحاً ومساء، ويوماً ويوماً فلما حذفت الواو بنيا لذلك، وليس المراد صباحاً بعينه أو يوماً بعينه، ولو أضفت فقلت: صباحَ مساءٍ لجاز كأنك نسبته إلى المساء أي صباحاً مقترناً بالمساء وجاز إضافته إليه لتصاحبهما، وكذلك الإضافة جائزة في جميع ما تقدم من نحو بيت بيت وبينَ بينَ وكفة كفة ينسب أحدهما إلى الآخر لاتفاقهما في وقوع الفعل منهما، فإن دخل في جميع ذلك حرف جر لم يكن إلا مضافاً مخفوضاً وبطل البناء، نحو: آتيك في كل صباح ومساء لأنه بدخول حرف الجر خرج عن باب الظروف وتمكن في الاسمية فلم يبن لأن هذه الأسماء إنما تبني إذا كانت حالاً أو ظرفاً لأنه حال تنقص تمكنها فلم تقدر فيها الواو)[2].

وقال الرضي: (وقد استعمل جوازاً كخمس عشر مبنية الجزأين ظروف كيومَ يومَ وصباحَ مساءَ، وحينَ حينَ، وأحوالٌ نحو لقيته كفة كفة، وهو جاري بيت بيت وأخبرته أو لقيته صحرة بحرة، ويجوز إضافة الصدر من هذه الظروف والأحوال إلى العجز، وإنما لم يتعين بناء الجزأين فيهما كما تعين في نحو خمسة عشر، لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات إذ يحتمل أن يكون كلها بتقدير حرف العطف وأن لا تكون، فإذا قدرناها قلنا إلى معنى يوم يوم... يوماً فيوماً أي كل يوم، والفاء يؤددي

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ١١٧/٤.

(٢) المرجع السابق ١١٨/٤.

معنى هذا العموم كما في قولك: انتظرته ساعة فساعة أي في كل ساعة... فإذا أضيفت هذه الظروف والأحوال فإما أن تكون الإضافة بمعنى اللام وإما أن تكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف إليه فإذا خرجت هذه الظروف والأحوال عن الظرف والحالية وجبت الإضافة ولم يجز التركيب، قال الشاعر:

وَلَــوْلاَ يَــوْمُ يَــوْمٍ مَــا أَرَدْنَــا * جَــزَاءَكَ وَالقُــرُوضُ لَهَــا جَــزَاءُ**[1]

وبعد هذا السرد والاستعراض من هذه الكتب، وكل مصدر من الكتب يتميز عن الآخر من زيادة في التفصيل أو توضيح الغامض أو شرح المجمل بعد هذه كله يتبين لنا إجماعهم على أنه في حالة الظرف أو الحال يعتبر اللفظان لفظاً واحداً، ويعاملان معاملة المركب فإذا خرجا عن الظرفية، والحالية وجب إضافة أحدهما إلى الآخر، وكذا لو سميت بشيء من هذه المركبات حُلَّ التركيبُ وأضيف أحدُهما إلى الآخر.

وقال البغدادي في الخزانة عند حديثه عن بيت الفرزدق: (إنه استشهد به على أنه إذا خرج عن الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية وجبت الإضافة ولم يجز التركيب)[2].

وقال المبرد: (وإذا قلت هو جاري بيت بيت قلت هو جاري دنواً وإن شئت أضفته وهو في هذين الاسمين أجود وذلك لأنك تضيف بيتا إلى بيت فمعنى الإضافة فيه صحيح)[3].

والمبرد في تقديره دنواً إنما يعرب (بيت بيت) حالاً وهو كما ترى –قد استجاد الإضافة مع كون المركب حالاً.

---

(١) شرح الكافية، للرضي ٩١/٢.

(٢) خزانة الأدب، للبغدادي ١٠٨/٣.

(٣) المقتضب، للمبرد ٣١/٤.

المبحث الثالث
هو مني فرسخان أو فرسخين

قال الإمام سيبويه في كتابه: (وأما ما ترتفع من هذا الباب فقولك هو مني فرسخان... وهو مني يومان فإنما فارق هذا الباب الأول لأن معنى هذا أن يخبران، بينه، وبينه فرسخين ويومين ... ثم قال: وإن شئت قلت داري خلف دارك فرسخان تلغي "خلف" كما تلغي "فيها" إذا قلت: فيها زيد قائم، وزعم يونس أن أبا عمرو ان يقول: داري من خلف دارك فرسخان سبهه بقولك: دارك مني فرسخان، لأن خلف ههنا اسم وجعل "من" فيها بمنزلتها في الاسم وهذا مذهب قوي، وأما العرب فتجعله بمنزلة قولك: خلف، فتنصب وترفع لأنك تقول: أنت من خلفي ومعناه أنت خلفي وتقول: ما أنت مني فرسخين، إن أنت مني مادمنا نسير فرسخين فيكون ظرفاً كما كان ما قبله مما شبّه بالمكان)[1].

وقال الرضي: (وأما انتصاب نحو قولك: داري خلف دارك فرسخين وميلاً، وبريداً أو يوماً وليلة فلأن الخبر هو خلف دارك ونصبهما على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر أي ذات مسافة فرسخين، وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن نسبة أي تباعدت فرسخين، فالفرسخان مبعدان بها... ويجوز أن ينتصب على المصدر دنوت أنملة أي دَنو أنملة كما قيل في قوله تعالى: ﴿ ...وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ... ﴾[2]. ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر أي ذات مسافة فرسخين خلف دارك، أو هما خبران، وكذلك قولهم: داري من خلف دارك فرسخين أو فرسخان لأن دخول "من" في مثله وخروجها على السواء كما في قولك: جئت قبلك وجئت من قبلك، قال أبوعمرو: إذا دخلت "من" وجب الرفع في الظرف التي بعد المجرور لأن التمييز

---

(١) الكتاب ١/٢٠٦-٢٠٨

(٢) سورة الزخرف، الآية (٣٢).

فضله، وبدخول "من" خرج الكلام عن التمام. وليس بشئ إذ يقال: داري من خلف دارك ويسكت عليه)[1].

قلت: وشارح الكافية هنا يخطّيء.أبا عمرو في قوله إنّ "من" في هذا المثال تخرجه عن التمام بمعنى أن الكلام لا يزال ناقصاً يحتاج إلى تكملة ولذا أوجب الرفع على الخبرية لأن الخبر عمدة والتمييز فضله.

والصواب أنه إذا قال القائل: داري خلف دارك، فهم منها معنى واضح ولم يحتج إلى تتمة مع دخول "من" فيرد قول أبي عمرو بن العلاء.

---

(١) شرح الكافية، للرضي ٨٦/١.

المبحث الرابع
وقوع لفظ اليمين ظرفاً

يرى أبو عمرو بن العلاء أن اليمين في قول عمرو بن كلثوم:

وكان الكأس مجراها اليمينا

ظرف. لأنها منصوبة وحق الخبر أن يقول مرفوعاً.

قال الإمام سيبويه في كتابه: (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها فانتصب لأنه موضوع فيها، ومكنون فيها وعمل فيها ما قبلها فالمكان قولك: هو خلفك... ومن ذلك داره ذات اليمين قال الشاعر وهو جرير:

هَبَّتْ جُنُوباً فَذِكْرَى مَا ذَكَرْتُكمْ * وعِنْدَ الصّفاة التي شرقَيَّ حَوْرَانَا**

والشاهد فيه، قوله عند الصفاة التي (شرقيّ حورانا) حيث جاء اللفظ شرقي ظرفاً ويأتي غير ظرف.

وقالوا: مغازلهم يميناً وشمالاً، ويساراً.

وقال عمرو بن كلثوم:

صَدَدْتِ الكأسَ عنَّا أُمَّ عمرو * وَكَانَ الكَأسُ مَجْرَاهَا اليَمينَا**

أي على ذات اليمين حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيه...)(١).

ثم واصل وقال: (فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره وصار بمنزلة المنوّن الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين ونحو قولك: هو خير منك عملا)(٢).

وقال السيوطي: (الظروف المكانية أنواع: **أحدهما:** ما كثر فيه التصرف وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ وفاعلاً ونائباً ومضافاً إليه وهو يمين وشمال... قال تعالى: ﴿... تَّزَاوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ... ﴾(٣).

---

(١) الكتاب ٢٠١/١.

(٢) المرجع السابق ٢٠٢/١، الشاهد فيه قوله (اليمينا) حيث نصبه على الظرفية وهو ظرف مبهم.

(٣) سورة الكهف، الآية (١٧).

وقال الشاعر: وكان الكأس مجراها اليمينا... الخ[1].

وفي شرح شذور الذهب: قال المؤلف بعد إيراد البيت: (يجوز كون مجراها مبتدأ واليمين ظرفاً مخبر به عنها أي مجراها في اليمين، والجملة خبر كان، ويجوز كون مجراها مبدلاً من الكأس بدل اشتمال، فاليمين أيضاً ظرف لأن المعتمد في الأخبار عنه إنما هو البدل لا الاسم، ويجوز في وجه ضعيف تقدير اليمين خبر كان لا ظرفا، وذلك على اعتبار المبدل منه لا البدل)[2].

ويرى الباحث أن تفسير أبا عمرو ينبني على أنه يقصد لفظ (اليمين) استعمل هنا ظرفاً لأنه منصوب وواقع موقع الخبر فلا بد أن يكون ظرفاً مخبراً به، وقد تبين أن لفظ اليمين يستعمل ظرفاً وغير ظرف.

وفي المقتضب ما يفيد بعدم الإخبار عن الظرف إلا إذا حولته إلى الأسماء: (وكل ما نصبته نصب الظرف لم تخبر عنه لأن ناصبه قائم، وإنما تخبر عنه إذا حولته إلى الأسماء)[3].

وقال أيضاً: وأعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول: يومُ الجمعة قمته في موضع قمت فيه، والفرسخُ سرته، ومكانكم جلسته وإنما هذا اتساع والأصل ما بدأنا به لأنها مفعول فيها وليست مفعولاً بها وإنما هذا على حذف حرف الإضافة.

---

(١) همع الهوامع ٢٠١/١.

(٢) شرح شذور الذهب، ص١٨١-١٨٢.

(٣) المقتضب ١٠٣/٣.

الفصل الثالث
متفرقات تعرّض لها أبو عمرو

وفيه مباحث:

المبحث الأول: العلم الجنسي، والاسم، واللقب المفردين.

المبحث الثاني: حسبُك يتم الناس، والواو الزائدة.

المبحث الثالث: رفع المضارع بعد الفاء، ولفظه أطرقاً.

المبحث الرابع: إعراب (امرئ) وإعراب (لا) من قول الشاعر...

المبحث الخامس: الحال.

المبحث السادس: إعمال فَعِل؛ من صيغ المبالغة.

المبحث الأول
العلم الجنسي، والاسم، واللقب المفردين

علم الجنس كعلم الشخص في المعاملة اللفظية، لأنه لا تدخله (أل) نص على ذلك أبوعمرو بن العلاء، وارتضاه الجمهور.

قال الإمام سيبويه: (هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة، ليس وحاد منها أولى به من الآخر ولا يتوهم به واحد دون آخر له اسم غيره نحو قولك للأسد: أبو الحارث أو أسامه)[1]، وفيه أيضاً قال الإمام سيبويه: (ومن ذلك ابن عرس أم حبين، وسام أبرص، وبعض العرب يقولون أو بريص، وحمار قبان، كأنه قال في واحد من هذا الضرب الذي يعرف من أحناش الأرض بصورة كذا، وكأنه قال في المؤنث نحو أم حبين هذه التي تعرف من أحناش الأرض بصورة كذا، فاختصت العرب بكل ضرب من هذه الضروب اسما على معنى الذي تعرفها به لا تدخله النكرة كما أن الذي معرفة لا تدخله النكرة كما فعلوا ذلك بزيد والأسد.

ويدلك على أن ابن عرس، وأم حبين، وسام أبرص، وابن مطر معرفة أنك لا تدخل في الذي أضفنا إليه الألف واللام فصار بمنزلة زيد وعمرو ألا ترى أنك لا تقول: أبو الجُخَارُبْ، وهو قول أبي عمرو حدثنا به يونس بن حبيب عن أبي عمرو)[2].

وفي شرح الكافية، قال الرضي: (واعلم أن العلمية وإن كانت لفظية إلا أنها لمّا منعت الاسم تنوين التذكير صار لفظ أسامة وثعالة ونحوهما كالأسد، والثعلب إذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي، فكما أن مثل ذلك من المُعرّف باللام يُحمل على الاستغراق إلا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال أسامة خير من ثقالة أي كل واحد من أفراد هذا الجنس خير من كل واحد ومن أفراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة.

---

(١) الكتاب، لسيبويه ١/٢٦٣.

(٢) المرجع السابق ١/٢٦٤.

وهذا مما جرى فيه سيبويه على رأي أبي عمرو على أن هذه الأعلام وإن كانت أعلام أجناس يمكن أن تطلق على أي فرد من أفراد هذه الأجناس، فهي في التعريف والعلمية تشبه علم الشخص لذلك لا يجوز دخول (أل) عليها[١].

وقال الإمام السيوطي: (ذهب بعضهم إلى أنهما مترادفان وأن علم الجنس نكرة حقيقية، وإطلاق المعرفة عليه مجاز ورد باختلافهما في الأحكام اللفظية، فإن العرب أجرت علم الجنس كأسامة، وثعالة مجرى علم الشخص، في امتناع دخول "ال" عليه وإضافته، ومنع الصرف مع علة أخرى ونعته بالمعرفة ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال نحو أسامة أجرى من ثعالة، وهذا أسامة مقبلاً، وأجرت اسم الجنس مجرى النكرات، وذلك دليل على افتراق مدلوليهما)[٢].

الاسم واللقب المفردين:

إذا كان الاسم واللقب مفردين أضيف الاسم إلى اللقب وإلا اتبع الثاني الأول هذا ما رآه أبوعمرو وتبعه الجمهور قال الإمام سيبويه: (إذا لقيت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس، والخليل، وذلك قولك: هذا سعيدُ كرز.

وإذا لقيت المفرد بمضاف والمضاف مفرد جرى أحدهما على الآخر كالوصف، وهو قول أبي عمرو، ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا زيد وزن سبعة، وهذا عبدالله بطة يا فتى، يعني أن اللقب يعرب نعتاً في كلا الحالتين)[٣].

وقال ابن يعيش: (اعلم أنك إذا لقيت مفرداً بمفرد أضفته إليه نحو سعيد كرز وإنما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أن أصل أسمائهم إما مفرد كزيد أو مضاف كعبدالله وأمرئ القيس، وليس في كلامهم اسمان مفردان يسمى واحد منهما مفرداً فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الإضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير فإن قيل كيف جازت إضافة الاسم إلى اللقب وهما كشئ

---

(١) شرح الكافية ١٣٢/٢.

(٢) همع الهوامع ٧٠/١.

(٣) الكتاب، لسيبويه ٤٩/٢.

واحد وهل هو إلا إضافة الشيء إلى نفسه، فالجواب أن العلم إذا أضيف إلى اللقب، وابتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير والمسمى يضاف إلى الاسم نحو ذات مرة وذا صباح)[١].

وقال الإمام السيوطي: (إذا تأخر اللقب عن الاسم أضيف الاسم إلى اللقب نحو جاء سعيد كرز على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصاً من إضافة الشيء إلى نفسه، وجوّز الكوفيون فيه الاتباع على البدل أو عطف بيان، واختاره ابن مالك لأنّ الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل فإن كان في الأول (أل).

فليس إلا الاتباع وفاقاً نحو الحارث كرزٌ ذكره أبو حيان وغيره وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو عبدالله زين العابدين أو الأول مفردا، والثاني مضافاً نحو سعيد زين العابدين أو عكسه نحو عبدالله بطة امتنع الإضافة وتعين الإتباع بدلاً أو بياناً أو القطع إلى الرفع بإضمار (هو) أو إلى النصب بإضمار أعني[٢].

وقد اتفق صاحب الهمع السيوطي مع أبي عمرو في أن اللقب يتعين فيه الاتباع للاسم في حالة ما إذا كانا مضافين أو كان أحدهما مفرداً، والثاني مضافاً واختلفا في نوعية التبعية فعند أبي عمرو، ويونس والخليل وقد اعتمده سيبويه في كتابه أنه أجري مجرى الوصف وعند صاحب الهمع أن يعرب بياناً أو بدلاً.

أما إذا كانا مفردين فإضافة الاسم إلى اللقب عند البصريين وأجاز الكوفيون الاتباع على البدل أو عطف بيان.

وأجاز الرضي الاتباع والإضافة على السواء، قال: (ثم إما أن يتبع اللقب الاسم عطف بيان لكونه أشهر أو يقطع عنه رفعاً أو نصباً على المدح أو الذم، ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين أو مضافين أو مختلفين في ذلك، إن كانا مفردين أو أولهما جاز إضافة الاسم إلى اللقب... وظاهر كلام البصريين وجوب الإضافة عند إفرادهما، وقد أجاز الزجاج، والفراء الاتباع أيضاً وهو الأولى...)[٣].

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ٣٣/١.

(٢) همع الهوامع ٧١/١.

(٣) شرح الكافية، للرضي ١٣٨/٣.

المبحث الثاني
حسبُك ينم الناس، والواو الزائدة.

(أ) **حسبُك ينم الناس**:

يرى أبو عمرو بن العلاء أن الضمة في حسبُك ضمة بناء.

قال الإمام السيوطي: (اختلف في قول العرب، "حسبُك ينم الناسُ" فقيل: الضمة في حسبك ضمة بناء وهو اسم سمّي به الفعل، وبني على الضم لأنه كان معرباً قبل ذلك فحمل على قبل، وبعدُ وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء.

والجمهور على أنها ضمة إعراب فقيل: هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه والتقدير حسبك السكوت يتم الناس. وقيل: هو مبتدأ لا خبر له لأنّ معناه أكفف وأختاره ابن الطاهر)[1].

وقال أبو حيان: (وقالوا في حسبك وكافيك، وناهيك: وكَفْيُكَ، ونَهْيَكَ، ونهاك إنها إنما لم تتعرف يعنى بالإضافة لكونها بمعنى الفعل، لأن حسبك زيد يكفيك زيد، وكذا أخواته قدك وخطك، حسبك وأخواته لأنها صارت أسماء أفعال .. بخلاف حسبك وأخواته ويدخل عليها من نواسخ الإبتداء إن لفظ كقوله تعالى: ﴿ ...فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ... ﴾[2]، لأنها لا تغير معنى الكلام ولا تقع إذا جاوزت هذا الموضع إلا موضعاً يصح وقوع الفعل فيه لأدائها معنى الفعل، وتكون صفة للنكرة نحو: "مررت برجل حسبك" وحالاً من المعرة نحو "هذا عبدالله حسبَك" ولم يتصرف في هذه الأسماء إلا في الإعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين، وعلى هذا قالوا: مررت برجل كافيك من رجل، وبرجلين كافيك من رجلين، وبامرأة كافيك من امرأة، إجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقُطك.. ويجوز أن يقال في حسبك وهدك ونهيك، ونهاك وشرعك إنما لم تتصرف لكونها في الأصل مصادر[3].

---

(١) همع الهوامع ١٠٥/١.

(٢) سورة الأنفال، الآية (٦٢).

(٣) شرح الكافية ٢٧٦/١.

أما إذا قطعت "حسبُ" عن الإضافة كقبل وبعد، وأجرى مجراه لا غير، وليس غير، وحسب)[١].

وقال أيضاً: (أما حسب فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال، وبني على الضم تشبيهاً بغير إذ لا يتصرف بالإضافة مثله)[٢].

وفي شرح ابن يعيش: ("قد، وقط، وحسب" كلها بمعنى واحد إلا أن "قد وقط" مبنيان على السكون، و"حسبُ" معربة، وذلك من قبل أن قد وقعا موقع فعل الأمر في أول أحوالهما، فبنيا كبنائه تقول: قدك درهمان، وقطك ديناران أي اكتف بذلك، وأقطع وحسب اسم متمكن أريد به معنى الفعل بعد أن وقع منصرفاً، ولم يوقع موقع الفعل في أول أحواله، ألا ترى أنك تقول: أحسبني الشيء أي كفاني ويقال: هذا لك حساب أي كاف قال تعالى: ﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴾[٣]، فانصرف حسب ولم يبن كبناء قد وقط)[٤].

قلت: والأدلة كلها لا تؤيد ابا عمرو بن العلاء في قوله: إن الضمة في حسبك ضمة بناء إذا لا موجب لبنائها أما حسب المبنية على الضم لقطع الإضاة فهي غير "حسبك" هذا لأن الإضافة هنا لا تزال موجودة، وإن كانت لا تفيد التعريف كما قال الرضى في شرح الكافية.

وهي عند سيبوية معربة، حيث قال: (واعلم أنهم إنما قالوا: حسبك درهم، وقطك درهم، فأعربوا حسبك لأنها أشد تمكنا ألا ترى أنها تدخل عليها حروف الجرّ تقول: بحسبك، وتقول: مررت برجل حسبك فتصف به)[٥].

---

(١) شرح الكافية ٢/١٠١.

(٢) المصدر السابق ٢/١٠٣.

(٣) سورة النبأ، الآية (٣٦).

(٤) شرح ابن يعيش ٢/١٣٠.

(٥) الكتاب، لسيبويه ٢/٣٥.

(ب) الواو الزائدة:

عدّ أبوعمرو بن العلاء الواو في ربنا ولك الحمد زائدة قال الأصمعي: (قلت لأبي عمرو بن العلاء: قولهم: ربنا ولك الحمد؟ قال: يقول الرجل للرجل: يعني هذا الثوب، فيقول: وهو لك، وأظنه أراد: هُوَ لك)[1].

قلت: فأبوعمرو جعل الواو هنا زائدة بدليل التمثيل الذي مثل به، وقال الإمام ابن هسام في مغني اللبيب ومن أنواع الواو: (واو دخولها لخروجها، وهي الزائدة)[2]، أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة، وحمل على ذلك: ﴿ **...حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا...** ﴾[3]، بدليل الآية الآخرى، وقيل: عاطفة، والزائدة الواو في: وقال لهم خزنتها، وقيل: هما عاطفتان والجواب محذوف أي كان كيت وكيت... والزيادة ظاهرة في قول الشاعر[4]:

ومَا بَالُ مَنْ أَسَعَى لأَجْبرَ عَظْمَهُ * حِفَاظاً وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهَته كَسْرِي**

وقول الشاعر[5]:

وَلَقَدْ رَفَعْتُكَ فِي المَجَالِسِ كُلّهَا * فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يُبْغِينِي**

---

(١) إصلاح المنطق، ليعقوب بن السكيت، ص٣٦٢، شرح وتحقيق أحمد محمد أكرم عبدالسلام هارون، مطبعة دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.

(٢) مغني اللبيب ٣٧٢/٢.

(٣) سورة الزمر، الآية (٧٣).

(٤) البيت لعامر بن مجنون في حماسة البحتري، ص٧٥.
والشاهد فيه قوله: (وينوي) حيث جاءت الواو زائدة دخولها كخروجها.

(٥) هو لأبي العيال الهذلي في الأغاني ٤٠/٢٣، وبلا نسبه في مغني اللبيب ٣٦٢/٢.
الشاهد فيه قوله: (فإذا وأنت) حيث جاءت الواو زائدة.

وفي الإنصاف مسألة في الخلاف في زيادة الواو وقال فيها: (ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

ثم ذكر حجة الكوفيين وأورد شواهدهم من القرآن نحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ * وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴾[1]، قال: والتقدير فيه أذنت لأنه جواب إذا... ومن الشعر نحو قول الشاعر:

حَتَّى إِذَا امْتَلأَت بُطُونكُم * ورأَيْتُم أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا**

وَقُلَبتُمْ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنَا * إِنّ الغُدُورَ الفَاحِشَ الخَبُ[2]**

ثم قال: وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الواو في الأصل حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجري على أصله، وقد أمكن ههنا، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يحمل فيه على أصله ثم أجاب عن كلمات الكوفيين ومما قال: وكذلك قوله تعالى: (إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ..)[3]، الواو فيه عاطفة وليست زائدة، والجواب محذوف، والتقدير فيه: إذا السماء انشقت وإذنت لربها وحقت، وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت وأذنت لربها وحقت، يرى الإنسان الثواب والعقاب، ويدل على هذا التقدير قوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا)[4]، أي سارع إليه في عملك، والكدح عمل الإنسان من الخير والشر الذي يجازى عليه بالثواب والعقاب... وكذلك قول الآخر: حتى إذا قملت بطونكم...

---

(١) سورة الانشقاق، الآيات (١-٢).

(٢) البيتان هما للأسود بن يعفر في ديوانه، ص١٩، وبلا نسبه في الجنى الداني، ص٢٣٦.
والشاهد فيه: (وقلبتم) الواو فيه زائدة.

(٣) سورة الانشقاق، الآية (١).

(٤) سورة الانشقاق، الآية (٦).

الواو فيه عاطفة وليست زائدة، والتقدير فيه: حتى إذا امتلأت بطونكم ورأيتم أبنائكم شبوا وقلبتم ظهر المجنّ لنا، بأن غَدْرَكُمْ وَلَوْمَكُم وإنما حذف الجواب في هذه المواضع للعلم به)[١].

قلت ليت شعري ماذا تكون إجابة البصريين لو سئلوا عن قولهم: ربنا ولك الحمد، أتراهم يصرون على كونها عاطفة ويحاولون البحث عن معطوف عليه أم يجعلونها للحال أم يسلمون بوقوعها زائدة أم ماذا يقولون؟ وكلام الكوفيين في هذه المسألة في رأيي أقرب إلى الصواب فلم لا يكون من مواضع الواو أن تكون زائدة وقد وردت الشواهد الكثيرة لذلك، إن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

وكذلك يرى الباحث أن هذه المصطلحات كلها تصب في جهة واحدة فهذه الواو ليست لها وظيفة من الجهة النحوية؛ ولكن وجودها في التركيب ليس عبثاً ولا لغواً لذلك جعلها النحويون مؤكدة من جهة الأسلوب والتركيب.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري ٢/٢٦٨.

المبحث الثالث
رفع المضارع بعد الفاء، ولفظه أطرقاً

(أ) **رفع المضارع بعد الفاء**:

يرى أبو عمرو بن العلاء رفع المضارع بعد الفاء على تقدير مبتدأ بعد الفاء والفعل المضارع خبره.

قال الإمام سيبويه: (وكان أبوعمرو يقول: لا تأتينا فَنَشْتُمُكَ، وسمعت يونس يقول: ما أتيتني فَأُحَدِّثُكَ فيما استقبل فقلت له: ما تريد؟ فقال: أريد ما أتيتني فأنا أدثك وأكرمك فيما استقبل، فهذا مثل إئتني فأحدثك. إذا أراد أتني فأنا صاحب هذا)[1].

والذي يراه النحويون أن الفعل المضارع إذا جاء بعد فاء السببية فهو منصوب بأن مضمرة، ولكن على تفسير يونس الذي ذكره صاحب الكتاب لا تكون الفاء للسببية فإذا قلت: لا تأتنا ثم ابتدأ جملة جديدة فقال: فنحن نشتمك، فالشرط في النصب بعد الفاء أن تكون الفاء سببية.

وقال ابن يعيش: (ليس النصب لازماً في هذه الأشياء بحيث لا يجوز غيره بل يجوز فيها العطف على ظاهر الفعل المتقدم فيشاركه في إعرابه إن رفعا وإن جزماً)[2].

وقال ابن يعيش في موضع آخر من كتابه شرح المفصل: (إذا قلت ما تأتينا فتحدثنا فيجوز في الفعل الثاني النصب والرفع فالنصب يشتمل على معنيين يجمعهما أن الثاني مخالف للأول، فأحد المعنيين: (ما تأتينا محدّثاً أي ما تأتينا إلا لم تحدثنا، أي قد يكون منك إتيان ولا يكون منك حديث والتوجه الاخر: ما تأتينا فكيف تحدثنا)، فهذا معناه غير معنى الأول لأن معناه لو زرتنا لحدثتنا وأما الرفع فعلى وجهين أيضاً، **أحدهما**: أن يكون الفعل الآخر شريكاً للأول داخلاً معه في النفي كأنك قلت ما تأتينا وما تحدثنا فهما جملتان منفيتان.

---

(١) الكتاب، لسبيويه ١/٤٢٤.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش ٧/٣٠.

والوجه الثاني أن يكون المعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا، كقولك: ما تعطيني فأشكرك أي ما تعطيني فأنا أشكرك على كل حال)[1].

قال ابن هشام الأنصاري: (مسألة ما تأتينا فتحدثنا... إن جئت بـ "لم" يعني مكان "ما" فللنصب وجه وهو إضمار "أن" وللرفع وجه وهو استئناف ولك الجزم بالعطف)[2].

قلت: وهذا الموضع شبيه بقول أبي عمرو لا تأتنا فنشتمك لأن الفعل السابق للفاء مجزوم فيهما بـ "لم" وهناك بـ "لا" فتصلح فيه التقديرات الثلاثة النصب، الرفع، الجزم.

وفي تفسير القرطبي عند تفسير قوله تعالى: ﴿ ...**لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ**... ﴾[3]، قال: وقرأ الحسن فيموتون بالنون ولا يكون للنفي حينئذ جواب ويكون فيموتون عطفاً على يقضي... قال الكسائي:﴿ **وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ** ﴾[4]، بالنون في المصحف لأنه رأس آية، ولا يقضي عليهم فيموتوا، لأنه رأس آية، ويجوز في كل واحد منهما ما جاز في صاحبه)[5].

وقال الرضي في شرح الكافيه: (وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلاً كقوله تعالى: (**وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ**)، وقول الشاعر[6]:

فَلَقَد تركت صبيّة مبْغَومَة * لم تَدْرِ ما جَزَعٌ علَيكِ فَتَجْزَعٌ**

جاء جمع هذا على الأصل، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب.

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ٢٧/٧-٢٨.

(٢) المغنى، لابن هشام الأنصاري، ص٧٣٤، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي،وشركاه، بدون تاريخ.

(٣) سورة فاطر، الآية (٣٦).

(٤) سورة المرسلات، الآية (٣٦.

(٥) تفسير القرطبى ٣٥٢/١٤.

(٦) لم أعثر عليه.

الشاهد فيه قوله: (فجزع) حيث رفع الفعل على الاستئناف.

وقال صاحب الخزانة: (نقل عن إعراب الحماسة لابن جني قال فيه هذا البيت طريف غريب الحديث، وذلك أنه ليس بجواب لأنه مرفوع... ولا قبله أيضاً فعل مرفوع فيعطف عليه... غير أن وجهه عندي أن يكون قوله: فتجزع صفةً لقوله مبغومة أو صغيرة ويكون معطوفاً علىجملة قوله: "لم تدر ما جزع عليك" لأنّ هذه الجملة صفة لقوله صغيرة أو مبغومة فكأنه قال: فقلد تركت صغيرة جاهلة بالجزع فجازعة مع ذلك، فلما وقع تجزع موقع الاسم ارتفع...)[1].

(ب) أطرقاً:

يرى أبو عمرو أنها من الأعلام المركبة من فعل وفاعل.

قال صاحب الخزانة: (قال أبوعمرو: "أطرقا" اسم لبلد بعينه من فعل الأمر وفيه ضمير وهي الألف كأن سالكه سمع نبأة فقال لصاحبيه أطرقا)[2].

وقال أيضاً: (وأما أطرقا فقد أدرجه صاحب المفصل في المنقول من فعل الأمر مع أصمت وظاهره أنه كأصمت غير منصرف وأنه من التسمية بالفعل دون ملاحظة الضمير البارز الفاعل ولولا حظه لذكره في العلم المركب من جمله أو غيره، والصواب ذكره في قسم المركب، لأنه جملة مركبة من فعل وفاعل قطعا، ولذا قال ابن الحاجب في شرحه تمثيله بقوله: "أطرقا" في غير قسم المركب ليس بمستقيم)[3]. (فأما أطرقا في قول الهذلي:

عَلَى أَطْرِقَا يَا لياتُ الخِيَامِ * إلاَّ الثُّمَامُ وَإِلاَّ الْعَصِيُّ**

فأطرقا اسم بلد، قال الأصمعي: (سمي بقوله: أطرق أي أسكت كأن ثلاثة قال أحدهم لصاحبيه: "أطرقا" أي اسكتا لنسمع فسُمَّي المكان أطرقا)[4].

---

(١) خزانة الأدب ٦٠٤/٣.

(٢) المرجع السابق ٢٨٧/٣.

(٣) خزانة الأدب ٢٨٧/٣.

(٤) شرح المفصل،لابن يعيش ٣١/١.

وقال د. أميل يعقوب عند تعرضه لهذا البيت: (هذه اللفظة اسم مكان منقولة عن فعل الأمر)[١].

وفيه أيضاً: (وفي أطرقا ضمير وهو الألف التي هي ضمير التثنية، فإن قيل: فإذا سمي به وفيه ضمير فإنه يكون جملة، فينبغي أن يذكر مع الجمل المحكية نحو تأبط شراً وشاب قرناها، فالجواب أن "أطرقا" له جهتان جهة كونه أمراً وجهة كونه جملة، فأورده ههنا من حيث أنه أمر ولو أورده في المركبات من حيث هو جملة جاز)[٢].

قلت إذا كان "أطرقا" مكوناً من فعل الأمر وألف الفاعل فإن إيراده في المركبات أولى كما قال البغدادي.

---

(١) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٠٩١/٢.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش ٣٢/١.

المبحث الرابع
إعراب (إمرئ) و(لا) من قول الشاعر...

إعراب (المرء) في قوله تعالى: ﴿ ... يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ... ﴾:

قال أبوعمرو بن العلاء: نقل عن أهل مكة أنهم يعربون المرء من مكانين الميم والهمزة.

قال صاحب إيضاح[1] الوقف والابتداء: (وإذا أسقطت العرب الألف من أمرئ، كان لها فيه مذهبان: التعريب من مكانين، والتعريب من مكان واحد، فإذا أعربوا من مكانين قالوا: قام مرؤٌ، وضربت مراً ومررت بمرءٍ، ومنهم من يقول: قام مَرؤ وضربت مَراً ومررت بمرئ وبهذه اللغة نزل القرآن قال تعالى: ﴿ ...بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ... ﴾[2]، فاجتمع أكثر القراء على فتح الميم.

وحدثنا عبيدالله بن عبدالرحمن قال: حدثني أبي، قال: حدثني العباس بن الفضل قال: سالت أبا عمرو عن قوله:﴿ ... يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ... ﴾[3]، فقال: أما اهل مكة فيقولون: جاءني المرءُ يا هذا، ومررت بالمِرءِ يا هذا، ورايت المرء يا هذا، فقال أبو العباس: وسالت الأشهل العقيلي فقرأ يحول بين المِرْء وقلبه بالخفص)[4].

---

(١) هو الإمام محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبوبكر الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، من كتبه: "الإيضاح في الوقف والابتداء"، و"شرح القصائد السبع" وغيرها، ولد سنة (٢٧١-٣٢٨هـ)، الأعلام ٦/٣٣٤. وبغية الوعاة ١/٢٠٠. وطبقات النحويين، للزبيدي، ص١٥٣.

(٢) سورة البقرة،الآية (١٠٢).

(٣) سورة الأنفال، الآية (٢٤).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء، للأنباري ١/٢١٣، تحقيق محيي الدين محمد رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، سنة ١٩٧١م.

وقال أبو حيان: (قرأ الجمهور بفتح الميم وسكون الراء والهمزة وقرأ الحسن والزهري وقتادة "المَرْ" بغير همز مخففاً، وقرأ ابن أبي إسحاق "المُرءُ" بضم الميم والهمزة، وقرأ الأشهب العقيلي: المِرءِ بكسر الميم والهمزة، ورويت عن الحسن وقرأ الزهري أيضا "المرَ ُّ" بفتح الميم وضمها فأما كسر الميم وضمها فلغات. وأما "المرِ" بكسر الراء فوجهه إنه نقل حركة الهمزة إلى الراء وحذف الهمزة. وأما تشديدها بعد الحذف فوجهه أنه نوى الوقف فشدد... ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فَأقرَّها على تشديدها فيه)[(١)].

قلت: ولفظ "أمرئ" من الألفاظ الغريبة من حيث إعرابها من ناحيتين على الآخر وما قبله، وقد علل أبوبكر بن الأنباري لهذا في إيضاح الوقف والابتداء.

فقال: وقال الكسائي والفراء: امرؤ معرب من مكانين عُرِّب من الراء والهمزة وإنما دعاهم إلى أن يعربوه من مكانين والإعراب الواحد يكفي من الإعرابين، أن آخره همزة، والهمز قد يترك في كثير من الكلام فكرهوا أن يفتحوا الراء ويتركوا الهمز فيقولون: "امرَوْ" فتكون الراء مفتوحة والواو ساكنة فلا تكون في الكلمة علامة الرفع فعربوه من الراء ليكونوا إذا تركوا الهمزة آمنين من سقوط الإعراب من الكلمة.

وقال الفراء: (من العرب من يعربه من الهمزة وحدها ويدع الراء مفتوحة فيقول: قام امَروٌ، ورأيت امَرأً، ومررت بامرَئٍ[(٢)]، وأنشد:

بأبي امرَوٌ والشام بيني وبينه * أتتني ببشرى بُرْدَه ورسائلُه**

إعراب (لا) من قول الشاعر:

أبى جوده لا البخلَ واستعجلت به * نعم من فتىً لا يمنع الجود قاتله**

ذهب أبوعمرو إلى أن البخل في قول الشاعر أبى جوده لا البخل. مجرور بإضافة (لا) إليه، لأنه قصد لفظها فصار لها محل من الإعراب.

---

(١) البحر المحيط، لأبي حيان ٣٣٢/١.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء، للأنباري ٢١١/١

في الجني الداني، قال صاحبه وهو يتحدث عن أحوال (لا) الثالث: أن تكون زائدة دخولها كخروجها وهذا مما لا يقاس عليه، ومنه قول الشاعر[1]:

تَذَكَرْتُ لَيْلَي فاعْتَرَتْني صَبابَةً * وكاد ضَميرُ القَلْبِ لا يَتَّقَطَعُ**

وأنشدوا على ذلك أبياتاً أخر، وأكثرها محتمل للتأويل منها قول الشاعر: وأورد البيت الذي نحن بصدد توجيه ماجاء فيه.

وقال وتأول الزجاج قوله "لا البخل" فقال "لا" مفعولة والبخل بدل منها ورُوي عن يونس عن أبي عمرو أن الرواية فيه لا البخل : (بخفض اللام لأنّ "لا" قد تتضمن جوداً إذا قالها من أمر بمنع الحقوق والبخل عن الواجبات)[2].

وابن جني يروي: (بنصب البخل وجره فعلى ضربين: أحدهما: أن يكون بدلاً من "لا" لأن "لا" موضوعة للبخل، فكأنه قال أبى جوده البخل، والآخر أن تكون "لا" زائدة فكأنه قال: أبي جوده البخل لا على البدل لكن على زيادة "لا" والوجه هو الأول لأنه قد ذكر بعدها "نعم"، و"نعم" لا تزاد فكذلك ينبغي أن تكون "لا" هنا غير زائدة، والوجه الآخر على الزيادة صحيح أيضاً، لجري ذكر "لا" في مقابلة "نعم" وإذا جاز لـ "لا" أن تعمل وهي زائدة فيما أنشده أبو الحسن من قوله:

لَوْ لمْ تَكُنْ غطَفَانُ لاَ ذَنُوبَ لها * إليّ لامت ذُوو أحْسَابِها عُمَرَا**

كان الاكتفاء بلفظها من غير عمل أولى بالجواز.

ومن جره فقال: لا البخل فبإضافة "لا" إليه لأنّ "لا" كما تكون للبخل قد تكون للجود أيضاً الا ترى أنه لو قال لك إنسان: لا تطعم الناس... فقلت: أنت "لا" لكانت هذه اللفظة هنا للجود لا للبخل.

---

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني، ص٣٠٢، ورصف المباني، ص٢٧٤، والشاهد فيه قوله: (لا يتقطع) حيث جاءت (لا) زائدة قبل خبر كاد وهذا شاذ لا يقاس عليه.

(٢) الجنى الداني، ص٣٠٢– ٣٠٣.

الشاهد فيه قوله:(لا نوب لها) حيث جاءت "لا" زائدة والنكرة بعدها مبنية على الفتح، وعمل "لا" الزائدة شاذ، وأحل الكلام لو لم تكن ذنوب لغطفان.

فإن قلت: (فكيف تضيفها وهي مبنية؟ ألا تراها على حرفين الثاني حرف لين وهذا أدل شيء على البناء، قيل: الإضافة لا تنافي البناء، بل لو جعلها جاعل سبباً له لكان أعذر من أن يجعلها نافية له ألا ترى أن المضاف بعض الاسم وبعض الاسم صوت. والصوت واجب بناؤه، فهذا من طريق القياس، أما من طريق السماع فلأنهم قد قالوا: كم رجل رأيتُ؟ فكم مبنية وهي مضافة)[1].

وقال ابن الشجري: (فأما قوله: أبى جوده... البيت فقد روى بنصب البخل وجره فنصبه على أن تكون "لا" زائدة وجره على إخراج "لا" من الحرفية إلى الاسمية وإضافته إليه لأن "لا" تكون للبخل ولغير البخل فمثال التي للبخل، أن يقول له: هل تجود علي بدرهم؟ فيقول: "لا" ومثال التي لغير البخل، أن يقول له: هل تمنعني عطائك؟ فيقول: "لا")[2].

والحروف إذا قصد لفظها كانت أسماء وتقع فاعلة ومفعولة وقد جاء ذلك كثيراً في كلام العرب، قال الفرزدق: ما قال "لا" قط إلا في التشهد.

وقال غيره:

تعوّد من بخله قول "لا" * فما ينطق الدهر إلا بـ "لا"**

وقال أيضا:

لا يستطيع "نعم" ولا يعتادها * بل لا يسوغ "لعل" في لهواته**

ومن غير قصد اللفظ أيضاً و"لا" إذا وقعت صفة كانت اسماً وظهر إعرابها على ما بعدها، وقال الكوفيون في نحو جئت بلا زاد "لا" اسم بمعنى غير مضافة لما بعده والبيت الذي نحن بصدده تصلح "لا" فيه للزيادة وأن تكون اسماً كما ذكر ابن جني وابن الشجري.

---

(١) الخصائص، لابن جني ٢/٣٥.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/٢٣١– ٢٣٢.

وقد جعلها الأخفش في كتابه معاني القرآن زائدة فقال: قال تعالى: ﴿ ...مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ... ﴾[1]، معناه ما منعك أن تسجد و"لا" هنا زائدة. وقال الشاعر:

أبي جوده لا البخل... الخ

وفسرته العرب: أبى جوده البخل وجعلوا "لا" زائدة حشواً هاهنا وصلوا بها الكلام، وزعم يونس أن أبا عمرو كان يجر البخل، ويجعل "لا" مضافة إليه.

أراد أبى جوده لا التي هي للبخل "لأن" "لا" قد تكون للجود وللبخل لأنه لو قال له: أمنع الحق، أولا تعط المساكين فقال "لا"، كان هذا جوداً منه)[2].

---

(١) سورة الأعراف، الآية (١٢).

(٢) معاني القرآن، للأخفش، ص٢٩٤.

المبحث الخامس
الحـــــال

الحال في اللغة: ما عليه الإنسان من خير أو شر.

وفي الاصطلاح: هو الوصف، الفضلة، المنتصب، للدلالة على هيئة.

أجاز أبو عمرو في قوله تعالى: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[1]، أن يكون حقاً حالاً من متاع.

وقال صاحب البحر المحيط في إعرابه لهذه الكلمات حيث قال: (وانتصاب "حقا" على أنه صفة لـ "متاعاً" أو بإضمار فعل تقديره حق ذلك حقاً أو حالاً مما كان منه "متاعا"، أو من قوله: "بالمعروف" أي الذي عرف في حال كونه على المحسنين)[2].

ويلاحظ الباحث في إعراب أبي حيّان أن إعرابهما سواء ليس صحيحاً من جميع الوجوه، فإن قوله يجوز أن تكون صفة لـ "متاعاً" لا يصلح هنا لكون "متاع" هنا مرفوعة وهناك منصوبة.

وقوله: أو حالاً من (متاعاً) لا يستقيم لأن متاع هنا ليس بحال.

وأما إجازة أبي عمرو كون (حقاً) حالاً من (متاع) ففيه وقوع الحال مصدراً ومجئ صاحب الحال نكرة.

فأما وقوع الحال مصدراً فقال الإمام السيوطي: (ورد الحال مصدراً بكثرة، قال أبو حيّان: وهو أكثر من وروده نعتاً فمنه ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا... ﴾[3]، واختلف النحويون في تخريج هذا وما أشبهه من المسموع فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق أي (ساعياً)... وقال بعضهم: (هي

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٤١).

(٢) البحر المحيط، لأبي حيان ٢/٢٣٤-٢٣٦.

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٦٠).

مصادر على حذف مضاف، وقيل: هي أحوال على حذف مضاف أي ذا سعي، وقيل: هي مفعول مطلق لفعل السابق نوعيه وعليه (الكوفيون) وقيل: مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه وذلك الفعل هو الحال، وعليه الأخفش، والمبرد وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعمله العرب، ولا يقاس عليه، فلا يقال: جاء زيد بكاء، وشذ المبرد فقال: يجوز القياس واختلف النقل عنه، فنقل عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو أتيته سرعة)[1].

ويستثنى ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها:

الأول: ما وقع بعد خبر قرن بـ "أل" الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل علماً.

الثاني: ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه نحو أنت زهير شعراً.

الثالث: ما وقع بعد "أما" نحو: أما علماً فعالم.

أما مجيء الحال من النكرة فقال السيوطي: (لما كانت الحال خبراً في المعنى وصاحبها مخبراً عنه أشبه المبتدأ، فلم يجز مجيء الحال نكرة غالباً، إلا لمسوغ من مسوغات الابتداء بها، ومن النادر قولهم: عليه مائة بيضاً)[2].

واختار أبوحيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثير قياساً، ونقله عن سيبويه وإن كان دون الاتباع في القوة من المسوغات... والوصف نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا.

وأجاز سيبويه وقوع الحال من النكرة المتقدمة عليه قال: (ومثل ذلك مررت برجل قائماً إذا جعلت المرور به، في حال قيام، وقد يجوز على هذا فيها رجل قائماً وهو قول الخليل رحمه الله.

ومثل ذلك عليه مائة بيضاء. وزعم يونس أن ناساً من العربي يقولون: مررت بماء قعدة رجل.

---

(١) همع الهوامع، للسيوطي ٢٣٨/١.

(٢) المرجع السابق ٢٤٠/١.

وأما وقوع المصدر حالاً ورد كثيراً كما تقدم ولم يخالف فيه أحد وإنما الخلاف في القياس على ذلك)[1].

أما مجئ الحال من النكرة جائزة أيضاً تقدم مع أن النكرة في الآية موصوفة وهذا يقربها من المعرفة، وما دام ذلك جائز في النكرة المحضة فالنكرة الموصوفة أولى بالجواز.

---

(١) الكتاب، لسبيويه ١/٢٧١.

المبحث السادس
إعمال فَعِل، من صيغ المبالغة

اختلف العلماء في إعمال صيغة المبالغة (فَعِل) وقال أبو عمرو يعمل يضعف.

قال السيوطي: (يعمل اسم الفاعل عمل فِعْلِة... وشرط البصرية لأعماله اعتماده على أداة نفي... أو أداة استفهام... أو على موصوف ثم قال: مسألة يعمل بشرطه وفاقاً وخلافاً ما حول منه للمبالغة إلى فُعّال، ومِفْعَال، وفَعِيل، وفَعِل... وأنكر الكوفية الكل أي إعمال الخمسة... "وأنكر أكثر البصريية الأخيرين" أي فعيل وفَعِل لقلتهما، وأنكر الجرميّ فَعِل دون "فَعِيلْ" لأنه أقل وروداً حتى إنه لم يسمع إعماله في نثر: "وقال أبو عمرو: يعمل فَعِلْ بضعف، وقال أبو حيان: لا يتعدى فيهما السماع بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر)[١].

وقال ابن يعيش ناقلاً عن صاحب الكتاب: (وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه، إذا كان على بناء فاعل يريد نحو شرّاب وضروب منحار)[٢]، وأيضاً قال: وخالف سيبويه أكثر النحويين في بناءين من هذه المثِل الخمسة، وهما: فَعِل، وفَعِيل، قالوا: لن فَعِلا، وفَعِيلا بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان عليها لا لأن يجريا مَجْرى الفِعل، فيهما كقولك: رجل كريم وظريف، ورجل عجل ولَقِن، إذ كان ذلك كالطبيعة)[٣].

وقال قبله وأنشد سيبيويه في إعمال فَعِل:

حَذِرٌ أمُوراً لاَ تَضيرُ وَآمِنٌ * مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ**

نصب الأمور بحذر، حيث عملت الصفة المشبهة (حذر) على وزن (فَعِل)..

---

(١) همع الهوامع ٢/٩٥-٩٧.

(٢) شرح المفصل ٦/٦٩.

(٣) المصدر السابق ٦/٧٢.

ومنه قول لبيد بن أبي ربيعة:

أوْ مِسْحَلّ شَنَج عِضَادَه سَمْحَجٍ * بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَه وكُلُومُ**(١)

الشاهد فيه نصب عضادة بشنج... وأنشد في إعمال فعل صيغة المبالغة شبح في (عضادة):

حتى شاها كليلٌ موهناً عمل * باتت طراباً وبات الليل لم ينم**(٢)

ثم ذكر ابن يعيش ردود المانعين على الأبيات، فقال: (وحملوا ما احتج به من الأبيات على غير ما ذكره فأما البيت الأول فقالوا: لم يصح عن العرب، وروى المازني أن اللاحقي(٣) قال: سلني سيبويه عن شاهد في تعدي فَعِل فعملت له هذا البيت ويروى أيضاُ أن البيت لابن المقفع:

وأما البيت الثاني: أو مسحل.. فهو للبيد فقالوا: والكلام ما زال لابن يعيش: انتصاب عضادة سمحج على الظرف لا على المفعول، ومعنى عضاده سمحج: قوائمها، وشنج لازم ومسحل هو العير، وسمحج الأتان كأنه قال: أو عير لازم يُمنَه أتان أو يسرة أتان فيكون المراد بالعضّادة: الناحية.

وأما البيت الثالث: وهو حتى شآها... فقالوا: هو البرق الضعيف، ومنه قولهم رجل كليل إذا كان هيّناً من كل يكل، فهو فِعْل غير متعد... والمؤهن الساعة من الليل فهو لا ينصب في غير الظرف، وإذا كان انتصابه على الظرف لم يكن فيه حجة، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وهو القياس لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى فمن ذلك فَعُول، ومِفعَال وفعّال فهكذا سبيل فعيل إذا كان معدولا، كقولك:

---

(١) الشنج: المنقبض. السراة: الطهر. الندب: أثر الجرح. والكلوم: الجراحات.

- الشاهد فيه: نصب (عضاد) بـ (شنج)... وأنشد في إعمال فعل صيغة المبالغة (شنج).

(٢) والبيت لساعدة بن جؤية الهذلي. شرح المفصل، لابن يعيش ٦٩/٦.

- والشاهد فيه: نصب (موهناً) بـ (كليل)... لأنه بمعنى (مكل) وهو فعيل بمعنى مفعل كثير.

(٣) هو أبان بن عبدالحميد الملاحقي، شاعر مكثر عاش في العصر العباسي، واتصل بالبرامكة، توفي سنة ٢٠٠هـ.

رحيم من راحم... فيجوز زيد رحيم عمراً كما تقول راحم عمراً لأنه معدول عنه هذا مع السماع فأما قولهم عن البيت الأول وهو حذر أموراً الخ: فإن سيبويه رواه عن بعض العرب وهو ثقة لا سبيل إلى رد ما رواه، وأما البيت الثاني فإن ما ذهب إليه سيبويه هو الظاهر، وما ذكروه تأويل، وذلك أن شنجاً في المعنى لازم، والمراد بالعضادة القوائم وليست ظرفاً فالمراد أنه لازم عضادة سمجح، وقد جاء عنهم هذا المعنى مصرحاً به في قول الآخر:

قالت سلمى لست بالحادي المدِلّ * مالك لا تلزم أعضاد الإبل**

فأعضاد هنا بمعنى عضادة سمجح، وقد نصبها بتلزم وشنج في معنى ذلك، وقال الشاعر[١]:

أتاني أَنهم مزقون عرضي * جحاش الكرملين لها فديد**

قال: مزقون عرضي كما ترى فأجراه مجرى ممزّقين وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل وعليه معنى الشعر، لأنه وصف المسجل وهو عير الوحش بالنشاط والهياج وشبه ناقته به في هذه الحال، ولو كان المعنى على التفسير الآخر لقصر في وصف ناقته، وأما البيت الثالث فإن كليلاً بمعنى "مكلّ" وإنما غير عنه للتكثير وفعيل بمعنى مَفعِل كثير قالوا: عذاب أليم بمعنى مؤلم...الخ[٢].

وقد أطال الكلام في إعمال فَعِل ولكن المقام استوجبه وأرى أن كلام أبي عمرو أقرب إلى الصواب من غيره فإنه أعمل (فَعِلاً) بضعف، فلم يجعل إعماله قياساً كما فعل سيبويه وابن يعيش ولم يمنعه ما فعل الجرمي وأكثر البصريين أما الكوفيون فقد منعوا إعمال الخمسة.

---

(١) البيت لزيد الخيل في خزانة الأدب ١٦٩/١، وشرح المفصل ٧١/٦.

الشاهد في قوله: (مزقون عرضي) حيث اعمل جمع صيغة المبالغة فنصب به المفعول به، وهو قول عرضٍي. الكرملين: اسم ماء في جبل طي، والفديد: الصوت، الجحنش التي تنهق عند ذلك الماء فلا أعبأ بهم.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش ٧٢/٦.

الباب الرابع
آراؤه الصرفيـــة

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: التعريف بعلم الصرف.

الفصل الثاني: في التصغير والنسب.

الفصل الثالث: في الإعلال والإبدال.

الفصل الرابع: قراءة أبي عمرو وما تمتاز به.

الفصل الأول
تعريـف الصـــرف

وفيه مباحث:

المبحث الأول: التعريف بعلم الصرف وأهميته.

المبحث الثاني: نشأة الصرف.

المبحث الثالث: موضوعه.

المبحث الأول
التعريف بعلم الصرف وأهميته

علم الصرف مصطلح قديم استخدمه علماء العربية واستخدموا أيضاً مصطلح التصريف، ولقد أطلقه أبو عثمان المازني، عنواناً لكتابه التصريف.

والصرف في اللغة: التغيير، ومنه تصريف (الرياح) أي تغييرها والتحويل، والانتقال، صرفت المال: أنفقته وصرفت الأخير خليت سبيله، وتصريف المياه[1].

واصطلاحاً: العلم بالقواعد التي تعرف بها أصول أبنية الكلمة التي ليست أصول إعراب ولا بناء، أو هو يبحث في اللفظ المفرد من ناحية بنائه ووزنه وما طرأ على هيكله من نقصان أو زيادة[2].

أو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفعيل والتثنية والجمع... إلى غير ذلك[3].

وأما مصطلح التصريف: (رنة تفعيل)، فقد استخدمه بعض العلماء بمعنى الصرف، فهو مرادف له، وقد قال التهانوي[4]: (علم الصرف ويسمى بعلم التصريف أيضاً)[5].

وقال رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي في شرحه لشافية ابن الحاجب: (والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم "النحويين" هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم... والمتأخرون على أن التصريف: علم بأبنية الكلمة وبما

---

(١) المغني في تصريف الأفعال، د. محمد عبدالخالق عظيمة، ص٣٣. دار القاهرة، ٢٠٠٥م.

(٢) تيسير علم الصرف، د. محمد أبو المعاطي عكاشة، ص٩، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م، القاهرة.

(٣) شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد بن محمد بن الحملاوي، ص١٣، مكتبة التوفيق، القاهرة، ٢٠٠٢م.

(٤) التهانوي: هو محمد بن علي بن محمد حامد الحنفي التهانوي، لغوي مشارك في بعض العلوم من أهل الهند من آثاره: "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، و"سبق اللغة في الآيات"، (ت١٧٤٥م)، معجم المؤلفين ٥٣٧/٣.

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ص١٦، تصحيح مولودي محمد، طبعة كلكتا (١٨٦٢م).

يكون لحروفها من أصالة وزيادة، وحذف، وصحة، وإعلان، وإدغام، وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء في وقت وغير ذلك)[١].

وقد عقب التهانوي على قول الرضى السابق قائلاً: (فالصرف والتصريف عند المتأخرين مترادفان، والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم جزء من الصرف الذي هو جزء من أجزاء النحو)[٢].

ولم يكن مصطلح الصرف أو التصريف شائعين عند أئمة النحاة، فقد أشار إليه سيبويه، وهو إمام النحاة، وصاحب كتاب عرف بقرآن النحو، في عبارة تفسيرية جاء فيها هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة، والمعتلة. وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل)[٣].

وقد قدم ابن جني جهوداً عظيمة في العربية وأسهم في الصرف إسهامات عظيمة في كتابه (سر صناعة الإعراب) واختص الصرف بكتيب صغير الحجم موجز (عُرف بالتصريف الملوكي) جاء فيه معنى التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تصريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها [٤].

ويوضح ابن جني معنى المصطلح على النحو التالي: (نحو ضرب، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يضرب، أو اسم فاعل قلت: ضارب أو مفعول قلت: مضروب، أو المصدر قلت: ضربا، أو فعل ما لم يسم فاعله، "البناء للمجهول" قلت ضارباً... وعلى هذا عامة التصريف، في هذا النحو من كلام العرب.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي ٧٠٦/١، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزقزاق، ومحمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون، ص١٧.

(٣) كتاب سيبويه، ٢٤٢/٤.

(٤) التصريف الملوكي، لأبي الفتح بن جني، ص٤٣، تحقيق د. البدراوي زهران، الطبعة الأولى ٢٠٠١م. الشركة المصرية العالمية للنشر.

فمعنى التصريف هو ما أريناك من التقلب بالحروف الأصول لما يزاد فيها من المعاني المفاده منها وغير ذلك)[1].

وذهب القبيصي[2] مذهب ابن جني في تعريف التصريف فقال: (التصريف أن تأتي إلى الكلمة الواحدة التي حروفها كلها أصول، فتتصرف فيها بزيادة، أو نقصان)[3]، وأوجز ابن هشام: (معنى التصريف بقوله: التصريف تحويل الصيغة لغرض لفظي أو معنوي).

وأيضاً قال: (هو تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي فالأول، كتغيير المفرد إلى المثنى والجمع، والثاني: كتغيير (قول) و(غَزَوَ) إلى قال: قال وغزا، ولهذين التغيريين أحكام كالصحة، والإعلال، وتسمى تلك أحكام علم التصريف)[4].

وقد استخدم ابن هشام مصطلح علم الصرف عنواناً لكتابه نزهة الطرف في علم الصرف. وقد شاع مصطلح (الصرف) في الجيل المتأخر من اللغويين وعند المحدثين أيضاً وقد رجح سبب شيوعه أن بناء (فَعْل) أخف من بناء (تَفْعِيْل) ويوافق في بنيته بنية كلمة (النحو) فكلاهما على وزن (فَعْل) والنحو قسيم الصرف في بحث ما يتعلق بعلم العربية ويميل معظم الباحثين إلى مصطلح الصرف لسهولته في إضافته إلى (علم) ودلالته الواضحة على ما أريد به، وقد التزمت كتب الموسوعات الحديثة وأصبح هذا العلم يعرف بـ (علم) الصرف.

---

(١) التصريف الملوكي، لابن جني، ص٤٤.

(٢) القبيصي: هو عبدالعزيز بن عثمان القبيصي الهاشمي أبو الفقراء من آثاره: المدخل إلى علم النجوم في إثبات صناعة أحكام النحو، وغيره(ت٩٩١هـ)، معجم المؤلفين ١٦٤/٢.

(٣) التتمة في التصريف، لابن القبيصي، ص٢٦، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ٣٢٢/٤، المطبعة العصرية، بيروت، ٢٠٠١م.

أهميته:

أجمع علماء العربية قديماً وحديثاً على ضرورة الإلمام بأبنية العربية والأسس التي تقام عليها والقواعد التي تحكمها ليقيسوا عليها ألفاظهم ويقيمون عليها ما استجد من ألفاظ حضارية محدثة مولده.

ويرى الباحث أن الحاجة إليه أكثر ممن سبقونا الذي يزداد يوماً بعد يوم في ظل العولمة، والتطور السريع والانفتاح على الآخرين وتكمن أهميته في أنه يقوم على رصد التغيير الذي يمس بنية الكلمة وهو على هذا مساو لعلم النحو الذي يهتم بأواخر الكلمات بيد أن الصرف يهتم بالبنية الداخلية فهو يبحث جواهر الكلم، وما يلحق بها من سوابق، ودواخل، وأواخر، ويحث التغييرات التي تطرأ من القلب والإعلال والحذف.

وقد قال ابن جني: (وهذا القبيل من العلم أعني التصريف يحتاج إليه جميع أهل اللغة أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة لأنه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليه، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به)(١).

وتناول ابن الأثير أهمية معرفة الكاتب أو الشاعر مبادئ التصريف (الصرف) ليستطيع بها إخراج الألفاظ التي تعبر عن معانية على وجه الصواب؛ لتؤدي معناها الذي أراه بها وأكد أهميته في كافة العلوم التي تستقي معرفتها من اللغة وأهمها علوم الشريعة التي تبحث مفردات النص لاستنباط الأحكام، وكذلك علماء القراءات، وذكر أمثلة صرفية أخطأ فيها الشعراء والكتاب والعلماء وغيرهم أوقعهم فيها الوهم، وفساد القياس)(٢).

ولا شك أن لمعرفة الصرف أهمية كبيرة في عصرنا الحديث الذي باتت فيه العربية مهددة من اللغات الأخرى، في ظل الانفتاح العالمي الذي تخطى الحواجز التي تمنع الأمم من بعضها وأن تحافظ على هويتها كما أن الأمة العربية تعتمد في حياتها على منتجات الحضارة المعاصرة وتعيش عالة عليها. وتقتات من موائدها

---

(١) المصنف في التصريف، لابن جني ٢/١، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة البابلي (١٣٧٣هـ).

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، ص٣٧، بتصرف.

فتشربت بألفاظها ولم تستطيع الفكاك منها، وليس أمامها إلا قبول كل ما تصدره إليها، فأصبحت الحاجة ملحة لعلم الصرف لتقوم على أسسه المفردات المولدة وتعرب عليها المفردات الدخيلة، لتخضع هذه المفردات إلى أقيسه العربية الصحيحة.

المبحث الثاني
نشـــأة الصـــــرف

لقد نشأ علم الصرف مصاحباً لعلم النحو فعاش في كنفه فترة من الزمن، وكان يبحث ضمن مسائل النحو أو علم النحو الذي أطلق "عليه علم العربية"، وهو عند القدماء العلم الذي تعرف به أحوال الكلم إفراداً وتركيباً فقضايا الصرف كانت موضوعاً في علم النحو، والنحويون هم الصرفيون قديماً.

وقد نقل التهانوي: عن رضي الدين محمد بن الحسن في شرحه لشافية ابن الحاجب: (اعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة)[1].

ومن ثم لم يفرق بين القدماء في معاجمهم أو كتبهم بين موضوعات علم النحو وموضوعات علم الصرف. ولقد نسب إلى القدماء مؤلفات فيه جاء ذكرها في المصادر القديمة وقد فقد بعضها، ولكن ثبت وجوده بالنقل عنه، وقد وصلت إلينا في هذا العلم كتب كثيرة للقدماء، بعضها مفرد فيه، وأخرى تناولته مع النحو.

وقد درس القدماء الصرف في أبواب النحو لشدة ارتباطه بعلم النحو، فعلم النحو يعالج التراكيب أو الجمل وأحوالها ودلالتها، فبحثوا أصول هذه الألفاظ وما تتصرف إليه، ودلالتها في الجملة، ومن ثم ارتبطت نشأة بحوث الصرف بقضايا النحو، وقد جاء في بعض المصادر القديمة ما يفيد أن علماء القرن، الأول الهجري تناولوا بعض القضايا الصرفية ولكنهم لم يتوصلوا إلى رأي قاطع يفيد شيئاً عمن وضعه، ونعلل سبب ذلك أن الصرف كان معالجاً في موضوعات النحو، ولم تتضح معالمه إلا بعد أن اكتمل علم النحو، فقد ظلت موضوعاته أشتاتاً في كتب النحو.

وأول مصدر في ذلك كتاب سيبويه الذي تناول فيه عامة موضوعات النحو والصرف، وقد أفادت بعض الروايات أن مباحث التصريف كانت تطرح في المجالس، ولم يبحث علماً مستقلاً، وأول من اشتغل بقضايا الصرف، وعكف عليها،

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون، ص١٥-١٧. وشرح شافية ابن الحاجب، للسرخسي ٦/١.

وأفرد لها درساً مستقلاً عن النحو يعلمه تلاميذه حتى عرف به، أبو مسلم معاذ الهراء، وهو أحد رؤوس علماء الكوفة.

وقد التزم القدماء منهجين في التصنيف أولهما: منهج يعد الصرف باباً من أبواب النحو، وثانيهما: منهج يعالج الصرف مستقلاً عن النحو.

وأصحاب المنهج الأول هم الرواد، وأهم مؤلفات هذا الاتجاه كتاب سيبويه، وهو كتاب إمام في علم النحو والصرف، وقد انتهج فيه سيبويه، المنهج الذي لا يفصل بين علم النحو والصرف فتناول موضوعات الصرف ضمن أبواب النحو.

والتزم هذا المنهج بعض العلماء بعده، منهم المبرد في كتابه المقتضب، جعل للصرف مكاناً كبيراً في كتابه المذكور، وخص الجزء الأول منه بقضايا الصرف، وجعلها مدخلاً إلى الجملة ولهذا ابتدأ كتابه بها وجعل المبرد بعض قضايا النحو والصرف فهو يعالجها ضمن موضوعات النحو. وجعل أبوبكر بن السراج باباً موجزاً في كتابه (الموجز) غير أنه توسع فيه في كتابه (الأصول).

فعقد قسماً كبيراً للتصريف، ومسائله، وتناوله أبو القاسم الزجاجي في كتابه الجمل بإيجاز شديد في آخر كتابه. وفعل جمال الدين بن مالك ذلك فخصص مساحة من كتابه تسهيل الفوائد وكميل المقاصد للتصريف، وعقد له باباً في شرح الكافية الشافية.

وجعل أبوزيد بالبلخي الصرف قسيماً لعلم النحو في كتابه " النحو والتصريف" وتناوله محمود بن عمر الزمخشري في كتابه المفصل في علم العربية مع أبواب النحو، وجعل ابن الحاجب الصرف في مقدمة كتابه (الشافية) وجعله بن عصفور في باب صغير من كتاب (المقرب)، وتابعه ابن حيان الأندلسي في كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب)، ولكن توسع في موضوعات الصرف[١].

والمنهج الثاني تبنى منهجاً مغايراً لأصحاب المنهج الأول فقد تناولوا موضوعات الصرف في كتب مفردة تقوم عليه وحده وقسموه أبواباً.

---

(١) انظر كتاب نزهة الطرف في علم الصرف، ص٧٥-٧٦، المقدمة التي أعدها الدكتور أحمد هريدي، في تحقيقه، طبعة مكتبة الزهراء.

منها كتاب أبو عثمان بن بكر بن محمد المازني (كتاب التصريف) ولم يؤثر على نسخة منه بل جاء في متن شرح ابن جني بعنوان: (المصنف شرح تعريف المازني) شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، ويعد كتاب المازني أقدم كتاب في علم الصرف وينسب إليه أنه أول من فصل بين أبواب النحو، والصرف فجعلهما علمين، وكتاب جمل أصول التصريف لابن جني، ويسمى أيضاً بالتصريف الملوكي.

ونسب إلى أبي العباس المبرد كتاب في (التصريف) ولأبي العلاء المصري (كتاب التصريف) جاء ذكره في كتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان. وألف أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري كتاب (نزهة الطرف في عمل الصرف)، وألف ابن هشام كتاب يحمل العنوان السابق (نزهة الطرف في علم الصرف) وتتابع العلماء في التأليف وما زالوا يضيفون إلى إنتاج سابقيهم.

المبحث الثالث
موضوعــــه

هو ما يقع فيه التصريف. والتصريف هو تحويل الصيغة لغرض معنوي، أو لغرض لفظي، فالأول كتغيير المفرد إلى المثنى والجمع وتغيير (قول) و(غزو) إلى (قال) و(عزا) ولهذين التغييرين أحكام كالصحة والاعتلال، وهي التي يعالجها علم الصرف.

فموضوع علم الصرف: أبنية الكلمات، وما تتطرق إليه وأحوال تصاريفها وبحث أصولها، والزيادة فيها والحذف، والتصريف أو التغيير يقع في الأسماء، والأفعال المتصرفة، دون الحروب؛ لأنها غير متصرفة، فهو مختص بالأفعال والأسماء فلا تدخل فيه الحروف، ولا أشبهها وهي الأسماء الموغلة في البناء، فلا يدخل فيه ما كان على حرفين أو حرف إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كالياء للجر، ولامه، والمركب من الحروف نحو: (في، عن، لكن، بل، وما أشبه)، كالتاء في "قمت"، والنون في "قمنا"، فالضمائر لا تدخل فيه لعله البناء لشبهها بالحرف ومثلها ضمائر الإشارة.

وكذلك الأسماء التي لا يعرف لها اشتقاق كما لم يعرف للحروف اشتقاق نحو: (ما، متى، أيّان، مَن، كيف) فإن استخدام شيء منها اسماً أو نقل إلى الاسمية جاز فيه التصريف.

وتصريف الأفعال: والأفعال جميعها متصرف، إلا الجامد نحو: (نعم، وبئس، وعسى، وليس)، وقد قسم علماء العربية هذا العلم إلى موضوعات فقد تناول قدماء الصرفيين الموضوعات الصرفية في مؤلفاتهم فتوسع بعضهم فيها، وأوجز آخرون، وقد اختلفت الموضوعات باختلاف رؤية صاحب المؤلف فقد قسم ابن جني موضوعات الصرف إلى خمسة أبواب، يقول: (فليعلم أن التعريف ينقسم إلى خمسة: أضرب: زيادة بدل، حذف، تغيير حركة، أو سكون، إدغام)[1].

---

(١) التصريف الملوكي، لابن جني، ص٤٤.

وهي عند الرماني[1] خمسة أيضاً: (زيادة، ونقصان، وقلب، وإبدال، ونقل من حال إلى حال)[2].

وقد تابع ابن جني في هذا التقسيم بعض سابقيه مثل أبوبكر بن السراج في كتابه (الموجز)، و(الأصول). فقد قسم الصرف أقساماً خمسة هي التي ذكرها سيبويه.

بيد أننا نجد أن بعض العلماء لا يلتزمون هذه الأبواب الخمسة فأبواب الصرف عند المازني في كتابه التصريف الذي شرحه ابن جني ثلاثة فقط هي: البدل، والزوائد، والحذف، وهذا لا يعني أن المازني ترك مادون ذلك فقد تناولها تحت هذه الأبواب.

ولكننا وجدنا في كتب المحدثين بعض اختلافا في تصنيف الموضوعات فقد فصلوا بين أجزاء الموضوعات العامة، واختصوا كل منها بباب مستقل، واستفادوا من جهود القدماء واختلاف مناهجهم في تناول موضوعات هذا العلم، وصنفوا منهجاً حديثاً، وأقساماً يسهل تناولها، وهي أكثر دقة ووضوحاً من سابقتها، ولهذا يقبل الدارسون عليها دون كتب القدماء، لأن أصحابها تناولوها تناولاً جديداً من خلال لغة الخطاب المعاصر.

---

(١) الرماني: هو علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني، أبو الحسن، أديب، نحوي، لغوي، متكلم، من أفاضل النحويين البصريين، من آثاره: "كتاب المسائل والقراءات من كتاب سيبويه"، و"الموجز شرح الموجز لابن السراج"، و"المبتدأ في النحو"، الفهرست، ص١٠١.

(٢) شرح الرماني لكتاب سيبويه ٥/٥.

الفصل الثاني
التصغير والنسب

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تصغير سرحان.

المبحث الثاني: تصغير مُرٍ، وحبارى، وأحوى، واسم.

المبحث الثالث: النسب إلى حي، وغدوة، وظبية.

المبحث الرابع: النسب إلى اسم وابن ونحوهما.

المبحث الخامس: النسب إلى الرباعي مكسور العين وما حذف منه ياء النسب وهي مرادة.

المبحث الأول
تصغيــر سرحـــان

التصغير:

لغة: التقليل، واصطلاحاً: (تغيير أو تحويل الاسم المعرب إلى صيغة فُعَيل، أو فعيعل، أو فعيعيل للدلالة على صغر حجمه أو حقارة شأنه أو قرب زمانه أو مكانه أو تدليله أو تهويله)[1].

(وهو خاص بالأسماء وحدها فلا تصغر الأفعال ولا الحروف كذهب وإني ولا غير القابل للتصغير كأسماء الله تعالى وأسماء الأنبياء أو الملائكة ولا لفظ كل وبعض ولا أسماء الشهور ولا الألفاظ المحكية ولا كلمة غير وسوى ولا البارحة ولا غد ولا الأسماء المختصة بالنفي كديّأر بمعنى ما فيه أحد والأسماء المصغرة اللفظ كدريد)[2].

تصغير (سرحان):

قال الإمام سيبويه: (لو سميت رجلاً بسرحان فحقرته لقلت سرِيحين قول يونس وأبي عمرو)[3].

(وأما العلم المنقول عن شيء فحكمه حكم المنقول عنه فتقول: في سرحان، وورشان، وسلطان أعلاماً سُرَيْحين ووُريشْين، وسُلَيْطِين قبل التصغير غير منصرفة للعلمية والألف والنون، وتنصرف بعد التصغير لزوال الألف بأنقلابها ياء)[4].

وقال قبل ذلك قال: (فإن الاسم الذي هما يعني الألف والنون في آخره مساوياً لاسم آخره لام قبلها ألف زائدة في عدد الحروف والحركات والسكنات، وإن لم يساوه وزناً حقيقاً، قلب ألفه في التصغير ياء تشبيهاً لها بذلك الألف الذي قبل اللام وذلك في ثلاثة أوزان فقط، فَعْلان وفُعلان، وفِعْلان. كحُومان، وسُلْطان، وسِرْحَان، فإن نون

---

(١) همع الهوامع ١٨٥/٢. وشرح الرضي على الشافعية ١٨٩/١. والكامل في النحو والصرف والإعراب، لأحمد قبّش، ص٣٠٦.

(٢) الكامل في النحو والصرف والإعراب، ص٣٠٦.

(٣) الكتاب ١٠٩/٢.

(٤) شرح الشافية ٢٠١/١.

حومان موقعها موقع اللام في جَبَار، وزلزال وموقع سلطان كلام قُرْطَاسْ زُنّار، وطُومَار، وموقع نون سِرحان كلام سِربال ومِفتاح وإصباح فتقول: حُوَيْمين، وسُلَيطين، وسُريحين، كزُليزيل، وقُريطيس، ومفيتيح[1].

وتصغير سِرْحَان على سُريحين، وتكسيره على سَراحِين محل اتفاق من جميع النحويين.

تصغير ما فيه حذف ويتأتى منه فعيل دون الرد:

يرى أبي عمرو بن العلاء رد المحذوف عند التصغير نحو (هار) ما تأتي صيغة فعيل بدون الرد.

قال السيوطي: (فإنّ تأتي فعيل بما بقي من منقوص لم يرد إلى أجله كهار وميت، وخير وشر وناس فيقال: هويْر، ومُيَيْت وشويْك، وخيَيْر، وشرَيْر، ونَويْس هذا مذهب سيبويه ونقل ابن مالك عن أبي عمرو بن العلاء أنه يرد المحذوف فيقال: هوير وموبيت وشويّك وأخيّر وأشيّر وأنيّس، وفي (بري) علماً بُريئي ونقل غيره هذا الموقف عن يونس)[2].

وقال الإمام ابن مالك في التسهيل: (وأن تأتي فُعَيل لما بقي من منقوص لم يرد إلى أصله وما شذ رده لم يقس عليه خلافاً لأبي عمرو بن العلاء)[3].

وعلق صاحب تعليق الغرائر على تسهيل الفوائد لما ذهب إليه أبو عمرو بقوله: (ما شذ رده نحو هوير لم يقس عليه لشذوذه خلافاً لأبي عمرو فإنه أجاز مُيَيّتْ وأنيس بناء على أن حق التصغير أن يرد إلى أصله، والذي نقله ابن مالك يخالف ما ذكره سيبويه، في كتابه حيث قال بعد أن نقل عن يونس إن أبا عمرو يقول في "مر" (مُرَئ"... قال فهو ينبغي له أن يقول مُيَيّتْ ... وفي ناس أنيّس... الخ)[4].

---

(١) شرح الشافيه ١٩٧/١.

(٢) همع الهوامع ١٨٧/٢.

(٣) تسهيل الفوائد، لابن مالك، ص٢٨٥.

(٤) تعليق الغرائر على تسهل الفوائد ٤٠٢/٢.

ولم يذكر سيبويه أن هذا مذهب أبي عمرو بل قال: إن الرد في (مري) مع تأتي صيغة فعيل بدونه يلزمه أن يرد فيما شاكله.

ولم يذكر ذلك عن أبي عمرو غير ابن مالك وهو خلاف ما قاله النحويون والصرفيون عن أبي عمرو فمن أين أتى ابن مالك بهذا الرأي؟

وفي شرح الكافية للرضي قوله: (بخلاف "ميت" و"هار" و"ناس" الأصل "ميّت" "وهائر" و"أناس" حذفتها لا لعلة موجبة بل للتخفيف، وهذه العلة غير زائلة في حال التصغير ولا حجة ضرورية إلى رد المحذوف كما كانت في القسم المتقدم، إذ يتم بنية التصغير بدونها، وحكى يونس أن أبا عمرو كان يقول في (مر)(مري)(كمريع) بهمز ويكسر كمُعَيطٍ في مُعْطٍ فألزمه سيبويه أن يقول في (مَيْت) و(ناس) (مُيَيّت) و(أنيس) وكان المازني يرد نحو يضع وهار إلى أصله نحو (بُويْضِع) و(هُويْئِر)، وقال السيرافي: فيلزمهم أن يقولوا (أخيِّر) و(أشيِّر)، وقد حكى يونس عن جماعة: (هويئر) قال سيبويه: (تصير هائر لا تصغير هار)[1].

---

(١) شرح الشافية، للرضي ٢٢٤/١.

المبحث الثاني
تصغير مُرٍ، وحبارى، وأحوى، واسم

تصغير (مُرٍ):

وقال سيبويه: (وزعم يونس أن أناساً يقولون: هُوَيئر على مثال هويصِر فهؤلاء لم يحقروا هاراً وإنما حقروا هائرا كما قالوا: رُويجل كأنما حقروا راجلاً... ومن قال هويئير فإنه لاينبغي أن يقيس عليه... وأما يونس فحدثني أن أبا عمرو كان يقول: في "مُرٍ" مُرَيءٍ، مثل: مريع، ومن يَرَى يُرى بهمز ويجر، لأنها بمنزلة ياء قاض فهو ينبغي له أن يقول: مُيَيّتْ وينبغي له أن يقول في "ناس" أنيّس، لأنهم إنما حذفوا ألف أناس، وليس من العرب أحد يقول: نويس)(١).

ويقول صاحب التسهيل: (ويتوصل إلى مثال فُعَيْل من الثنائي بعدما حذف منه أن كان منقوصاً وإلا فإلحاقه بدم أولى من إلحاق بأف، ولا اعتداد بما فيه هاء تأنيث أو تاؤه.

وتزال ألف الوصل مما هي فيه، وأن تأتي فعيل لما بقي من منقوص لم يرد إلى أصله، وشذّ رده. لم يقس عليه خلافاً لأبي عمرو)(٢).

وقال ابن يعيش: (اعلم أن الاسم إذا حذف منه شيء وبقي بعد الحذف ما يحصل به بناء التصغير وهو ثلاثة أحرف لم يرد الحذف... فلذلك تقول في ميْت فخفف من ميّتْ مُيَيْت بياء واحدة بعدها ياء التصغير ... فعلى ذلك لو سمي رجل بِيَضَعَ ويَدَعَ ثم صغر لقال يُضيع ويُديع ولا يرد المحذوف... وزعم يونس أن أناساً يقولون: هويئر وذكر يونس أن أبا عمرو بن العلاء كان يقول في تصغير "مَرٍ" وهو اسم فاعل من أرى يرى: "مري" مثل مريع وكان أبو العباس -وهو قول أبي عثمان المازني- يرى الرد ويقول: "بويضع")(٣).

---

(١) الكتاب ١٥٢/٢.

(٢) التسهيل، ص٢٨٥.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش ١٢٠/٥.

وقد تبين من هذا الكلام أن أبا عمرو كان يرى رد المحذوف عند تصغير "مر" وكان سيبويه لا يرى القياس في ذلك بل يوجب التوقع عند ما سمع عن العرب، وقد وجه سيبويه قول هويئر فقال: إنه تصغير هائر لا هار.

وقد ألزم سيبويه أبا عمرو برد المحذوف عند تصغير نحو ميْت المخفف من ميّت وناس المخفف من أناس.

والذي يظهر أن ذلك لا يلزم أبا عمرو فإنّ "مُرٍ" قد أنهك بالحذف فإن أصله على خمسة أحرف "مُؤَرْئِيٌ" ثم حذف منه ثلاثة أحرف فبقي على حرفين أحدهما زئد وهو الميم ولا يرد أبوعمرو في (ميْت وناس) لأنه لم ينهك بالحذف وبقي على ثلاثة أحرف ولم تحذف منه للتخفيف إلا حرف واحد والله أعلم.

تصغير (أحوى):

قال الإمام سيبويه: (وأما أبوعمرو فكان يقول في تصغير أحوى أُحَيّ ولو جاز ذلك لقلت في عطاء عطيّ لأنها ياء كهذه الياء وبعدها ياء مكسورة، ولقلت في سقاية سقيية وشاو شويّ وأما يونس فقوله هذا أحيّ كما ترى وهو القياس والصواب)(١).

وشرح الكافية: (وكذا يجتمع في أحوى ثلاثة ياءات بسبب قلب العين ياء، فبعد حذف الياء الثالثة كان سيبويه يمنع صرفه لأنه وإن زال وزن الفعل لفظاً أو تقديراً أيضا بسبب حذف اللام نسياً لكن الهمزة في الأول ترشد إليه وتنبه عليه... وكان عيسى بن عمر يصرفه نظراً إلى نقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصانا لازما... وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالث نسياً بل إنما يحذفها مع التنوين حذف ياء قاض، ومع اللام والإضافة يردها كالأحيّ، قال الفارسي: إنما فعل ذلك لمشابهته في اللفظ الفعل فكأنه اسم جاء عليه مثل المحييّ، كذا يلزمه أن يقول في تصغير يحيى يُحييِّ.

ورد سيبويه عن ابن العلاء بقولهم في عطاء بحذف الثالثة ولا يلزمه ذلك على ما اعتذر له أبو علي(٢).

---

(١) الكتاب ١٣٢/٢.

(٢) شرح الشافية ٢٣٢/١.

وفي شرح الكافية أيضاً: (وذلك يشير إلى الاعتذار لأبي عمرو لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة، بخلاف عطي تصغير عطاء، فجعله كالجاري، مجرى الفعل أعني المحيّي في الإعلال، فأحيّ عنده كأعيل سواء في الإعلال، ومنع الصرف، وتعويض التنوين من الياء)[١].

وفي التسهيل: (وتحذف كل ياء تطرفت لفظاً أو تقديراً بعد ياء مكسورة مدغم فيها أخرى، ما لم يكن ذلك في فعل أو جار عليه، ولا يمنع هذا الحذف لعدم زيادة المكسور)[٢].

قلت: والخلاف بين أبي عمرو ويونس في الياء الثالثة من حيث الإثبات والحذف، فأبوعمرو يثبتها ويونس يحذفها والحذف أخف، لكراهتهم توالي الأمثال، وتولي ثلاث ياءات -والياء حرف علة- أشد كراهة، والنفس منه أشد نفوراً.

تصغير حُبارَى:

كان أبو عمرو بن العلاء: يصغرها على حُبيّرةٌ يجعل الهاء بدلاً من الألف إذا لم تصل الألف إلى أن تثبت.

قال سيبويه في الكتاب: (وما لا يكون الحذف ألزم لأحدى زائدتيه منه للأخرى (حَيَارى) إن شئت قلت: حُيَيّرى، وإن شئت قلت: حُبَير، وذلك لأن الزائدتين لم تجيئا لتلحقا الثلاثة بالخمسة، وإنما الألف الآخرة ألف تأنيث والأولى كواو عجوز، فلا بد من حذف إحداهما لأنك لو كسرته للجمع لم يكن لك بد من حذف إحداهما... وأما أبو عمرو فكان يقول: حُبَيّرهْ ويجعل الهاء بدلاً من الألف التي كانت علامة التأنيث إذ لم تصل إلى أن تثبت)[٣].

وقال المبرد: (وكان أبوعمرو بن العلاء يقول في تصغير حبارى: حبيره فيحذفها ويبدل منها هاء التأنيث لتكون في الاسم علامة للتأنيث، ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف تأنيث خامسة فصاعداً، ويقول: لم يجز إثباتها لأنها ساكنة فإذا حذفتها لم أخل الاسم من علامة التأنيث ثابتة)[٤].

---

(١) شرح الشافيه ٥٩/١.

(٢) تسهيل الفوائد، ص٣٠٧

(٣) الكتاب ١١٥/٢.

(٤) المقتضب ٢٦٢/٢.

وقال الرضي: (ومذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً... أبدل منها تاء نحو حبيرة في حبارى، وبلغيغَيزة في لغيزى، ولم ير ذلك من النحاة إلا ابن الأنباري فإنه يحذف الممدودة أيضاً خامسة فصاعداً ويبدل منها التاء كالمقصورة، ولم يوافقه أحد في حذف الممدودة)(١).

ويرى الباحث أن إثبات أبي عمرو وابن الأنباري وتبعه في ذلك للتاء في آخر مصغر المختوم بالألف المقصورة أو الممدودة خامسة فصاعدا، عمل حسن إذ فيه تذكرة بأن الكلمة في الأصل مؤنثة وبقاء علامة التأنيث دليل على أصل الكلمة قبل التصغير.

تصغير اسم:

سئل أبوعمرو بن العلاء عن تصغير (اسم) فقال: (اسيّم)(٢).

وقال الرضي: (اعلم أن كل اسم ثلاثي حذف فاؤه أو عينه أو لامه وجب في التصغير ردها لأنّ أقل أوزان التصغير "فَعَيْل" ولا يتم إلا بثلاثة أحرف، فإذا كنت محتاجاً إلى حرف ثالث فردّ الأصلي المحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي)(٣).

ثم قال قوله: (وكذلك باب ابن اسم وبنت وهند، يعني إذا حذفت اللام وأبدلت منها همزة الوصل في أول الكلمة، أو التاء في موضعه فإنه يتم بالبدلين بنية تصغير الثلاثي بل لا بد من رد اللام، وإنما لم يتم بهمزة الوصل لأنها غير لازمة بل لا تكون إلا في الابتداء فلو اعتدد بها لم تبق البنية في حال الدرج إن سقطت الهمزة وإن لم يسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها لأنها هي التي تسقط في الدرج... وإنما قلنا: إنّ الهمزة والتاء بدلان من اللام لأنها لا تجامعانه)(٤).

ومن كلام الرضي يتبين عدم جواز بقاء همزة الوصل عند التصغير في نحو (اسم) لأن ذلك يخرجها عن حقيقته لأنها إنما أتي بها للتوصل إلى النطق بالساكن فإذا تحرك ما بعدها وهو السين لم يعد للإتيان بها فائدة فكان لا بد من سقوطها فإذا سقطت بقي الاسم على حرفين، وقاعدة ما كان على حرفين وهو محذوف اللام أن

---

(١) شرح الكافية ٢٤٤/١.

(٢) بصائر ذوي التمييز ٧٤/٢.

(٣) شرح الكافيه ٢١٧/١.

(٤) المصدر السابق ٢١٩/١.

ترجع لامه ثم يصغر، وأصل (اسم) سمو ثم حذفت اللام وهو الواو فترد عند التصغير (سميّو) فتجتمع الواو والياء وأولاً هما ساكنة فتقلب الواو ياء وتدغم في ياء التصغير، فتصير (سمي).

وأما كلام أبي عمرو بن العلاء ففيه تصغير على ظاهر اللفظ دون الرجوع إلى أصل الكلمة ولم يقل بذلك أحد من النحويين، والصرفيين ولا نقل ذلك عن أبي عمرو فيما علمت غير الفيروزآبادي وهذا أمر يحتاج إلى تمحيص ودقة نظر، ولا أعلم عمّن نقل الفيروزآبادي هذا الكلام.

وقال السيوطي: (تزال ألف الوصل عند التصغير ما هي فيه سواء كان ثنائياً كابن واسم أم أكثر كافتقار وانطلاق واستغراب واشهيباب... لزوال الحاجة إليها بتحريك أول المصغر فيقال بُنَيّ، وسُمَيّ، وفتيريق وتطيليق وضييريب، وشهيبيب، وسواء بقي على مثال الأسماء أم لا هذا هو مذهب سيبويه وأثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء في حال التصغير ولم يسقطها)[1].

قال ثعلب في مجالسه: (وتصغير إسرائيل أسيريل ومعلوم أن همزة اسرائيل همزة قطع لا وصل)[2].

وفي معاني القرآن للأخفش... اسم لأنك إذا حضرته (سمي) فتذهب الألف[3].

وقال الزبيدي في كتابه تاج العروس في مادة (سمو) والذاهب منه يعني من الاسم –الواو– لأن جمعه أسماء وتصغيره سميّ واختلف في تقدير أصله فقال بعضم (فِعْل) كما في الصحاح وفي المصباح الاسم همزته وصل وأصله (سَمْو) كحِمْل أو قُفْل وهو من السمو بدليل سُمَى وأسْماء. وعلى هذا فالناقص منه اللام ووزنه (إعل) والهمزة عوض عنها... وذهب بعض الكوفيين إلى أن أصله (وسم)... وعلى هذا

(١) همع الهوامع ١٨٧/٢.

(٢) مجالس ثعلب ٦١٢/٢، تحقيق عبدالسلام هارون، طبع دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.

(٣) معاني القرآن، للأخفش، ص٣.

فوزنه (إعْل) قالوا: وهذا ضعيف لأنه لو كان كذلك لقيل في التصغير وُسَيْم وفي الجمع أَوسَام ولأنك تقول: سَمَّيْتَه ولو كان من السُمة لقلت وسمته... الخ)[1].

(١) تاج العروس، للزبيدي، مادة (سمو)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ودار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

المبحث الثالث
في النسب إلى حي، وغزوة، وظبية

النسب:

وسماه سيبويه: (الإضافة وابن الحاجب: بالنسبة بكسر النون وضمها بمعنى الإضافة. وهو إلحاق ياء مشددة في آخر اسم الذي تلحقه ياء النسبة لتدل على أن شيئاً منسوباً لذلك الاسم أي مرتبطاً به بنوع ارتباط يصل بينهما وتسمي الياء ياء النسب الذي تتصل بآخره المنسوب إليه)(١).

(ويحذف لتلك الياء ستة أشياء في الآخر:

الأول: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، سواء كانت زائدة، ككرسي، أو للنسب كشافعي، كراهية اجتماع أربع ياءات.

الثاني: تاء التأنيث، تقول في النسبة إلى مكة: مكيّ.

الثالث: الألف خامسة فصاعداً مطلقاً، أو رابعة متحركاً ثاني كلمتها، فالأولى ألف التأنيث كحبارى، لطائر. تقول في النسب إليها حبارِيّ، والثانية ألف التأنيث خاصة كجمزى، للحمار السريع تقول في النسب: جمزيّ.

الرابع: ياء المنقوص خامسة كالمعتدي أو سادسة كمستعلي يقول فيهما: المعتديّ والمستعليّ، أما الرابعة كالقاضي تقول: القاضي والقاضويّ، والحذف أرجح.

والخامس والسادس: علامتا التثنية وجمع تصحيح المذكر علمين إذا أعرب بالحروف تقول: زيديّ، في النسب إلى زيدان وزيدون)(٢).

النسب إلى حيّ:

وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: حييّ وليّيّ وليَّة من لويت يده.

قال السيوطي: (إذا نسب إلى المختوم بيا مشددة قبلها حرف واحد كحي، وطي، قلبت الثالثة، واواً، وصحت الأولى محركة بالفتح فيقال: حَيَوي).

---

(١) شذا العرف في فنّ الصرف، للحملاوي، ص١١٤. تحقيق محمد بن فريد، المكتبة التوفيقية القاهرة، مصر، بدون تاريخ. والكامل في النحو والإعراب، ص٣١١.

(٢) شذا العرف في فيّ الصرف، للحملاوي، ص١١٤.

لأنه لو نسب إليهما على لفظهما لاجتمع في آخر الاسم أربع ياءات وذلك مستثقل في كلامهم، وشذ قولهم حييّ وكان أبو عمرو يختاره لأنه ليس فيه زائد يحذف)[١].

وكلام أبي عمرو في هذه المسألة مخالف لما قاله النحويون في النسب المختوم بياء مشددة بعد حرف واحد، والمختار قول الجمهور لاستثقال اجتماع أربع ياءات وتواليهن.

النسب إلى غزوة وظبية:

أبو عمرو بن العلاء ينسب إليهما على لفظهما بدون تاء فتقول غَزَوِيٌّ وظَبَيِيٌّ.

قال ابن يعيش: (إذا كان الاسم على زنة فَعْل ساكن العين معتل اللام، وليس في آخره تاء تأنيث نحو غزو وظبي، فالنسبة إليه إلى لفظه من غير تغيير نحو "غزوي" و"ظبيي" فإن لحقت تاء التأنيث شيئاً من ذلك نحو غزوة وُرَمَّية، فالخليل وسيبويه يَجْرِيَان في ذلك على قاعدة ما لا تاء فيه فيقولون في غزوة غَزْوِيٌّ، وفي رمية رُمْيِيٌّ، وهو قياس عندهما، وروى يونس عن أبي عمرو مثل ذلك)[٢].

وفي الكتاب: (نحو "ظبي" "ورمي" و"غزو" تقول: ظبيي، ورميي، ونَحْوِي وغزوي... فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه، اختلافاً فمن الناس من يقول في رمية "رميِيٌّ" وفي طبية "ظبييٌّ"... وهو القياس من قبل أنك تقول رَمْيٌّ ونحيٌّ فتجريه مجرى مالا يعقل نحو درع وترس فلا يخالف هذا النحو كأنك أضفت إلى شيء ليس فيه تاء... وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظبية "ظبيي". ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا إذا جاز في أميّة، وهي معتلة وهي أثقل من "ظبي" وأما يوسف فكان يقول: في ظبية "ظبوي" وفي دُمية "دُمَوِيٌّ" وفي فِتْيَة فِتَوِيٌّ"، فقال الخليل: كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفُعِلة، لأن اللفظ بفعله إذا سكنت

---

(١) همع الهوامع ١٩٤/٢.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش ١٥٣/٥.

العين وَفَعْلَه من بنات الواو سواء... هذا قول الخليل وزعم أن الأول أقيسهما وأعربهما)[1].

وقال الرضي: (إذا كان قبل الواو ساكناً صحيحاً كان أولاً، لم يغيّر الواو في النسب اتفاقاً ثالثة كغزوى أو أربعة كشَقَاوى أو خامسة كحِنْطَأْوى إذاً الواو لا تستثقل قبل الياء إذا سكن ما قبلها... وإن كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أن يكون مع التاء كظبية أولاً كظبي فالمجرد لا تغيير فيه إتفاقاً وأما الذي مع التاء فالخليل وسيبويه ينسبان إليه أيضاً بلا تغيير سوى حذف التاء فيقولان: ظبييٌّ وكذا في الواو غزوِيٌّ وغُزْويٌّ... وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واوياً كان أو يائياً)[2].

وقد تبين مما تقدم اتفاق أبوعمرو والخليل وسيبويه في هذه المسألة وخالف يونس بن حبيب فقاس على لفظ واحد ورد عن العرب فقد قالوا: في النسب إلى قرية قروي، والأولى اتباع جمهور النحاة الذين عمدوا إلى الكثير فقاسوا عليه.

---

(١) الكتاب ٢/٧٤،-٧٥.

(٢) شرح الشافيه ٢/٤٧.

المبحث الرابع
النسب إلى اسم وابن ونحوهما... الخ

كان أبو عمرو بن العلاء ينسب إلى اسم وابن على لفظهما دون رد المحذوف.

قال سيبويه: (هذا باب الإضافة إلى مافيه الزوائد من بنات الحرفين فإن شئت تركته في الإضافة على حالة قبل أن تضيف، وإن شئت حذفت الزوائد ورددت ما كان له في الأصل، وذلك في ابن واسم واست واثنان واثنتان وابنة فإذا تركته على حاله قلت: اسميّ، واستيّ وابنيّ وأثنيّ في اثنين واثنتين، وحدثنا يونس أن أبا عمرو بن العلاء كان يقوله وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله فقلت سَمَوي، وبَنَوي وستهي ...الخ)[1].

وقال الرضي: (اعلم أن كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل تعاقب اللام، فهي كالعوض منها، فإن رددت اللام حذفت الهمزة، وإن أثبت الهمزة حذفت اللام نحو ابني وبنوي، واسمي وسِموي بكسر السين أو ضمه لقولهم: سِمٌ وسُمٌ وجاء سموى بفتح السين أيضاًَ... فإن أبدل من اللام في الثلاثي التاء، وذلك في الأسماء المعدودة المذكوره في باب التصغير نحو أخت، وبنت، وهنت، وثنتان، وكيت، وذيت وكلتا عند سيبويه فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام وذلك أن التاء وإن كانت بدلاً من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء... فتقول في أخت أخويّ كما تقول في أخ وفي بنت وثنتان بنوي وثنويّ... وكان يونس يجيز في بنت، وأخت مع بنويّ وأخويٌّ وبنتيٌّ وأختيٌّ أيضاً، نظراً إلى أن التاء ليست للتأنيث، وهي بدل من اللام)[2].

---

(١) الكتاب ٨٢/٢.

(٢) شرح الشافية ٦٧/٢.

المبحث الخامس
النسب إلى الرباعي مكسور العين

فقد أوجب أبوعمرو كسر العين عند النسب إلى الرباعي مكسور العين، وأجاز غيره الفتح أيضاً.

فإن الإمام السيوطي: (وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كَتَغْلِبْ، وتغلَبيٌّ وَيَثْرِبْ يَثْرَبِيٌّ، ومشرق ومغرب مشرقيٌّ ومغربيٌّ. وقد اختلف في قياس ذلك ... فقيل سماع وقيل مطرد... ونقل أبو القاسم البطليوسي في شرحه لكتاب سيبويه أن الجمهور على جواز الوجهين فيه، وأنه إنما خالف فيه أبوعمرو فأوجب الكسر، قال: وهذا مخالف للنقل السابق ونقل سيبويه في كتابه عن الخليل أنه يرى أن الفتح في ذلك تغيير وليس بلازم)[1]، وقال الخليل: (الذين قالوا: تغلبي ففتحوا مغيرون كما غيّروا حين قالوا: سُهليٌّ، وبصريٌّ في بصري ولو كان ذا لازماً كانوا سيقولون في يشكر يشكريٌّ وفي جُلْهُم جُلْهَمِيٌّ وأن لا يلزم الفتح دليل على تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم وهذا قول يونس)[2].

وقال ابن يعيش: (فأما مثل تغلِب ويثرِب مما هو على أربعة أحرف فالباب أن تأتي به على لفظه من غير تغيير فتقول: تغلِبيٌّ، ويثرِبيٌّ، ومغرِبيٌّ، لأن فيه حرفين غير مكسورين التاء من تغلب مفتوحة والغين ساكنة، ومنهم من يفتح ويقول: تغلبي، ويثربي، ومغربي، ويشبهون المكسور منه بالمكسور في شَقِرة ونَمِر، ولم يحَفلوا بالساكن كأنهم نسبوا إلى تَلِب وأهملوا "الغين" لسكونها، وكذلك ما كان مثله وليس ذلك بقياس عند الخليل وسيبويه، وهو عند أبي العباس المبرد قياس مطرد)[3].

وقال الرضي: (وأما إذا لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنية بأن تكون زائدة على الثلاثة فلا يستنكر تتالي الثقلاء الأمثال فيها إذا لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفة فمن ثم نقول: تغلبي، ومغربي، وجندلي، وعُلبطي، ومستخرجي،

---

(١) همع الهوامع ١٩٥/٢.

(٢) المصدر السابق ٧٢/٢.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش ١٤٦/٥.

ومدحرِجي، وجحْمَرِشِي، هذا عند الخليل فتغلَبي عنده بالفتح شاذ لا يقاس عليه، واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثاني نحو تغلَبي، ويثرَبي فأجاز الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر قياساً مطرداً وذلك لأنّ الثاني ساكن والساكن كالميت المعدوم فلحق بالثلاثي، والقول ما قاله الخليل إذ لم يسمع الفتح في تغلبي)[1].

وقال محققوا شرح الشافية في حاشيته هذه الصفحة التعليقية رقم (١) دعوى المؤلف إنه لم يسمع الفتح إلا في تغلبي غير صحيحه فقد قال صاحب اللسان: النسب إلى يثرب يثرَبي وأثرِبي، بفتح الراء وكسرها فيهما فتحوا الراء استثقالاً لتوالي الكسرات، وفي حواشي ابن جماعة على الجار بردى أنهم نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر).

والذي سمع عن العرب فتحه ألفاظ قليلة لا يصح القياس عليها فيجب الاقتصار.

حذف ياء النسب وهي مراده:

كان يقول: هلك اليزيدون يريد ثلاثة يزيديين جاء الخزانة: قول الشاعر:

قدني من نصر الخبيبين قدِى * ليس الإمام بالشحيح الملحِدِ**

رواه –يعني الخبيبين– جماعة بلفظ الجمع منهم أبوزيد في نوادره.

قال: أراد الخبيبين فحذف ياء النسبة، وأورد له نظائر، قال السيرافي في شرح شواهده الخبيبين جمع يريد عبدالله وأصحابه، وجعلهم كأن كل رجل منهم خبيب، ومثل هذا يفعل كثيراً يقولون: الأشعرون إذا نسبوا إلى الأشعر... فحذفوا ياء النسبة وجعلوا الاسم كأنه لواحد من المنسوبين... وروينا عن قطرب عنهم: هؤلاء زيدون، منسوبون إلى زيد بغير ياء النسبة، وقال أبو عمرو: هلك اليزيدون يريد ثلاثة يزيدين)[2].

---

(١) شرح الرضي على الشافيه ١٨/٢-١٩.

(٢) الخزانة ٤٥٢/٢.

وقد ورد حذف ياء النسب وهي مرادة في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَـٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴾[١].

قال أبوحيان: (الأعجمين: جمع أعجم أو أعجمي على حذف ياء النسب كما قالوا: الأشعريين وواحد أشعر... وقرأ الحسن وابن مقسم الأعجميين بياء النسب جمع أعجمي)[٢].

وقال القرطبي: (ومن قرأ "الأعجميين" فقيل: أنه جمع أعجم، وفيه بعدٌ لأنّ ما كان من الصفات الذي مؤنثه فعلاء لا يجمع بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، ولا يقال: أحمرون، ولا حمراوات، وقيل: إن أصله الأعجمين قراءة الجحدري ثم حذفت ياء النسب وجعل جمعه بالياء والنون دليلاً عليها قاله أبو الفتح عثمان بن جني وهو مذهب سيبويه)[٣].

---

(١) سورة الشعراء، الآية (١٩٨).

(٢) البحر المحيط، لأبي حيان ٤١/٧-٤٢.

(٣) تفسير القرطبي ١٣٩/١٣.

الفصل الثالث
في الإعلال والإبدال

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإعلال بالنقل، والقلب من الفعل الأجوف.

المبحث الثاني: قلب الهمزة واواً ووقوع الساكن بعد الألف.

المبحث الثالث: إبدال السين تاء والياء جيماً.

المبحث الأول
الإعلال بالنقل، والقلب من الفعل الأجوف.

الفعل الأجوف:

إذا تحركت عين الفعل الأجوف، وسبقها صوت صامت ساكن يحدث فيه إعلال بالنقل: مثل (أبان) أصلها أَبْيَنْ، تحركت الياء وقبلها صوت صحيح ساكن نقلت إليه حركتها، إعلال بالنقل، وفيها قلب كذلك.

وزن مفعول من الأجوف إذا صيغ اسم مفعول من الفعل الثلاثي الأجوف، فإنه يعل إعلالاً بالنقل أي نقل حركة عينه إلى فائه فتصبح العين ساكنة، مثل (مَقُوْل) أصله مَقْوُول، نقلت حركة العين إلى فاء الكلمة فاجتمع ساكنان سكون عين الكلمة التي هي الواو وسكون واو مفعول، فحذف أحد الساكنين فصارت مقول مفوع ... الخ.

ويصحح اسم المفعول اليائي العين ويأتي به على التمام دون النقل والحذف، وهذه ظاهرة لغوية يخرج على الأصل؛ لأن اسم المفعول اليائي العين أخف نطقاً عند تصحيحه من الواوي فورد عندهم: (مخيوط –مبيوع فشبهوا ياءها بياء صيود وغيور، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتهمز، ولا نعلمهم أتمّوا الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنهم يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة)[1].

واشتهرت هذه الظاهرة عند بعض القبائل العربية حيث لاحظها اللغويون وسطروها منسوبة إلى تميم في تتميم المفعول من اليائي، لخفة الياء عن الواو وقدرتها على تحمل الضمة، فالتميميون وحدهم يصححون اليائي[2]، لذا قال شاعرهم[3]:

نبئت قَوْمكَ يَزْعُمُونَكَ سَيِّداً * وإخالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ**

---

(١) الكتاب، لسيبويه ٣٤٨/٤-٣٤٩.

(٢) الخصائص ٢٦١/١. والمصنف ٢٨٤/١.

(٣) هو عباس بن مرداس السلمي، راجع الحماسة البصرية علي بن أبي الفرج البصري، ص٢٤. وفي جمهرة اللغة، ص٩٥٦. وشرح التصريح ٣٩٥/٢.

الشاهد فيه قوله: (معيون) حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائي.

وأنشد: أبو عمرو بن العلاء:

وكأنها تفاحة مَطْيُوبَة[1]

الشاهد: (معيون)، و(مطيوبة) حيث لم يحذف منه شئ ويحكي أن بعض العرب في التصحيح ربما تخطوا الياء في هذه إلى الواو وأخرجوا مفعولاً منها على أصله وإن كان أثقل من اليائي، وذلك قول بعضهم: (ثوب مَصْوُون، وفرس مَقْوُوْد، ورجل مَعْوُود من مرضه، والمسك في عنبره مدْؤوف، أي مبلول)[2].

إن تصحيح الواوي وإن ورد فهو قليل مقارنة مع تصحيح اليائي، وتصحيح اليائي أيضاً في العربية بعد قليلاً جداً. لذا علق ابن جني على الواوي في مثل تلك الشواهد بقوله: (منها ما لا يمكن النطق به أصلاً)[3].

نظراً لقلته، ولتتابع الضمات في آخره، وهي أثقل الحركات في العربية.

من خلال هذا الوصف للإعلال بالنقل عند المتقدميين، استتشف النقاط الآتية:

١- أن يكون الصوت الذي قبل العين ساكناً صحيحاً أي الصوت الذي تنقل إليه حركة العين يسكن تهيؤا لقبول الحركة العارضة عليه.

٢- لا تتم عملية الإعلال بالنقل إلا فيما اعتلت عينه في ماضيه، فما صحت عين ما ضيه نحو (عور) (عاور)، و(حول) (حاول)، تصح عين مضارعه ومصدره وكل ما يشتق عنه؛ إذاً اعتلال المضارع أو اسم المفعول أو غيره يأتي تبعاً للماضي حتى يسير اللفظ على نسق واحد.

٣- إن نقل الحركة عن صوت العلة إلى الصحيح الساكن يفرض المحافظة على هذه الحركة من الضياع.

٤- إن تصحيح اسم المفعول من اليائي دون الواوي؛ لأنّ الواو أثقل في النطق من الياء فالياء خفيفة، وثقلها لا يصل إلى مستوى ثقل الواو؛ لذلك احتملت الياء الضمة بخلاف الواو.

---

(١) الخصائص ٢٨١/١.

(٢) المرجع السابق ٢٦١/١. والصحاح مادة دوق ٩٠/١.

(٣) الخصائص ٢٨١/٢.

سبب الإعلال بالنقل في اسم المفعول مع ما تقدم فهوكره العرب اجتماع الياء والواو والضمة في اليائي، والواوين والضمة في الواوي في آن واحد ومكان واحد؛ لذلك نقلوا الحركة ثم حذفوا لئلا يلتقي ساكنان.

أيامى:

قال أبو حيان: قال أبوعمرو: (أيامى مقلوب أيائم، وغيره من النحويين ذكر أن أيما وتيما جمعا على أيامى ويتامى شذوذاً، يحفظ وزن فَعَالى، وهو ظاهر كلام سيبويه قال سيبويه في أواخر (هذا بأن تكسيرك ما كان من الصافت) وقالوا: وجٍ ووجياً، كما قالوا: زَمِنْ وزَمْني فأجروا ذلك المعنى، كما قالوا: يتيم ويتامي وأيّم وأيامي فأجروه مجرى وجاعى)(١).

وقال سيبويه أيضاً: (قالوا: يتامى وأيامى شبهوه بوجاعى وحياضى لأنها مصائب قد ابتلوا بها فشبهت بالأوجاع)(٢).

وفي إصلاح المنطق ما يؤيد كلام أبي عمرو بن العلاء ويقال: فلانه أيم إذا لم يكن لها زوج بكراً كانت أو ثيباً والجميع أيامى والأصل أيائم فقلبت(٣).

قلت: أصلها أيايم فقلبت قلباً مكانياً فصارت أيامي ثم قلبت الكسرة فتحة فصارت أيامى ثم قلب الياء ألفاً لمجانسة الفتحة.

وقال صاحب الصحاح: (الأيامى الذين لا زوج لهم من الرجال والنساء، وأصلها أيايم فقلبت لأن الواحد رجل أيم سواء كان تزوج من قبل أو لم يتزوج وامرأة ايّم أيضاً بكراً كانت أو ثيباً)(٤).

وفي تاج العروس: (الأيم ككيس من النساء من لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً، ومن الرجال من لا امرأة له، وجمع الأول ايايم وأيامى، قال ابن سيدة: أما أيايم فعلى بابه وهو الأصل قلبت الياء وجعلت بعد الميم، أما أيامى فقيل هو من باب

---

(١) البحر المحيط، لأبي حيان ٤٥١/٦.

(٢) الكتاب ٢١٤/٢.

(٣) إصلاح المنطق، ليعقوبة بن السكيت، ص٣٤١.

(٤) الصحاح، ص١٨٦٨.

الوضع وضع على هذه الصيغة، وقال الفارسي: هو مقلوب موضع العين إلى اللام)[١].

وفي تهذيب اللغة: (والجمع أيامى، والأصل أيايم، فقلبت الياء وجعلت بعد الميم)[٢].

(١) تاج العروس، للزبيدي ١٥٩/٨.

(٢) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ٦٢١/١٥، تحقيق عبدالسلام هارون، طبع الدار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ.

المبحث الثاني
في قلب الهمزة واواً

تقلب الهمزة واواً في موضعين:

١- أن تقع الهمزة ساكنة –مسبوقة بضم.

٢- أن تكون الهمزة عارضة واقع بعدها واو سالم وهو لام في المفرد: كلمة (أومن)، أصلها (أُؤْمِن) وقعت الهمزة ساكنة بعد ضم فقلبت واواً.

كلمة (هراوى) مفردها هراوة وهي العصى الضخمة والجمع هراوي، أصلها هرائو: تطرفت الواو بعد كسر فقلت ياءً فصارت هِرائيُ فقلبت الكسرة فتحة للتخفيف، فصارت هرائي، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت هراءا اجتمع به ثلاث ألفات، فقلبت الثانية واواً ليشاكل الجمع المفرد، فصارت: هراوى بعد أربعة أعمال.

وهذا الصنيع من العرب ابتداء يفسره سيبويه على أنه ضرب من التخفيف حيث يؤكد في أكثر من موضع أن الهمزة الساكنة، إذا ضم ما قبلها وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً، و(ذلك قولك في الجؤنة* والبؤس والمؤمن الجونة والبوس والمؤمن)[1].

ثم إن كان كانت الواو متحركة بالفتح مثلاً وقبلها ضم وأوردت تخفيف نطقها: (أبدلت مكانها واواً... وذلك قولك في التؤدة*، تؤدة، وفي الجونة جونة، وتقول: "غلام وبيك، إذا أردت: غلام أبيك)[2].

ونحو قولك: (هو يضرب وباك)، يقول ابن جني قالوا: (هنا واو خالصة وليس فيها شيء من بقية الهمزة، وكذلك في قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري.

---

(١) الكتاب، لسيبويه ٥٣٤/٣. وسر صناعة الإعراب ٥٧٢/٢.

- الجؤنة: سواد في حمرة.
- التؤدة: التأني في الأمور.

(٢) الكتاب، لسيبويه ٥٤٣/٣.

قال تعالى: ﴿ ...قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾[1].

قرئت: (السفهاء ولا إنهم هم السفهاء) فهذه الواو بدل من الهمزة لا ممالة[2]، وهي قراءة أبو عمرو بن العلاء حيث أبدل الهمزة الثانية واواً، نظراً لوقوعها مفتوحة بعد الضم وأراد التخفيف.

وعن الموضوع الثاني يقول المازني: (اعلم أن اللام إذا كانت واواً وكانت ظاهرة في الواحد، فإن الهمزة تبدل مكانها الواو إذ كسر الواحد على هذا الجمع نحو: إداوة وداوى، وغباوة وغباوى، وشقاوة وشقاوى...)[3].

فغباوى وأخواتها عند جمعها: تقلب فيها الهمزات واوات، وذلك أن(غباوى) أصلها (غبائِو) قلبت ألف المفرد في غباوة همزة لوقوعها بعد ألف مفاعل وهذا يفسر القول: أن تكون الهمزة عارضة، واقع بعدها واو سالم –أي سالم من الإعلال والتبديل– وهو لام المفرد، فقد عرض الهمزة على الكلمة، وبعد تلك الخطوات التي تقدمت قلبت الهمزة العارضة إلى واو فصارت غباوى).

(١) سورة البقرة، الآية (١٣).

(٢) سر صناعة الإعراب ٥٧٤/٢.

(٣) المصنف ٦٣/٢.

المبحث الثالث
إبدال السين تاء والياء جيماً

(أ) إبدال السين تاء:

حكى أبو الطيب اللغوي: أن لغة قضاعة إبدال السين في الناس تاء، وقال ابن خالويه (برب النات) حكاه أبو عمرو أنه لغة قضاعة، قال ابن خالوية: (زعم أهل الكوفة في كتب القلب والإبدال، أن العرب تقول في الناس: "النات" وقوم أكيات أي أكياس قال سيبويه:تبديل التاء من السين والشين من التاء فستة أصله سِدسه فأبدلوا من السين الثانية تاء ومن الدال تاء وأدغموا التاء في التاء، وأما السين من التاء فيقولون: استخذ ربك، يريدون اتخذ)[1].

وفي الإبدال لأبي الطيب:

(يقال: الكرم من توسة ومن سوسه، أي من أصله... والمرتي والمرسي، أنجرُ المركب الذي يحبسه فلا يجري... وأنشد الأصمعي:

يا قبح الله بني السّعلاتِ

عمرَو بنَ يربوعٍ شرار الناتِ

غير إعفاءَ ولا أَكياتِ

أراد شرار الناس فلا أكياس، فأبدل السين من التاء، وبعضهم يقول: هي لغة وزعموا أن بعض العرب كان يقرأ: (قل أعوذ برب النات، ملك النات)[2].

(ب): إبدال الياء جيماً:

وفي شرح الملوكي في التصريف: قال يعقوب بعض العرب إذا شدد الياء صيرها جيماً، وأصل هذا الإبدال في الوقف لكراهية الوق على الياء لخفائها وشبهها بالحركة، قال أبو عمرو: قلت لرجل من حنظلة ممن أنت؟ قال: فقيمجّ، قلت: من أيهم؟ قال: مرِّجٌ، يريد فقيمياً ومريا ومن ذلك قول الراجز:

خالي عويف وأبوعلج * المطعمان اللحم بالعشج...الخ**[3]

---

(١) الحجة، لابن خالوية، ص١٨٣.

(٢) الإبدال، لأبي الطيب اللغوي ١/١١٥، تحقيق عزالدين التنوخي، دمشق المجمع العلمي العربي، ١٩٦٠.

(٣) شرح الملوكي في التصريف، ص٣٣١.

وقال الرضي: (الجيم والياء أختان في الجهر، إلا أن الجيم شديدة، فإذا شددت الياء صارت قريبة غاية القرب منها، وهما من وسط اللسان والجيم أبين في الوقف من الياء فطلب البيان في الوقف، إذ عنده يخفي الحرف الموقوف عليه وقد تقلب الياء المشددة لا للوقف جيماً، قال[١]:

كَأَنّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوّل * من عَبَس الصَّيفِ قررنَ الأجل**[٢]

(ج) وقوع الساكن بعد الألف:

أجاز أبوعمرو بن العلاء: وقوع الساكن غير المشددة بعد الألف: (في قوله تعالى: "أرأيت الذي" أن خفف الهمزة جعلها بين الهمزة والألف وقيل: أبدل منها ألفاً، وجاز إبدال الألف منها وبعدها ساكن لأن الألف يقع بعد الساكن المشدد على مذهب جميع النحويين، ويقع بعدها الساكن غير المشدد على مذهب يونس وأبي عمرو والكوفيين، ومنع ذلك سيبويه والمبرد، وفي حاشية هذه الصفحة قال المحقق: قرأ بتسهيل الهمزة الثانية نافع وأبو جعفر، وزاد الأزرق إبدالها ألفاً مع المد للساكنين وحذفها الكسائي)[٣].

وقال سيبويه في كتابه: (في باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع النساء، وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الإثنين كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة في فعل الإثنين في الوصل والوقف، لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم، ولا تحذف الألف فيلتبس فعل الواحد والاثنين وذلك قولك: أضربا وأنت تريد النون)[٤].

ثم قال: (وأما يونس بن حبيب وناس من النحويين فيقولون: أضربانْ زيداً، وأضربنانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الأف ساكن إلا أن يدغم)[٥].

(١) شرح الرضى على الشافية ٣/٢٢٩.

(٢) البيت لأبي النجم العجلي: الشوال جمع شائل وتقول: شالت الناقة بذنبها تشول إذا رفعته للقاح وقد انقطع لبنها ولعبس: ما يتعلق بأذناب الإبل من أبعارها.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/٥٢.

(٤) الكتاب، لسيبويه ٢/١٥٦.

(٥) الكتاب، لسيبويه ٢/١٥٧.

وقال أبو حيان: (وما روي عن نافع من سكون ياء المتكلم في محيايْ هو جمع بين ساكنين أجرى الوصل فيه مجرى الوقف والأحسن في العربية الفتح.

قال أبو علي: (هي شاذة في القياس لأنها جمعت بين ساكنين وشاذة في الاستعمال. ووجهها: أنه قد سمع من العرب: التقت حلقتا البطان، والغلان بيتا المال)[1].

وفي النشر: (وسكّن أبوجعفر وقالون، والأصبهاني عن ورش "الياء" في "محيايْ" وهي مما قبل الياء فيه ألف، فلذلك لم يختلف في سواها، واختلف عن ورش من طريق الأزرق عنه. فقطع بالخلاف له فيها صاحب التيسير وغيره وقطع له بالإمكان صاحب العنوان وغيره... قال الداني: وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم وهوالذي رواه ورش عن نافع أداء وسماعاً قال: والفتح اختيار منه اختاره لقوته في العربية، قال: وبه قرات على أبي الفتح في رواية الأزرقي، عنه من قراءته على المصريين... وقال ابن الجزري: والوجهان صحيحان عن ورش من طريق الأزرق إلا أن روايته عن نافع بالإسكان، واختياره لنفسه الفتح كما نص عليه غير واحد من أصحابه وقيل: بل لأنه روى عن نافع أنه أولا كان يقرأ "ومحيايْ" ساكنة الياء ثم رجع إلى تحريكها... ثم قال: وذلك غير معروف عنه بل الصواب عنه الإسكان[2].

قلت: وقد تبين مما ذكر جواز وقوع الساكن غير المشدد بعد الألف لوروده في قراءة نافع وروده فيما ذُكِر عن العرب.

---

(١) البحر المحيط، لأبي حيان ٢٦٢/٤.

(٢) النشر ١٧٢/١.

الفصل الرابع
قراءة أبي عمرو وما تمتاز به

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: الوقف.

المبحث الثاني: الإمالة.

المبحث الثالث: الاختلاس.

المبحث الرابع: الهمزات.

المبحث الخامس: هاء الكناية.

المبحث السادس: ياءات الإضافة.

المبحث السابع: الإدغام.

قراءة أبي عمرو وما تمتاز به:

قبل أن أشرع في ذكر هذه الميز أود أن أشير إلى ما يلي:

أولاً: أن قراءته عنوان كبير يحتاج إلى بحث طويل، متكامل يمكن تقديم رسالة ماجستير أو دكتوراه عنها بل إن الدكتور عبدالصبور شاهين قدم رسالة للماجستير في جزء من قراءة أبي عمرو وهي بعنوان، دراسة صوتية لقراءة أبي عمرو.

ثانياً: عنوان رسالتي: جهود أبي مرو بن العلاء النحوية والصرفية، ولولا العلاقة الوطيدة بين القراءة والنحو واللغة لما كتبت هذا الفعل: لأن اتقان البحث في القراءة وأصولها وميزاتها كل ذلك يحتاج إلى متخصص مطلع على هذا العلم أصوله وفروعه وبضاعتي في هذا المجال مزجاة قليلة، فإن رأيت اختلالاً في السبك أو اهتزاز في الرصف أو نقصاً في بعض جوانب البحث فأحمل ذلك إلى نقص معلوماتي في هذا الجانب، ومع هذا فإن سأبذل جهدي في استخلاص هذه النظرات وآمل أن أوفق في جلاء المراد وبيان المقصود.

ثالثاً: بعد عرض هذه النظرات أتلوها بذكر نصوص من قراءة أبي عمرو وتوجيه ما يحتاج إلى توجيه.

رابعاً: أن القراءة توقيف وليست رأياً، وليس للقاريء أن يقرأ ما يراه موافقاً لمذهبه النحوي، أو اللغوي، قال أبوعمرو بن العلاء: ما قرأت حرفاً في القرآن إلا سماعاً أو إجماعاً من الفقهاء وما قلت برأي إلا حرفاً واحدا فوجدت الناس قد سبقوني إليه وقال الأصمعي سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لولاً أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به لقرأت حرف كذا بكذا.

وعليه فإن هذه النظرات ليست خارجة عن القواعد العامة للقراءات والنحو واللغة.

وهي على ما يلي: أولاً: الوقف: وهو يأتي تفصيله فقد وقف أبوعمروعلى الكاف على موافقة الكوفيين، والكسائي يقف على الياء وهو مذهب البصريين، وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم،وإنما أخذوها نقلاً وإن خالف مذهبهم في النحو، وفيما يلي تفصيل وتوضيح لهذه النظرات:

المبحث الأول
الوقـــف

مصطلحات الوقف عند علماء القراءات –الوقف والتسكين– والقطع، وردت هذه العبارات في أقوال المتقدمين من العلماء وهم يعالجون هذا الموضوع، متعلقاً بتلاوة القرآن الكريم وما يحدث للقارئ.

وأما أهل اللغة فوردت هذه العبارات دالة على الكف عن الشئ، أو الفصل بين الشيئين فقد ورد في لسان العرب لابن منظور: (كل شيء تمسك عنه تقول أوقفت)[١].

وفي المحيط: (أوقف سكن وعنه أمسك، وأقلع)[٢].

والقطع: هو (بانة بعض أجزاء الجرم من بعضه فصلاً)، وقال الإمام السيوطي: (الوقف، والقطع إبانه يطلقها بعض المتقدمين مراداً بها الوقف)[٣].

ويؤيد هذا قول أبي يحيى زكريا الأنصاري حيث قال: (والوقف يطلق على معنيين أحدهما: القطع الذي يسكت القارئ عنده، والثاني: المواضع التي نص عليها القراء فكل موضع منها يسمى وقفاً ومعنى قولنا هذا وقف أي موضع يوقف عنده)[٤].

فهو هنا يحدد مدلولين لكلمة الوقف، الأول القطع الذي يسكت عنده القارئ، والثاني الأماكن التي نص القراء على جواز الوقف فيها ثم استئناف القراءة، وذلك لالتقاط النفس عند التلاوة.

وقال الأشموني: (الوقف في اللغة الكف عن الفعل، والقول: واصطلاحاً) قطع الصوت آخر الكلمة زمناً ماء، أو قطع الكلمة عما بعدها، والوقف، والقطع،

---

(١) لسان العرب، لابن منظور مادة وقف.

(٢) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مادة وقف.

(٣) الاتقان في علوم القرآن ٨٨/١.

(٤) القصد للتلخيص مافي المرشد، لأبي زكريا الأنصاري، ص٢، مطبعة محمود توفيق بمصر، بدون تاريخ.

والسكت بمعنى، وقيل: القطع عبارة عن قطع القراءة رأساً، والسكت عبارة عن قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف عادة من غير تنفس)[١].

ومما تقدم يستطيع الباحث أن يأخذ هذه القضية بتقسيم المتأخرين من العلماء في فصلهم بين الوقف – والقطع– والتسكين فالقطع هو قطع القراءة والانصراف عنها إلى أمر خارجي لا علاقة له بها، أما السكت فهو قطع الصوت عن الكلمة القرآنية زمناً يسيراً من غير تنفس.

ويوضح ابن الجزري سبب الوقف حيث يقول: (لمّا لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة، أو القصة في نفس واحد ولم يجز التنفس بين كلمتين حال الوصل بل ذلك كالنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذ اخيار وقف للتنفس والاستراحة وتحتم أن لا يكون ذلك مما يخل بالمعنى ولا يخل بالفهم إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل المقصود) [٢].

ومن هنا بدت هذه القضية عند علماء القراءات وقد اكتسبت أهمية كبرى عندهم، وهناك بعض الآثار التي تحض على معرفة الوقف وتدل على وجوب معرفة ذلك لقارئ القرآن، إذ لا بد للقارئ أن يتمعن اللفظ القرآني، ويلتفت إلى المعاني التي تحملها الآيات التي يقرؤها ويرتلها فلذلك قال الإمام علي[٣] –رضي الله عنه– الترتيل معرفة الوقف، وتجويد الحروف، وعن ابن عمر[٤] –رضي الله عنهما– قال: لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتي الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي

---

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني، ص ٨، مطبعة البابي الحلبي، سنة ١٩٧٣م.

(٢) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ٢٢٤/١.

(٣) علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب الهاشمي القرشي، أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الراشدين، ولد بمكة، وربى في حجر النبي –صلى الله عليه وسلم– بين أصحابه قال له: أنت أخي وولي الخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان، ولد سنة ٢٣ق.هـ–٤٠هـ)، معجم المؤلفين ٤٥٢/٢.

(٤) عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبدالرحمن، صحابي، من أعز بيوتات قريش في الجاهلية كان جريئاً بصيراً، نشأ في الإسلام وهاجر إلى المدينة مع أبيه وشهد فتح مكة، أفتى الناس في الإسلام سنة ستين، له في كتب الحديث (٢٦٣٠) حديثاً ولد سنة (١٠ق. هـ–٧٣هـ)، الأعلام ١٠٨/٤.

-صلى الله عليه وسلم- فيتعلم حلالها، وحرامها، وأمرها، وزجرها، وما ينبغي أن يوقف عندها منها، ويضيف ابن الجزري بعد نقله لهذه الآثار ويقول: وصح عندنا بل وتواتر تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع وصاحبه الإمام نافع وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم من الأئمة)[١].

وقد ورد عن المصطفى -صلى الله عليه وسلم- أنه نهى الخطيب لما قال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، فوقف فقال له النبي -صلى الله عليه وسلم: (بئس خطيب القوم أنت أجعلتني لله نداً من يعص الله ورسوله فقد غوى)[٢]، أو كما قال المصطفى -صلى الله عليه وسلم- ففي الخبر دليل على كراهية القطع فلا يجمع بين من أطاع ومن عصى، فكان ينبغي للخطيب أن يوقف على قوله: فقد رشد، ثم يستأنف ومن يعصهما فقد غوى، فإن مثل هذا مستقبحاً في الكلام الجاري بين الناس ففي كلام الله أشد كراهية، وقبحاً وتجنبه أولى، وأحق[٣].

أقسام الوقف عند علماء القراءات: والنحاة يرتبط كل من الوقف والإعراب، ارتباطاً، وثيقاً مع بعضهما فالوقف يؤثر في المعنى وفي الإعراب، ومن ثم حض العلماء على تعلم الإعراب وأوجهه المختلفة، ولذلك قالوا: (لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير)[٤].

(ولتأثير الوقف في المعنى نجد القراء، والنحاة على السواء قد بينوا أنواعه، وأقسامه، وراعوا فيها جملة أشياء أهمها المعنى الذي ترمي إليه الآية، والإعراب، الذي يضبط أواخر الكلمات ويحكمها، ولذلك فإن الربط بين الوقف والإعراب في هذه القصة وثيق العرى لا ينفصم صلاته يدل على ذلك ما ذكروه من أن هذا الفن مقتضب من أقاويل المفسرين ومن كتب القراء النحويين)[٥].

---

(١) النشر ٢٢٥/١.

(٢) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما أشتهر في الأحاديث في السنة الناس الحديث، للعجلوني مكتبة الغزالي، دمشق، بدون تاريخ.

(٣) منار السبيل، للأشموني، ص٦.

(٤) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي ٨٧/١.

(٥) المكتفي في معرفة الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني، دارسة وتحقيق جاويد زيدان مخلف، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، العراق، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

وهي تمثل الأصول التي وضعوها لتحكم هذا الأمر وتضبطه وذلك أشار إليه القسطلاني[١] في كتابه لطائف الإشارات حيث قال: (فاحتيج إلى قانون يعرف ما ينبغي من ذلك)[٢].

وهو قانون لا يخرج عن قياس الكلام العربي وتركيب الجملة العربية، وأركانها الاساسية التي وضعها النحويون.

وأول ما يلفت انتباه الباحث في هذه القضية اختلاف العلماء وتقسيماتهم الكثيرة للوقف الأمر الذي جعل ابن الجزري يقول: (وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر)[٣]، فمنهم من جعل الوقف على قسمين، ومنهم من جعله على ثلاثة أقسام، وآخرون على أربعة أقسام، ومنهم من جعله خمسة أقسام.

جاء ذلك في عدة نصوص منها قول الأنباري: (وأعلم أن الوقف على ثلاثة أقسام: وقف تام، ووقف حسن ليس بتام، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تام)[٤].

ويقول أبوعمرو الداني: (إن العلماء اختلفوا في ذلك فقال بعضهم الوقف على أربعة أقسام: تام مختار، وكافي جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك، وأنكر آخرون هذا التمييز وقالوا الوقف على ثلاثة أقسام قسمان أحدهما مختار وهو التام والآخر جائز وهو الكافي الذي ليس بتام، والقسم الثالث القبيح الذي ليس بتام ولا كاف وقال آخرون الوقف قسمان لا غير تام وقبيح والقول الأول أعدل عندي وبه أقول)[٥].

وما يمكن أن يستنتجه الباحث من هذه النصوص هو أن هذه الأقسام ترجع إلى ثم توخي المعنى وتحكم النفس، وحاجة القارئ له، ولذلك فإنهم في هذه الأقسام

---

(١) القسطلاني: هو أحمد بن أبي بكر بن عبدالملك بن أحمد بن محمد القسطلاني، الأصل مصري، محدث، مؤرخ، فقيه، ومقرئ، من آثاره: "إرشاد الساري على صحيح البخاري"، و"شرح حرز الأماني في القراءات"، وغيرها، ولد سنة (٨٥١-٩٢٣هـ)، معجم المؤلفين ١/٢٥٤، وشذرات الذهب ٨/١٢١-١٢٣.

(٢) لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني، ص٢٤٧، تحقيق السيد عامر عثمان والدكتور عبدالصبور شاهين، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

(٣) النشر في القراءات العشر ١/٢٢٠.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل لأبي بكر الأنباري ١/١٤٩.

(٥) المكتفي في معرفة الوقف والابتداء، للداني، ص١٣٨.

لم يقفلوا هذا الجانب، فكان كل عالم منهم يضع من الأقسام والتفريع ما يحقق له المعنى دون أن يخرج على مفهوم الآية وتفسيرها ولعل أيضاً اختلافهم في هذه التقسيمات راجع إلى تعدد وجوه المعاني والتفاسير للآية:

ويشرح ابن الجزري في النشر هذه التقسيمات وجعلها في قسمين ويفرع منها من خلال شرحه التقسيمات الأخر ويضمنها أياها ذلك يقول: فالوقف على هذا ينقسم إلى قسمين اختياري واضطراري لأن الكلام إما أن "يتم" أولا" فإن "تم" كان اختياري وكونه تاماً، لا يخلوا إما أن لا يكون له تعلق بما بعده البتة، أي لا من جهة اللفظ، ولا المعنى فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة "بالتام" لتمامة المطلق يوقف عليه، ويبتدأ بما بعده، وإن كان له تعلق فلا يخلوا هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى فقط وهو الوقف المصطلح عليه بالكافي، وذلك للاكتفاء به بما بعده، وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه بالحسن لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي إلا أن يكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف ثم يقول: (الحمدلله رب العالمين ثم يقف ثم يقول الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين) ولهذا عدّ بعضهم الوقف في رؤوس الآية سنة، ولقد أختار هذا أبوعمرو بن العلاء حيث قال: (وهو أحب إليّ، وقال غيره من العلماء، الأفضل الوقف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها قالوا واتباع هدى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أولى)[1].

(وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً وهو المصطلح عليه بالقبيح ولا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس، ونحوه،وذلك لعدم الفائدة أو لفساد المعنى.

والوقف التام أكثر ما يكون في رؤوس الآية وانقضاء القصص نحو الوقف على بسم الله الرحمن الرحيم، والابتداء بالحمدلله رب العالمين والوقف الكافي يكثر

---

(١) النشر ٢٢٦/١.

في الفواصل وغيرها نحو "ومما رزقنهم ينفون" فمثل هذا مفهوم والكلام الذي بعده كلام مستغن عما قبله لفظاً وإن اتصل معنا، والوقف الحسن نحو الوقف على "بسم الله" وعلى "الحمدلله وعلى "رب العالمين" لأن المراد من ذلك يفهم، ولكن الابتداء "بالرحمن الرحيم" و"رب العالمين" و"مالك يوم الدين" لا يحسن لفظاً فإنه تابع لما قبله إلا ما كان من ذلك رأس الآية.

والوقف القبيح نحو الوقف على "بسم" وعلى "الحمد" وعلى "رب" فكل هذا لا يتم عليه كلام ولا يفهم منه معنى)[١].

وهناك كيفية الوقف: وهو الذي عناه أئمة القراءات في كتبهم وخصوه بباب وحده وقالوا عنه باب الوقف على أواخر الكلم، وباب الوفق على مرسوم الخط.

والوقف على أواخر الكلمات المتحركة في الوصل يكون بالسكون قال صاحب التيسير: (اعلم أن من عادة القراء أن يقفوا على أواخر الكلمات المتحركة في الوصل بالسكون لا غير لأنه الأصل)[٢].

وقال ابن الجزري: (فأما السكون فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلاً لأن معنى الوقف الترك والقطع ولأن الوقف "ضد" الابتداء فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون)[٣].

وورد عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقف بالإشارة إلى الحركة سواء كانت إعراب أم بناء والإشارة تكون "روما" أو "إشماما" وقد كان أيضا مع ذلك يجيز الوقف على السكون قال صاحب التيسير وردت الرواية عن الكوفيين وأبي عمرو بالوقف بالإشارة سواء كانت إعراب أو نباء والإشارة تكون "روماً" و"اشماماً" والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء وأضاف منتصراً للإشارة "بالروم"، و"الإشمام" حيث يقول: واستجاب أكثر شيوخنا من أهل القرآن أن يوقف في مذاهبهم ... بالإشارة لما في ذلك من البيان.

---

(١) النشر ٢٩٩/١.

(٢) التيسير، للداني ص٥٩.

(٣) النشر ١٢١/٢.

وهذا الذي ذهب إليه أبوعمرو في الوقف لم يذهب إليه كثير من القراء وقد يكون هذا من مميزات هذه القراءة التي اختص بها أبوعمرو بن العلاء. وقد انتصر الداني لهذا الذي ذهب إليه أبوعمرو وعلل لذلك بقوله لما في ذلك من البيان وهذا يشير إلى ما كان يتمتع به أبوعمرو ومن معرفته لما فيه البيان)[١].

أما حقيقة الروم والإشمام التي وردت الإشارة إليها فنقول إن الروم هو عند القراء: (عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها وكلا القولين واحد وعند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي)[٢].

ويوضح هذا أكثر أبو شامة[٣] في كتابه إبراز المعاني حيث يقول: (هو أن تسمع للحرف المتحرك احترازاً من الساكن في الوقف نحو "لم يلد" و"لم يولد" فهذا لا "روم" فيه إنما يكون الروم في المتحرك في حالة الوصل فترومه في الوقف بأن تسمع كل قريب منك ذلك المتحرك بصوت خفي)[٤].

ويقول صاحب التيسير: (وأما حقيقة الروم فهو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفيا يدركه الأعمى بحاسة سمعه)[٥].

يتضح من كلامهم هذا أن المستمع القريب المنصت للقراءة المتتبع للقارئ هو الذي يسمع حركة الروم فهي بهذا حركة خفيفة لا يشاركها إلا من كان قريباً للقارئ وفيها إشارة إلى نوع الحركة التي كانت للكلمة حين الوصل وهي لا تدخل في المسكن حال الوصل.

---

(١) التيسير، للداني، ص٥٩، بتصرف.

(٢) النشر، لابن الجزري ١٩٢/٢.

(٣) أبوشامة: هو عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن عباس المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة (شهاب الدين أبومحمد) محدث، حافظ، مؤرخ، عرف بالحديث، والفقه، والأدب، وله آثار جليلة منها: "إبراز المعاني"، ص٨٨، في حرز الأماني في القراءات، والروضتين في أخبار الدولتين، والمقاصد السنية في شرح الشيبانية في علم الكلام وغيرها، ولد سنة (٥٩٩–٦٦٥هـ)، معجم المؤلفين ٨٠/٢. وطبقات ابن الجزري ٣٦٦/١.

(٤) إبراز المعاني ، ص١٩٢.

(٥) التيسير، للداني، ص٥٩.

أما "الإشمام" وهو عبارة عن إشارة إلى الحركة من غير تصويت وقال بعضهم: (أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة)[1]. وهذه الإشارة لا تكون إلا بعد سكون الحرف قال صاحب التيسير: (الإشمام ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلا ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى لأنه لرؤية العين لا غير إذ هو ولا يدرك إيماء بالعضو إلى الحركة)[2].

ويقرب معنى الإشمام أكثر الضباع، حيث يقول: (والإشمام أن تضم شفتيك بعيد الإسكان إشارة إلى الضم وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج منه النفس ولا بد من اتصال ضم الشفتين بالإسكان فلو تراخى فإسكان مجرد لا إتمام ولا يدرك لغير البصير)[3].

ويتضح من كل ما تقدم من تعريفهم للإشمام أنه إشارة بالشفتين من غير أن تكون معهما حركة تسمع وكل ما في الأمر أن تجعل بينهما بعض انفراج ليخرج منه النفس، ويكون ذلك بعد التسكين مباشرة ولا يتأخر عنه فهو بذلك حركة أو إشارة تدرك للبصير ولا مجال فيها للسمع.

أما فائدة الروم والإشمام في الوقف فتنحصر في بيان الحركة الأصلية التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو الناظر كيف تلك الحركة قال الشيخ الضباع: (ولذا يستحسن الوقف بهما إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته أما إذا قرأ في خلوة فلا داعي إلى الوقف بهما)[4].

---

(١) النشر ٢/٢٢١.

(٢) التيسير، للداني، ص٥٩.

(٣) إرشاد المريد، للضباع، ص١٩٢

(٤) المصدر السابق، ص١٩٩.

المبحث الثاني
الإمالـــــــة

الإمالة من الميل، وهي لغة: (الانحراف، والعدول عن الشيء أو الإقبال عليه، وكذلك الميلان مال الشيء يميل ميلاً ومِمالاً وتمايلاً. وأما الشيء فمال، والميل بالتحريك ما كان في الخلقة والبناء، تقول: رجل أميل العاتق في عنقه ميل. وتقول في الحيطة: ميل وكذلك السنام والأميل على أفعل الذي يميل على السرج في جانب لا يستوي عليه، وقال ابن السكت: (والأميل الذي لا يثبت على ظهور الخيل إنما يميل عن السرج في جانب، قال جرير:

لم يركبوا الخيل إلا بعدما هرموا * فهم ثقال على أكتافها ميل**

ومالت الشمس ميولاً ضيفت للغروب أو زالت عن كبد السماء)[١].

ويقول الزمخشري في تعريفه للإمامة: (هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء)[٢].

ويقول ابن يعيش شارحا لهذا التعريف: (اعلم أنّ الإمالة مصدر أملته إمالة والميل الانحراف عن القصد ومنه مال الحاكم إذا عدل عن الأستواء وجنوح به إلى الياء فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة، وبين مخرج الياء وبحسب قُرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة وبحسب بعده تكون خفتها)[٣].

وقال ابن الحاجب: (الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة)[٤]، الكلام في هذا الباب يتفرع، ولقد تعرض لمناقشة الفتح والإمالة كثير من النحاة والقراء، ونختصر على ما قاله ابن الجزري في هذا الموضوع نقلاً عن الداني حيث قال: والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيئان على السنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن

---

(١) لسان العرب، لابن منظور، مادة (ميل).

(٢) المفصل، للزمخشري ٥٣/٩.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش ٦٣٨/١١.

(٤) الشافية الكافية، لابن الحاجب٤/٣.

بلغتهم فالفتح لغة أهل الحجاز والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم، وأسد، وقيس ثم يضيف فيقول وعلماؤنا مختلفون في هذه الأوجه)[1].

أما عن فرعية كل من الفتح والإمالة أم كل منهما أصل بذاته؟ فيقول ابن الجزري: (وقد اختلف أئمتنا في كون الإمالة فرعاً عن الفتح أو أن كل منهما أصل برأسه من اتفاقهم على أنهما لغتان فصيحتان نزل بهما القرآن الكريم.

فذهب جماعة إلى أصالة كل منهما وعدم تقدمه على الآخر وقال آخرون إن الفتح هو الأصل وأن الإمالة فرع بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب فإن فقد سبب منهما لزم الفتح وإن وجد شئ منها جاز الفتح والإمالة فما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها ولا يقال كل كلمة تفتح فمن العرب من يميلها، وأيضاً فإن الإمالة تصيّر من الحرف بين حرفين بمعنى أن الألف الممالة بين الألف الخالصة والياء، وكذلك الفتحة الممالة بين الفتحة الخالصة، والكسرة والفتح يبقى الألف والفتحة على أصلها قالو: ملزم أن الفتح هو الأصل والإمالة فرع)[2].

ثم يقول: ولكل من الرأيين وجه، وليس هذا موضع الترجيح. وهو في كتاب آخر يرى أصالة كل منهما، وينقل عنه في كتابه منجد المقرئين: (الإمالة والتفخيم لغتان ليست أحدهما أقدم من الأخرى بل نزل القرآن بهما جميعا)[3].

أبوعمرو بن العلاء والإمالة:

للقراء مع الإمالة مذاهب فمنهم من لم يميل شيئا من القرآن وهو عبدالله بن كثير المكي، ومنهم من أمال وهم قسمان:

١/ **مقل:** وهو قالون، وابن عامر، وعاصم، في رواية حفص.

٢/ **مكثر:** وهم ورش عن نافع، وأبو عمرو، وحمزة وعاصم[4].

---

(١) النشر ٣٢/٢.

(٢) المصدر السابق ٣٢/٢.

(٣) الإمالة في الدراسات القرآنية واللغوية، د. عبدالفتاح شلبي، ص١٥٩، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

(٤) المصدر السابق، ص١٠٦.

والواقع أن أبا عمرو يقع مع المكثرين في الإمالة ولكن أبا عمرو لم يمل كل ما أمالوه بل كان دونهم في ذلك ومع أنه مع المكثرين في الإمالة، ولكنها كثرة دون حمزة، والكسائي ، فهؤلاء قد أكثروا من الإمالة، وعلى هذا فنحن نرى أن أبا عمرو كان مذهبه في باب الإمالة وسطاً فهو ليس من المكثرين كما كان موقف حمزة والكسائي وليس من المقلين منها كما هو موقف ابن عامر، وعاصم، وقالون عن نافع.

(فمن الأسباب التي جعلت أبا عمرو ممن يميلون أصل قبيلته فهو ينحدر أصلاً من قبيلة تميم كما مر بنا من قبل وهذا القبيلة كانت الإمالة أصلاً في لغتها.

أيضاً مما كان له الأثر الأكبر في هذا الباب شيوخه فقد قرأ على جماعة كثيرة في البصرة، والكوفة، ومكة والمدينة فهو بصري النشأة ومذهبه في هذا الباب يتسق مع هذه البيئة التي عاش ونشأ فيها، فقد كان يسكن هذه المدينة من القبائل ما كان يأخذ بالإمالة في لغته ولا شك أن وجوده في هذا الوسط له أكبر الأثر في اختياره في هذا الباب.

أما شيوخه كما قدمنا فهم كانوا خليطاً من الحجازيين والعراقيين والمعروف أنه تتلمذ على نافع المدني وهذا كان له أثر كثير في اختياره في هذا الباب إذ كثيراً ما وجدناه يتفق في باب الإمالة مع ورش تلميذ نافع فنجد كثيراً من الحروف التي اتفقا في إمالتها خاصة بعض الكلمات كما نجد ذلك واضحاً في اختيارهما معاً، التقليل في فواصل السور الإحدى عشر)[١].

ومع هذا نجد له اختيار لنفسه في هذا الباب مما يقرأ على شيوخه الكثيرين.

(فقد أمال بعض الكلمات إمالة كبرى وبعضها قد أمالها كما يميل ورش، ويظهر اختياره هذا جلياً واضحاً في إمالته لكلمة "الناس" في موضع الجر حيث وقع فلم يؤثر على أحد من القراء أنه أمال هذه الكلمة غير أبي عمرو)[٢].

---

(١) البهجة المرضية شرح الدرر المضيئة للضباع، هامش إبراز المعاني، ص١٦٧، بتصرف.

(٢) النشر ٦٢/٣.

أيضاً نجد ذلك واضحاً في إمالته لكلمة (أعمى) الأولى بسورة الإسراء قال تعالى: (وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا)[1]، ومخالفته لمن أمال الثانية في نفس السورة حمزة والكسائي ووافقهم أبوعمرو في ذلك ولكنه خالفهم في إمالة (أعمى) الثانية في نفس الآية، هذا وقد علل الزمخشري ومن تبعه من علماء القراءات كأبي شامة لهذا الاختيار قال الزمخشري: (ومن ثم قرأ أبو عمرو الأولى ممالاً، والثاني مفخماً لأن أفعل التفضيل تمامه بمن. فكانت ألفه في حكم الواقعة في وسط الكلام كقولكم، أعمالكم. وأما الأول فلم يتعلق به شيء فكانت ألفه واقعة في الظرف معرضة للإمالة)[2].

ويرى الباحث: أن قراءة أبي عمرو في هذا الموضع بالفتح كانت بأثر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ولم يكن بحسبانه هذا التعليل الذي ذكره الزمخشري وذهب إليه أبو شامة فالقراءة عند أبي عمرو سنة متبعة وعمادها ثبوت الأثر والصحة في النقل والرواية.

وهي كما يقول ابن الجزري: (إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها).

ما أماله أبوعمرو بن العلاء:

وقد أمال كل ألف بعد راء مطلقاً في فعل ("كاشتري"، و"أرى"، أو اسم للتأنيث ك"بشرى"، و"ذكرى"، و"أسرى"، و"القرى"، و"النصارى"، و"سكارى"، و"أسارى" إمالة كبرى)[3].

وروى عنه أنه قال: (أدركت أصحاب ابن مجاهد وهم لا يكسرون شيئاً من القرآن إلا نحو: "وما أدراك"، و"افترى" و"ترى")[4].

وقد قرأ بالتقليل في ألفات التأنيث. في فعلى، كيف جاء بفتح الفاء أو بكسرها أو بضمها مالم يكن من ذوات الراء وذل نحو "نجوى" و"رؤيا" و"سيما" وما ألحق به

---

(١) سورة الإسراء، الآية (٧٢).

(٢) الكشاف ٢/٥٣٣.

(٣) إرشاد المريد، للضباع، ص١٦٤.

(٤) إبراز المعاني، ص١٦٢.

مثل: و"عيسى"، و"يحيى"، وقد أفاد بعضهم أن "فُعْلى" بضم الفاء في القرآن محصور في عشرون كلمة و"فَعْلى" بفتح الفاء في إحدى عشرة كلمة و"فِعلي" بكسر الفاء في أربع كلمات هي: "سيما"، و"إحدى"، و"ضِيزى"، و"عيسى")[١].

وقرأ أبو عمرو بالتثقيل أيضاً في ألفات فواصل السور الإحدى عشرة المذكورة وهي: (طه، والنجم، وسال، والقيامة، والنازعات، وعيسى، وسبح، والشمس، والضحى، والليل، والعلق).

(وأمال أبو عمرو كل ألف لين زائدة بعدها راء متطرفة مكسورة نحو: الدار، والنهار، والكفار، والأبكار)[٢].

(وأمال أيضا أبو عمرو إمالة كبرى ما كررت فيه الراء وذلك فيما وقعت فيه ألف التكسير بين راءين الأولى مفتوحة والثانية مجرورة وهي ثلاثة اسماء: (الأبرار، والأشرار، وذات قرار)[٣].

واختلف عن أبي عمرو في (الناس) المجرور حيث وقع فأمال له عنه الدوري، وفتحه (سوسي).

وذكر ابن الجزري في النشر عن أبي عمرو أن الإمالة في (الناس) في موضع الخفض لغة أهل الحجاز[٤]. والوجهان صحيحان من رواية الدوري، وخلاصة القول: أن الإمالة المذكورة في هذا الباب لأبي عمرو قسمان كبرى وصغرى.

أما الكبرى: فقرأ بها في ذوات الراء والمراد بها ما كانت الراء قبل الألف وبعدها وبين الراءين على ما سلف وفي كلمة الناس المجرورة، وكلمة الكافرين بالياء وفي الهمزة في لفظ رأى وفي الراء من فواتح السور الستة، وفي أول كلمة (أعمى) سبحان، وفي الهاء من فاتحة مريم وطه.

وأما الصغرى: فقرأ بها فيما سوى ذلك من أوزان (فُعْلَى) وفي رؤوس الآي وفي الحاء من فواتح السبع وفي (يا ويلتى) و(يا أسفى) و(يا حسرتى)[٥].

---

(١) إرشاد المريد، للضباع، ص١٦٧.

(٢) البرهان في رواية الدوري، للشيخ موسى بن قاسم المغربي، ص٦٠.

(٣) إرشاد المريد، للضباع، ١٧٣.

(٤) النشر ٦٣/٢.

(٥) البرهان، للشيخ موسى قاسم المغربي، ص٦٥.

المبحث الثالث
الاختـــــلاس

أهم ما يميّز قراءة أبي عمرو عن غيرها أنها اختصت بالتخفيف فكثير من الحروف وردت القراءة فيها بالتثقيل والتخفيف، نجد أبا عمرو يختار التخفيف في قراءته وكثر هذا في قراءته حتى أصبح مميزاً لها من بين القراءات السبع.

ومن الألفاظ التي اختار فيها أبوعمرو التخفيف حيث سَكَّنَ تاركاً لغيره التثقيل: كلمة "بارئكم" في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ ﴾[١]، ولها أخواتها.

قرأ فهين أبوعمرو بالتخفيف وهو الإسكان، يقول الشيخ موسى بن قاسم المغربي: (وجملة الوارد في ذلك في كتاب الله إثنا عشر موضعا، بارئكم، ويأمركم، وتأمرهم، تسعة مواضع أربعة منها في بالبقرة وموضعان في آل عمران، وموضع بالنساء، وموضع بالأعراف، وموضع بالطور "وينصركم" موضعان أحدهما بآل عمران، والآخر في الملك. و"يشعركم" بالأنعام، ولا دخل للمجزوم في هذا الباب، نحو: (إن ينصركم الله، ولا للمضاف لغير ضمير الجمع نحو: "لما تأمرنا وينصرنا")[٢].

وما يتصل بهذا الباب أيضا قوله تعالى:﴿ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا ﴾ كَرِهُونَ[٣]، بإسكان الميم الأولى من كلمة (أنلزمكموها) وهذا وقد قرأ أبوعمرو بإسكان الهمزة من (بارئكم) وإسكان الراء (من يأمركم) وهما موضع الحركة الإعرابية الكسر في الأولى، والضم في الثانية.

كما قرأ بالاختلاس بالإضافة إلى الإتمام[٤]، ومعنى الاختلاس المشار إليه هنا كما جاء في البرهان، قال: (ومعنى الاختلاس النطق بالحركة سريعة من غير

---

(١) سورة البقرة، الآية (٥٤).

(٢) البرهان في رواية الدوري، للشيخ موسى بن القاسم المغربي، ص٨٠.

(٣) سورة هود، الآية (٢٨).

(٤) سيبويه، والقراءات، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، ص٧٤، دار المعارف بمصر، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

تمطيط ولا إشباع، وقال في التجريد فالإخفاء أقرب إلى الإسكان والاختلاس أقرب إل التحريك من الإخفاء وكلاهما وسط بين التحريك التام والإسكان)[١].

وقال صاحب الإتحاف: (الاختلاس هو الإتيان بثلثي الحركة)[٢].

ويتضح للباحث مما تقدم أن لأبي عمرو في قراءته لهذه الكلمات التي سبق ذكرها ثلاثة مذاهب: الإتمام، والاختلاس، والإسكان. وهذا الإسكان هو مذهب أبي عمرو في قراءة هذه الكلمات.

قال أبوشامة: (أسكن أبوعمرو في هذه المواضع كلها حيث وقعت حركة الإعراب تخفيفاً ذكره الداني ومكي وغيرهما)[٣].

وقال ابن الجزري: (مشيراً إلى الإسكان هكذا ورد النص عن أبي عمرو، وعن أصحاب من أكثر الطرق وبه قرأ الداني في رواية الدوري، وبه قرأ في رواية السوسي.

وينقل ابن الجزري في موضع آخر من كتابه النشر قول الداني غير التيسير حيث يقول: قال الحافظ أبوعمرو والداني في كتابه جامع البيان بعد ذكره إسكان "بارئكم"، و"يأمركم" ... لأبي عمرو وحكاية إنكار سيبويه له، فقال: أعني الداني والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء وهو الذي اختاره وآخذ به)[٤].

وجاء في البرهان: (وقرأ "بارئكم" هنا بإسكان الهمزة وقرأ "يأمركم" و"يأمرهم" و"تأمرهم" و"ينصركم" حيث جاءت هذه الألفاظ مرفوعة متصلة بضمير جمع وكذا "وينصركم" بإسكان الراء في جميعها، ثم أضاف موجهاً للإسكان وناسبه لبعض القبائل العربية حيث ورد في لغتها، قال: وهو لغة تميم، وأسد)[٥].

وهذا الإسكان الذي ورد عن أبي عمرو في قراءة هذه الكلمات ونقله عنه أئمة القراء في كتبهم نجد كثير من النحويين، والمختصين به قد أنكروه، ومن هؤلاء

---

(١) البرهان، للشيخ موسى قاسم، ص٨٠.

(٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنا، ص١٣٦، طبع بمطبعة الميمنة على نفقة أصحابها، مصطفى البابي الحلبي وأخوانه بمصر، بدون تاريخ.

(٣) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص٢٣٨.

(٤) النشر، لابن الجزري ١٢٣/٢.

(٥) البرهان، ص٧٩، بتصرف.

سيبويه في الكتاب، وابن جني في الخصائص، وكذا المبرد، والزجاج ونحن ننقل ما قالوه عن هذه القراءة لنقف على أقوالهم التي تبين عدم قبولهم لها وعلى الأخص سيبويه الذي لم يقف عند عدم القبول بل نجده قد اتهم الراوي لها بعدم الضبط وعدم التثبت، والظن في النقل.

قال: (وأما الذين يشبعون فيختلسون اختلاساً وذلك قولك "يضربها"، و"من مأمنك" يسرعون اللفظ، ومن ثم أبوعمرو "إلى بارئكم" ويدلك على أنها متحركة، وليست ساكنة قولهم "من مأمنك" فيبينون النون فلو كانت ساكنة لم تحقق النون... إلى أن قال: وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر)[١].

ثم قال واصفاً للراوي بعد الضبط والظن في النقل: (إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو لأنه اختلس فظن أنه سكن)[٢].

ويوافق سيبويه في هذا المذهب ابن جني في الخصائص ويصف الراوي لهذه الرواية بعدم الدراية، والضبط حيث قال في حديثه عن الاختلاس عند القراء بعد أن ذكر بعض المواضع التي اختلس فيها أبو عمرو الحركة قال: (وكذلك قوله تعالى: ﴿ **فتوبوا إلى بارئكم** ﴾ مختلساً غير ممكّن كسر الهمزة حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادّعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القارئ الذي رواه ساكناً ولم يؤت القوم من ضعف أمانه لكن من ضعف دراية)[٣].

وقد منع المبرد التسكين (وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، قال أبو حيان عند حديثه عن الاختلاس قوله تعالى: ﴿ **فتوبوا إلى بارئكم** ﴾ وقال: ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن)[٤].

ولم يقف الأمر عند المختصين بالنحو وحدهم بل قد وجد من بين العلماء الذي يهتمون بالقراءات، وشرحها، والتأليف في شروحها يمتدحون رواية الاختلاس

---

(١) الكتاب، لسيبويه ٢/٢٩٧.

(٢) النشر ٢/١٢٣.

(٣) الخصائص ١/٧٩.

(٤) البحر المحيط، لأبي حيان ١/٢٠٦.

عن أبي عمرو ولم يقف بهم الحد عن هذا إذ أنه إنكار خفي على رواية الإسكان بل نجدهم يصفون الإسكان بأنه منكر وهذا لا شك هجوم صريح على القراءة وهي الإسكان وعدم قبولها.

انظر إلى أبي شامة حيث يقول: (ممتدحاً رواية الاختلاس بعد ذكر الإسكان وروايته قال: ورواية العراقيين عن أبي عمرو الاختلاس وهي الرواية الجيدة المختارة فإن الإسكان في حركات الإعراب لغير إدغام ولا وقف ولا اعتلال منكر. فإنه على مضادة حكمة الإعراب وجوزه سيبويه في ضرورة الشعر)[1].

ولم يكن عدم قبول هذه القراءة وعدم إنصاف من رواها قولاً عاماً لدى كل النحاة بل قد وجدنا منهم من أجاز الإسكان ودافع عنه وموجهاً للقراءة فقد أجاز الإسكان وقبله جاء في تفسير الفخر الرازي عند قوله تعالى: ﴿ **أنلزمكموها** ﴾. بسورة هود ما نصه، أجاز القراء إسكان الميم الأولى وروى ذلك عن أبي عمرو وذلك أن الحركات توالت فسكنت الميم وهي مرفوعة وقبلها كسر والحركة التي بعدها ضمة ثقيلة)[2].

وكذلك ابن خالوية في الحجة اهتم بتوجيه قراءة الإسكان ونراه قد استشهد لها بقول امري القيس حيث يقول في قوله تعالى: ﴿ **فتوبوا إلى بارئكم** ﴾... رواه اليزيدي عن أبي عمرو بإسكان الهمزة فيه في قوله تعالى: ﴿ بارئكم ﴾. وينصركم، ويلعنكم، ويجمعكم، وأسلحتكم، ليسكن ذلك كراهية بتوالي الحركات واستشهد بقول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أشْرَبْ غَير مُسْتَحْقِبِ * إثْماً مِنْ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ***

أراد أشربْ فأسكن الباء تخفيفاً ثم يقول: وحكى سيبويه عن هارون الأعور "بارئكم" باختلاس الهمزة والحركة فيما رواه اليزيدي عنه (بالإسكان لأن أبا عمرو

---

(١) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص٢٣١.

(٢) تفسير الفخر الرازي ٢١٤/١.

* البيت لأمرئ القيس الشاهد فيه قوله (أشربْ) حيث سكن الباء، ضرورة، ويروى فاليوم أسقي، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

كان يميل إلى التخفيف فيرى من سمعه يختلس بسرعة أنه أسكن وقرأ الباقون: بالإشباع والحركة والحجة لهم أنهم أتوا بالكلمة على أصل ما وجب لها)[1].

فثبت بما قدمناه أن الإسكان فيما توالت فيه الحركات لغة تميم، وبني أسد وبعض النجديين وأنها أيضاً مقبولة عند النحاة وأثبت هؤلاء النحاة وجهاً في العربية مع هذا كله فإنها تثبت بالأثر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وأنه قد رواها الثقة كما أن كثيراً من العلماء وفي مقدمتهم ابن الجزري، وأبوحيان الأندلسي قد دافعوا عن هذه القراءة بالإسكان كما أنهم دافعوا عن القراء عامة فيما نقلوه وردوا عنهم عدم الضبط، والدراية التي وصفوا بها حيث قال ابن الجزري في ذلك: (إن القراء الذين نقلوا الإسكان في "بارئكم" قد نقلوا الاختلاس وليس مقبولاً إن يكونوا أساءوا السمع عن أبي عمرو بن العلاء في الأولى، ولا يسيئونه في الثانية هذا مما لا يشك فيه ذو لب ولا يرتاب فيه ذو فهم، وإذن فلا وجه لاتهامهم بضعف الدراية فإن من يزعم أن أئمة القراء ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق، ولا بصيرة ولا توقيف، فقد ظن بهم ماهم منه مبرؤون وعنه منزهون)[2].

أما أبوحيان الأندلسي في البحر المحيط بعد أن ذكر إسكان "بارئكم" لأبي عمرو، وانتصر للإسكان يضرب الأمثلة من لغة العرب قال: (ومنع المبرد التسكين في الإعراب وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء لأنّ أباعمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ولغة العرب توافقه على ذلك فإنكار المبرد لذلك منكر)[3].

وابن مكتوم في الدرر اللقيط يوجه قراءة الإسكان وأيضاً قراءة الكسر والاختلاس حيث يقول: (وقرأ "بارئكم" بكسر الهمزة، وباختلاس حركتها، وبإسكانها إجراء للمنفصل مجرى المتصل، كإبل في –إبل– أي بإسكان الباء في محل التحريك ثم يقول مضعفاً ما ذهب إليه المبرد: ولا التفات لقول المبرد أن التسكين لحن)[4].

---

(١) الحجة، لابن خالوية، ص٥٤.

(٢) النشر، لابن الجزري ٢/٢١٤.

(٣) البحر المحيط، لأبي حيان ٢/٢٠٦.

(٤) الدرر اللقيط على هامش البحر المحيط، لابن مكتوم ١/٢٠٦، بتصرف.

(وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعمد للإسكان تخفيفاً وأن تسكين المرفوع في لغة "ينصركم" لغة تميم وأسد: فلا وجه للإنكار من جهة الدراية، وابن جني في الطعن على القراءة وفي هذا الموطن تابع للمبرد قبله وهذه نزعة جانبهما فيها الإنصاف)[١].

ويتضح للباحث مما تقدم عن إسكان "بارئكم" التي وردت عن أبي عمرو أن تسكينها قد ورد في لغة العرب تميم،وأسد، وبعض نجد، وتميم هي من أفصح القبائل العربية، وما يؤكد ذلك ما يرويه أبو العالية[٢] حيث يقول: (قرأ على رسول الله – صلى الله عليه وسلم– من كل خمس رجل فاختلفوا في اللغة فرضي قراءتهم كلهم فكان بنو تميم أعرب القوم)[٣].

وأبوعمرو قد انحدر من هذه القبيلة فهو تميمي الأصل، وهو بذلك أعلم وأدرى بلغة قومه والعربي كما يقولون سيّد لغته، أضف على كل هذا أن هذه القراءة أخذها بأثر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–.

وهو أحرص القراء على الالتزام بالأثر، ولا يصح للنحاة أيضاً أن يصفوا من روى عنه وهو اليزيدي بعدم الدراية وعدم صحة النقل فهو أحد الأعلام البارزين في لغة العرب كما أنه أحد النحاة المعروفين ومع ذلك كله فقد اختص بنقل هذه القراءة عن أبي عمرو وكان في إتقانها وجودة نقلها أبرز من روى عن أبي عمرو حتى قالوا عنه: (أنه كان الغاية في قراءة أبي عمرو)[٤].

فما كان للنحاة أن يصفوه بعدم الضبط، والدراية وقد غاب عنهم أن وظيفته الأولى التي عرف بها واشتهر بها بين رواة أبي عمرو هي الضبط، والأداء، وصحة النقل، هذا والله أعلم.

---

(١) الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، هامش ٧٢/١.

(٢) أبو العاليه: هو رفيع بن مهران البصري، مولى امرأة من بني رياح بن يربوع أسلم في خلافة أبي بكر الصديق –رضي الله عنه– ودخل عليه وصلى خلف عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– وقرأ على أبي وروى عن عمر، وعلي، وأبي ذر، وابن مسعود، وغيرهم، وكان يأتي ابن عباس وهو أمير بالبصرة، فيجلسه على السرير وكان أشبه أهل البصرة علماً بإبراهيم النخعي كان إماماً في القرآن والتفسير والعلم والعمل، (ت ٩٠هـ، وقيل: ٩٣هـ)، طبقات القراء، للذهبي ٣٨/١.

(٣) تفسير الطبري ٤٥/١.

(٤) الخصائص، ص٧٥، وما بعدها.

المبحث الرابع
الهمـــــزات

قال صاحب إبراز المعاني: (والهمز في أصل اللغة مثل الغمز، والضغط، وسمي الحرف همزة لأنّ الصوت بها يغمز، ويدفع لأن في النطق بها كلفة ولذلك تجرأ على إبدالها وتسهيلها بجميع أنواع التسهيل.

ثم يضيف موضحاً كما قاله هذا أكثر: لما كانت الهمزة حرفاً جلداً على اللسان في النطق بها كلفة بعيد المخرج يشبه السعلة لكونه نبرة من الصدور توصل إلى تخفيفه فسهل النطق به كما تسهّل الطرق الشاقة والعقبة المتكلفة صعودها، فهذا سمي تخفيفها تسهيلاً، ويكون تخفيفها على ثلاثة أنواع: الإبدال، والنقل، وجعلها بين بين)[١].

يتضح مما سبق أن النطق بالهمزة ثقل وكلفة فلجأوا إلى التخفيف بالتسهيل، ولما كان أبوعمرو بن العلاء يميل في قراءته دوماً على التخفيف راكباً الطريق الأسهل تاركاً التثقيل، وما فيه كلفة نجده في هذا الباب يمشي مع مذهبه ويختار التخفيف بتسهيل الهمز جرياً على عادئة.

ومما يلفت النظر في هذا الباب أن أبا عمرو اتبع فيه غالباً طريق شيوخه الحرميين نافع المدني، وابن كثير المكي، غالباً حيث أننا وجدناه قد أتفق معهم كثيراً في هذا الباب.

ولكنه في بعض الأحيان يستقل عنهم معتداً بمذهبه وعلى كل فإن إثرهما عليه في هذا الباب لا يمكن الاغفال عنه بل هو واضح لكل دارس لقراءته.

والباحث في هذا الباب يجد أن أبا عمرو، وشيوخه الحرميين قد اتفقوا في كثير من أحوال الهمزات في النطق بها وسلكوا مسلكاً واحداً في تخفيفها، وتسهيلها وقد عرفنا من قبل أن أبا عمرو قد تتلمذ على هؤلاء الشيوخ وكان تأثره بشيخه نافع المدني، واضحاً فيه خاصة في باب الإمالة حيث وجدناه قد اتفق مع ورش تلميذ نافع في كثير من مواقع الإمالة.

---

(١) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص٩٤.

ولتوضيح مذهبه في الهمزات نبدأ متبعين في ذلك تقسيم القراء لأحوال (الهمز) حيث قسموه لأبواب: الهمزتان المجتمعتان في كلمة: للهمزتين في كلمة أحوال: فإذا اتفقتا في الفتح نحو: (أَأَنذرتهم، أَأَنتم) وشبه ذلك فمذهب أبي عمرو يسهل الهمزة الثانية منهما وهي الأخيرة وتسهيلها بأن يجعل لفظها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة.

والهمزة والياء إن كانت مكسورة، وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة وقد وافق أبوعمرو شيخيه الحرميين في ذلك ويشير أبو شامة إلى هذا المعنى بقوله: (إن التسهيل هو الأقوى والأفصح في العربية وعليه أكثر العرب، واختارته الأئمة من أهل العربية لأنهم إذا كانوا يستثقلون الهمزة المفردة فيخففونها بجميع أنواع التخفيف فما الظنّ بها إذا اجتمعت مع همزة أخرى)[1].

وهذا التسهيل مختص بالهمزة المتحركة لأنها هي التي يمكن جعلها بين بين، أما إذا كانت ساكنة فإبدالها واجب، ويبين مذهب أبي عمرو في هذا الباب ويعلل له صاحب البرهان في رواية الدوري عن أبي عمرو، بقوله: (اعلم أن أبا عمرو خفّف الهمزة الثانية في الأضرب الثلاثة بالتسهيل، ولا خلاف عنه في ذلك وحجته اجتماع الهمزتين والثقل وقع بالثانية وأدخل ألفاَ بين الهمزتين في الضرب الأول، والثالث من غير خلاف وله في الضرب الثاني خلاف يذكر)[2].

ويتضح من كلام صاحب البرهان: (أن أبا عمرو لا يكتفي بالتسهيل للهمزة الثانية بل يدخل "ألفاً" بين الهمزتين ليفصل بها بينهما، وتسمى هذه الألف بألف الإدخال في عرف القراء، وهذا في الهمزتين المفتوحتين، مثل قوله تعالى: ﴿ ءَأَسۡجُد ﴾[3]، ﴿ ءَأَنذَرۡتَهُم ﴾[4]، وكذلك يدخل ألفاً إذا اختلفتا بالفتح والكسر نحو قوله تعالى: ﴿ أَءِذَا كُنَّا ﴾[5]، ﴿ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾[6]، أمّا إذا اختلفتا بالفتح والضم بأن تكون الأولى مفتوحة، والثانية مضمومة، فقد وقع هذا في ثلاثة مواضع في آل

---

(١) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص٩٥.

(٢) البرهان في رواية الدوري، ص٥٥.

(٣) سورة الإسراء، الآية (٦١).

(٤) سورة البقرة، الآية (٦).

(٥) سورة النازعات، الآية (١١).

(٦) سورة النمل، الآية (٦٤).

عمران ﴿ قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾[1]، وفي ص: ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيۡهِ ﴾[2]، وفي القمر: ﴿ أَءُلۡقِيَ ٱلذِّكۡرُ عَلَيۡهِ ﴾[3]، فقد سهّل أبوعمرو الهمزة الثانية واختلف عنه في إدخال الألف للفصل بينهما، فروى عنه الفصل أبو عمرو الداني في جامع البيان: وقوّاه بالقياس، وبنصوص الرواة عنه حيث قالوا عن اليزيدي عن أبي عمرو: (أنه كان يهمز الاستفهام همزة واحدة ممدودة قالوا: ولذلك كان يفعل بكل همزتين التقتا فيصيّرهما واحدة، ويمد إحداهما مثل: (أإذا)، (أَإله) قال الداني: فهذا يوجب أن يمد إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة مضمومة إذا لم يستثنوا ذلك، وجعلوا المد سائغاً في الاستفهام كله وإن لم يدرجوا شيئاً من ذلك في التمثيل، فالقياس فيه جار والمد فيه مطرد)[4].

وقد نصوا للفصل الدوري، والسوسي معاً، وقد روي القصر عن أبي عمرو، وجمهور أهل الأداء من العراقيين، والمغاربة وغيرهم ولم يذكر في التيسير غيره، وعلى القصر هذا المصحف المطبوع الآن بالسودان برواية الدوري عن أبي عمرو بن العلاء.

والهمزتان المجتمعتان في كلمتين:

وذلك أن تكون أولاهما آخر الكلمة، والثانية أول كلمة أخرى وتأتي على نوعين متفقتين، ومختلفتين، فالمتفقتان هما ثلاثة أقسام: متفقتان بالكسر، مثل: (هؤلاءِ إن كنتم)، وبالفتح، مثل: (جاءَ أَمرنا)، وبالضم، مثل: (أولياءُ أُولئك).

قرأ أبوعمرو بإسقاط الهمزة الأولى من المتفقتين بالفتح والضم والكسر: تمشياً مع مذهبه القائم على التخفيف ولكن هنالك خلاف في مذهب أبي عمرو بين القراء والنحويين.

---

(١) سورة آل عمران، الآية (١٥).

(٢) سورة ص، الآية (٨).

(٣) سورة القمر، الآية (٢٥).

(٤) النشر، لابن الجزري ٣٧٤/١.

يوضح ذلك العلامة أبو شامة حيث يقول: (وهكذا نقل علماء القراءات عن قراءة أبي عمرو بن العلاء بإسقاط الهمزة ثم منهم مما يرى أن الساقطة هي الأولى لأنّ أواخر الكلم محل التغيير غالباً ومنهم من يرى أن الساقطة هي الثانية لأن الثقل بها حاصل.

والذي نقله النحاة عن أبي عمرو أنه يخفف الأولى من المتفق والمختلف جميعاً والقراء على خلاف ما حكاه النحويون عنه ذلك أنهم يقولون الهمزتان إذا التقتا بحركة واحدة حذفت إحداهما حذفاً من غير أن تجعلها بين بين)[١].

فواضح مما قاله أبوشامة أن مذهب القراء في قراءة أبي عمرو الإسقاط سواء أكان للهمزة الأولى أو الثانية والذي قاله النحاة هو التخفيف للهمزة الأولى.

قال أبوشامة: (ولم ينقل النحويون عن أبي عمرو لغة الإسقاط ووجه القراء في إسقاط الأولى وتخفيف الثانية، وأن مذهب أبي عمرو الإدغام في المثلين ولم يكن هنا لثقل الهمزة غير مدغم فكيف به مشدداً فعدل إلى الإسقاط واكتفى به)[٢].

ومما يتعلق بهذا الهمز وأيهما الساقطة الأولى أو الثانية حكم المد، فإن كانت الساقطة الأولى فالمد من قبيل المنفصل وإن كانت الساقطة الثانية فالمد من قبيل المتصل قال ابن القاصح: (ومن فوائد هذا الخلاف ما يظهر في نحو: "جاء أمرنا" من حكم المد فإن قيل: الساقطة هي الأولى كان المد من قبيل المنفصل، وإن قيل هي الثانية فالمد من قبيل المتصل)[٣].

لأن هناك اجتماع الهمزتين إنما يحصل فيه ولا يكون هنالك اجتماع للهمزتين عند الوقف على الأولى، فإذا وقف القارئ على جاء فإنه يمدُّ ويهمز الهمزتين فإن الحذف إنما يكون في حالة الوصل.

ولتوضيح المسألة يقول الإمام الضباع، من حكم المد في حالة إسقاط الهمزة الأولى، أو تخفيفها حيث قال: (يعني أن حرف المد إذا وقع قبل الهمز مقيّد، قد غيّر بالتسهيل أو الحذف ففيه وجهان: أحدهما القصر، والثاني المد).

---

(١) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص١٠٤.

(٢) المصدر السابق، ص١٠٤.

(٣) شرح القارئ المبتدئ، لابن القاصح، ص٨٧.

ويضيف أبوشامة مبيناً وموجهاً للمد، والقصر هنا بقوله: **(فوجه القصر زوال الهمزة أو تغييره عن لفظه المستثقل، والمد إنما كان لأجله، ووجه المد النظر إلى الأصل، وهو الهمز وترك الاعتداد بما عرض من زواله)**[١].

ويقول الإمام الداني: (ومتى سهّلت الهمزة الأولى من المتفقين أو أسقطت فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تخفيفها اعتداداً بها ويجوز أن يقصر الألف لعدم الهمز لفظاً والأول أوجه)[٢]، أما إذا اختلفت الهمزتان، وذلك على ستة أقسام منهما في القرآن خمسة أقسام، **القسم الأول:** مفتوحة ومضمومة وهو في موضع واحد قوله تعالى: ﴿ **جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا** ﴾[٣]، **والقسم الثاني:** مفتوحة ومكسورة، مثل قوله تعالى: ﴿ **وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ** ﴾[٤]، ﴿ **وَجَآءَ إِخْوَةُ** ﴾[٥]، **والقسم الثالث:** مضمومة، ومفتوحة، مثل قوله تعالى: ﴿ **ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ** ﴾[٦]، ﴿ **لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُم** ﴾[٧]، **والقسم الرابع:** مكسورة ومفتوحة، مثل قوله تعالى: ﴿ **مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ** ﴾[٨]، أو: ﴿ **هَـٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ** ﴾[٩]، **والقسم الخامس:** مضمومة ومكسورة، مثل: ﴿ **يَشَآءُ إِلَىٰ** ﴾[١٠]، ﴿ **وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا** ﴾[١١]، **والقسم السادس:** الذي لم يرد في القرآن لفظه،وهو أن تكون الأولى مكسورة، والثانية مضمومة عكس الخامس)[١٢].

---

(١) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص١٠٦.
(٢) التيسير، للداني، ص٣٣.
(٣) سورة المؤمنون، الآية (٤٤).
(٤) سورة يوسف، الآية (٢٤).
(٥) سورة يوسف، الآية (٥٨).
(٦) سورة البقرة، الآية (١٣).
(٧) سورة الأعراف، الآية (١٠٠).
(٨) سورة البقرة، الآية (٢٣٥).
(٩) سورة النساء، الآية (٥١).
(١٠) سورة يونس، الآية (٢٥).
(١١) سورة البقرة، الآية (٢٨٣).
(١٢) النشر، لابن الجزري ٣٨٧/١-٣٨٨.

ويقول أبوشامة مبيناً حكم الهمزتين المختلفتين: (فالأولى مخففة بلا خلاف عند القراء وإن كان يجوز تسهيلها عن النحاة ووجها ما اختاره القراء أن حركة الثانية مخالفة للأولى فلم يصح أن يكون حلفاً منها ودالة عليها بخلاف المتفقتين)[1].

واضح من قول أبي شامة هذا أن عدم الحذف سببه أن الثانية لا تدل في حقيقتها على الأولى حتى يسهل حذفها لتكون خلفاً منها فالاختلاف بين الهمزتين كان سبباً لمنع حذف إحداهما عند القراء.

ومذهب أبو عمرو في اجتماع الهمزتين المختلفتين هو تخفيف الهمزة الأولى، وتسهيل الثانية في الأقسام الخمسة، ويوافقه في هذا التسهيل من القراء الستة شيوخه الحرميان وهذا التسهيل مرة يكون بدالاً خالصاً ومرة بين بين، على حسب نوعية الاختلاف بين الهمزتين، وتوضيح ذلك كالآتي فإذا كانت الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة أو مضمومة، وذلك مثل: ﴿ حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾[2]، ﴿ جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا ﴾[3]، فالحكم هنا التسهيل وكيفيته أن تجعل الهمزة في القسم الأول وهو المفتوحة وبعده المكسورة أن تجعل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء، وفي النوع الثاني وهو المضمومة بعد المفتوحة أن تجعل الهمزة الثانية بين الهمزة، والواو، وهذا هو التسهيل.

أما إذا كانت الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة، مثل: ﴿ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم ﴾[4]، فحكمها الإبدال واواً خالصة، وإذا كانت الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فحكمها الإبدال ياء خالصة، مثل (السماءِ أوئتنا) ويحرك الحرف المبدل في الموضعين بالفتح.

قال صاحب التيسير: (وحكم تسهيل الهمزة في البابين يعني الأولين أن تجعل الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها ما لم تنفتح وينكسر ما قبلها أو ينضم فإنها

---

(١) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص١٠٦.

(٢) سورة الحجرات، الآية (٩).

(٣) سورة المؤمنون، الآية (٤٤).

(٤) سورة الأعراف، الآية (١٠٠).

تبدل مع الكسرة ياء ومع الضمة واواً وتحركان بالفتح)[1]، وهذا الأخير هو الإبدال.

أما النوع الخامس: فهو المكسورة بعد المضمومة نحو قوله تعالى: (يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ)[2]، قال ابن الجزري: (فذهب بعضهم إلى أنها تبدل واواً خالصة مكسورة، وهذا مذهب أكثر أهل الأداء، وذهب بعضهم إلى أنها تجعل بين بين، أي بين الهمزة والياء، ومذهب أئمة النحو كالخليل بن أحمد، وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثاً وحكاه ابن مجاهد نصاً عن اليزيدي عن أبي عمرو)[3].

وقال الداني: (والأول مذهب القراء هو آثر، والثاني مذهب النحويين وهو أقيس)[4].

ويتضح للباحث من هذا السرد أن الإبدال هو الذي تجب القراءة به وذلك لوصف الداني له بأنه مذهب القراء، حيث قال: والقراءة بالأثر، ليس بالقياس، فلذا الإبدال كما قال آثر، وعليه القراءة.

ويشرح الشيخ الداني الإبدال فقال: (لما تكرر له ذكر الإبدال، والتسهيل بين حقيقتها بأن الإبدال جعل الهمزة حرف مد خالصاً لا يشوبه شيء من لفظ الهمز، والتسهيل جعل الهمزة بينه وبين الحرف الذي من جنس حركته، فيجعل بين الهمزة، والواو إذا انضم وبينه وبين الياء إذا انكسر وبينه وبين الألف إذا انفتح)[5].

أبوعمرو والهمزة المفردة:

ذكر الداني في تيسيره: (أن أبا عمرو بن العلاء اختص في هذا الباب بزيادة في قراءته لم يتعرض لها غيره من القراء، وهذا يكون مما امتازت به هذه القراءة على

---

(١) التيسير، للداني، ص٣٤.

(٢) سورة البقرة، الآية (١٤٢).

(٣) النشر، لابن الجزري ٣٨٨/١.

(٤) التيسير، ص٣٤.

(٥) المصدر السابق، ص٣٤.

غيرها من القراءات القرآنية، وهذا الذي ذهب إليه أبوعمرو سالكاً فيه التخفيف تمشياً مع مذهبه.

قال الداني: (اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة أو أدرج قراءته أو قرأ بالإدغام لم يهمز كل همزة ساكنة سواء أكانت فاء، أو عيناً، أو لاماً، نحو قوله: "يؤمنون"، "ويؤلون"، "والمؤتفكات"، "ولبئس"، إلا أن يكون سكون الهمزة للجزم نحو "أوننسأها" وشبهه وجملته تعسة عشر موضعاً" أو تكون للبناء نحو "أنبئهم" وقرأ "وأرجئه" وهيأ وشبهها، وجملته أحد عشر موضعاً، أو يكون ترك الهمزة فيه أثقل من الهمز وذلك في قوله تعالى: "تؤوي"، و"نأته".

أو يكون يوقع الالتباس بما لا يهمز وذلك في قوله تعالى: "ورؤيا"، أو يكون يخرج من لغة إلى لغة، وذلك في قوله: "مؤصدة"، فإذا تحركت الهمزة نحو "يؤَذّن" ويؤخّرهم، فلا خلاف عنه في تخفيف الهمز في ذلك كله)[1].

فالواضح من كلام الداني: أن أبا عمرو ترك الهمز الساكن في الحالات التي ذكرها الداني وهذا من الأشياء التي لم يشاركه فيها أحد من القراء فيكون ميزة من ميزات كثيرة اختصت بها هذه القراءة على غيرها،هذا ولم يكن هذا الذي ذهب إليه أبوعمرو مذهباً عاماً عنده بل كما رأيناه مقيداً إذ إنه خص هذا الاستعمال في حالات ثلاثة: وذلك كما ذكر الداني إذا قرأ في الصلاة أو أدرج في القراءة أو قرأ بالإدغام الكبير، وفي غير هذه الحالات الثلاثة فمذهبه يهمز كغيره من بقية القراء السبع.

ويتعرض ابن الجزري لهذه المسألة بشيء من التفصيل، حيث يورد روايات متعددة عن أبي عمرو حيث يقول: (كان أبوعمرو إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهمز ما كانت الهمزة فيه مجزومة فدل على أنه إذا لم يسرع في قراءته واستعمل التحقيق همز)، وحكى أبوشعيب عن اليزيدي: (أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة لم يهمز) فدل ذلك على أنه إذا قرأ في غير الصلاة سواء استعمل الجزم أو التحقيق همز.

---

(١) التيسير، ص٣٦-٣٧.

ويفسر هذا ابن الجزري ويقول: (والمقصود بالإدراج هو الإسراع وهو ضد التحقيق لا كما فهمه من لا فهم له من أن معناه الوصل الذي هو ضد الوقف، وبني على ذلك أن أبا عمرو إنما يبدل الهمزة في الوصل فإذا وقف حقق، ويعقب ابن الجزري على ذلك بقوله: وليس في ذلك نقل يتبع ولا قياس يستمع)(١).

قلت: لعل ابن الجزري يعني بهذا أن هذا الذي ذهب إليه أبوعمرو من اختياره لنفسه في قراءته لم ينقل عن غيره من القراء ولا قياس له في لغة العرب ولكني أتساءل ماذا يعني ابن الجزري بقوله: "وليس في ذلك نقل يتبع، نعم قياس العربية لا أثر له في صحة القراءة لكن هذا يعني أن أبا عمرو لم ينقله عن غيره من شيوخه إن كان ابن الجزري يعني ذلك فليس ذلك بصحيح، فمن المعروف أن أبا عمرو من أكثر القراء تمسكاً بالنقل، والأثر ومما يدل على تمسكه بالنقل، والتزامه مقولته المشهورة فيما حكاه عنه تلميذه الأصمعي، حيث قال: (لولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به لقرأت كذا وكذا وذكر حروفاً)(٢).

فالقراءة كما هو معلوم سنة متبعة، وإن كان يعني بعدم النقل أن ما ذهب إليه أبا عمرو هذا لم ينقله معه أحد من القراء فقد يكون هذا من ميزات هذه القراءة التي اختص بها دون غيرها من القراءات السبع كالإدغام الكبير، وخاصة إدغام (الذال في الجيم) فقد ذكره ابن مجاهد أنه لم يدغمه في الذال غير أبي عمرو من القراء.

ويستثنى ابن الجزري ما ذهب إليه أبوعمرو من إبداله للهمز الساكن مواضع، ويحصرها في خمسة مواضع.

توضيحاً لما ذكرناه آنفاً كموانع لهذا الإبدال حيث يقول: (واعلم أن الأئمة من أهل الأداء أجمعوا عن من روى البدل عن أبي عمرو، على استثناء خمس عشرة كلمة في خمسة وثلاثين موضعاً تنحصر في خمس معان:

الأولى: "الجزم"، ويأتي في ستة ألفاظ وهي: "يشاء"، و"ننسؤ"، و"ننسأها"، و"يهيئ لكم"، و"أم لم ينبأ، ونشاء".

---

(١) النشر، لابن الجزري ٣٩/١.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري ٢٩٠/١.

الثاني: "الأمر"، وهو البناء له. ويأتي ستة ألفاظ وهي: "أنبئهم"، و"أرجئه"، و"نبئنا"، و"نبئ عبادي"، و"إقرأ"، "وهيء لنا".

الثالث: الثقل: وهي في كلمة واحدة مثل: "تؤوي إليك"، و"يؤويه" لأنه لو ترك همز لاجتمع واوان واجتماعهما أثقل من الهمز.

الرابع: الاشتباه: وهو موضع واحد في مريم "ورئيا" لأنه بالهمز من الرواء وهو المنظر الحسن فلو ترك همزه لاشتبه بري الشارب وهو امتلاؤه.

الخامس: الخروج من لغة إلى لغة أخرى وهي كلمة "مؤصدة" لأنه بالهمز من أصَدْتَ أي أطبقت فلو ترك همزه لخرج إلى لغة من هو عنده من أوْصَدْتُ)[1].

هذا ويتضح مما قاله علماء القراءات أن القراءة بإبدال الهمز، وقعت لأبي عمرو في قراءته من رواية السوسي عنه عن طريق الدوري فمن السوسي اشتهرت هذه القراءة دون غيره.

ومن الكلمات التي جاءت فيها الهمزة مفردة، اللائي فهو في ... الأحزاب والمجادلة، والطلاق، فقد قرأها أبو عمرو بتسهيل الهمزة وهذا ما قطع به العراقيين وقطع له المغاربة بإبدال الهمزة "ياء" ساكنة وهو الذي في النشر، وحكى عن أبي عمر أنه قال: هي لغة قريش قال ابن الجزري: الوجهان صحيحان)[2].

---

(١) النشر ٣٩٢/١-٣٩٣.

(٢) المرجع السابق ٤٠٤/١.

المبحث الخامس
في هـــاء الكنايـــة

سميت بهاء الكناية لأنها يكنّى بها عن الاسم الظاهر الغائب نحو (به)، و(له)، و(عليه) وتسمى بهاء الضمير[1]. وتعريفها هي الهاء الزائدة الدالة على المذكر الغائب[2].

وهذه الهاء تأتي على قسمين: الأول قبل متحرك وهذا المتحرك إما أن يتحرك بضم أو فتح ففي هذه الحال توصل هاء الكناية بواو الجمع لجميع القراء نحو: إنه هو، إنه أنا، قاله له صاحبه.

أما إذا كانت المتحرك قبلها مكسوراً فالأصل أن توصل بياء عند الجميع نحو (يضل به كثيراً) وأما التي قبل ساكن فإن تقدمتها كسرة أو ياء ساكنة فالأصل أن تكسر هاء الكناية من غير صلة عن الجميع أيضاً نحو: (على عبده الكتاب) و(إليه المصير)، وإن تقدمها فتح أو ضم أو ساكن غير الياء فالأصل ضمه من غير صلة عن كل القراء أيضاً نحو: (فقد نصره الله إذ أخرجه الذين) وقوله: (تحمله الملائكة)، وقوله: (يعمله الله)، و(تذروه الرياح)[3].

وقال أبو شامة: (لأن الصلة تؤدي إلى الجمع بين الساكنين بل تبقى الهاء على حركتها ضمة كانت أو كسرة)[4].

هذه هي المواضع التي اتفق فيها أبوعمرو ووافقه على هذا بقية القراء في هاء الكناية، وهناك مواضع في هذا الباب سكنها أبوعمرو ووافقه على هذا التسكين بعض القراء وخالفه بعضهم، وهذا التسكين الذي اختاره أبوعمرو تمشياً مع مذهبه الذي يميل فيه كثيراً إلى التخفيف حتى أصبح التخفيف طابعاً مميزاً لهذه القراءة عن غيرها من بقية القراءات القرآنية.

---

(١) سراج القارئ المبتدئ، لأبي القاصح حسن القاسم، ص٥٣.

(٢) البرهان، ص٢٣.

(٣) النشر، لابن الجزري، ٣١٤/١.

(٤) إبراز المعاني، ص٧٧.

والمواضع التي سكنّها أبو عمرو بن العلاء، هي أربعة مواضع أو أربع كلمات: قوله تعالى: ﴿ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ﴾[1]، في النساء، وقوله تعالى: ﴿ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾[2]، موضعان في آل عمران، وقوله تعالى: ﴿ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ﴾[3]، في آل عمران والشورى.

قال أبوشامة منتصراً لهذه القراءة التي ذهب إليها أبوعمرو وموجهاً لها: (إنها سكنت تنبيهاً على الحرف المحذوف قبلها للجزم).

والثاني: (أنها سكنت لحلولها محله ونبه على صحة هذه القراءة وحسن وجهها وإن كانت قد جاءت على خلاف المعهود في هاءات الكناية من التحريك والصلة)[4].

ومن العلماء الذين انتصروا لهذه القراءة وعنوها بالتوجيه من هؤلاء ابن خالويه[5]: في الحجة حيث قال عند قوله تعالى: (يؤده إليك) والحجة لمن أسكن إنه لما اتصلت الهاء بالفعل اتصالاً صارت معه كبعض حروفه ولم تنفصل، وكانا كالكلمة الواحدة خففه بإسكان الهاء كما خفّف (بأمركم، وينصركم) وليس لمجزوم[6].

ومع هذا الانتصار لهذه القراءة وهذا التوجيه لها فقد أنكرها بعض النحاة وقد أشار إلى هذا ابن خالويه في الحجة أيضاً حيث ذكر ذلك بعد توجيهه للقراءة حيث قال: وقد عيب بذلك في غير موضع، ثم أخذ يدافع عن هذا الاختيار الذي ذهب إليه أبوعمرو بقوله فهذا أصل لكل فعل مجزوم.

اتصلت به هاء فإن كان قبل الهاء كسرة فاكسره واختلس وأسكن[7].

---

(١) سورة النساء، الآية (١١٥).

(٢) سورة آل عمران، الآية (٧٥).

(٣) سورة آل عمران، الآية (١٤٥)..

(٤) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص٧٩.

(٥) ابن خالويه، هو: أبوعبدالله الحسن بن أحمد المعروف بابن خالويه بن حمدان اللغوي من كبار أهل زمانه في اللغة، أصله من همدان له الحجة في القراءات، وغيره توفي سنة (٣٧٠هـ)، بغية الوعاة ٥١٠/١-٥١٢.

(٦) الحجة في القراءات السبع، لابن خالوية، ص١١١.

(٧) الحجة، ص١١١.

وهذا الذي ذكره ابن خالويه موجهاُ فيه لهذه القراءة ومدافعاً عن إمامها فصّله محقق الكتاب حيث أورد ما قاله القرطبي مدافعاً فيه عن أبي عمرو ومبيناً سبقه في العلم، ومكانته من البصر بالعربية، ومعرفة بها وأنه أجل، وأكبر من أن يجوز عليه اللحن، والخلط ويتعرض المحقق لذكر من طعن في هذه القراءة.

حيث يقول: (لعل ابن خالوية يقصد بذلك أبا عمرو بن العلاء فقد قال أبوعبيد: واتفق وأبوعمرو والأعمش وحمزة على وقف الهاء فقرأوا "يؤده إليك" قال النحاس[١]: "بإسكان الهاء لا يجوز إلا في الشعر عن بعض النحويين وبعضهم لا يجيزه البتة ويرى أنه غلط ممن قرأ به وأنه توهم أن الجزم يقع على الهاء)[٢]. قال القرطبي على هامش الحجة نقله الدكتور عبدالعال سالم المكرم قال: قال القرطبي: (وأبوعمرو أجل من أن يجوز عليه مثل هذا)[٣].

وأحسن ما قيل في توجيه هذه الآية مدافعاً عن أبي عمرو راداً عنه ما لحقه من تهجم النحاة عليه الذين أنكروا هذه القراءة ووصفوها بالغلط ما أورده أبو حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط، نورده بتمامه إكمالاً للفائدة حيث وجدنا فيه إنصافاً للقارئ، قال بعد أن ذكر مذاهب القراء في كلمة "يؤده" (وقرأ أبوعمرو، وأبوبكر، وحمزة، والأعمش بالسكون، قال أبو إسحاق الزجاج: وهذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلط لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل، قال أبوحيان: وما ذهب إليه أبوإسحاق الزجاج من أن الإسكان غلط ليس بشيء إذ هي قراءة في السبعة وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنه عربي صريح وسامع لغة وإمام في النحو ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا وقد أجاز ذلك القراء وهو إمام في النحو واللغة وحكى ذلك لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع، وقد روى الكسائي أن لغة عقيل

---

(١) النحاس: هو أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، النحاس،النحوي، المصري، وعرف بالصفار أيضاً، والنحاس والصفار كلاهما نسبة إلى من يعمل الصرفية له إعراب القرآن، ومعاني القرآن، وغيرها، توفي سنة (٣٣٨هـ) وقيل: (٣٣٧هـ)، انظر الأعيان، لابن خلكان ٨٢/١.

(٢) الحجة، ص١١١.

(٣) القرطبي ١١٦/٤.

وكلاب إنهم يختلسون الحركة في همزة الهاء إذا كانت بعد متحرك وأنهم يسكنون أيضاً)[1].

ويضيف أبوحيان منصفاً لأبي عمرو من الزجاج ومهاجماً له وواصفاً له بعدم الإمامة في اللغة حتى يجوز ملاحقة مثل أبي عمرو المعروف في التفرد في اللغة والبصر بها.

قال: (وأبو إسحاق الزجاج يقال عنه أنه لم يكن إماماً في اللغة ولذلك أنكر على ثعلب في كتابه الفصيح مواضع زعم أن العرب لا تقولها ورد الناس على أبي إسحاق في إنكاره وتقوله عن لغة العرب)[2].

ومما سبق نرى مذهب أبي عمرو من تسكينه لهذه الهاءات له وجه في العربية وأنه هنا قد أدركه أبوعمرو وكثيراً ما وجدنا في قراءته يختار شيئاً تخالفه بقية القراء السبعة ولكننا عند التعمق والبحث نجد لهذه المخالفة وجهاً إما لفصاحة ما اختاره أو لدلالة على شيء يدل عليه لم يدل عليه سواه أو لخفته ومع كل ذلك نجد لهذا الاختيار وجهاً في العربية وورد به الأثر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–.

ومن الكلمات التي اختار فيها أبوعمرو التسكين للهاء قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ﴾[3]. وأيضاً كلمة يتقه في قوله تعالى: ﴿ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾[4]، أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا ﴾[5]، وأيضا من الكلمات التي اختص بها أبوعمرو لسكون هائها كلمة (يأته) واختص بها السوسي عن أبي عمرو قال أبوشامة: (وأما قوله ومن يأته مؤمناً في سورة "طه" فلم يذكر الإسكان فيه إلا عن السوسي تبعاً لصاحب التيسير)[6].

---

(١) البحر المحيط، لأبي حيان، ٤٩٩/١.

(٢) المرجع السابق ٤٩٩/٢.

(٣) سورة النمل، الآية (٢٨).

(٤) سورة النور، الآية (٥٢).

(٥) سورة طه، الآية (٧٥).

(٦) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص٨١.

وهذا ولم تذكر القراءات تسكين هذه الهاء للدوري بل اختص بها السوسي واحدة رواية عن أبي عمرو ومن الكلمات التي أسكن هاءها أبوعمرو كلمة (يرضه) في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾[(١)] في سورة الزمر. فورد عن السوسي عن أبي عمرو تسكينه بلا خلاف، والدوري بخلافه قال صاحب النشر، (وسكن الهاء "من يرضه" السوسي واختلف عن الدوري فروى عنه الإسكان أبو الزهراء من جميع طرقه، وذكر الوجهين عنه جميعاً أبو القاسم الشاطبي وهو ظاهر التيسير)[(٢)].

ويتضح من هذا أن الوجهين اللذين ذكرا للدوري هما الإسكان، والثاني الصلة.

وقرأ أبو عمرو كلمة "أرجئه" في الأعراف، والشعراء بزيادة همزة ساكنة بعد الجيم، وبضم الهاء في الموضعين قال صاحب النشر: (وقرأ أرجئه) بهمزة ساكنة، أبوعمرو وضم الهاء من غير صلة)[(٣)].

---

(١) سورة الزمر، الآية (٧).

(٢) النشر، لابن الجزري ٣١٨/١.

(٣) الحجة ٣١١/١.

المبحث السادس
يـــاءات الإضافـــة

وهـي يـاء المـتكلم وهـي ضـمير يتصـل بالاسـم، والفعـل، والحـرف قـال ابـن الجـزري: (فتكـون مـع الاسـم مجـرورة المحـل، ومـع الفعـل منصـوبته، ومـع الحـرف منصوبته، ومجرورته بحسب العامل نحو: نفسي، وذكرني، وفطرني، وليحزنني، وإنـي ولي.

والفرق بينها وبين الياءات الزوائد، إن هذه الياءات تكون ثابتة في المصحف، وتلك محذوفة،وهذه الياءات تكون زائدة على الكلمة أي ليست من الأصول فلا تجئ لا ما من الفعل أبداً فهي كهاء الضمير، وكافه فنقول في نفسي "نفسه" و"نفسك" وفي "فطرني" و"فطرك" وفي "إني"، "إنه" و"إنك".

وياءات الزوائد تكون أصلية، وزائدة وهذه الياءات الخلف فيها جار بين الفتح والإسكان، وياءات الزوائد الخلاف فيها بين الحذف والإثبات)[1].

هذا وقد ذكر الشاطبي بعض الذي ذكره ابن الجزري حيث قال:

وليســت بــلام الفعــل يــاء إضــافة * ومــا هــي مــن نفــس الأصــول فتشــكلا**

ولكنها كالهاء والكاف ففي كل مائليه * يـــرى للهـــاء والكـــاف مـــدخلا)[2]**

فأخبر بذلك أن ياءات الإضافة ليست لام فعل ولا من نفس أصول الكلمة وإنما هي زائدة يقول ابن القاصح: (هي زائدة وأصول الشـيء الفاء، والعين، واللام، وجملة الأمر أن الكلمة إن كانت مما يوزن ووقع في آخرها "يا" فزنها فالفاء، والعين، واللام، فإن صادفت اللام مكان الياء فيعلم أنها لام الفعل، وإن كانت الكلمة مما يوزن، وذلك في الأسماء المبهمة نحو "التي" و"الذي" وفي الضمائر فالياء فيها ليست بياء إضافة لأنها من نفس أصول الكلمة فليست زائدة عليها.

---

(١) النشر، لابن الجزري ١٦٢/٢.

(٢) الشاطبية، ص .

واحترز بقوله: (وما هي من نفس الأصول من مثل ذلك لأنّ ياء الإضافة كلمة تتصل بكلمة أخرى، فإذا قلت: "سبيلي"، "فسبيل" كلمة و"الياء" كلمة أخرى، وأخبر بأنها كهاء الضمير وكافة فكل كلمة وليتها الياء واتصلت بها صح أن الهاء والكاف يليانها، ويتصلان بها فنقول في: "سبيلي"، "سبيله" و"سبيلك")[1].

والخلاف في هذه الياءات بين القراء في الفتح والإسكان.

قال أبوشامة: فيها لغتان الفتح والإسكان، فوجه الفتح أنها ضمير على حرف واحد قابل لحركة الفتح واقع في النصب، والجر محرك كالكاف، والهاء.

ووجه الإسكان التخفيف لأن حرف العلة تثقل عليه الحركة وإن كانت فتحة ولأن المد يخلف الحركة فيصير الحرف بالمد كأنه متحرك وكلاهما لغة فصيحة وقد جمعها امرؤ القيس[2]، في بيت واحد فقال:

ففاضت دموع العين مني صبابة * على النحر حتى بل دَمْعِيَ محملِيْ**

فقال (مني) بالإسكان، و"دمعي" بالفتح.

وياءات الإضافة في القرآن تأتي على ثلاثة أحوال قال ابن الجزري: (منها ما اجتمع القراء على تسكينه وهي الأكثر لمجيئه على الأصول، نحو "إني جاعل وإني فضلتكم" وجملته خمسمائة وست وستون آية، ومنها ما أجمعوا على فتحه، وذلك لموجب إما أن يكون بعدها ساكن لام تعريف أو شبهة نحو "نعمتي التي" و"أروني الذين" وجملته إحدى عشرة كلمة في ثمانية عشر موضعاً، ومنها ما اختلفوا في إسكانه، وفتحه، وجملته مائتان واثنتا عشر ياء، وقد عدها الداني وغيره وأربع عشرة فزاد اثنين، وهما "آتاني الله"، في النمل، و"فبشر عبادي" في الزمر)[3].

ومما يجدر ذكره أن علماء القراءات لم يهتموا في كتبهم بالحديث عن ياءات الإضافة المتفق عليها فتحاً وإسكاناً بل نجدهم قد اهتموا بذكر الياءات المختلف فيها من ناحية الفتح والإسكان، وهذا النوع هو الذي نحن بصدد التفصيل فيه، على ما

---

(١) سراج القارئ المبتدئ، لابن القاصح، ص١٦٦.

(٢) هو: امرؤ القيس بن حجر الكندي، شاعر جاهلي، من أصحاب المعلقات وكان أبوه ملكاً على بني أسد فقتلوه؛ له ديوان مطبوع، خزانة الأدب ١٣/١، والأغاني ٧٧/٩. والشعر والشعراء، لابن قتيبة، ص٣١.

(٣) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص٢٠٦.

ذهب إليه أبوعمرو بن العلاء، فالياءات التي بعدها همزة قطع مفتوحة، مذهب أبو عمرو فيه الفتح، وذلك مثل: "إني أعلم" وقد ورد هذا النوع في القرآن تسع وتسعون ياء، ويوافق أبو عمرو في ذلك من القراءات السبع شيوخه الحرميان نافع المدني، وابن كثير المكي(١).

قال ابن الجزري: (واختلفوا في فتح الياء وإسكانها من هذه المواضع ففتح الياء منهن نافع وابن كثير وأبوعمرو وأبوجعفر)(٢).

وقال الشيخ الضباع مؤكداً لذلك حيث قال: (يعني فمن الياءات تسع وتسعون ياء وقع بعدهن همزة قطع مفتوحة ففتحهن نافع وابن كثير، وأبوعمرو، وسكن الباقون)(٣).

وقال أبوشامة معللاً لهذا الفتح الذي ذهب إليه أبو عمرو وشيخاه: (اعلم أن الغالب على ياء الإضافة في القرآن الإسكان وأكثر ما فتح منها ما بعده همزة قطع وسببه الخلاص بالفتح من المد وقد ذكر ابن مجاهد في كتابه قال الفراء: وقد زعم الكسائي أن العرب تستحب نصب الياء عند كل ألف مهموزة سوى الألف، واللام، قال الفراء ولم أر ذلك عند العرب)(٤).

وسكن أبو عمرو من هذه الآيات تسع آيات على ما ذهب إليه الداني حيث قال: (ونقض أبوعمرو أصله في مواضع فسكن الياء في هود، قال تعالى: ("فطرني أفلا"، وفي يوسف: "ليحزنني"، وفي النمل "أوزعني أن"، والزمر: "تأمروني أعبد"، وفي الأحقاف: "أوزعني أن" وفي الأحقاف أيضاً: "أتعدانني").

هذا وذهب الشيخ موسى بن القاسم المغربي، في البرهان في رواية الدوري عن أبي عمرو بن العلاء أن أبا عمرو سكن هذه الياءات الإثني عشرة ياء حيث

---

(١) النشر، لابن الجزري ٢/١٦٢-١٦٣.

(٢) المصدر السابق ٢/١٦٥.

(٣) الطباع، إرشاد المريد، ص٢٠٨.

(٤) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص٢١١.

قال: (اعلم أن أبا عمرو سكّن من ياءات هذا النوع إثني عشرة ياء ثم ذكر هذه الياءات التي سبق أن ذكرها الداني).

وزاد عليها "فأذكروني أذكركم" في البقرة، و"ذروني أقتل موسى"، و"أدعوني استجب لكم" كلاهما بغافر ثم قال: وفتح ما عداهما منه وهو السبع والثمانون الباقية)[1].

والنوع الثاني من ياءات الإضافة هو ما كان بعده همزة مكسورة مثل: ("مني إلا"، و"مني إليك" فمذهب أبوعمرو في هذه الياءات، وأمثالها الفتح، وسكن غيره إلا في مواضع خرجت عن هذه الحكم، وهي خمسة عشر موضعاً في القرآن سكنها أبوعمرو. مثل: "بناتي إن كنتم" بالحجر، و"أنصاري إلى الله"، بآل عمران. والصف و"لعبادي إنكم" الشعراء، "وستجدني إن شاء الله" بالكهف. والقصص: "ويصدقني إني" بالقصص: "وأنظرني إلى" بالأعراف، والحجر، واخترتني إني" المنافقون. و"ذريتي إني" بالأحقاف. و"يدعونني إليه" يوسف. و"تدعونني إلى"، و"تدعونني إليه" كلا بغافر)[2].

والنوع الثالث: (من هذه الياءات هو ما وقع بعدهنّ همزة قطع مضمومة نحو: "إني أعيذها"، و"أني أمرت" وجملتها عشر آيات ومذهب أبي عمرو فيها الإسكان بجميعها).

والنوع الرابع: (هذه الياءات أربع عشر ياءً وقعن قبل همزة وصل مصحوب بلام التعريف وذلك نحو:"يا عبادي الصالحون"، و"إن أرادني الله بضر"، ومذهب أبو عمرو في مثل هذه الياءات فتحها إلا في قوله تعالى: "يا عبادي الذين آمنوا"، و"يا عبادي الذين أسرفوا"، في حالة النداء عند أبي عمرو بن العلاء الإسكان)[3].

---

(١) البرهان، للشيخ موسى قاسم المغربي، ص٧٣.

(٢) إرشاد المريد، للضباع، بتصرف، ٢١٣.

(٣) ملحق من إرشاد المريد، ص١٢٤. وسراج القارئ، ص١٧٣.

والنوع الخامس: من ياءات الإضافة التي بعدها همزة وصل مجردة عن اللام، وجملتها سبع آيات نحو: "إني اسطفيتك" بالأعراف. "وأخي أشدد" مذهب أبو عمرو في هذه الياءات الفتح لها جميعاً، قال الداني: وفتح أبوعمرو الياء حيث وقعت)[1].

والنوع السادس: (من هذه الياءات التي لم يقع بعدها همزة قطع ولا وصل بل حرف من باقي الحروف في المعجم، وجملة المختلف فيه من ذلك ثلاثون "ياء" وذلك نحو: "بيتي للطائفين" و" لي لعلهم يرشدون" ومذهب أبو عمرو فيها التسكين ما عدا "ياءين" ففتحهما، وهما: "مالي"، في يس. "ومحياي" بالأنعام)[2].

هذا وقد سكّن أبو عمرو كلمة "مالي" في قوله تعالى: " مالي لا أرى الهدهد) النحل. قال ابن خالويه في الحجة معللاً وموجهاً لما ذهب إليه أبوعمرو: (من فتح في ياسين، وتسكين التي في النمل بين التحريك والإسكان قال: وإنما السؤال على أبي عمرو لأنه سكن في النمل وحرك في ياسين ثم قال: وله في ذلك ثلاثة حجج:

أحداهن: ما حكي عنه أنه فرق بين الاستفهام في النمل وبين الانتفاء في ياسين. و**الثانية:** أنه أتى باللغتين ليعلم جوازهما. **والثالث:** أن الاستفهام يصلح للوقف عليه فأسكن له كقوله: "مالي" و"مالك" والانتفاء يبنى على الوصل من غير نية وقوف فحرك الياء لهذا المعنى)[3].

---

(١) التيسير، للداني، ص٦٨.

(٢) المصدر السابق، ص٦٨.

(٣) الحجة، لابن خالويه، ص٢٧٠.

المبحث السابع
الإدغـــــام

إذا أردنا أن نعرف حقيقة الإدغام لا بد أن نستعرض جملة من أقوال أهل اللغة والنحاة، والقراء فيه ليتضح لنا الأمر، ونبدأ فنقول:

جاء في لسان العرب لابن منظور: (الإدغام إدخال حرف في حرف، يقال: أدغمت اللجام في أفواه الدواب، وأدغم الفرس اللجام إدْخاله في فيه، وأدغم اللجام في فمه كذلك)(١).

وقال الأزهري(٢): (إدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا وقال بعضهم: ومنهم اشتقاق الإدغام في الحروف وقيل: بل اشتقاق هذا من إدغام الحروف وكلاهما ليس بعتيق إنما هو كلام نحوي، وأدغم الرجل بادر القوم مخافة أن يسبقوه فأكل الطعام من غير مضغ)(٣).

وقال صاحب القاموس المحيط: (الدغم بالضم والدغم محركة من لون الخيل أن يضرب وجهه وجحافله إلى السواد ويكون ذلك أشد سواداً من سائر جسده وقد أدغم إدغاماً وهو أدغم وهي دغماء فارسية ديزج: والأدغم الأسود الأنف ومن يتكلم من قبل أنفه، وأدغمه الله تعالى سود وجهه وأدغم الفرس اللجام في فيه، وأدغم الحرف في الحرف أدخله)(٤).

ويقول ابن يعيش شارح المفصل للزمخشري: (إعلم أن معنى الإدغام إدخال شيء في شيء يقال: أدغمت اللجام في فم الدابة أي أدخلته في فيها وأدغمت الثياب في الوعاء أدخلتها فيه، ومن قولهم حمار أدغم وهو الذي يسميه العجم ديزج، وذلك إذا لم تصدق خضرته، ولا زرقته فكأنهما لونان قد امتزجا. الإدّغام بالتشديد من ألفاظ

---

(١) لسان العرب، لابن منظور، مادة (دغم).

(٢) الأزهري: هو أبي منصور أحمد الأزهري، صاحب كتاب التهذيب في اللغة وغيره، من أهل هراة، بغية الوعاة، للسيوطي ١/١٧-١٨.

(٣) التهذيب في اللغة، للأزهري، مادة (دغم).

(٤) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مادة (دغم).

البصريين والتخفيف من ألفاظ الكوفيين ومعناه في الكلام أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران بشدة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة فيصير الحرف الأول كالمستهلك)[1].

وجاء في كتاب الشافية لابن الحاجب: (الإدغام في اللغة إدخال الشيء في الشيء يقال: أدغمت اللجام في فم الدابة أي أدخلته فيه)[2].

وينقل السيوطي في كتابه الهمع نقلاً عن أبي حيان: (الإدغام في اللغة الإدخال ويقال: الإدغام افتعال وهو عبارة سيبويه وهي عبارة الكوفيين، وفي الاصطلاح رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعك إيّاه بهما وضعاً واحداً لا يكون إلا في المثلين، والمتقاربين)[3].

ويقول أبو بكر مجاهد: (الإدغام تقريب الحرف من الحرف إذ أقرب مخرجه في مخارج اللسان كراهية أن يعمل اللسان في حرف واحد مرتين فيثقل عليه)[4].

ويقول ابن الجزري في نشره: (الإدغام هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً ثم يقول في معرض حديثه: عن الإدغام ويذكر رأي أبي عمرو بن العلاء: "الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره")[5].

وهذا الذي ذكرناه في تعريف الإدغام وبيان حقيقته عن بعض النحاة وأهل اللغة والقراء وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء الذي أورده ابن الجزري واخترنا هذه التعريفات من أقوال هؤلاء العلماء في الإدغام وهذا قليل من كثير دون استقراء لأن هذا الباب لو توسعنا فيه أكثر من هذا لشغل مكاناً واسعاً ولا يناسب مع هذا البحث فلذلك اقتصرنا على القدر الذي ذكرناه من أقوالهم.

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ١٢٦/٦.

(٢) الشافية، لابن الحاجب ٣٣٥/٣.

(٣) همع الهوامع، للسيوطي، ص٢٢٥.

(٤) السبعة، لابن مجاهد، ص١٢٥.

(٥) النشر، لابن الجزري ٢٣٥/١، بتصرف.

ولا نرى أن بين النحاة والقراء وأهل اللغة اختلاف في ماهية الإدغام فكلهم اتفقوا على مقالة واحدة وهي: إدغام اللجام في فم الدابة.

وتوسع بعضهم في معناه، وذكر معاني أخرى كما يقول صاحب إبراز المعاني: وهي معاني لغوية والذي نحن بصدده، معناه الاصطلاحي وهو إدخال الحرف في الحرف، وهو كما يقول ابن الجزري: اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً ويعلل صاحب إبراز المعاني بقوله (وإنما فعلت العرب ذلك طلباً للخفة لمّا ثقل إلتقاء الحرفين المتجانسين، والمتقاربين على ألسنتهم)[١].

ويستطيع الباحث أن يستخلص من ذلك أن معنى الإدغام المجازي: وهو المستعمل في إدغام الحروف: وهو إدخال الحرف في الحرف، ويكون هذا عندما يلتقي حرف ساكن بحرف مثله متحرك دون أن يفصل بينهما شيء فيدخل الحرف الأول في الثاني حيث يمكن نطق الحرفين حرفاً واحداً كالثاني مشدداً فيرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة وهو كوزن حرفين.

هذا هو الإدغام بصفة عامة أما الإدغام عند النحويين والقرّاء: ينقسم إلى قسمين كبير، وصغير:

فالكبير: هو الذي يفصل فيه بين الصوتين الساكنين صوت لين قصير حركته، وهو منسوب إلى شيخنا أبي عمرو بن العلاء وهو إمام النحويين والقراء، وهذا النوع من الإدغام يتطلب عمليات صوتية معقدة قبل أن يتحقق، فضلاً عن أنه لم ينسب إلى أي قبيلة خاصة عرفت به وأثر في تطبيقها فيما وقفت عليه والله أعلم.

أما النوع الثاني: وهو عند القراء يعرف بالإدغام الصغير. وفيه يتجاور الصوتان الساكنان دون فاصل من أصوات اللين وهو الذي شاع في معظم اللغات.

والإدغام الكبير سمي كبير لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون. وقيل: لتأثره في إسكان المتحرك قبل إسكانه وقيل: لما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله نوعي المثلين والمتجانسين والمتقاربين.

---

(١) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص٦٠.

هذا ما قاله ابن الجزري: في سبب تسميته كبيراً أما صاحب إبراز المعاني فيقول: (سمي كبيراً لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، ولشموله نوعي المثلين والمتقاربين)[1].

ومما تقدم يتضح للباحث أنه ليس هناك اختلاف كبير بين القراء في سبب تسميته بالإدغام الكبير غير أن ابن الجزري توسع في الإدغام الكبير وجعله يشمل حروفاً لم يذكرها غيره، كصاحب إبراز المعاني وسراج القارئ المبتدئ، حيث جعله يشمل الحروف المتجانسة، والمتقاربة، والمتماثلة وعند غيره يشمل المتقاربين، والمتماثلين.

ويوضح الضباع معنى التماثل، والتجانس، والتقارب التي تقدم ذكره، حيث يقول: (ويعنون بالتماثل إتحاد الحرفين مخرجاً وصفة "كالباء مع الباء"، والمتجانسين اتحادهما مخرجاً لا صفة "كالطاء مع التاء"، وبالمتقاربين تقاربهما في المخرج أو الصفة، أو فيهم "كالدال مع السين أو الشين")[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن فائدة هذا الإدغام التخفيف قال أبو عمرو بن العلاء: (الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيرها)[3].

ويقول محمد الصادق قمحاوي: (وجه الإدغام إرادة التخفيف وقيل: إن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ثم عاد مرة أخرى للمخرج بعينه ليلفظ بحرف آخر صعب ذلك وشبهه النحويون يمشي المقيّد لأنه يرفع رجلاً ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منهما وشبهه وشبه بعضهم بإعادة الحديث مرتين وذلك ثقيل على السامع. ولذلك أدغم أبو عمرو وقال: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره)[4]، وقال السيوطي: (إن وجهه التخفيف)[5].

---

(١) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص٦٠.

(٢) إرشاد المريد إلى المقصود القصيد، للضباع، ص٦٠.

(٣) النشر، لابن الجزري ٢٧٥/١.

(٤) طلائع فضلاء البشر في القراءات، لمحمد الصادق قمحاوي، ص٧، الطبعة الأولى، مطبعة النصر، بدون تاريخ.

(٥) الإتقان، لجلال الدين السيوطي ٩٤/١.

والإدغام الكبير لم يذكره بعض القراء كما يقول ابن الجزري: (ومنهم من لم يذكره البتة كما فعل أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن وابن مجاهد في السبعة، ومكي في تبصرته، ومنهم من ذكره في أحدى الوجهين، عن أبي عمرو بن العلاء بكامله من جميع طرقه وهم الجمهور من العراقيين وغيرهم، ومنهم من ذكره عن الدوري، والسوسي معاً كأبي معشر الطبري في تلخيصه ومنهم من خص به السوسي وحده كصاحب التيسير، والشاطبي ومنهم من لم يذكره عن السوسي، ولا الدوري بل ذكره عن غيرهما من أصحاب اليزيدي وشجاع عن أبي عمرو بن العلاء، كصاحب التجريد، والمالكي صاحب الروضة)[1].

هذا ومما يلفت النظر اختصاص أبي عمرو بن العلاء بهذا الباب من بين القراء العشرة ولم يرو لنا عن غيره، وفي ذلك يقول ابن الجزري: (أما رواته فالمشهور به والمنسوب إليه، والمختص به من الأئمة العشرة هو أبو عمرو بن العلاء، ولكنه قد عرف عن غيره من غير العشرة ثم يردف قائلاً: وليس بمنفرد به بل ورد أيضاً عن الحسن البصري[2]، وابن محيص[3]، والأعمش[4]، وعيسى ابن عمر[5]، ويعقوب الحضرمي[6] وغيرهم)[7].

وعليه فإن مدار هذا الإدغام على أبي عمرو ومنه أخذ وإليه أسند ومنه اشتهر بين القراء السبعة، وتجدر الإشارة هنا أن علماء القراءات الذين نقلوا عن أبي

---

(١) النشر، لابن الجزري ٢٧٦/١.

(٢) الحسن البصري: هو الحسن بن يسار أبو سعيد التابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمانه، وأحد العلماء الفقهاء الشجعان منسلك، ولد سنة (٢١-١٨٠هـ)، الأعلام ٢٢٦/٢.

(٣) ابن محيص ابن أبي عمار، روى عنه أبوعمرو بن العلاء، وله قراءة، الفهرست، ص٤٨.

(٤) الأعمش: هو سليمان بن مهران أبو محمد الملقب بالأعمش، تابعي مشهور عالماً بالقرآن والحديث والفرائض، قال الذهبي: (كان رأس في العلم النافع) (٦١-١٤٨هـ)، الأعلام ١٣٥/٣.

(٥) عيسى بن عمر الثقفي، نحوي، مقرئ، صاحب تفسير في كلامه واستعمال الغريب فيه من تصانيفه: الجامع، والإكمال، وكلاهما في النحو، (ت١٤٥هـ، وقيل ٣٤٩هـ)، معجم المؤلفين ٥٩٦/٢.

(٦) يعقوب الحضرمي بن إسحاق بن يزيد البصري، نحوي، لغوي، فقيه، ولد سنة (١١٧-٢٠٥هـ)، معجم المؤلفين ٥٢/٢.

(٧) النشر، لابن الجزري ٢٧٥/١.

عمرو قراءته أنه لم يكن يقرئ كل قارئ أخذ عنه بهذا الإدغام الكبير بل كان يخص به ما تفقه منه خاصة من كان ماهراً بالقراءة متقناً لوجوه القراءات عالماً بلغات العرب، وأسرارها وفي هذا يقول ابن الجزري: (وكان أبوعمرو يقرئ بهذه القراءة الماهر النحرير الذي عرف وجوه القراءات ولغات العرب)[١].

هذا وقد اختار كثير من النقلة عن أبي عمرو ترك هذا الإدغام ومالوا إلى الإظهار كما هو مذهب سائر القراء وعللوا ذلك بقولهم: (لأن فيه –يعني الإظهار– إيتاء كل حرف حقه من إعرابه أو حركة بنيته التي استحقها، والإدغام يلبس على كثير من الناس وجه الإعراب، قال أبو شامة: ولم يذكر أبو عبيدة الإدغام في كتابه وقال في معناه: الأظهار عندنا أولى لكراهتنا الإدغام إذا كان تركه ممكنا)[٢].

أحكام الإدغام:

وأحكام الإدغام كما يقول ابن الجزري: (فإن له شرطاً وسبباً ومانعا)[٣]، وشرطه: التقاء المدغم بالمدغم فيه وأن يكون المدغم فيه أكثر من حرف إذا كان الإدغام من كلمة نحو (خلقكم)[٤].

فإذا التقى المثلان فإما أن يكونا في كلمة أو كلمتين فإن كان في كلمة فالمنقول: عن أبي عمرو في رواية السوسي الإدغام ولم يقع من ذلك في القرآن إلا في كلمتين وهما (فإذا قضيتم مناسككم) في البقرة، و(ما سلككم) في المدثر. وأما ما عداهما من باقي باب المثلين في كلمة مثل: (جباههم ووجوههم) فلم يقول السوسي على إدغامه وإنما أظهره قولاً واحداً.

وإلى هذا يشير الشاطبي بقوله:

ففي كلمة عنه مناسككم وما * سلككم وباقي الباب ليس معوّلاً**

(١) النشر، لابن الجزري ٣٧٦/١.

(٢) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص٦١، بتصرف.

(٣) النشر، لابن الجزري ٢٧٨/١.

(٤) إرشاد المريد إلى المقصود القصيد، للضباع، ص٦٠.

(أما إذا التقى المثلان في كلمتين بأن يكونا الأول آخر الكلمة والثاني أو الكلمة التي تليها فلا بد من إدغام الحرف الذي وقع أولاً في الحرف الثاني إذا لم يكن هناك مانع وهذا النوع وقع في القرآن في سبعة عشر حرف)[١].

وإلى هذا أشار الشاطبي بقوله:

وما كان من مثلين في كلمتيهما * فلا بد من إدغام ما كان أولاً**

والمواضع المتفق عليها التي تحول دون إدغام المثلين ثلاثة يقول ابن الجزري في ذلك: (كون الأول تاء ضمير سواء أكان متكلماً، ومخاطباً نحو: "كنت تراباً"، و"أفأنت تسمع")[٢].

وأما المشددة نحو: ("مسّ سقر"، "تم ميقات ربه"، والمُنْوَّن "غفورٌ رحيم"، "سميعٌ عليم")[٣].

وهناك مواضع أخرى يمتنع الإدغام مثل قوله تعالى: (فلا يحزنك كفره) فقد أظهر الكاف من كلمة كفره، في هذا الموضع أهل الأداء عن السوسي وإنما لم يدغمو لأن النون تخفي قبل الكاف في كلمة "يحزنك" والإخفاء كالإدغام فتكون بمنزلة الحرف المشدد فلا يدغم ولأجل أن تجعل الكلمة ببقائها على صورتها[٤].

وهناك مواضع مختلف فيها أرجع إليها في الشاطبية، والتيسير للداني، وإرشاد المريد.

إدغام المتقاربين:

قد ذكرنا من قبل في بداية حديثنا عن الإدغام الكبير أنه يشمل المثلين وغيره، والحديث السابق عن الإدغام الكبير في الحروف المتماثلة في قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري، ومن خلال العرض المتقدم، وجدنا هذا الفصل يختص برواية السوسي وحدها دون رواية الدوري، ولم يتفق معه الدوري في باب الإدغام

---

(١) إرشاد المريد إلى المقصود القصيد، للضباع، ص٦٢.

(٢) النشر، لابن الجزري ١٣٧٩.

(٣) إرشاد المريد إلى المقصود القصيد، للضباع، ص٦٣.

(٤) سراج القارئ المبتدئ، لابن القاصح، ص٤٧.

الكبير إلا في كلمة واحدة وهي قوله تعالى: (بيّت طائفة) بالنساء، فقد أدغمها الدوري أيضاً.

أما الإدغام الكبير في الحروف المتقاربة في كلمة أو كلمتين فلنقرأ قول الإمام أبي شامة حيث يقول عنه: (وهذا الباب مقصور على إدغام حرف في حرف يقاربه في المخرج ويحتاج فيه مع تسكينه إلى قلبه إلى الحرف المدغم فيه فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما مشدّداً ولا تبقي للأول أثر إلا أن يكون حرف اطباق أو غنة فتبقى أثر الاطباق والغنّة)(١).

(فإذا حصل أن إلتقى حرفان متقاربان في كلمة، فالسوسي لم يدغم منها إلا القاف في الكاف، وذلك بشرط أن يكون قبل القاف حرف متحرك وبعد الكاف ميم وذلك نحو قوله تعالى: "يرزقكم من السماء" فإن أسكن ما قبل القاف نحو "ميثاقكم"، "وما خَلْقُكُمْ" أو لم يأت بعد الكاف ميم جمع نحو "خَلَقَكَ" فلا خلاف في إظهاره إلا إذا كان بعد الكاف نون جمع وهو في "طَلَّقَكُنّ" في التحريم، ففيه خلاف وإدغامه أولى لثقل اللفظ بالجمع، والتأنيث)(٢).

أما ما كان من المتقاربين من كلمتين فإن السوسي أدغم من ذلك سبعة عشر حرفاً لا غير وقد جمعها الداني في كلام ليحفظ وهو: (سنشد حُجَّتكَ بذلَّ رضٍ قَثَم) وإدغام هذه الحروف فيما يجانسها أو يقاربها بشرط أن لا يكون الحرف الذي يراد إدغامه منها منوناً، أو تاء خطاب أو مجزوماً، أو مشدّدا وإذا لم يكن كذلك فلا بد من الإظهار مثل قوله تعالى: (في ظلماتٍ ثَلاَثَ) و(رجلٌ رّشِيد) أو مجزوما مثل: (وَلَمْ يُؤْتَ سَعَة) و(جئت شيئاً أمرا)(٣).

أمثلة الإدغام هذه الحروف مثال الحاء تدغم في العين في قوله تعالى: (فَمَنْ زُحْزُحَ عَن النَّارِ) وعللوا إدغامها في هذا الموضع بقولهم: لطول الكلمة وتكرار الحاء ولذلك تظهر فيما عداه نحو: (لا جُنَاحَ عَلِيْكُم)(٤)، (والكاف تدغم في القاف، وكذلك

---

(١) أبرار المعانين ص٦٧.

(٢) إرشاد المريد، للضباع، ص٦٨.

(٣) التيسير، للداني، ص٢٢.

(٤) النشر، لابن الجزري ١/٢٩٠.

القاف تدغم في الكاف بشرط إذا تحرك ما قبل كل منهما، نحو: "خلف كل شيء"، "ينفق كيف يشاء"، "ويجعل لك قصورا"، فإن أسكن ما قبل كل منهما أظهرتا ولم تدغما، نحو: "وفوق كل ذي علم عليم"، و"وتركوك قائما"، والشين تدغم في حرف واحد وهو السين وذلك في قوله تعالى: "إلى ذي العرش سبيلاً"، والضاد تدغم في الشين في قوله تعالى: "لبعض شأنهم".

ولا يجوز عند النحويين، وعندهم أن الضاد لا تدغم إلا في مثلها ولا مثل لها في القرآن)[١].

قال الزمخشري في المفصل: (وأما ما رواه أبو شعيب السوسي عن اليزيدي أن أبا عمرو كان يدغمها أي الضاد في الشين في قوله تعالى: "لبعض شأنهم"، فما برئت من عيب رواية أبي شعيب)[٢]، وللباحث وقفه في مثل هذه ونظائرها في آخر هذا الموضوع.

وإلى كيفية الإدغام الكبير: يشرح ذلك أبي شامة: حيث يقول: (فإدغام المثلين لا يحتاج فيه إلى كثير من أن تسكن الحرف وتدغمه في مثله أما إدغام المتقاربين في المخرج فيحتاج فيه مع تسكينه إلى قلبه إلى لفظ الحرف المدغم فيه فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما مشدداً ولا يبقى للأول أثر إلا أن يكون حرف إطباق أو غنه فتبقى أثر الإطباق والغنة)[٣].

ويقول ابن الجزري في كيفية الإدغام: فإذا وجد الشرط والسبب ارتفع المانع وجاز الإدغام فإن كانا مثلين أسكن الأول وأدغم، وإن كانا غير مثلين قلب الثاني، وأسكن ثم أدغم وارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة من غيره وقف على الأول، ولا فصل بحركة ولا روم، وليس بإدخال حرف في حرف كما ذهب إليه بعضهم بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كمنا وصفنا طلباً للتخفيف)[٤].

---

(١) إبراز المعاني، ص٢١.

(٢) المفصل، للزمخشري، ص٣١١.

(٣) إبراز المعاني، ص٢١.

(٤) النشر، لابن الجزري ٢٨١/١.

ومما سبق نلاحظ أن أبا شامة يجعل إدغام المتقاربين إدغاماً كاملاً ولا يبقي للحرف الأول أثر بل ينطق بالحرف الثاني مشدداً كإدغام المثلين إلا أن يكون حرف إدغام أو إطباق فتبقى أثر اللغة،والإطباق.

أما ابن الجزري: فيرى أن الحرفين ملفوظ بهما وليس الإدغام عنده إدخال حرف في حرف كلية بل الصحيح عنده أن الحرفين ملفوظ بهما طلباً للتخفيف.

فهذا هو الإدغام الكبير وهذه حروفه التي أدغمها أبوعمرو في رواية أبي شعيب السوسي عن أبي محمد اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء.

ومما يجدر الإشارة إليه أن أبا عمرو الدوري لم يأخذ بالإدغام الكبير في روايته عن اليزيدي إلا في كلمة واحدة في جميع القرآن وذلك قوله تعالى: (بيّت طائفة) حيث كان مذهبه الإظهار مع تخفيف الهمزة ومذهب السوسي الإدغام مع التخفيف.

(ومع اختلاف الروايتين كلاهما عن اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء وقد اختصت رواية السوسي بمسائل الإدغام الكبير دون غيرها من الروايات عن القراء السبع ولم يؤثر عن السبع أخذهم بالإدغام الكبير غير حمزة في إدغام "بيّت طائفة" و"الصافات صفا")[(١)].

وقد أخذ القراء غير أبي عمرو بالإظهار وتركوا الإدغام وقال الإظهار: (إيتاء كل حرف حقه من إعرابه وحركة بنيته التي استحقها والإدغام يلبس على كثير من الناس وجه الإعراب ويوهم غير المقصود من المعنى)[(٢)].

وقد كان أبوعمرو بن العلاء الذي اختصت قراءته بهذا الباب متفرداً في شخصيته من بين القراء حيث كان عالماً بالنحو جامعاً للغة العرب عارفاً بالقراءات ووجوهها، وكان أكثر القراء السبعة شيوخاً ولكل هذا نجد أن قراءته اختصت بهذه المسائل التي لم توجد في غيرها من القراءات مثل الإدغام الكبير).

وقد كان أبو عمرو لا يقرئ به كل من جلس لأخذ القراءة عنه بل كان يخص به طائفة من تلاميذه الذين يرى أنهم أهل لذلك وفي ذلك يقول ابن الجزري مشيراً

---

(١) إبراز المعاني، ص٦١.

(٢) المصدر السابق، ص٦١.

إلى هذا الباب: (وكان أبو عمرو يقرئ بهذه القراءة الماهر الن-حرير الذي عرف وجوه القراءات ولغات العرب)[1].

فكان لا يقرئ به إلاّ من له بصر بلغات العرب وكان على معرفة تامة بوجوه القراءات، فإذا وقفنا على قول ابن الجزري هذا أدركنا أن أبا عمرو كان على منزلة عالية من العلم بوجوه القراءات ومعرفة اللغة، وحيث إن قراءته اختصت بهذا الباب وتمتاز به دون القراءات الأخرى.

يستخلص الباحث مما تقدم في هذا الموضوع الذي هو الإدغام الكبير، فإذا كان هذا هو الإدغام الكبير وهذا شيخه الذي روى بأثر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وكما هو معلوم أن القراءة سنة متبعة وكان أبو عمرو أكثر القراء التزاماً للأثر وإتباعاً له مع كل هذا لم يقبل بعض النحاة إدغام حروف هذا الباب فقد وصفوا إدغام بعضها مرة بأن إدغامها لا تقضيه الأصول كما فعل ابن عطية[2] في إدغام قوله تعالى: (أشهر رمضان) قال ابن عطية: (وأدغمت فرقة شهر رمضان وذلك لا تقتضيه الأصول لاجتماع الساكنين فيه)[3].

وتارة يصفون روايته بالعيب كما فعل الزمخشري في المفصل حيث قال: وأما رواية أبو شعيب السوسي عن اليزيدي أن أبا عمرو كان يدغمها أي الضاد في الشين في قوله تعالى: ("لبعض شأنهم" فما برئت من عيب رواية أبي شعيب)[4].

وتارة يصفون روايته بعدم دقته في النقل كما جاء في شرح الكافية، قال الرضي: ("وقد جاء لبعض شأنهم" نقل عن بعض القراء الإدغام في مثله وخالف أهل الأداء على أن المراد بالإدغام في مثله الإخفاء وتعبيرهم عنه بلفظ الإدغام

---

(١) النشر ٢٧٦/١.

(٢) ابن عطية: هو عبدالله بن عطية بنعبدالله بن حبيب الدمشقي، أبو محمد، مفسر، مقرئ، وله مسجد معروف باسمه، من آثاره: تفسير القرآن، (ت٣٨٣هـ)، معجم المؤلفين ٢٥٨/٢.

(٣) البحر المحيط، لابن حيان ٣٩/٢.

(٤) المفصل، للزمخشري، ص٣٢٩.

تجوّز لأن الإخفاء قريب من الإدغام ولو كان ذلك إدغاماً لالتقى ساكنان على حد، في نحو: "لبعض شأنهم")[١].

لكننا نلاحظ أن الإدغام قد أجازه أئمة القراء فها هو ابن مجاهد يقول في حديثه عن مذهب حمزة: (ورواه شعيب السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يدغم "لبعض شأنهم")[٢].

وقد سبق وقد أشرنا إلى مقالة ابن الجزري في باب الإدغام الكبير وتخصيص أبي عمرو به طائفة من تلاميذه دون بعضهم، وأيضاً نرى أن ابن الجزري يقبل هذا الإدغام ويقول: (والضاد تدغم في الشين في موضع واحد "لبعض شأنهم").

ويقول ابن الجزري: (منتصراً لهذه القراءة: وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب "شهر رمضان" مدغماً)[٣]، ويرد على النحويين في موضع آخر حيث يقول: (كم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها)[٤].

فإذا أدركنا أن هذه الحروف رويت لنا متواترة وأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر وأن هذا الإدغام قرأ به الداني وابن مجاهد ودافع عنه إمام الفن ابن الجزري في نشره ومن قبل هذا رواه الثقة عن أبي عمرو أدركنا بعد هذا كله أن ما قاله النحاة في إدغام "لبعض شأنهم" ووصفهم بالعيب مرة ومرة بأن إدغامه لا تقتضيه الأصول، ومرة وصفوا الناقل له بعدم الدقة في النقل فهذه الأوصاف فيها تجني على القارئ واتهام له بعدم الدراية مع العلم بأن الرجوع إلى الأخذ بقول القراء أولى لأنهم أكثر عدلاً ويعجبني في ذلك ما قاله الإمام أبو حيان في تفسيره البحر المحيط رداً على النحاة حيث يقول: (ما قاله ابن عطية في الإدغام "شهر رمضان" ولم تقتصر لغة العرب على ما قاله أكثر البصريين ولا على ما اختاروه بل إذا صح النقل وجب

---

(١) شرح الكافية، ٢٧٤/٣.

(٢) السبعة، لابن مجاهد، ص١٣٣.

(٣) النشر ٣٣٥/٢.

(٤) المصدر السابق ١٠/١.

إليه المصير)[١]، فمقالة كهذه فيها إنصاف لأبي عمرو بن العلاء وفيها دلالة على الثقة العالية فيه التي هو أهل لها دون شك في ذلك.

ويكفي في هذا أن نذكر ما قاله ابن الجزري في نشره عن منهج القراء حيث ينقل قول الداني وأئمة القراء: (لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفيس في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأنّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها)[٢].

الإدغام الصغير:

وهو ما كان الحرف المدغم منه ساكناً[٣].

(ويسميه بعضهم بباب الإدغام، والإظهار كما جاء في إبراز المعاني وسراج القارئ المبتدئ[٤]، ويسميه ابن الجزري[٥] في النشر باب الإدغام الصغير، أما صاحب التيسير فيقول عنه: باب ذكر الإدغام والإظهار للحروف السواكن)[٦].

ويستحسن أبو شامة تسمية الداني هذه ويقول: (وهذه زيادة حسنة فيها تمييز هذا الباب من الإدغام الكبير فإنه إدغام للحروف المتحركة)[٧].

وينقسم إلى ثلاثة أقسام، وهي:

١/ إدغام حرف من كلمة عند حروف متعددة من كلمات متفرقة، وينحصر في إذ، وقد، وتاء التأنيث، وهل، وبل.

٢/ وإدغام حرفٍ في حرف من كلمة أو كلمتين وهو المعبر عنه عندهم بحروف قربت خارجها ويلتحق بهذا قسم آخر اختلف في بعضه وهو الكلام على أحكام النون الساكنة ويمثل هذا القسم الثالث من هذا الباب.

---

(١) البحر المحيط، لأبي حيان ٣٩/٢.

(٢) النشر ١١/١.

(٣) إرشاد المريد، للصباغ، ص١٣٨.

(٤) سراج القارئ المبتدئ، ص١١٤.

(٥) النشر، لابن الجزري ٢/٢.

(٦) التيسير، للداني، ص٤١.

(٧) إبراز المعاني، ص١٣٨.

وأبدأ بالقسم الأول الذي هو أوله (إذ): و(إذ) هذه الحروف التي تدغم فيها ستة، وهي: (التاء، نحو: "إذ تسوروا المحراب)، (و"الزاي" نحو: "وإذ زين")، و(السين، نحو "إذ سمعتموه")، و(الجيم، نحو "إذ جاؤوكم)، وقال ابن مجاهد: (ولم يدغم أحد من القراء الذال في الجيم غير أبي عمرو)[١].

ويبدو أن ابن مجاهد: (يعني بهذا القراء السبعة أما غيرهم من القراء فقد وافق أبا عمرو في إدغام الذال في الجيم، مثل:هشام، وابن محيصن)[٢].

أما دال قد: فقد أدغمها أبو عمرو في ثمانية أحرف، وهي: (السين، والذال، والضاد، والطاء، والزاي، والجيم، والصاد، والشين، وذلك نحو: "لقد سمع"، و"لقد ذرأنا"، و"فقد ضل"، و"لقد ظلمك"، و"لقد زينا"، و"لقد جاءكم"، و"لقد صرفنا"، و"قد شغفها")[٣].

أما تاء التأنيث الساكنة المتصلة بالفعل فقد أدغمها أبوعمرو في ستة أحرف، وهي: (السين، والثاء، والصاد، والزاي، والطاء، والجيم، وذلك نحو: "أنزلت سورة"، "كذبت ثمود"، "حصرت صدورهم"، "خبت زدناهم"، "كانت ظالمة"، "وجبت جنوبها"). وأدغم أبو عمرو ("لام هل" في التاء في سورة الملك، وذلك في قوله تعالى: "هل ترى من فطور"، وسورة الحاقة في قوله تعالى: "هل ترى لهم من باقية")، قال ابن خالوية في الحجة: (فإن قيل: إن أبا عمرو لم يدغم من أمثال هذين سواهما فقل أحب أن يعرف جواز اللغتين ليعلمك أنهما مستعملتان)[٤]. وكان الكسائي يقول: (إدغامها أكثر وأفصح، وأشهر وإظهارها لكنة ولحن ابن خالويه)[٥].

وقد ذكر ابن مجاهد حروفاً أخرى حيث قال: (روى هارون الأعور عنه –أبي عمرو– الإدغام في قوله تعالى: "هل تعلم له سميا"، و"هل ثوب الكفار"، وروى ذلك على ابن نصر عن هارون عن أبي عمرو، ويونس بن حبيب عن أبي عمرو: "هل

---

(١) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص١٣٨.

(٢) السبعة، لابن مجاهد، ص١١٨.

(٣) إتحاف فضلاء البشر، للبناء، ص٢٥.

(٤) المرجع السابق، ص١١٣.

(٥) إتحاف فضلاء البشر، للبناء، ص١١٤.

ثوب الكفار" مدغم، وروى عبيد بن عقيل عن هارون عن أبي عمرو أنه قال: "إن شئت أدغمت وإن شئت بيَّنت")[1].

وهناك حروف لم يختص أبو عمرو بإدغامها بل أجمع القراء السبعة على إدغامها وأشار إليها الشاطبي: وهذه الحروف منها ("إذ" في مثلها: "إذ ذهب"، وفي الظاء، نحو "إذ ظلمتم" ودال "قد" في مثلها مثل: "قد دخلوا"، وفي التاء، نحو "قد تبين"، وتاء التأنيث الساكنة في مثلها، نحو "ربحت تجارتهم" وفي "الدال"، نحو: "اثقلت دعوا" وفي "الطاء"، نحو "قالت: طائفة"، ولام "هل"، و"بل" في مثلها، نحو: "بل لا تكرمون"، و"فهل لنا"، وفي "الراء"، ""بل ران"، و"هل رأيتم"، ولحفص السكت هنا على "لام بل" ويلحق بها "لام قل، نحو: "قل لئن اجتمعت"، و"قل ربي")[2].

وأما القسم الثاني فقد اتفق القراء على إدغام المثلين (وذلك إذا سكن الأول منهما فيجب إدغامه في الثاني سواء أكان في كلمة نحو قوله تعالى: "يدرككم الموت" أو في كلمتين، نحو "وما بكم من نعمة" ولا يخرج عن هذا إلا حرف المد آمنوا فإنه يظهر)[3].

وقد أدغم أبو عمرو الباء المجزومة في الفاء في خمسة مواضع، وهي: (مثل قوله تعالى: "وإن تعجب فعجب"، في الرعد، ويقول تعالى: "وقال أذهب فمن" في الإسراء، وقوله: "فأذهب فإن لك"، طه، "ومن لم يتب فأولئك" الحجرات).

ووافقه على هذا الإدغام خلاّد، والكسائي، وأشار أبوشامة إلى الإدغام هنا ومنتصراً له: (وأثنى على الإدغام بأنه قد رسا حميداً أي ثبت محموداً خلافاً لمن ضعفه هنا)[4].

وأدغم الذال في التاء في "طه" وغافر، والرعد، نحو: "فنبذتها"، وأدغم الثاء في التاء، في الأعراف، والزخرف، نحو: "أورثتموها" وقرأ الراء الساكنة قبل اللام

---

(١) السبعة لابن مجاهد، ص١١٨.

(٢) إرشاد المريد، للضباع، ص١١٤.

(٣) سراج القارئ المبتدئ، لابن القاصح، ص١٢٤.

(٤) إبراز المعاني،لأبي شامة، ص١٤٦.

بالإظهار، والإدغام والوجهان صحيحان، ورواية ذلك عن الدوري نحو: "وأصبر لحكم ربك"، و"يغفر لكم").

(وأدغم أبو عمرو الدال في الثاء في آل عمران، نحو: "ومن يرد ثواب الدنيا"، "ومن يرد ثواب الآخرة"، والذال في التاء، نحو "اتخذتم وأخذتهم"، وأدغم الباء في الميم، نحو: "أركب معنا"، وأدغم الثاء في الذال، نحو: "يلهث ذلك"، وأدغم الباء في الميم في سورة البقرة: "يعذب من يشاء")(١).

وأخيراً القسم الثالث: من هذا الباب هو أحكام النون الساكنة والتنوين وهذه محل اتفاق بين القراء ولم يذكر عنهم خلاف في أحكامها إلا ما ذكر من أن "خلف" أدغم النون الساكنة، والتنوين في الواو والياء بلا غنة.

وقد أشار إلى هذه الأحكام الإمام الشاطبي، أرجع إليها إذ نحن لم نذكرها هنا لأنها محل اتفاق بين أهل الفن ولشهرتها لدى طلاب العلم هذا والله أعلم.

---

(١) سراج القارئ، ص١٢٦. وإبراز المعاني، ص١٤٨. والنشر ١٢/٢.

الخاتمة

الحمدلله الأول وليس قبله شيء والآخر وليس بعده شيء الذي بنعمته تتم الصالحات وبعونه يزاد القليل وبلطفه يسهل العسير وبتوفيقه تزول الصعاب، والصلاة والسلام على خاتم النبيين الذي تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهار لا يزيغ عنها إلا هالك وعلى آله وصبحه ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد،،،

فقد عاش القلب مع أبي عمرو بن العلاء وها هي سفينة البحث ترسوا إلى بر الأمان بعد جهد للمقل بذل عبر هذه الصفحات عن قضايا مبثوثة في أمهات الكتب عن جهود أبي عمرو النحوية والصرفية وهو بمثابة بحر لا ساحل له، وقبل أن أخرج من بحر هذه العلوم عن هذا الإمام.

أسدل إليك هذه النتائج والتوصيات التي قادنا البحث إليها وأنا في طريق الوداع عسى الله أن ينفذها في قلبك ويوفقنا لتحقيقها، اللهم آمين، وهي كالآتي:

النتائج:

إن اللغة العربية شأنها عظيم كعظم الدين الذي أنزل بها، وإن الباحث فيها يجد متعة لا تقارن، إضافة إلى الأجر العظيم الذي أعده الله لمن اشتغل بلغة كتابه المجيد من أجل تعلمه، وتعليمه ومن خلال هذه الدراسة وقف الباحث على جملة من النتائج:

١/ إن الإمام أبا عمرو بن العلاء ذو شخصية متنوعة الجوانب غنية بالمقومات فهو إمام في النحو واللغة و القراءات وغيرها وكل جانب منها يحتاج إلى من يبرزه بالدراسة لتتكشف الجوانب الأخرى غير المطروحة عن هذه الشخصية الفذة التي تعتبر معلماً من معالم إرث أمتنا الثقافي والعقلي.

٢/ يعتبر أبوعمرو بن العلاء أبا المدرسة البصرية في النحو واللغة والقراءة تتلمذ على آرائه أقطابها جميعاً مباشرة أو بواسطة تلاميذه ومع هذا لم يوف حقه ومستحقه من الدراسات باعتباره إمام جامع للنحو واللغة والقراءة.

٣/ بيان جهود العلماء القدامى مثل جهود أبي عمرو بن العلاء وذلك حتى يتضح أن هؤلاء العلماء لم يدخروا جهداً في دراسة العلم وتذليل صعوباته وتوطئة أكنافه للدارسين وللأمة جمعاء.

٤/ الاستفادة من الخبرات والمعلومات التي يمكن التوصل إليها عبر هذه البحوث في رفع مستوى الأداء النحوي على المستوى الشخصي وعلى مستوى طلابنا في مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا.

٥/ الإسهام في زيادة الاهتمام الملحوظ الذي شهدته الأوساط العلمية بالدراسات النحوية والصرفية ولعل ذلك يسهم في زوال بعض الأفكار بشأن صعوبة هذا النوع من الدراسات.

٦/ يجب تيسير وتذليل بعض الصعوبات التي يلاقيها المسلمون من أصول غير عربية وغيرهم من الراغبين في تعلم لغة القرآن إذ إن كثير من هذه الصعوبات يتعلق بالقواعد النحوية والصرفية وكيفية التعامل معها، حتى تزول بعض الأفكار التي يتداولها بعض المحدثين بشأن غموض وتعقيد الدراسات النحوية والصرفية عند القدماء، وعلى ذلك ألفت كتب في هذا العلم تحمل عناوين براقة مثل تيسير النحو والصرف، والنحو الواضح، والنحو المصفى، وغيرها.

٧/ إني لا أدعي إحاطتي بجميع ما في كتب النحو والصرف، واللغة، والأدب،والتفسير وغيرها، من جهوده النحوية والصرفية، ويرجع ذلك إلى أن كثير من هذه الكتب التي يمكن الاعتماد عليها تخلو من الفهرسة الفنية التي ترشد إلى مواطن المطلوب وهذا ما أعاق البحث شيئاً ما.

ومما يزيد العذر جلاء وصحة ووضوحاً أنه لا يوجد كتاب حتى الآن بين أيدينا لأبي عمرو بن العلاء كما أشرت إلى ذلك من قبل، ولكن حاولت وبذلت كل ما أستطيع من جهد في سبيل الوصول إلى الهدف المنشود.

٨/ ولا أقول إن هذه الجهود التي أوردتها على أبي عمرو صحيحه سواء اتفق ليها مع البصريين أو غيرهم، أو خالف وانفرد فليس من أحد إلا وهو عرضة للخطأ والصواب

لقوله –صلى الله عليه وسلم: (كل ابن آدم خطاء) فقد يروى لأبي عمرو آراء غير صحيحة، أو مرجحة، ونبهت إليها عندما تعرض لها.

٩/ البحث يجعل الباحث في موضع المسئولية الذاتية ويحتاج إلى عزيمة وتحمل وصبر وعلو همة وهو عمل شيق وممتع وفي نفس الوقت متعب وشاق.

١٠/ الباحث في جهود أبي عمرو في أي جانب من جوانبها المختلفة نحو لغة قراءة وشعر وعقيدة وغيرها، من جهوده المتفرقة في بطون أمهات الكتب لا يصل إلى ما يريد في كثير من الأحيان إلا بعد عناء ومشقة نظراً لعدم وجود مصدر بعينه يرجع إليه وتدور الدراسة حوله.

التوصيات:

وفي نهاية هذه الرحلة الطويلة الممتعة مع إمام العلماء وشيخ القراء أبي عمرو ابن العلاء وجهوده النحوية والصرفية يقف الباحث وقفة متأنية متأملاً في هذه المسيرة العلمية التي استغرقت في تاريخ النحو والقراءات بصحبة أهلها من النحاة والقراء والمفسرين وغيرهم من العلماء في عصور الإسلام المختلفة ودلت على ارتباط النحو بالقرآن وقراءته تاريخا وموضوعاً ومنهجاً وهدفاً وغاية وبعد النظر والتأمل.

في هذه الدراسة التي نحن بصددها وهي: قطرة في بحر، وغيض من فيض فلا تزال جهود وآراء لأبي عمرو عاقلة، وزاخرة بالجواهر الثمينة تنتظر من يستخرجها سواء في هذا الجانب الذي تناولته أو في جوانب أخرى، لذا يوصي الباحث نفسه وإخوانه في الدرب من الباحثين في هذا المجال بالآتي:

١- إفراد بحوث تعني بآرائه اللغوية.
٢- إفراد بحوث في آراءه في القراءات القرآنية.
٣- إفراد بحوث في آراءه الأدبية.
٤- إفراد بحوث في آراءه الفقهية.
٥- إفراد بحوث في آراءه العقدية.
٦- إفراد بحوث في مناظراته ومحاوراته.
٧- إفراد بحوث بالجوانب البلاغية والأسلوبية له في شتى أنواعها.

٨- ربط الدراسات اللغوية بآراء وجهود القدماء في كل مجال والصبر على دراستها، وحسن تفهمها، فهذا وحده هو الكفيل بصنع الباحثين المتمكنين الذين يمكنهم تحمل المسئولية والقيام على العربية.

٩- توضيح قضايا النحو والصرف بأسهل أسلوب وأوضح بيان بعيداً عن التعقيد والتفصيل الممل.

١٠- الاهتمام بصناعة البحوث، ونشرها وطبعها في شتى المجالات من العلوم وعلم النحو خاصة حتى تعود بالخير والمنفعة العامة للأمة.

١١- الاهتمام بالاستزادة من العلم لإبعاد الجهل وجلب السعادة:

العلـــم يـــا قـــوم ينبـــوع الســـعادة * كـــم هـــدى وكـــم فـــك أغـــلالاً وأطواقـــاً**

وأخيراً فهذا فيض من فيض وقليل من كثير في علم من أعلام اللغة من الأمة الإسلامية وجزء يسير من إنتاجهم الفني بالمعاني والقيم ومتابعة بعض آثارهم فجزاهم الله عنا خير الجزء بقدر ما تقدموا للقرآن الكريم ولغته من خدمة جليلة.

الباحث لا يدعي أنه أوفى هذا البحث كما ينبغي، ولكنه حاول ذلك وبذل جهداً في سبيل ذلك، فالحمدلله على نعمة التوفيق والإعانة، وعلى الله قصد السبيل، وهو الموفق والهادي إلى الصراط المستقيم والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع وحده والمآب وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم في البداية والختام، والحمدلله رب العالمين، سبحانك اللهم، وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمدلله رب العالمين.

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الأشعار.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهارس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	اسم السورة	رقم الآية	رقم الحديث
	سورة البقرة		
١	﴿ ...ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾.	٦	٣٣٧
٢	﴿ ...قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾.	13	٣١١
٣	﴿ ...وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ... ﴾.	21	١٢٧
٤	﴿ ...وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗا... ﴾.	26	١٢٦
٥	﴿ ...فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ... ﴾.	34	١٧٤
٦	﴿ ...ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ... ﴾.	35	١٤٠
٧	﴿ ...فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ... ﴾.	54	٣٣٠
٨	﴿ ...وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ... ﴾.	93	٢٣٦
٩	﴿ ....مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦ.. ﴾.	102	٢٦٥
١٠	﴿ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾.	١٤٢	٣٤٢
١١	﴿ ....وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ .. ﴾.	219	١٢٣، ١٢٥

١٢	﴿ .... مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ.. ﴾.	235	٣٤٠
١٣	﴿...وَلِلۡمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ... ﴾.	241	٣٧٠
١٤	﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ...﴾.	245	١٢٦
١٥	﴿ ...مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ ﴾.	255	١٢٧، ١٢٨
١٦	﴿ ...مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ... ﴾.	260	٢٧٠
١٧	﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ... ﴾.	280	١٤٨
١٨	﴿ ...إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ... ﴾.	282	١٤٩
	سورة آل عمران		
١٩	﴿ قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم... ﴾.	15	٣٣٨
٢٠	﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۚ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ ﴾.	٤٤	١٢١
٢١	﴿ ...يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ... ﴾.	٧٥	٣٤٧
٢٢	﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ... ﴾.	144	١٧٥
٢٣	﴿ وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلۡأٓخِرَةِ نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا... ﴾.	145	٣٤٧
	سورة النساء		
٢٤	﴿ ...لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗا... ﴾.	11	١٢٠

سورة التوبة			
٤٠	﴿...أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ...﴾.	3	٩٧
سورة يونس			
٤١	﴿...فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ...﴾.	71	١٤٠
سورة هود			
٤٢	﴿...أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾.	28	٣٣٠
٤٣	﴿...هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ...﴾.	٧٨	٢٠٧
٤٤	﴿...وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ..﴾.	81	١٤٠
سورة يوسف			
٤٥	﴿...وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ...﴾ .	24	٣٤٠
٤٦	﴿وَجَآءَ إِخۡوَةُ يُوسُفَ...﴾ .	58	٣٤٠
سورة إبراهيم			
٤٧	﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكُمۡ لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡۖ وَلَئِن كَفَرۡتُمۡ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٞ ﴾.	٧	ب
سورة الحجر			
٤٨	﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ ﴾.	٢	١٧٧، ١٨٠
سورة النحل			
٤٩	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾.	24	١٢٣

سورة الإسراء			
٥٠	﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ... ﴾.	36	٢٣
٥١	﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا ﴾.	38	١٥٠
٥٢	﴿... ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينٗا ﴾.	61	٣٣٧
٥٣	﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ﴾.	٧٢	٣٢٨
سورة الكهف			
٥٤	﴿ ...تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ...ۚ ﴾.	١٧	٢٥٠
سورة مريم			
٥٥	﴿لَّا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوًا إِلَّا سَلَٰمٗاۖ وَلَهُمۡ رِزۡقُهُمۡ فِيهَا بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا ﴾.	٦٢	٢٤١
٥٦	﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا ﴾ .	٦٩	١١٩
سورة طه			
١	﴿ ...إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ... ﴾.	٦٣	١٥٤
٢	﴿ وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا... ﴾.	٧٥	٣٤٩
سورة المؤمنين			
٣	﴿ ...جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا... ﴾.	٤٤	٣٤١

سورة النور			
٤	﴿ ...وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ... ﴾.	٦	١٦٤
٥	﴿ ....وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ.. ﴾.	٥٢	٣٤٩
سورة الشعراء			
٦	﴿ وَلَوۡ نَزَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ بَعۡضِ ٱلۡأَعۡجَمِينَ ﴾.	١٩٨	٣٠٤
سورة النمل			
٧	﴿ ...وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ ﴾.	٢٢	١٣١
٨	﴿ ...فَأَلۡقِهۡ إِلَيۡهِمۡ... ﴾.	٢٨	٣٤٩
٩	﴿ ...أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِ... ﴾.	٦٤	٣٣٧
سورة القصص			
١٠	﴿ وَلَقَدۡ وَصَّلۡنَا لَهُمُ ٱلۡقَوۡلَ... ﴾.	٥١	١١٦
سورة سبأ			
١١	﴿ ...يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ... ﴾.	١٠	٢٢٥
١٢	﴿ لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞ... ﴾.	١٥	١٣١
سورة فاطر			
١٣	﴿ ...أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ...﴾.	١	١٣٢
١٤	﴿ ...لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ... ﴾.	٣٦	٢٦٢

سورة ص			
١٥	﴿ أَءُنزِلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ... ﴾.	٨	٣٣٨
سورة الزمر			
١٦	﴿ ...وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡ... ﴾.	٧	٣٥٠
١٧	﴿ ...حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا... ﴾.	٧٣	٢٥٨
سورة فصلت			
١٨	﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ... ﴾.	٤٤	١٥٦
سورة الزخرف			
١٩	﴿ ...وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ.. ﴾.	٣٢	٢٤٨
٢٠	﴿ وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾.	٧٦	١١٣
٢١	﴿ ...وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾.	٨٥	١٥٧
٢٢	﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾.	٨٨	١٥٧
سورة الحجرات			
٢٣	﴿ ...حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ... ﴾.	٩	٣٤١
سورة النجم			
٢٤	﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ... ﴾.	٢٦	١٨٩
٢٥	﴿ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ... ﴾.	٢٨	١٦١
سورة القمر			
٢٦	﴿ أَءُلۡقِيَ ٱلذِّكۡرُ عَلَيۡهِ... ﴾.	٢٥	٣٣٨

٢٧	﴿ وَلَقَد صَبَّحَهُم بُكۡرَةً... ﴾.	٣٨	٢٤٢
	سورة المنافقون		
٢٨	﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم... مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾.	١٠	٢١١
	سورة الطارق		
٢٩	﴿ إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ﴾.	٤	١٦٧
	سورة القلم		
٣٠	﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبۡدِلَنَا خَيۡرٗا مِّنۡهَآ... ﴾.	٣٣	١٤٠
	سورة النبأ		
٣١	﴿ جَزَآءٗ مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابٗا ﴾.	٣٦	٢٥٧
	سورة النازعات		
٣٢	﴿ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا نَّخِرَةٗ ﴾.	١١	٣٣٧
٣٣	سورة عبس		
٣٤	﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾.	٣	٢١٨
	سورة الانشقاق		
٣٥	﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ * وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴾.	١-٢	٢٥٩
٣٦	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ ﴾.	٦	٢٥٩
	سورة العلق		
٣٧	﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾.	١٥-١٦	٢٢٦

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام

قافية الهمزة

ولــولا يــوم يــوم مــا أردنــا	جـزاءك والقــروض لهــا جـزاء	247
مَـا إِنْ رَأَيْـتُ وَلاَ أرَى فِـي مُـدّتِي	كَجَــوَارِي يَلْعَــبنّ بالصَّــحْرَاء	228
فويــل ثــم ويــل ثــم ويــل	لقاضي الأرض من قاضي السماء	38
صرف بيان معاني النحو قافية	شعر عروض اشتقاق الخط إنشاء	١٠٣
إذا جــاء الأميــر وصــاحباه	وقاضي الأمر يدهن في القضاء	38

قافية الباء

قَــالُواْ: تحبُّهَــا قُلْــتُ بَهْــراً	عَـدَدَ الـنَّجْمِ وَالْحَصَـى وَالتُّـرَابِ	200
الجـامع العلـم تنسـاه ويحفظـه	والصادق القول إن أنداده كذبوا	٣٠
حتى إذا امتلأت بطونكم	ورأيتم أبناءكم شبوا	١٥٩
إذا صدقتهم خفتهم	ويرضون مني بأن يكذبوا	٢٩
طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب	ولا لعباً منـي وذو الشيب يلعب	٢٠١
وقلبــتم ظهــر المجــن لنــا	إن القــدور الفــاحش الخطــب	٢٥٩
إذا مــا صَــدقتُهم خِفْــتُهم	ويرضَـونْ منّـي بـأَن يُكْـذَبُوا	
أنِفْـتُ مـن الـذِلّ عنـد المُلُـوكِ	وإِنْ أَكْرَمُــونِي وإِنْ قَرَّبُــوا	

قافية التاء

إن أبــا ثابــت لمشــترك	الخيـر شـريف الآبـاء والبيـت	32
لا يستطيع "نعم" ولا يعتادها	بل لا يسوغ "لعل" في لهواته	268
لا يخلــف الوعــد والوعيــد	يبيـت مـن ثـأره علـى فـوت	32

قافية الجيم

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا	تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَجَا	142
خالي عويف وأبو علج	المطعمان اللحم بالعشج	312

قافية الحاء

توليت عنّي حيث مالي حيلة	وخليت ما خليت بين الجوانح	36
وأدنيتني حتى إذا ما سبيتني	بقول يحلّ العصم سهل الأباطح	36

قافية الدال

ولا يَرْهَبَ ابنُ العمِ ما عشتُ صَولتي	ولا أخشى من صولة المتهدِّدِ	32
إِذَا اسود جُنْحُ اللّيلِ فلتأتِ ولتكُنْ	خُطَاكَ خِفَافاً إنّ حرّاسنا أُسْدَا	153
أريني جواداً مات هزلاً لعلني	أرى ما ترين أو بخيلاً مخلقداً	219
أتاني أَنهم مزقون عرضي	جحاش الكرملين لها فديد	275
أعاذل ما يدريك أن منيتي	إلى ساعة في اليوم أوفي ضحى الغد	218
فَمَا كَعْبَ بْنُ مَامَةَ وَابنُ أَرْوَى	بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَاداً	223
قدني من نصر الخبيبين قدي	ليس الإمام بالشحيح الملحِدِ	303
وأنا ابنُ الرّياض، والظلَّ والماءِ	وِدَادي ما زال خير ودادِ	٢٣٣
وبعد غير النفي جزماً اعتمد	إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد	211
وَعَاوَدَني دَيْنِي فبتّ كأنّما	خلال ضُلُوعِ الصدر شرعٌ مُمَدّد	132
ولكنّما أهْلِي بِوَادٍ أنيسُهُ	ذِئاب تبغي النَّاس مثنى، ومَوْحَدُ	133

قافية الراء

الصدر	العجز	الصفحة
حتى رأيت فتى ضخماً دسِيعتُه	من المريرة حراً وابن أحرار	10
كما أفعل العشواءُ يُركَب دَفّها	وتبرز دفّاً للمعاذير مُعْوِرا	25
والذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ	وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ والمَطَرا	57
ولا أركبُ الأمرَ المَغيَّبَ غيبُةً	بعَميائِه حتَّى أَزُورَ وأَنظُرا	22
حتى كأن لم يكن إلا تُذكره	والدهر أينما حل دهارير	36
لَوْ لمْ تكُنْ غَطَفَانُ لاَ ذَنُوبَ لها	إذا للام ذَوُو أحْسَابَها عُمَرَاَ	267
إني وأسطار سِطِرتَ سطراً	لقائلٌ يا نصرُ نصراً نصراً	225
أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السَّلاَح ولاَ	أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا	57
إِذَا ما انْتَهى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ	أَطَالَ فأَمِلي أَوْ تَنَاهَى فأَقْصَرا	22
حتى يَقُولَ الناسُ ممّا رأوا	يا عَجَبَاً للمِّتِ النّاشِر	232
حذر أموراً لا تضير وآمن	ما ليس منجيه من الأقدار	273
على عمائمنا يلقب وأرملنا	على زواحف تزجي مخهارير	296
فاسْتَقْدِرِ اللهَ خيراً وأَرْضَيَنَّ بِهِ	فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ	36، ٣٧
فلست تدري وما تدري أعاجلها	أدنى لرشدك أم ما فيه تأخير	37
فِي فِتْيَةٍ جَعَلُواْ الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ	حَاشَاي إِنَّي مُسْلِمُ مَعْذُورُ	170
قد بحت بالحب ما تخفيه من أحدذ	حتى جرت لك أطلاقاً محاضير	107
قد كنّ يخبأن الوجه تستراً	فاليوم حين بدأن للنظار	205
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيا	شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ	201
لو أسندتْ ميتاً إلى صَدْرِهَا	عاشَ ولم يُنْقَل إلى قابِرِ	232

ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبوَابَاً وأَغلِقُهَا	حَتَّى أَتيْتُ أَبَا عمرو بنَ عَمَّارِ	۱۰، ۲۲
مستقبلين شمال الشام تضربنا	بحاصف كنديف القطر مشور	196
وإن امرأ دنياه أكبر همه	لمستمسك منها بحبل الغرور	25
وَبَيْنَمَا المَرْءُ فِي الأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ	إِذْ صار في الرَّمْل تَعْفُوهُ الأعاصِيرُ	36
يا قلب إنك من اسماء مغرور	فأذكر فهل ينفعك اليوم تذكير	37
يبكي غريب عليه ليس يعرفه	وذو قرابته في الحي مسرور	36
يَنْمِيه من مازنٍ في فَرْعِ نبعتها	جَدٌّ كريمٌ وعُودٌ غَيْرُ خَوّارِ	10
ولو أنني أعطيت كل بلاغة	وأفنيت بحر القول في النظم والنثر	ج
لما كنت بعد الكل إلا مقصرا	ومعترفاً بالعجز عن واجب الشكر	ج
لا يهتدي لحكمة في الذكر	وما له في غامض من فكر	۱۰۷

قافية السين

مَاوِيَّ يا رُبَّمَا غَارَةٌ	شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمَسِيسِ	178
من فاته النحو فذاك الأخرس	وفهمه في كل علم مفلس	۱۰۷
يَا صَاحِ يَاذَا الضَّامِرُ العَنْسِ	وَالرَّحْلِ ذِي الأَجْلابِ وَالحِلْسِ	202

قافية العين

إنما النحو قياس يتبع	وبه في كل علم ينتفع	108
قد طرقت ليلى بليل هاجعاً	يا ليت أيّامَ الصِّبَا رَواجعَاَ	153
تَذَكَرْتُ لَيْلَي فاعْتَرَتْني صَبابَةً	وكاد ضَميرُ القَلْبِ لا يَتَّقَطَعُ	267
رُزِئنَا أَبا عمَروْ وَلاَ حيٌّ مِثْله	فلله رَيْبُ الحَادِثَاتِ بِمَنْ وقَعْ	58

فـإذا مـا عـرف النحـو الفتـى	مـرّ فـي المنطـق مـراً فاتسـع	108
فاقتفـاه كـل مـن جالسـه	مـن جلـيس نـاطق أو مسـتمع	108
فَـإِنْ تَـكُ قَـدْ فَارقْتَنَـا وَتَرَكْتَنَـا	ذَوِي خَلَّةٍ مَا فِي الْسِدَادِ لَهَا طَمَعْ	58
فتـراه ينصـب الرفـع ومـا	كان من نصب ومن خفض رفع	108
فَقَدَ جَرّ نَـَفعاً فَقَدْنَاَ لَكَ إِنْنَا	أَمِنَّـا عَلَـى كُـلِّ الرَّزَايَـا مِـنَ الجَـزَعْ	58
فَلَقَـد تركـب صـبيّة مبغومَـة	لـم تَـدْرِ مـا جَـزَعٌ علَيـكِ فَتَجْـزَعُ	262
فهمـا فيـه سـواء عنـدكم	وليسـت السـنة فينـا كالبـدع	108
فـوا عجبـاً حتـى كليـب تسـبني	كـأنّ أباهـا نَهْشَـَلٌ أو مجاشِـعُ	232
كم من وضيع رفـع النحـو وكـم	مـن شـريف رأينـاه وضـع	208
لا تجـزعن علـى مـا فـات مطلبـه	هب قد جزعت فماذا ينفع الجزع	38
نـاظرا وفـي إعرابـه	فـإذا مـا عـرف الحـق صـدع	108
هجـوت زبّـان ثـم جئـت معتـذراً	من هجو زبان لم يهجو ولم يدع	7
وإذا لـم يعـرف النحـو الفتـى	هـاب أن ينطـق حينـاً فـانقطع	108
والـذي يعرفـه يقـروه	فـإذا مـا شـك فـي حـرف رجـع	108
اليـأس عمـا بأيـدي النـاس نافلـة	والمـال يعجـز والأخـلاق تتسـع	38
يقـرأ القـرآن لا يعـرف مـا	صـرف الإعـراب فيـه ووضـع	108
وقبره بين الورى موضوع	وإن يناظر فهو المقطوع	١٠٧

قافية الفاء

إن تبخلـوا أو تجبلـوا	أو يقـدروا لا يحلفـوا	
إن تبخلوا أو تجبنوا	أو يقدروا لا يحلفوا	١٤٢

تُهْدَي كَتَائِبَ خُضْراً لَيسَ يَعْصِمُهَا	إلاّ ابْتِدَارُ إِلَى مَوْتِ بِأَسْيَافِ	173
وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوَانَ لم يَدَعْ	مِنَ الْمَالِ إِلاَّ مُسْحَتاً أَوْ مُجلَفُ	196

قافية القاف

ألاَ يَا يَدُو الضَّحَّاكُ سِيرا	فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ	223

قافية الكاف

خَلاَ الله لا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا	أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا	171

قافية اللام

وما عبر الإنسان عن فضل نفسه	بمثل اعتقاده الفضل في كل فاضل	22
يغدوا عليكم مرجلين	كأنهم لم يفعلوا	١٤٢
بأبي امرؤٌ والشام بيني وبينه	أتتني ببشرى بُرْدَه ورسائلُه	266
أبي جوه لا البخل واستعجلت به	نعم من فتىً لا يمنع الجود قاتله	266
قلت لشيبان أدن من لقائه	أنّا نفدي القوم من سؤاته	218
وما كان من مثلين في كلتيهما	فلا بد من إدغام ما كان أولاً	362
إجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة	ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا	129
وقصيدة تأْتِي الملَوكَ غَرِيبةٍ	قَدْ قُلْتَهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالهَا	128
أَفَاضَ عَلَى يحيى اليَزِيدِيّ سَبْتَه	فَأَصْبَحَ بالعَذْبِ الفُرَاتِ مُعَلَّلاً	85
استأثر الله بالوفاء	والعدل وولّي الملامة الرجلا	34

تعـــوّد مــــن بخلــــه قــــول "لا"	فمــا ينطــق الــدهر إلا بـــ "لا"	268
ففــي كلمــة عنــه مناسـكم ومــا	سلككم وباقي الباب ليس معّولاً	361
إذَا مــــا لَقِيـــتَ بَنِــي مَالِـــكٍ	فَسَـــلِّمْ عَلَـــى أَيُّهُـــمْ أَفْضَـــلُ	118
ألاَ تَسْــأَلانِ المَــرْءِ مَــاذَا يُحَــاوِلُ	أَنَحْـبٌ فَيُقْضَــى أَمْ ضَــلاَلُ وَبَاطِـلُ	125
ألـــيس مـــن العجائـــب أن قــرداً	أُصـــيمع بأهليــا يســـتطيل	83
رُبَّمـــا تكـــره النفـــوس مـــن إلاّ	مـــر لــــه فَرْجَـــةٌ كَحَـــلِّ العِقَـــالِ	13
فَـــالْيَوْمَ أَشْـــرَبْ غَيـــر مُسْـــتَحقِبِ	إثْمـــاً مَـــن اللهِ وَلاَ وأغـــل	333
كـــأن فـــي أذنــــابهن الشُــــول	من عبس الصيف قررن الأجل	313
لا تضــــيقن بــــالأمور فقــــد	تكشــف عمّاؤهــا بغيــر احتيــال	13
لـم يركبـوا الخيـل إلا بعـدما هرمـوا	فهـم ثقـال علـى أكتافهـا ميـل	325
مــن هــداه سـبل الخيــر اهتــدى	نــاعم البــال ومــن شــاء أضــل	34
وإذا افتقـرت إلـى الـدخائر لـم نجـد	دخــاراً يكــن كصــالح الأعمــال	63
وإن أخــى الـنقص أن يرمــي الفتــى	قذى العين عنه بانتقاص الأفاضل	22
ويــزعم أنـــه قـــد كـــان يفتـــي	أبـــا عمـــرو ويســـأله الخليـــل	83
ويــوم عقــرتُ للعــذارى مُطيّتــي	فيـا عَجَبَـا مـن مورهـا المُتحمّـل	232
ألا كل شيء ما خلا الله باطل	وكل نعيم لا محالة زائل	١٧٢

قافية الميم

أوْ مِسْــحَلٌ شَــيخَ عِفــادَةُ سَــمْحَجٍ	بِسُــــرَاتِهِ نَــــدَبٌ لَــــه وكُلُـــومُ	274
وقـــد تـــزاد كـــان فـــي حشـــو كمـــا	كـــان أصـــح علمـــا مـــن تقـــدما	150
وقـــد تـــزاد كـــان فـــي حشـــو كمـــا	كـــان أصـــح علمـــا مـــن تقـــدما	150
حتـــى شـــاها كليـــلٌ موهنـــاً عمـــل	باتـــت طرابـــاً وبـــات الليـــل لـــم يـــنم	274

سَــــلاَمُ اللهِ يَـــا مَطَـــرٌ عِلِيْهَــا	وَلَــيْسَ عَلَيْـكَ يَـا مَطَـرُ السَّـلاَمُ	228
نعاطي الملوك القسط ما قصدوا بنا	ولــيس علينــا قــتلهم بمحــرم	21
محاضـرات وثــاني عشــرها لغــة	تلـك العلـوم لهـا الأدب اسـماً	103
مِــنْ سَــبأَ الحَاضِــرِينَ مَــأَرِبَ إِذْ	يَبْنُــونَ مِــنْ دُوْنِ سَـيْلِهِ العَرِمَـا	131
وزائــد أفعــلان فــي وصــف سـلم	مــن أن يـرى بتــاء تأنيـث خـتم	133

قافية النون

بـدالي منهـا معصـم حـين جمـدت	وكــف خضــيب زينــت ببنـــان	200
هَبَّـتْ جُنُوبـاً فَـذِكرى مَـا ذكـرْتُكمُ	عِنْدَ الصفات التـي شـرقَيَّ حَوْرَانَـا	250
أنـــت أبونـــا بعـــد وعمنـــا	وأنـــت بعـــد الله مرجـــوّ لنـــا	85
فلـيس نشـكو مـا بقيـت فقـدنا	عشـت لنـا كهفـاً وعشـت بعـدنا	58
قـد كـان قبـل المـوت وصـاك بنـا	فــاقض بإقبــال علينــا حقّنــا	58
حَاشَـا قُرَيْشـاً فـإنّ الله فَضَّـلَهُمْ	عَلَـى البَرِيّـةِ بالإِسْـلاَمِ والـدِّينِ	171
صـددتِ الكـأس عنـا أم عمـرو	وكــان الكــأس مجراهــا اليمنــا	250
فــوالله مــا أدري وإن كنــت داريــاً	بسـبع رمـين الجمـر أم بثمـان	200
قـد نبئـت قومـكَ يزعمونـك سـيّداً	وإخـــال أنـــك ســـيد مَعْيُـــونُ	306
لَــوْلاَ فَــوَارِسُ تَغْلِــبِ ابْنَــةِ وَائِــلٍ	نَــزَلَ العَـدُوُّ عَلَيْـكَ كُـلَّ مَكَـانِ	131
النحـو يصـلح مـن لسـان الألكـن	والمــرء تكرمــه إذا لــم يلحــن	107
وإذا ســألت مــن العلــوم أجلهــا	فأجلهــا منهــا مقــيم الألســن	107

قافية الياء

فما بال من اسعى لأجبر عظمه	حفاظاً وينوي من سفاهة كسري	258
ولقد رفعت في المجالس كلها	فإذا وأنت تُعين من يبغيني	258
حتـــى تحـــاجزن عـــن الـــذوّاد	تحـــاجز الـــرّي ولـــم يكـــادي	84
علـــى أطرقـــا باليلـــت الخيـــام	إلا الثمـــــــام وإلا العصـــــــي	263
ففاضـت دمـوع العـين منـئ صـبابة	على النحر حتى بل دمعي محملي	352

فهرس المصادر والمراجع

أولاً. القرآن الكريم.

١.	الإبدال، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عزالدين التنوخي، دمشق، المجمع العلمي العربي، ١٩٦٠م.
٢.	إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامه شهاب الدين أبو محمد عبدالرحمن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٤٩هـ-١٩٣٠م.
٣.	ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، بالقاهرة، ٢٠٠٥م.
٤.	إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تأليف أحمد بن محمد الشاطبي، الشافعي، مطبعة الميمنة، مصطفى البابي الحلبي، بمصر، بدون تاريخ.
٥.	أخبار النحويين للسيرافي، المطبعة الكاثوليكية بيروت.
٦.	أخبار النحويين، للسيرافي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، بمصر، تحقيق محمد أبو الفضيل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
٧.	ارتشاف الضرب، للإمام محمد بن يوسف بن حيان، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٤م.
٨.	الاستغناء في أحكام الاستثناء، تأليف شهاب الدين أحمد المعروف بالقرافي المالكي، تحقيق الدكتور طه محسن، الطبعة وزارة الإرشاد ببغداد، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٩.	أسرار العربية، لابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد كمال الدين، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقي، ١٣٧٠هـ.
١٠.	أسرار العربية، للأنباري، تحقيق محمد بهجة بيطار، مطبوعات المجمع

	العلمي، دمشق، بدون تاريخ.
١١.	أسرار النحو، لابن كمال باشا، تحقيق د. أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، بدون تاريخ.
١٢.	إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق د. عبدالحميد دياب، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
١٣.	الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
١٤.	الإصابة في تمييز الصحابة، الدار العلمية، بيروت، بدون تاريخ،
١٥.	اصطلاحات الفنون، تأليف محمد الفاروق، الشهانوي، مطبعة الدار القومية، بالقاهرة، تعليق دار لطفي عبدالبديع.
١٦.	إصلاح المنطق، ليعقوب بن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد أكر، وعبدالسلام هارون، مطبعة دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.
١٧.	الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
١٨.	إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين الدرويش، در ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٩.	إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهر، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية.
٢٠.	الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، لعبدالواحد صالح، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٢١.	الأعشى في صناعة الإنشاء، لشهاب الدين أبي العباس، دار صادر بيروت، لبنان، ١٩٦٨م.

٢٢.	الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار الملايين بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٤م
٢٣.	الأغاني، للأصفهاني، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.
٢٤.	الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، دار المعارف، سوريا، حلب، بدون تاريخ.
٢٥.	الإمالة في الدراسات القرآنية واللغوية، د. عبدالفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
٢٦.	أمالي ابن الشجري، المطبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٢٧.	أمالي الزجاجي، تأليف أبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة المؤسسة العربية، القاهرة،
٢٨.	أنباء النحويين البصريين، للسيرافي، بيروت، لبنان، المطبعة الكاثوليكية، بدون تاريخ.
٢٩.	الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تحقيق محمد محيي الدين مطبعة حجازي، القاهرة.
٣٠.	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، المطبعة العصرية، بيروت، ٢٠٠١م.
٣١.	إيضاح الوقف والإبتداء، للأنباري، تحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، ١٩٧١م.
٣٢.	الإيضاح في الشرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
٣٣.	البحر المحيط، لأبي حبان الأندلسي، تحقيق أحمد عبدالموجب، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤.	البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق محمد عبدالعزيز النجار، مطبعة الفجالة الجديدة، بدون تاريخ.
٣٥.	بغية الوعاة، للحافظ السيوطي، طبعة بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م.
٣٦.	البيان في إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق طه عبدالحميد طاه، القاهرة، الهيئة العامة المصرية، للتأليف والنشر، ١٩٦٩م.
٣٧.	البيان والتبيين، للجاحظ، تعليق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٣٨.	تاج العروس، للزبيدي الحنفي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٣٩.	تاريخ آداب العرب، لمصطفى الصادق، الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
٤٠.	تاريخ الأدب العربي، لمصطفى الصادق، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.
٤١.	تاريخ الإسلام السياسي، والديني، والثقاي، والاجتماعي، لدكتور حسن إبراهيم حسن، دار الأندلس للطباعة، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة ١٩٦٤م.
٤٢.	تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، دار العلم للملايين، مؤسسة الثقافة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٣م.
٤٣.	تاريخ الفلسفة في الإسلام، للعلامة دي بور، ترجمة د. محمد أبي زيدة، مطبعة دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٤٤.	تاريخ اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور، عطا، دار الملايين، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٥.	تاريخ بغداد للخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٤٦.	تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرح السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ، دار التراث القاهرة.
٤٧.	التتمة في التصريف، لابن القبيصي، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٤٨.	التتمة، لخير الدين الزركلي، دار ابن حزم للطباعة و النشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
٤٩.	التحرير والتنوير، لابن عاشور، دار سحنون للطباعة تونس، دون تاريخ.
٥٠.	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق، د. كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧م.
٥١.	التصريف الملوكي، لأبي الفتح بن جني، تحقيق د البدراوي زهران، الطبعة الأولى، الشركة المصرية العالمية للنشر، ٢٠٠١م.
٥٢.	التعريفات، للسيد الشريف الجرجاني، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.
٥٣.	تفسير البحر المحيط، لابن حيان الأندلسي، تحقيق أحمد عبدالموجب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
٥٤.	تفسير الرازي، دار التراث العربي، بدون تاريخ.
٥٥.	تقريب التهذيب، لابن حجر، دار ابن حزم، الطبعة الأولد ١٩٩٩م.
٥٦.	تهذيب التهذيب، لابن حجر، مطبعة حيدرأباد، ١٩٢٧م.
٥٧.	تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبدالسلام هارون، طبع الدار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ.
٥٨.	التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق يوسف أحمد المطوع، القاهرة، دار

	التراث العربي للطبع والنشر ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٥٩.	التيار القياسي في المدرسة البصرية، مجلة الآداب بالقاهرة، ١٩٦٣م.
٦٠.	تيسر علم الصرف، د. محمد أبو المعاقب عكاشة، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٦١.	الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، مطبعة الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٦٧م.
٦٢.	الجمل في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي، تحقيق د. توفيق الحمد، الأردن، مطبعة مؤسسة الرسالة.
٦٣.	الجمل في النحو، للخليل بن أحمد ، تحقيق د. فخر الدين قباة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٦٤.	الجني الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب المكتبة العربية، ١٩٧٣م.
٦٥.	حاشية السجاعي على قطر الندى على هامش الشرح المذكور، مطبعة البابي الحلبي، بالقاهرة، ١٩٣٩م.
٦٦.	حاشية العليميي التصريح على التوضيح، دار الفكر تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء، بدون تاريخ.
٦٧.	حجة القراءات، لأبي زرعة، حققه سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م.
٦٨.	الحجة في القراءات السبع، لابن خالوية، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق.
٦٩.	حسن التوسل إلى صناعة الترسل، لشهاب الدين الحلبي، الطبعة الأولى، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

٧٠.	الخزانة، للبغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.
٧١.	الخصائص، لابن جني، تحقيق النجار، الطبعة الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر، بدون تاريخ.
٧٢.	دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف محمد عبدالخالق عطيمة، دار السعادة، بمصر مطبعة حسان، بدون تاريخ.
٧٣.	دراسة اللغة واللهات والأساليب، للمستشرق التلمساني بوهان، فك ترجمه، د. عبدالحليم النجار، مطبعة الخانجي، بالقاهرة، ١٩٥١م.
٧٤.	دروس التصريف، للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة مكتبة الثقافة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٧٥.	دلائل الإعجاز، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق أحمد المراغي، الطبعة الرابعة، دار المنار ١٣٦٧هـ.
٧٦.	الدولة الإسلامية، تاريخها، وحضارتها، لعبدالحميد العبادي، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دار صادر، ١٩٦٦م.
٧٧.	رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد عبدالنور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخواط، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م، دار دمشق.
٧٨.	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي البغدادي، تحقيق علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
٧٩.	السبعة، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
٨٠.	سر صناعة الإعراب، لابن جني، ٢٩١ تحقيق محمد حسن محمد دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٨١.	سنن أبوداود معه كتاب السنن للخطابي، دار الحديث للطباعة، بيروت، ١٣٩٤م.
٨٢.	سيبويه والقراءات، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف بمصر، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
٨٣.	سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مطبعة مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م.
٨٤.	السيوطي النحوي، د. عدنان محمد سليمان، دار الرسالة، ببغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
٨٥.	شذا الصرف في فنّ الصرف، للشيخ أحمد بن محمد الحملاوي، مكتبة التوفيق، القاهرة، ٢٠٠٢م.
٨٦.	شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحي بن العماد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ.
٨٧.	شرح الأشموني على ألفية بن مالك، مطبعة دار الكتب العربية، القاهرة، وبهامشه، حاشية الصبان.
٨٨.	شرح البهجة البدرية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. نهر، مطبعة الجامعة بغداد، ١٣٩٧هـ.
٨٩.	شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبدالله بن أبي الجرجي، دار إحياء الكتب العربية، لعيسى البابي الحلبي، بدون تاريخ.
٩٠.	شرح ألفية السيوطي في النحو المسمى المطالع السعيدة على الفريدة، وزارة الثقافة والأعلام، العراق، ١٩٧٧م.
٩١.	شرح ألفية، لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبدالحميد السيد، بيروت، دار الجيل، بدون تاريخ.
٩٢.	شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، لبنان، مكتبة المثنى، القاهرة، بدون تاريخ

٩٣.	شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاق، ومحمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
٩٤.	شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق بركات يوسف، هيوت دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
٩٥.	الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثالثة، ١٩٦٣م.
٩٦.	الصاحبي، لابن فارس، تحقيق أحمد صفر، مطبعة عيسى البابي وشركاءه.
٩٧.	صحاح الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطارد، دار العلم للملايين، بدون تاريخ.
٩٨.	صحيح البخاري مطبعة البابي الحلبي، ١٣٧٧هـ.
٩٩.	صحيح مسلم، تحقيق فؤاد عبدالباقي، القاهرة، ١٩٥٥م.
١٠٠	ضحى الإسلام، لأحمد أمين، الطبعة العاشرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٣٣م.
١٠١	طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٧٠م.
١٠٢	طبقات الشعراء في مدح الخلفاء والوزراء، لابن المعتز، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، القاهرة، دار المعارف،بمصر، ١٩٧٥هـ-١٩٥٦م.
١٠٣	طبقات النحويين اللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار المعارف، بمصر.
١٠٤	العبر في خبر من غبر، للإمام الذهبي، مطبعة دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
١٠٥	غاية النهاية، لابن الجزري، مطبعة الخانجي، مصر، ١٩٣٢م.

١٠٦	غيث النفع في القراءات السبع، للإمام علي النوري الصفاقسي، ويقع هامش لكتاب سراج القارئ المبتدئ، شرح ابن القاصح المنظومة حرز الأماني، للشاطبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية.
١٠٧	فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من عمل التفسير، للشوكاني، تحقيق د. عبدالرحمن عميرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، بمصر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥م.
١٠٨	الفخري في الآداب السلطانية و الدول الإسلامية، لمحمد بن علي بن طباطبا المعروف بابن الطقطقي، دار صادر بيروت، ١٩٦٦م.
١٠٩	فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، الطبعة الأولى، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة ١٩٨٣م.
١١٠	الفهرست، لابن النديم، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
١١١	الفهرست، لابن النديم، طبعة القاهرة، بدون تاريخ.
١١٢	القاموس المحيط، للفيروزأبادي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٥م.
١١٣	القرآن وأثره في الدراسات النحوية، للدكتور عبدالمتعال مكرم، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م.
١١٤	القصد، للتخليص مافي المرشد، لأبي زكريا الأنصاري، مطبعة محمود توفيق، بمصر، بدون تاريخ.
١١٥	القواعد النحوية مادتها وطريقتها، لحمدالحميد حسن، الطبعة الأنجلومصرية، ١٩٥٢م.
١١٦	القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، لعبدالحميد حسن، الطبعة الأنجلومصرية، ١٩٥٢م.
١١٧	الكامل في التاريخ، للعلامة عزالدين أبي الحسن المعروف بابن الأثير،

	دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٥م.
١١٨	الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق د. زكي مبارك، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.
١١٩	الكامل في النحو والصرف والإعراب، لأحمد قيس، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م.
١٢٠	كتاب الإيضاح في شرح النحو، لأبي عمرو بن عثمان، المعروف بابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليل، العراق، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
١٢١	كتاب التيسير في القراءات السبع، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه أونوبر تزل، ١٩٣٠، استانبول، تركيا.
١٢٢	كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ودار الرقائق بالرياض، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
١٢٣	كشاف اصطلاحات الفنون، تصحيح مولودي محمد، طبعة كلكتا، ١٨٦٢م.
١٢٤	الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر ١٩٦٦م.
١٢٥	كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة، مطبعة مكتبة سني، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
١٢٦	كشف ومزيل الالتباس، عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني، مكتبة الغزالي، دمشق، بدون تاريخ.

١٢٧	الكشف، لمكي بن أبي طالب، ١٤٦ عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٢٨	الكفاف كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية، ليوسف الصيداوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١٢٩	الكناس في النحو والصرف، للملك المؤيد، تحقيق على الكبير، الدوحة، ١٤١٣هـ.
١٣٠	كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للمتقي الهندي، دار المعارف، حيدرأباد ١٨٩٥م.
١٣١	اللآلي الكمينة في شرح الدرة الثمينة، لمحمد بن إسحاق الأنصاري، المدني، تحقيق ضياء الدين رجب محمد عبدالقدوس الأنصاري.
١٣٢	لسان العرب، لابن منظور دار التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
١٣٣	لطائف الإشارات لفنون القراءات، لأبي العباس أحمد القسطلاني، تحقيق السيد عامر عثمان ود. عبدالصبور شاهين، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
١٣٤	اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق فائز فارس دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٤م.
١٣٥	ما ينصرف وما لا ينصرف الزجاج، تحقيق د. هدى محمد قراعة، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م.
١٣٦	متن الشاطبية المسمى حرز الأماني في القراءات السبع، للإمام الشاطبي، دار الغوتاني للدراسات القرآنية، الطبعة الرابعة، سوريا ٢٠٠٤م.
١٣٧	متن ألفية ابن مالك، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة،

	مصر، ٢٠٠٣م.
١٣٨	المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩١٩.
١٣٩	مجالس العلماء، للزجاجي، مطبعة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م، بالقاهرة.
١٤٠	مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب شرح وتحقيق عبدالسلام هارون طبع دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.
١٤١	مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٦١م.
١٤٢	المحتسب، لابن جني في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجري، لجنة أحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
١٤٣	مختصر الشواذ، لابن خالوية، القاهرة، الطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م.
١٤٤	المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
١٤٥	مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، د. عبدالرحمن السيد، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٨م.
١٤٦	مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ١٩٥٥م.
١٤٧	مروج الذهب في أخبار من ذهب، ومعادن الجوهر، لأبي الحسن علي الحسن المسعودي، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة، ١٩٩٤م.
١٤٨	المزهر للسيوطي، تحقيق مجموعة من العلماء، مكتبة التراث الإسلامي القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
١٤٩	المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، على كتاب التسهيل،

	لابن مالك، تحقيق د. كمال بركات، دار الفكر، دمشق ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٥٠	المسند لابن حنبل، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
١٥١	مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي القيسي، تحقيق د. حاتم الضامن، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.
١٥٢	المصنف في التصريف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة البابلي، ١٣٧٣هـ.
١٥٣	معاني القرآن وإعرابه، لأبي زكريا الفراء، تحقيق د. محمد علي النجار، بدون تاريخ.
١٥٤	معجم الأدباء، لياقوت الحموي، مطبعة دار مامون، مصر، بدون تاريخ.
١٥٥	معجم المؤلفين لعمر كحالة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م.
١٥٦	المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
١٥٧	المعجم الوسيط، لإبراهيم أنيس فريحة، القاهرة، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
١٥٨	معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف، عبدالله بن عبدالرحمن المعلمي، الرياض، مطبوعا مكتبة الملك فهد الوطنية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
١٥٩	معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، دار الجيل، الطبعة الرابعة، ١٩٩١م.
١٦٠	معرفة كبار القراء على الطبقات والأعصار، تحقيق سيد جاد الحق، القاهرة، دار الكتب الحديثة، مطبعة دار التأليف ١٩٦٩م.
١٦١	مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، بحاشية الدسوقي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
١٦٢	المغني في تصريف الأفعال، د. محمد عبدالخالق عطيمة، دار القاهرة،

	٢٠٠٥م.
١٦٣	المغني في توجيه القراءات العشرة المتواترة، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
١٦٤	مفاتيح الغيث ويسمى التفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
١٦٥	مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، تحقيق كامل بكري، وعبدالوهاب أبو النور، القاهرة، دار الكتب الحديثة، بدون تاريخ.
١٦٦	مفردات القراءات السبعة، للداني أبو عمرو عثمان بن سعيد، بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٦٥م.
١٦٧	المفصل في علم العربية، للزمخشري، بذيله كتاب أبيات المفصل، لمحمد بدر الدين أبي فراس التلمساني، الحلبي، الطبعة الثانية، دار الجيل، بدون تاريخ.
١٦٨	مقامات الحريري، بيروت، دار صادر، ودار بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
١٦٩	المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الدينية، القاهرة.
١٧٠	مقدمة ابن خلدون، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، بدون تاريخ.
١٧١	المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الحواري، مطبعة العاني، بدون تاريخ.

١٧٢	المكتفي في معرفة الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني، تحقيق جاويد زيدان مخلف، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، العراق، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٧٣	منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٧٣م.
١٧٤	مناقب أمير المؤمنين، لابن الجوزي، دار الكتب، بيروت، لبنان، تحقيق د. زينب إبراهيم القاروط، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ-١٩٩٤م.
١٧٥	الموافقات في مقاصد الشريعة، للشاطبي، نشر المكتبة الكبرى بمصر، القاهرة، بدون تاريخ.
١٧٦	الموسوعة المسيرية في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف د. مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ.
١٧٧	الموسوعة الميسرة في الآيات والمذاهب والأحزاب، الطبعة الثانية، دار الجيل، القاهرة، مصر ٢٠٠١م.
١٧٨	الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي.
١٧٩	ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبي، ومعه زيل الميزان لعبدالرحيم العراقي، تحقيق مجموعة من العلماء، مطبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
١٨٠	نتائج الفكر، أبو القاسم عبدالرحمن، عبدالله السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام، بدون تاريخ.
١٨١	النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن، يوسف بن تقري، مطبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٩٣٠م.
١٨٢	النحو الوافي لعباس بن حسن، دار المعارف الطبعة الثانية، ١٩٦٣م.

١٨٣	النحو قانون اللغة وميزان تقويمها، د. محمد فجال بن يوسف منشورات نادي أبها الثقافي، في المملكة العربية السعودية.
١٨٤	النحو والنحاة، بين الأزهر والجامعة، لمحمد أحمد عرفة، مطبعة دار السعادة، مصر القاهرة، بدون تاريخ.
١٨٥	نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري أبو البركات، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٧٠م.
١٨٦	نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق د. أحمد هريدي، طبعة مكتبة الزهراء.
١٨٧	نشأة النحو والتاريخ النحاة، لطنطاوي، الطبعة الخامسة، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٤م.
١٨٨	النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
١٨٩.	نور القبس المختصر بن المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء، لمحمد بن عمران المزياني، تحقيق رودلف زلهام، ألمانيا النشرات الإسلامية، ١٩٦٤م.
١٩٠.	هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، طبعة استانبول ١٩٥١م.
١٩١.	همع الهوامع من شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٩م.
١٩٢.	الوزراء والكتّاب، لأبي عبدالله الجهشاوي، حققه ووضع فهارسه مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨م.
١٩٣.	وفيات الأعيان، لابن خلكان، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

المجلات والدوريات

١.	مجلة جامعة القاهرة، بالخرطوم، السنة الرابعة، ١٩٧٣م.
٢.	مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٢٥ لسنة ١٩٦٩م، القاهرة.
٣.	مجلة الآداب بالقاهرة، ١٩٦٣م.
٤.	مجلة الغرب، ربيع الأول ١٤٠٣هـ.

فهرس الموضوعات